



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- بحث سرقة المساكن في المناطق الحضرية
- معاملة المذنبين طبقاً لقواعد الحد الأدنى (الجزء الثاني للتقرير النهائي)
- وسيط الرشوة الذي لم يتعد فعله العرض أو القبول
- ندوة نقل الكلى والكلية الصناعية

مقالات باللغة الانجليزية

- دور المدرسة والسلوك المنحرف بين الشباب في ج ٢٠٠٤
- تأثير التسمم المزمن لمستخلص الحشيش على السلوك الجنسي في الفئران
- التعرف على مادة اللانث باستخدام الطرق الكروماتوجرافية وطرق التحليل الطيفي



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار إبراهيم مصطفى القليوبى ، الدكتور حسن الساعاتى ،
اللواء حسين محمود إبراهيم ، المستشار حسين عوض بريقى ، الدكتور زكريا
الدروى ، المستشار على بغدادى ، المستشار طارق البشرى ، اللواء محمد
صلاح الدين عثمان ، المستشار محمد فتحى .

المجلة الجنائية القومية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور سيد عويس

سكرتير التحرير

أسامة عبد الله قايد

لجنة النشر

الدكتور سيد عويس ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة نهى فهمى ،
محمد هويدى ، أسامة عبد الله قايد

الاشتراك عن السنة
تسعون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
مارس ، يوليو - نوفمبر

ثمن العدد
ثلاثون قرشا

المجلة الجنائية القومية

المجلد الحادى والعشرون

مارس ١٩٧٨

العدد الأول

محتويات العدد

صفحة

باللغة العربية

مختصات :

● بحث سرقة المساكن فى المناطق الحضرية

الدكتور ابراهيم أبو الفار ٣

● معاملة المدنيين طبقا لقواعد الحد الأدنى (الجزء الثانى للتقرير النهائى)

الدكتور أحمد المجدوب ٢٩

مقالات :

● وسيط الرشوة الذى لم يشهد فعله العرض أو القبول

المستشار سمير ناجى ٦٩

ندوات :

● ندوة نقل الكلى والكلى الصناعية :

ب. التبرع بالكلى البشرية وبيعها من وجهة النظر التشريعية
الاجتماعية المصرية

الدكتور سسيد عويس ٩٥

- دراسة عن مشروعية نقل الكلى وموقف الاسلام منها
الشيخ عبد الرحمن النجار ١٠١
- مدى مشروعية نقل الأعضاء البشرية من الناحية الجنائية
الأستاذ أسامة عبد الله قايد ١٠٥
- دور المهندس فى استخدام الأجهزة الطبية وصناعتها
الدكتور محمود يوسف سنبعة ١١٣
- الضوابط القانونية لمشروعية نقل وزرع الأعضاء البشرية
الدكتور أحمد شرف الدين ١١٥
- عطاء الكلية لزراعتها فى المجتمع المصرى
اللواء دكتور زكريا الباز ١٣٧
- حول عمليات زرع الكلى
الدكتور يحيى الرخاوى ١٤١
- القصور الكلوى وأمراضه
الدكتور محمد صفوت ٢٤٧
- (ملحق) فتوى من الأزهر الشريف ١٥٣

مقالات باللغة الانجليزية :

- دور المدرسة والسلوك المنحرف بين الشباب فى ج . م . ع
الدكتورة نجوى حافظ ٣
- تأثير التسمم المزمن لمستخلص الحشيش على السلوك الجنسى فى
الفترة
الأستاذ حمدى المكاوى وآخرون ١٧
- التعرف على مادة اللانث باستخدام الطرق الكروماتوجرافية وطرق
التحليل الطيفى
الدكتور حسين المكاوى وآخرون ٢٧

**بحث سرقة المساكن في
المناطق الحضرية بمدينة القاهرة
الدكتور ابراهيم أبو الغار (*)**

مقدمة البحث وخطته :

تعد جريمة السرقة ظاهرة اجتماعية عرفت لها المجتمعات البشرية منذ
قديم الزمان ، وتمثل هذه الجرائم خطرا داهما يهدد أمن الناس وسلامتهم ،
ومن أجل ذلك كانت هناك عقوبات رادعة توقع على مرتكبيها ، فاذا رجعنا
الى تفسير القرطبي ، وجدنا أنه يقول « وقد قطع السارق في الجاهلية وأول من
حكم بقطعه في الجاهلية » الوليد بن المغيرة « فأمر الله بقطعه في الإسلام ،
فكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسلام من الرجال
الخيار ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد
الأسد من بني مخزوم ، وقد قطع أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، يد الرجل
اليمنى الذي سرق العقد (عقد أسماء بنت عميس زوج أبي بكر الصديق)
فقطع يده اليسرى .

وقد جاء القرآن الكريم في شأن السارق والسارقة قول الله تعالى :
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز
حكيم » صدق الله العظيم (١) .

ومما يؤكد وجود عقوبة لجريمة السرقة منذ قديم الزمان ، أن أوراق البردي
زاخرة بالمحاكمات عن السرقات ، وكانت العقوبات قاسية وأليمة الى أبعد

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة .

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٧ .

(٢) د . روف عبيد ، بحث في القضاء الجنائي عند الفرعنة ، المجلة الجنائية القومية ،

المجلد الأول ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٥٨ ، ص ٥٠ ، ص ٥٥ - ٨٧ .

الحدود ، وقد ذهب « هيرودوت » الى أنه سمع من كهنة عين شمس قصة عن لص قبض عليه متلبسا بأمر من الملك ، فكان اللص يطالبهم بقطع رأسه قبل أن تقع عليه عين الملك . وقد تطورت عقوبة السرقة لدى الفراعنة بين الاعداء البسيط أو على الخادوق والسخرة الجنائية والسجن وجذع الأنف .

وقد اهتمت المجتمعات العصرية الحديثة بجريمة السرقة وضمنت قوانينها العقوبات الرادعة لهذه الجرائم ، حيث صنفت العقوبة وفقا لدرجة الخطورة المترتبة عليها ، فهناك الجنح وهي تتمثل في السرقات البسيطة ، وهناك جنايات السرقة وهي تتمثل في السرقات التي تتم بالاكرام وتحت تهديد السلاح .

ويمثل البحث الذي نحن بصددده الآن نموذجا لجرائم السرقة في المناطق الحضرية بمدينة القاهرة ، حيث تم اختيار (٢٩٠) حالة (وهي تمثل عينة البحث) من المجنى عليهم ، والذين قاموا بالإبلاغ عن حدوث حالات سرقة لهم خلال عام ٧٣ - ١٩٧٤ . وقد تم اختيار هذه العينة من مناطق مختلفة بمدينة القاهرة ، حيث مثلت هذه العينة المناطق الحضرية المتقدمة (المستوى الأول) ، والمناطق الحضرية المتوسطة (المستوى الثاني) والمناطق الحضرية الدنيا (المستوى الثالث) .

وقد اعتمد البحث أساسا في الحصول على البيانات من المجنى عليهم من خلال استمارة للبحث تم أعدادها ، وقام فريق من الباحثين بتطبيقها على عينة البحث المذكورة ، وتم تطبيق الاستمارة وجدولتها وتحليلها على الصورة التي سيرد ذكرها فيما بعد .

وتنقسم الدراسة الى قسمين أساسيين : يتضمن القسم الأول دراسة نظرية لجريمة السرقة وتتضمن :

- ★ جريمة السرقة في المفهوم الاجتماعي .
- ★ جريمة السرقة في المفهوم القانوني .

أما القسم الثاني فيشمل تحليلا اجتماعيا لسرقات المساكن المبلغ عنها وتشمل :

- ★ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجنى عليهم .

- ★ الظروف السكنية للمجنى عليهم .
- ★ الظروف المهنية لحدوث السرقات .
- ★ تحقيق لحالات السرقة .
- ★ الدوافع المؤدية للسرقة وكيفية مواجهتها .
- • • • •

ونحاول فيما يلي توضيح بعض جوانب الدراسة حسب التقسيم السابق
الإشارة إليه .

وبالنسبة للقسم الأول : الخاص بدراسة جريمة السرقة من خلال
وجهات النظر الاجتماعية والقانونية . فقد اهتم كثير من علماء الاجتماع بدراسة
الجريمة بصفة عامة ، وجريمة السرقة بصفة خاصة . ذلك أن الجريمة في المنظور
السوسيولوجي تعد إحدى المشاكل الأساسية التي تمثل خطراً داهماً ينجم عنه
سوء التنظيم الاجتماعي *Social disorganization* ، ولعل مرد ذلك أن المجرمين
يمارسون أنشطة إجرامية وأعمالاً خطيرة تهدد بناء المجتمع ككل ، وتهدد كذلك
الجهاز الحكومي ، والقوانين المنظمة للحياة الاجتماعية .

وتذهب الباحثة « مابل اليوت » M. Elliott في كتابها « الجريمة
في المجتمع الحديث » أن هناك بعض الجرائم التي تعبر عن المصالح الشخصية
لأشخاص يبحثون عن إشباع حاجاتهم ورغباتهم الخاصة فقط ، غير آخذين
في الاعتبار أمن الآخرين ورفاهيتهم أو المحافظة على ممتلكاتهم الخاصة ، وبذلك
فإنه يمكن القول بأن هؤلاء يمثلون خطراً يهدد أمن الآخرين وحريتهم .

وتأسيساً على ذلك تصل « اليوت » إلى أن الجرائم تمثل خطراً يهدد
القانون ويهدد المجتمع بأسره ، فالجرائم تمثل خطراً ضد قيم الأمانة
Values of honesty وضد الرفاهية العامة ، التي يعتبرها المواطنون
دعائم أساسية في الحياة الاجتماعية .

وتقسم « اليوت » الأنماط الكبرى الشائعة للجريمة بين المجرمين
المحترفين *professional criminals* إلى الأشكال الآتية :

(1) Elliott M.A., Crime in Modern Society, Harpers & z
Brothers publishers, N.Y., 1952, P. 11.

١ - السرقة ، ويقصد بها سرقة ممتلكات الناس أو أموالهم .
٢ - استقبال البضائع المسروقة ، وترتكب هذه الجرائم بواسطة الأشخاص الذين يعملون في البضائع المسروقة ، وذلك عن طريق عمليات الشراء أو استقبالها كعملاء .

٣ - الاختلاس والغش بكافة صوره وأشكاله .

٤ - ابتزاز الأموال بالتهديد (البلطجة) Racketeering

٥ - المقامرة بأشكالها المختلفة .

أما بخصوص السرقة ، فيقصد بها السطو والنهب واللصوصية . وتشمل هذه الأعمال كلها سرقة ممتلكات شخص الآخرين . أما السطو فيقصد به - من الناحية الفنية - كسر منزل أو مصنع أو مخزن أو أى منشأة أخرى ودخول هذا المكان بدافع السرقة من أى نوع من الأنواع .

وتضيف « اليوت » أن الشخص الذى يسرق بضائع من مخزن أو عربات موجودة فى الطريق العام ، يطلق عليه لفظ سارق أولص Thief فاللص هو الشخص الذى يستولى على ممتلكات الآخرين سواء تم هذا الاستيلاء فى حضورهم أو غيابهم ، ويتفق مع هذا رأى « جيروم هال » J. Hall فى كتابه « مقدمة للسرقة والقانون والمجتمع » الذى صدر سنة ١٩٣٢ (١) .

ولا ريب أن هؤلاء اللصوص الذين يقومون بعمليات السرقة والاستيلاء على ممتلكات الآخرين ، يكونون معروفين بصورة واضحة ومحددة فى المدن الكبرى ، ويكون شاغلهم الأكبر هو سرقة المنازل والمخازن والفنادق الخ . وعلى الرغم من أن قوانين العقوبات تقف بالمرصاد أمام هؤلاء المجرمين وتوقع عليهم أشكال العقاب المختلفة التى تتفق وطبيعة الأفعال التى يرتكبونها ، ودرجة الخطورة التى تشكلها جرائمهم ، إلا أن هذه الجرائم لا تنتهى على الإطلاق ، حيث نجد أساليب التحايل والخداع التى يتبعها هؤلاء المجرمون لارتكاب أفعالهم بعيدا عن أعين الرقابة والسلطة .

أما هؤلاء الذين تقتصر وظيفتهم على استقبال البضائع المسروقة فانهم

(1) Hall, Jerome; Introduction to theft, law, and society, indianapolis, Bolls Merrill, 1932.

يعتبرون مذنبين ، ومثلهم فى ذلك مثل الذين يقومون بارتكاب عمليات السرقة أو النصب والاحتيال ، أو مثل الذين يقومون بإمدادهم بالبنائى المبرورة ، إلا أن هذه الفئة يندى وقوعها تحت طائلة العقاب ، ولعل مرد ذلك إلى أنها تعمل فى الخفاء وفى تكتم شديد ، فضلا عن أن عمليات تسليم المبروريات يتم بصور مختلفة يصعب معها عمليات الضبط والتلبس بصور دقيقة وثابتة (١) .

تصنيف الجرائم بين الريف والحضر :

تختلف الجرائم باختلاف المجتمعات ، وهى فى المجتمع الواحد تختلف بين ريفه وحضره ويبدو ، وقد اهتمت بهذا الموضوع دراسات كثيرة متخصصة نذكر منها الدراسة التى قام بها « مارشال كلينارد » Marshall Clinard فى كتابه « سوسيولوجية السلوك المنحرف » ، فى الفصل الثالث « التحضر والحضرية والسلوك المنحرف » . وقد أوضح فى هذا الفصل طبيعة الجريمة وأشكالها المختلفة فى المجتمع الحضرى (٢) ويلخص « كلينارد » نتائج بحث قام به بهدف التوقف على العلاقة بين التحضر والجريمة وبصفة خاصة بين التحضر وجرائم المال . فنذكر أن هناك بعض الباحثين قد لاحظوا أن هناك فروقا كمية فى حجم الجريمة بين المدن المختلفة ، وقد أرجعوا هذه الفروق إلى اختلاف درجة التحضر ، ومن بين الذين أوضحوا أن ارتفاع درجة التحضر يؤدى إلى ارتفاع نسب الجريمة ، العالم الفرنسى « أميل دوركيم » ، وقد تأكدت صحة هذا رأى عن طريق بحث تم إجراؤه على نمط من التحضر ، وهو نمط المدينة الكبيرة .

وقد ذهب « كلينارد » إلى أن نسبة الجرائم تختلف باختلاف كل منطقة وفقا للسكان الحضرية ، وأن هناك سمة مشتركة بين مجرمي المناطق الحضرية - التى رغم اختلافها فى درجة التحضر - إلا أن هناك سمة مشتركة بينهم وهى صفة « الحضرية » ومعناها الحراك Mobility والعلاقات الشخصية ، والاختلاط بالجماعات المختلفة ، وزيادة ميل الأفراد إلى ارتكاب الجريمة مع جماعة منظمة .

وقد توصل « كلينارد » إلى أن الاتجاهات ذات الوسائل الفنية المعقدة المرتبطة بالسكان الحضرية ، وكذلك خطورة تزايد جرائم السلب التى ارتكبتها

(1) Elliott, op. cit., p, 240.

(2) Clinard, M.B., Sociology of Deviant behaviour, Holt, Rinehart and Winston, 1964, (ch. 3) pp. 60 - 98.

المجرمون ، قد زادت بصورة متزايدة مع زيادة درجة التحضر . أما مجرمو المناطق الريفية فلم تظهر بينهم جريمة سلب عنيفة إلا في حالات نادرة . وقد اكتشف كذلك أن هناك نسبة كبيرة من مجرمي المناطق المعتدلة التحضر ، والمناطق المرتفعة التحضر قد ارتكبت جريمة السطو ليلا ، وكذلك السرقة ، كما اتضح أيضا زيادة جريمة السرقة بين سكان المدينة .

وهكذا نرى أن جرائم السلب والسطو تظهر بصورة واضحة ومركزة في المناطق الحضرية ، أي في المدن الكبيرة ، وقد اتجهت « مابل اليوت » نفس الاتجاه عندما أشارت إلى أن جرائم السرقة واللصوصية وأعمال النهب إنما يرتكبها مجرمون عتاة معروفون معرفة واضحة في المدن الكبيرة .

وفي جمهورية مصر العربية تشير احصاءات الأمن العام بوزارة الداخلية إلى أن جرائم السرقة (الجنايات منها) تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية . والجدول التالي يوضح جنايات السرقة التي وقعت نهرا أو ليلا ، داخل وخارج المناطق السكنية في محافظات الجمهورية خلال عامي ١٩٧٠ ، ٦٩ :

المحافظات	جنايات السرقة		النسبة المئوية للزيادة أو النقص	+	-
	١٩٧٠	١٩٦٩			
القاهرة	٣٥	٣٥	-	-	-
الاسكندرية	٢٥	٤٩	٢٤	-	٤٩
الاسماعيلية	٠١	٣	٢	-	٦٧
بورسعيد	-	٠١	١	-	١٠٠
السويس	-	١	١	-	١٠٠
دمياط	-	-	-	-	-
القليوبية	٢٣	١٦	٧	+	٤٤
الدقهلية	٦	٧	١	-	١٤
الشرقية	٨	٧	١	+	١٤
البحيرة	١٥	١٩	٤	-	٢١
الغربية	٨	١٤	٦	-	٤٣
كفر الشيخ	٧	٤	٣	+	٧٥
المنوفية	٥	٣	٢	+	٦٧
الجيزة	٢٠	٢٨	٨	-	٢٩
بنى سويف	١٢	٧	٥	+	٧١
الفيوم	٨	١٣	٥	-	٣٨
المنيا	١١	٥	٦	+	١٢٠
أسيوط	١٥	١٣	٢	+	١٥
سوهاج	٩	٧	٢	+	٢٩
قنا	١٥	١٣	٢	+	١٥
أسيوان	٨	٢	٦	+	٣٠٠
البحر الأحمر	٧	١	٦	+	٦٠٠
مطروح	٢	٢	-	-	-
الوادى الجديد	-	٢	٢	-	١٠٠
المجموع	٢٤٠	٢٥٢	١٢	-	%٥

ويتضح لنا من الجدول السابق توزيع جنايات السرقة خلال عام ١٩٦٩
١٩٧٠ م (١) موزعة توزيعا جغرافيا حسب محافظات الجمهورية ، وواضح من
هذا الجدول أنه لا يضم الا جنايات السرقة حسبما يشير اليها قانون العقوبات
المصرى ، ومن ثم فإن هذا الجدول لا يتضمن الجناح الخاصة بالسرقة .

ويوضح الجدول أن جنايات السرقة كانت (٢٥٢) سنة ١٩٦٩ فى جمهورية
مصر العربية ، انخفضت الى (٢٤٠) جناية سنة ١٩٧٠ ، وتمثل نسبة النقص
فى الجنايات ٥٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٩ .

كما يوضح الجدول أن هناك محافظات زادت فيها جنايات السرقة
بصورة رهيبه ففى محافظة أسوان زادت جنايات السرقة بنسبة ٣٠٠٪ حيث
كانت جنايتان فقط عام ١٩٦٩ ، وارتفعت الى ثمان جنايات عام ١٩٧٠ .

أما البحر الأحمر فقد زادت فيه جنايات السرقة عام ١٩٧٠ عن العام
السابق بنسبة ٦٠٠٪ حيث كانت جناية واحدة ارتفعت الى سبع جنايات
عام ١٩٧٠ .

أما محافظة المنيا فقد زادت فيها نسبة الجنايات بنسبة ١٢٠٪ حيث
كانت (٥) جنايات عام ١٩٦٩ ، ارتفعت الى (١١) جناية عام ١٩٧٠ . وهذه
الزيادة تدعو الى ضرورة تشديد الرقابة واحتياطات الأمن حتى يمكن الحد من
هذه الجنايات وتحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على الجدول - سالف الذكر - اتضح أن محافظة
القاهرة لم تتغير فيها جنايات السرقة عام ١٩٧٠ عما كانت عليه عام ١٩٦٩ .
أما محافظة الإسكندرية فيلاحظ أن نسبة جنايات السرقة فيها قد انخفضت
بنسبة ٤٩٪ عما كانت عليه عام ١٩٦٩ . أما محافظة بورسعيد فقد انعدمت
فيها جنايات السرقة عام ١٩٧٠ ، ولعل ذلك يرجع الى عمليات التهجير التى
تمت فى مدن القناة نظرا لظروف العدوان الاسرائيلى ، ونفس الحال تلاحظه
فى محافظة السويس . أما محافظة الاسماعيلية فقد انخفضت فيها هذه
الجنايات بنسبة ٦٧٪ ، وفى محافظة الدقهلية انخفضت بنسبة ١٤٪ ، وفى
محافظة البحيرة انخفضت هذه الجنايات بنسبة ٢١٪ ، وفى الغربية انخفضت

بنسبة ٤٣٪ ، أما محافظة الفيوم فقد انخفضت فيها هذه الجنايات بنسبة ٣٨٪ ، أما محافظة الوادى الجديد فقد انخفضت فيها جنايات السرقة بنسبة ١٠٠٪ .

ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة الجنايات فى محافظة القليوبية بنسبة ٤٤٪ ، وفى محافظة الشرقية ارتفعت بنسبة ١٤٪ ، وفى محافظة كفر الشيخ ارتفعت هذه الجنايات بنسبة ٧٥٪ ، وارتفعت فى محافظة المنوفية بنسبة ٦٧٪ أما بنى سويف فقد ارتفعت فيها الجنايات بنسبة ٧١٪ ، بينما محافظة أسيوط زادت فيها جنايات السرقة بنسبة ١٥٪ ، أما سوهاج فكانت نسبة الزيادة فيها ٢٩٪ ، وفى محافظة قنا كانت نسبة الزيادة ١٥٪ .

ويلاحظ كذلك أن محافظة دمياط لم تتم فيها جناية سرقة واحدة حسب تقرير الأمن العام خلال عام ١٩٧٠/٦٩ ، وبطبيعة الحال فإن هذا - فى رأى - يعد أمراً مبالغاً فيه إذ قد يكون خطأ فى عمليات التبليغ ، كذلك يلاحظ انخفاض نسب جنايات السرقة بصفة عامة ، ولعل مرد ذلك يرجع الى أن هناك ظروفاً - سيأتى ذكرها عند معالجة جريمة السرقة من المنظور القانونى - ينبغى توافرها لتكون السرقة فى عداد الجنايات ، وكم هناك من جنح السرقة التى تحدث ، ولكن ينقصها بعض الشروط والأركان القانونية لتصير فى عداد الجنايات ، ومن ثم أصبح من الضرورى تعديل بعض مواد قانون العقوبات المصرى فيما يتصل بالسرقة حتى تصبح جريمة السرقة جناية فى بعض الحالات الأخرى غير تلك التى نص عليها القانون ، وحتى تساير ظروف مجتمعنا المتطور ، وأنواع جرائم السرقة التى أصبحت تحدث فى حالات كثيرة وبصور بشعة تهدد أمن المواطنين .

أما السرقة من المنظور القانونى فيقصد بها «اختلاس أموال منقولة لغير الجانى بهدف تملك هذا المال» .

والسرقة فى القانون المصرى - فى أبسط صورها - تعتبر جنحة طبقاً للمادة (٣٢٨ع) ، وقد يقترب منها بعض الظروف المشددة فتصبح المسئولية فيها أشد مع بقائها جنحة ، وهذا حسبما جاء فى المادة (٣١٧ع) . وقد تصبح المسئولية الجنائية فى السرقة أشد مع تغير وصفها من جنحة الى جناية كما هو الحال فى حالات السرقة باكراه (م ٣١٤ع) ، وكذلك السرقة التى ترتكب فى الطريق العام (م ٣١٥ع) . وقد يقترب بالسرقة ظرف مخفف، فتصبح

المسئولية الجنائية فيها أخف مع بقائها جنحة وهذا طبقا للمادة (٣١٩ع) (١) .
فالسرقه من وجهة ١ لنظر القانونيه هي اختلاس مال منقول مملوك للغير
دون رضاه بهدف تملكه ، فهي بذلك اعتداء يقع على حيازة المنقول ، وملكيته
معا في القانون المصري .

وتعتبر جريمة السرقة مكتملة اذا ضبطت الأشياء المسروقة لدى المتهم في
منزله أو دولابه أو جيبه ، وثبت أنه هو الذي قام بالاستيلاء عليها والاستحواذ
عليها . ولا شك أيضا أن تكون هذه الجريمة تامة اذا أكل الجاني الطعام
المسروق ، ولو في مكان ارتكاب الجريمة (٢) .

ويتجه البعض الى القول بأن جريمة السرقة تكون تامة متى خرج المسروق
من حيازة المجنى عليه وأصبح تحت سيطرة الجاني وتصرفه الفعلي ، ولو كان
المجنى عليه لا يزال يتتبع أثاره أثناء فراره بالمسروق ، كنشال يأخذ النقود
من جيب المجنى عليه ويضعها في جيبه ويسعى في الهرب . وتكون تامة اذا
ما وصل الجاني الى مأمنه بالمسروق وأودعه المكان المعد له .

وترى بعض الشرائع أن جريمة السرقة تعتبر تامة بمجرد رفع المسروق
من مكانه أو تحريكه أو تقليبه وهو في مكانه ، أو فك صواميل الآلة المثبتة بها
في الأرض أو فصل الشجرة من مكانها بهدف أخذها أو تحريك الحيوان من
مكانه كما هو الحال في القانونين الهندي والسوداني ، مع أن هذه الأفعال كلها
تعد شروعا في القانون المصري (٣) .

وتنص المادة (٣١٨ع) على أن عقاب السرقة البسيطة غير المقترنة بظروفه
مشددة هي الحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين . بينما تنص المادة
(٣٢١ع) على « أنه يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنح بالحبس
مع الشغل مدة لا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة
لو تمت فعلا ، أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصرياً » ، أي أن العقوبة

(١) د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، جرائمه الخاصة ، مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٥ .

(٢) د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، المبادئ الأساسية والنظريات
البيامة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠٣ .

(٣) د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، المبادئ الأساسية ، المرجع السابق ،
ص ٢٠٣ .

للمشروع فى السرقة البسيطة طبقا للمادة (٣١٨ع) هى الحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنة ، أو الغرامة التى لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

ويخفف المشرع العقوبة على المسروقات البسيطة التافهة اذا كانت المسروقات غلالا أو محاصيل أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد على خميسة وعشرين قرشا مصريا . أما اذا زادت قيمة المسروق عن تلك القيمة وقت السرقة ، طبقت أحكام السرقة العادية وتقاضى الجانى العقوبة المقررة فى المادة (٣١٨ أو ٣١٧ع) حسب الأحوال ، وللقاضى أن يحكم بالغرامة التى لا تزيد على جنيهين مصريين فى حالات السرقة التافهة التى لا تزيد عن ٢٥ قرشا .

وتنص المادة (٣١٧ع) على أن يعاقب بالحبس ، مع الشغل ، فى الحالات الآتية (١) :

١ - على السرقات التى تحصل فى مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر أو خضر أو حطب يابس أو بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور باستعمال مفاتيح مصطنعة .

٢ - على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون أو معد للسكن أو فى ملحقاته أو فى أحد المحلات المعدة للعبادة .

٣ - على السرقات التى تحصل بكسر الأختام المنصوص عليها فى الباب التاسع من الكتاب الثانى .

٤ - على السرقات التى تحصل ليلا .

٥ - على السرقات التى تحصل من شخصين فأكثر .

٦ - ألغيت بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٠ .

٧ - على السرقات التى تحصل من الخدم بالأجرة اضرار بمخدوميهم أو من الميسخدين أو الصباغ أو الصبيان فى معامل أو خوانيت من الميسخدين أو فى المحلات التى يشتغلون فيها عادة .

٨ - على السرقات التى تحصل من المحترفين بنقل الأشياء فى العربات

أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد اتباعهم ، اذا سلمت الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة .
٩ - على السرقات التى ترتكب أثناء الحرب على الجرحى من الأعداء .

أما بخصوص جنايات السرقة ، فانه يقصد بها السرقات العادية على أن يقترب بها طرف واحد أو عدة ظروف رأى المشرع معها أن الجريمة تعتبر خطيرة على الأمن الاجتماعى أكثر من غيرها ، من أجل هذا وضع لها عقوبة الجنائية عند التفريد التشريعى للعقاب . وقد نص المشرع المصرى على تلك الجنايات فى المواد (٣١٣) الخاصة بالسطو ، (٣١٤) الخاصة بالسرقة باكراه ، (٣١٥) الخاصة بالسرقة فى الطريق العمومى ، (٣١٦) الخاصة بالسرقة التى تحدث ليلا من عدة أشخاص يحمل أحدهم سلاحا ، (٣١٦ مكرر) الخاصة بالسرقات التى تقع على أسلحة الجيش ، (٣١٦ مكرر ثانية) الخاصة بالسرقات التى تقع على مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة للاستعمال فى المواصلات التليفونية أو التلغرافية .

وتنص المادة (٣١٣) عقوبات (على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

- الأول :** أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا .
- الثانى :** أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .
- الثالث :** أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة مخبأة .

الرابع : أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها - مسكونة أو معدة للسكنى - بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزيبى بزي أحد الضباط أو موظف عمومى أو إبراز أمر مدعى صدوره من طرف الحكومة .

الخامس : أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم .

وقد رأى المشرع المصرى أنه اذا اجتمعت هذه الظروف معا فى ارتكاب سرقة على مكان مسكون أو معد للسكن فانها تدل على ميول خطيرة للجنابة واستهتار شديد بالأمن ، ولذلك شدد العقاب على الجنابة أكثر من المنصوص عليه فى المادة (٣١٧ ع) وغير وصف الجريمة من جنحة الى جناية .

أما المادة (٣١٤ع) فإنها تنص على « انه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه ، فاذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » .

فالاكراه وحده اذا ما اقترن بالسرقه يقلبها من جنحة الى جناية ، ولعل الحكمة التي رآها المشرع من ذلك ، هي أن الجريمة في هذه الحالة تعتبر اعتداء على المال والشخص معا . والاكراه يعنى استعمال العنف نحو شخص من أجل تسهيل ارتكاب عملية السرقة ، أو بمعنى آخر ، هو استعمال وسيلة قسرية تساعد في تعطيل مقاومة المجنى عليه أو غيره من الأشخاص أو اعدام مقاومته للتمكن من ارتكاب السرقة أو تسهيل اتمام ارتكابها .

وتنص المادة (٣١٥ عقوبات) المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو في إحدى وسائل النقل البرى أو المائية أو الجوية في الأحوال الآتية :

أولاً : اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

ثانياً : اذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه .

ثالثاً : اذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو بطرق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

وفي الحقيقة نرى أن المشرع يجعل من السرقة جنائية في هذه الحالة من أجل تأمين المارة وما ينقلون في الطرق العامة الخارجية حيث يصعب النجدة في هذه الحالات ، وفي وسائل النقل سواء كانت متحركة فعلاً أو واقفة في المحطات أو المطارات أو الموانئ ، ذلك لأن الاعتداء على الركاب بالسرقة في هذه الحالات يعتبر اختلافاً جسيماً بالأمن ، واستهتاراً بالقانون . ولقد كان القانون الروماني يعاقب على السرقات التي تحدث في الطرق العمومية بالنفى أو الوضع في الليمان ، فاذا ما استخدم السارقون أسلحتهم أو اتخذوا من تلك السرقات حرفة لهم ، تكون العقوبة الاعدام (١) .

.

(١) د . محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، المبادئ الأساسية والنظريات العامة ، المرجع السابق ، ص ، ١٠٧ .

نتائج الدراسة :

سبق القول بأن عينة الدراسة تشمل (٢٩٠) حالة من الذين تعرضوا للسرقة ، وفيما يلي نعرض لمعطيات الدراسة وفقا للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق استمارة البحث على هذه العينة ، ونعرض لهذه النتائج في الصور التالية : (١)

أولا : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجنى عليهم .

ثانيا : الظروف السكنية للمجنى عليهم .

ثالثا : الظروف المهيئة لحدوث السرقات .

رابعا : تحقيق لخلالات السرقة .

خامسا : الأسباب التي أدت للسرقة وكيفية مواجهتها .

سادسا : خاتمة .

ونعرض فيما يلي نتائج كل حالة من هذه الحالات السابقة :

أولا - الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجنى عليهم :

أوضحت الدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجنى عليهم (عينة البحث) حيث استعرضت الحالة التعليمية والمهنية ، والدخول التي يحصلون عليها ومصادرها .

أما بالنسبة للحالة التعليمية للمجنى عليهم فقد أوضحت الدراسة أن نسبة الأمية بين مجموع البحث في مستوياته الثلاثة تبلغ (٢٦) حالة أي ٩٪ ، وتحتل المنطقة الأولى . حالة واحدة فقط ، بينما المنطقة الثانية يصل فيها عدد حالات الأمية الى (١١) حالة بنسبة ٤.١٠٪ ، وترتفع هذه الحالات في المنطقة الثالثة حيث تصل (١٤) حالة بنسبة ٣.١٦٪ .

(١) هذا عرض لنتائج بحث سرقة المساكن في المناطق الحضرية بمدينة القاهرة الذي قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية بإجرائه ، وقام كاتب هذه السطور بكتابة التقرير النهائي له بتكليف من المركز .

وقد أوضحت الدراسة كذلك أن نسبة من يقرأ أو يكتب بالنسبة لمجموع عينة البحث ١٦٨٪ (٤٧ حالة) . أما الذين نالوا تعليماً أقل من المتوسط فنسبتهم ٢٤٪ (٧ حالات) من مجموع العينة .

وقد وصلت نسبة الذين تلقوا تعليماً متوسطاً ٨٣٪ (٢٤ حالة) ، بينما نسبة الذين تلقوا تعليماً فوق المتوسط فيبلغون (١٨٦) حالة بنسبة ٦٤٢٪ من بينهم (٨٩) بنسبة ٩٠٨٪ في المنطقة الأولى ، (٥٢) حالة بنسبة ٤٩٪ في المنطقة الثانية ، (٤٥) حالة في المنطقة الثالثة بنسبة ٥٢٣٪ .

وبذلك نصل إلى أن ما يقرب من ثلثي عينة البحث تلقوا تعليماً فوق المتوسط ، بينما الذين نالوا تعليماً أقل من المتوسط فنسبتهم ضئيلة وتمثل ٢٤٪ من مجموع عينة البحث .

أما بالنسبة للحالة المهنية للمجنى عليهم ، فقد أوضحت لنا الدراسة أن مهنة الموظف تعد المهنة السائدة في مجموع عينة البحث في مناطقه الثلاثة حيث تصل إلى (١٠٠) حالة أي بواقع ٣٥٪ ، وتلي هذه المهنة ، المهن العليا وهي تشمل (٥٧) حالة بنسبة ١٩٩٪ ، ثم تأتي مهنة التجارة وهي تشمل (٣٣) حالة بنسبة ١١٥٪ ، ثم مهنة العامل وتشمل (١٩) حالة بنسبة ٦٧٪ . وقد لوحظ من بين أفراد عينة البحث أن هناك (٤٤) حالة بدون مهنة بنسبة ١٥٤٪ ، وأن هناك خمس حالات مجندة بنسبة ١٧٪ وتنحصر الحالات المجندة في المنطقتين الثانية والثالثة ، اثنتان في المنطقة الثانية ، وثلاثة في المنطقة الثالثة .

إلى جانب ذلك أوضحت الحالة المهنية أن هناك أربع حالات لم تبين أنواع المهن التي تعمل بها ، من بينها ثلاثة حالات في المنطقة الثانية ، وحالة واحدة في المنطقة الثالثة .

وأما بخصوص الدخل الشهري للمجنى عليهم ، فقد أوضحت لنا الدراسة أن هناك (٩) حالات بنسبة ٣٣٪ يقل دخلهم الشهري عن ١٥ جنيهاً ، وهذه الحالات تنحصر في المنطقتين الثانية والثالثة ، حيث يوجد (٣) حالات في المنطقة الثانية بينما في المنطقة الثالثة (٦) حالات .

أما الذين يزيد دخلهم الشهري عن ١٥ جنيهاً ويقل عن عشرين ، يبلغ عددهم (١٦) حالة بنسبة ٥٨٪ وتنحصر هذه الحالات في المنطقتين الثانية والثالثة ،

ونصيب المنطقة الثانية (٩) حالات بنسبة ٨٦٪ ، والمنطقة الثالثة (٧) حالات بنسبة ٨٢٪ .

ويلاحظ بصفة عامة أن أصحاب الدخل الصغيرة يتركزون في المنطقتين الثانية والثالثة وهى تعبر عن المستويات المتوسطة والدنيا فى مدينة القاهرة .

أما أصحاب الدخل العالية فتعيش الغالبية العظمى منهم فى المنطقة الأولى وهى المنطقة الراقية ، حيث نرى أن الذين تنحصر دخولهم بين ٨٠ ، ١٠٠ جنيه يبلغ عددهم (٣٥) حالة بنسبة ١٢٧٪ من مجموع عينة البحث ، ونصيب المنطقة الأولى (٢٥) حالة بنسبة ٢٩١٪ ، أما المنطقة الثانية ، فيخصها (٦) حالات بنسبة ٥٧٪ ، ويبقى (٤) حالات فى المنطقة الثالثة بنسبة ٤٧٪ .

كما أوضحت الدراسة أن المنطقة الأولى لا يوجد بها حالات يتراوح دخلها بين ١٥٠ جنيه ، ٣٠٠ جنيه ، كما أن أكثر الحالات تتركز فى الفئة من ٦٠ جنيه الى أقل من ٨٠ جنيه ، وعدد هذه الحالات ٤٧ حالة .

وبالنسبة لمصادر هذا الدخل أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى للحالات المبحوثة وعددها (٢٢١) حالة أى بنسبة ٧٦٢٪ يعتمدون فى مصادر دخلهم على المرتبات الشهرية التى يتقاضونها من وظائفهم ، وهذه الحالات يخص المنطقة الأولى منها (٧٢) حالة بنسبة ٧٣٢٪ ، بينما يخص المنطقة الثانية (٨٣) حالة بنسبة ٧٨٣٪ ، بينما المنطقة الثالثة يخصها (٦٦) حالة بنسبة ٧٦٧٪ من مجموع الحالات فيها .

كما أوضحت الدراسة أيضا أن هناك (٣٢) حالة تعتمد فى دخلها على مرتب الزوجة وهذه تمثل ١١٪ من مجموع عينة البحث . الى جانب ذلك نرى أن هناك (٣٢) حالة تعتمد فى مصادر دخلها على العقارات ، وهذا الرقم مساو للرقم السابق .

الى جانب ذلك أوضحت الدراسة أن هناك (١٣) حالة تعتمد فى مصادر دخلها على الأراضى الزراعية ، وهذا الرقم يمثل ٤٥٪ من مجموع عينة البحث . أما الذين يعتمدون فى مصادر دخولهم على الأعمال الحرة ، فانهم يأتون فى المرتبة بعد الذين يعتمدون على مرتباتهم الشهرية ، حيث يبلغ عددهم (٧٩) حالة بنسبة ٢٧٢٪ من مجموع عينة البحث .

ثم يأتى بعد ذلك الذين يعتمدون فى مصادر دخلهم على الأسهم والسندات وهؤلاء يمثلون عدداً بسيطاً (٦) حالات فقط بنسبة ٢١٪ من بينها ٤ حالات فى المنطقة الأولى وحالتان فقط فى المنطقة الثانية .

ثانياً - الظروف السكنية للمجنى عليهم :

حاولت الدراسة فى هذا المجال تحليل الظروف السكنية للمجنى عليهم حيث أوضحت المنطقة السكنية من حيث كونها منطقة منطقة شعبية أو متوسطة أو متحضرة ، وطبيعة هذا المسكن من حيث كونه مؤجراً أو مملوكاً للمجنى عليهم ، وكذلك أوضحت الدراسة حالة المسكن من حيث بساطته أو رقيه .

وقد بينت الدراسة أن هناك (١٦٤) حالة من عينة البحث بنسبة ٥٦٫٦٪ تسكن فى مناطق شعبية من بينهم (٩٧) حالة يسكنون فى المنطقة الأولى ، بينما نجد أن بالمنطقة الثانية (٤٧) حالة ، أما المنطقة الثالثة ففيها ٢٠ حالة فقط .

وأوضحت الدراسة كذلك أن الذين يسكنون مناطق متوسطة يبلغون ٤٩ حالة من بين مجموع عينة البحث بنسبة ١٦٫٩٪ من بينها حالة واحدة فقط فى المنطقة الأولى ، بينما يخص المنطقة الثانية بنسبة ٣٤٪ ، أما المنطقة الثالثة فنصيبها ١٢ حالة بنسبة ١٤٪ .

أما الذين يسكنون فى مناطق متحضرة ، فقد أوضحت الدراسة أن عدد هؤلاء (٧٧) حالة بنسبة ٢٦٫٥٪ .

وخلاصة القول فى هذا المجال أن الغالبية العظمى من عينة البحث وهى (١٦٤) حالة تسكن فى مناطق شعبية ، يليها سكان المناطق الحضرية (٧٧) حالة ، ثم يلى ذلك أخيراً سكان المناطق المتوسطة حيث يبلغون ٤٩ حالة فقط .

ومن حيث طبيعة المسكن - من حيث كونه ملكاً أو بالايجاد - أوضحت الدراسة أن (٢٦٣) حالة من مجموع عينة البحث ٩٠٫٧٪ يسكنون بالايجار ، أما البقية الباقية وهى (٢٧) حالة بنسبة ٩٫٣٪ يملكون المسكن الذى يعيشون فيه .

وقد أوضحت الدراسة الى جانب ذلك حالة المسكن الذى يقطنه المجنى عليه من حيث كونه راقياً أم متوسطاً أم بسيطاً . فأتضح أن الغالبية العظمى من عينة البحث (١٦٧) حالة بنسبة ٥٨٫٨٪ يقطنون فى مساكن راقية من بينهم

(٩٠) حالة فى المنطقة الأولى ، (٢٧) حالة فى المنطقة الثانية ، (٥٠) حالة فى المنطقة الثالثة .

أما الذين يعيشون فى مساكن متوسطة فيبلغ عددهم (٧٣) حالة من مجموع عينة البحث بنسبة ٢٥٧٪ من بينهم (٥) حالات فى المنطقة الأولى ، (٤٧) حالة فى المنطقة الثانية ، بينما فى المنطقة الثالثة (٢١) حالة من مجموع العينة بتلك المنطقة .

أما بالنسبة للذين يعيشون فى مساكن بسيطة يبلغ عددهم (٤٤) حالة من مجموع عينة البحث بنسبة ١٥٥٪ ، حيث يخص المنطقة الثانية ٢٩ حالة بنسبة ٢٨٢٪ من مجموع العينة بتلك المنطقة ، بينما يخص المنطقة الثالثة (١٥) حالة بنسبة ١٧٥٪ من مجموع العينة بتلك المنطقة ، أما المنطقة الأولى فلم تظهر فيها ولا حالة واحدة .

ثالثا - الظروف المهيئة لحدوث السرقات :

أوضحت الدراسة فى هذا الإطار الظروف والدوافع التى تؤدى الى حدوث السرقة ، من حيث تتبع الكيفية التى يقضى بها المجنى عليهم أوقات فراغهم ، والتقصى عن ظروف الخدم الذين يعملون لديهم ونوعهم وأعمارهم ، وكذلك الفئات التى تتردد على مساكنهم بصورة مستمرة ومنتظمة ، والفترات التى يتغيبون فيها عن مساكنهم ، وكذلك الاجراءات التى يتخذونها بعد انتهاء عمليات السرقة .

ومن حيث قضاء أوقات الفراغ بينت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (١٥٨) حالة بنسبة ٥٥٨٪ من مجموع عينة البحث يقضون أوقات فراغهم فى منازلهم ، من بين هؤلاء (٥) حالات فى المنطقة الأولى ، (٧٤) حالة فى المنطقة الثانية ، (٧٩) حالة فى المنطقة الثالثة .

كما أوضحت الدراسة أن هناك (٨٧) حالة يقضون أوقات فراغهم بالحدائق العامة بنسبة ٣٠٨٪ ، من بينهم (٦٣) حالة فى المنطقة الأولى ، (٢٠) حالة فى المنطقة الثانية ، (٤) حالات فقط فى المنطقة الثالثة .

أما الذين يقضون أوقات فراغهم فى الأندية الخاصة فيبلغ عددهم (٣٨) حالة بنسبة ١٣٤٪ من مجموع عينة البحث ، من بينهم (٣٠) حالة بالمنطقة الأولى ، (٥) حالات فى المنطقة الثانية ، (٣) حالات فقط فى المنطقة الثالثة .

هذا الى جانب أن هناك (٧) حالات لم تبين الأماكن التي تقضى فيها أوقات فراغها .

والى جانب ذلك حاولت الدراسة الكشف عن بعض الظروف الأخرى المهيئة لوقوع السرقات ، وذلك عن طريق التعرف على المجنى عليهم الذين يستخدمون خدما . وقد كشفت النتائج أن هناك (١٤٩) حالة بنسبة ٥٣٫٦٪ من عينة البحث يستخدمون خدما ، بينما (١٢٩) حالة بنسبة ٤٦٫٤٪ لا يستخدمون خدما ، بينما اتضح أن هناك (١٢) حالة لم تبين اذا ما كانت تعتمد على الخدم من عدمه .

وقد اتضح أن هناك (١٣٠) حالة من بين الذين يستخدمون خدما ، (١٤٩) يعتمدون على خادم واحد فقط ، بينما هناك (١٢) حالة يستخدمون خادمين ، (٣) حالات تستخدم ثلاث خدم ، حالة واحدة تستخدم أربع خدم ، الى جانب هذا فان هناك (٣) حالات لم تبين عدد الخدم الذين يقومون بأستخدامهم . ومن هذا يتضح أن الغالبية العظمى من الذين يستخدمون خدما يعتمدون على خادم واحد وهذه النسبة تمثل ٨٩٪ من بين الذين يستخدمون خدما .

ومن بين هؤلاء الذين يستخدمون خدما (٣٤) حالة تستخدم خدما من الذكور ، بينما (١١٥) حالة بنسبة ٧٧٫٢٪ يستخدمون خدما من الاناث من بينهم (٦٦) حالة فى المنطقة الأولى بنسبة ٧٤٫٢٪ ، (٢٣) حالة فى المنطقة الثانية بنسبة ٧٦٫٧٪ ، (٢٦) حالة فى المنطقة الثالثة بنسبة ٨٦٫٧٪ .

وبالنسبة لأعمار هؤلاء الخدم كشف البحث أن هناك حالتين فقط كانتا تستخدمان خدما فى سن أقل من عشر سنوات ، وهذا كان فى المنطقة الأولى فقط ، وهذه تمثل ٢٫٣٪ فى هذه المنطقة . كما كشفت الدراسة أن هناك (١٢) حالة من المجنى عليهم بنسبة ٨٫٣٪ كانوا يستخدمون خدما تتراوح أعمارهم من عشر سنوات الى اثنتى عشرة سنة ، من بين هؤلاء خمس حالات فى المنطقة الأولى ، (٣) حالات فى المنطقة الثانية ، (٤) حالات فى المنطقة الثالثة .

بينما اتضح أن هناك (١٤) حالة بنسبة ٩٫٧٪ كانت تستخدم خدما فى عمر يتراوح بين ١٢ سنة وأربع عشرة سنة ، أما الذين أستخدموا خدما فى سن من ١٤ الى أقل من ١٦ سنة فعددهم ٢١ حالة بنسبة ١٤٫٥٪ ، وهناك (١٨) حالة بنسبة ١٢٫٤٪ أستخدمت خدما فى السن من ١٦ الى أقل من ١٨ سنة .

وهناك (٣٠) حالة استخدمت خدمات تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة وأقل من ٢٥ سنة ، وهذه تمثل ٢٠٧٪ من مجموع الذين يستخدمون خدمات .

وكذلك اتضح أن هناك (٤٨) حالة بنسبة ٣٣٪ استخدمت خدمات تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة فأكثر وهذه تمثل أعلى نسبة بين الذين يستخدمون خدمات .

وقد حاولت الدراسة معرفة الخدم المقيمين لدى المجنى عليهم وغير المقيمين ، وقد اتضح أن هناك (١١٠) حالة بنسبة ٧٣٫٨٪ ممن يستخدمون خدمات يقيم الخدم طرفهم ، بينما (٣٩) حالة بنسبة ٢٦٫٢٪ لا يقيم الخدم لديهم بل ينصرفون إلى بيوتهم بعد انتهاء الأعمال التي يقومون بها . إلى جانب ذلك حاولت الدراسة البحث عن الأشخاص الآخرين الذين يترددون على مساكن المجنى عليهم ، فكتشفت عن أن هناك (٢٥٤) حالة يتردد عليها مكوجي ، (٢٢٣) حالة يتردد عليها لبان ، (١٨٦) حالة يتردد عليها زبال .

وإلى جانب ما سلف ذكره من بحث عن الظروف التي قد تكون ساعدت في حدوث حالات السرقة ، فإن هناك ظروفًا أخرى لم تغفلها الدراسة بل حاولت معرفة حالات التغيب عن المساكن خلال الفترة التي حدثت فيها السرقات . فكتشفت أن هناك (٣٢) حالة من مجموع عينة البحث بنسبة ١١٫٧٪ غابت عن مساكنها في هذه الفترة ، وأن (٢٤٢) حالة بنسبة ٨٨٫٣٪ لم تكن متغيبه ، وأن هناك (١٦) حالة لم تبين موقفها من ذلك .

ولم تغفل الدراسة البحث عن الإجراءات التي يتخذها المجنى عليهم لتأمين مساكنهم في حالات التغيب ، وتوصلت إلى أن هناك (١٠٥) حالة بنسبة ٣٦٫٢٪ يقومون بتوصية الجيران ، بينما (٢٩) حالة بنسبة ١٠٪ يوصون الأقارب لملاحظة مساكنهم ، في حين أن (٦٤) حالة بنسبة ٢٢٫١٪ يوصون البواب ، أما الذين يقومون بإبلاغ الشرطة فنسبتهم ضئيلة للغاية إذ تبلغ (٥) حالات بنسبة ١٫٧٪ ، أما الذين يتبعون وسائل أخرى فعددهم (١٣) حالة بنسبة ٤٫٥٪ ، بينما هناك طائفة كبيرة (١٣٦) بنسبة ٤٥٫٢٪ لا تتخذ أي إجراء في حالات تغيبها .

ولعلنا نلاحظ ضالة الحالات التي تقوم بإبلاغ الشرطة في حالة تغيبها وهذا يدعو للأسف لعدم وجود الوعي والادراك لدى الأهالي بأهمية اتخاذ هذه الإجراءات من أجل تأمين مساكنهم في حالات التغيب الطويل عن المنزل .

هذا وقد تمت حالات السرقة أثناء تغييب المجنى عليهم عن مساكنهم ، أو وجودهم فيها ، اذ اتضح أن هناك (٧٨) حالة بنسبة ٢٦٩٪ من عينة البحث تمت سرقتهم أثناء وجودهم بالمسكن ، بينما (٥٦) حالة بنسبة ١٩٣٪ تمت سرقتهم أثناء تواجدهم في أماكن عملهم ، وهناك (٧٧) حالة بنسبة ٢٦٦٪ تم سرقتهم وهم يقومون بزيارات خارجية ، بينما الذين كانوا في سفر يبلغ عددهم (٣٨) حالة بنسبة ١٣١٪ ، أما الذين تمت سرقتهم وهم يتنزهون (٣٣) حالة بنسبة ١١٤٪ ، وهناك (٨) حالات كانت في أماكن أخرى غير التي سبق بيانها .

رابعاً - تحقيق لحالات السرقة :

وبعد أن حاولت الدراسة الكشف عن الظروف والدوافع المؤدية لحدوث حالات السرقة بالنسبة للجناة ، اتجهت للكشف عن الاجراءات التي اتخذها المجنى عليهم بعد علمهم بحالات السرقة التي تمت لهم .

فتوصلت الدراسة الى أن جميع الحالات قامت بإبلاغ الشرطة بواقعة السرقة التي حدثت لكل منهم ، واتضح أن هناك (٢٦٣) حالة بنسبة ٩١٪ قامت بالإبلاغ عقب حدوث السرقة مباشرة بينما هناك (١٦) حالة بنسبة ٥٦٪ قامت بالإبلاغ بعد حدوث السرقة بيومين ، وأن (٩) حالات بنسبة ٣١٪ قامت بالإبلاغ بعد مرور أسبوع على السرقة ، بينما هناك حالة واحدة أبلغت عن السرقة عند إبلاغها عن سرقة أخرى .

وقد كشفت الدراسة أن هناك (١٣٢) حالة بنسبة ٤٥٥٪ يشتبهون في بعض الأشخاص ، بينما الذين لم تساورهم شكوك أو ظنون فيمن قاموا بسرقتهم فيبلغون (١٥٨) حالة بنسبة ٥٤٥٪ . وقد اتضح أن (٨٨) حالة من المجنى عليهم الذين اشتبهوا في بعض الأشخاص ، قد صدقوا فعلاً فيمن اشتبهوا فيهم ، بينما (٤٤) حالة بنسبة ٣٣٣٪ لم تصدق تنبؤاتهم فيمن اشتبهوا فيهم .

ومن ناحية أخرى حاولت الدراسة التعرف على الحالات التي تم ضبطها من الجناة السارقين ، واتضح أن هناك (١٠١) حالة بنسبة ٥٦٧٪ من مجموع عينة البحث توصلوا الى الكشف عن السارق الحقيقي ، بينما (٧٧) حالة بنسبة ٤٣٣٪ لم يستدلوا على السارق ، بينما هناك (٤) حالات بنسبة ٣٪ لم تبين موقفها في هذا المجال .

وقد تم القبض على السارقين في (١١٥) حالة بنسبة ٥٧٢٪ من عينة البحث ، بينما (٨٦) حالة بنسبة ٤٢٨٪ لم يتم القبض على السارق لديهم .
وقد تم القبض على الجناة السارقين في فترات مختلفة ، فمنهم من تم القبض عليه عقب الحادث مباشرة وهذا يشمل (٢٧) حالة من الذين تم القبض على السارقين لهم بنسبة ٢٣٩٪ ، بينما الذين تم القبض على من سرقوهم عقب الحادث بأسبوع يبلغ عددهم (٤٩) حالة بنسبة ٤٣٤٪ ، أما الجناة الذين تم القبض عليهم بعد شهر من الحادث فيشملون (٢٣) حالة . بينما تشمل الحالات الأخرى الذين تم القبض عليهم بعد أكثر من شهر ويشملون (١٤) حالة .

وقد ذهب المجنى عليهم الذين تم القبض على الجناة الذين قاموا بسرقتهم ، مذاهب شتى في آرائهم حول كيفية ضبط الجناة السارقين ، حيث نرى أن هناك (٩٥) حالة بنسبة ٨٢٦٪ من بينهم يقولون بأن الشرطة وجهوها كان لها الفضل الأول في الكشف عن هؤلاء الجناة ، بينما هناك (١٠) حالات بنسبة ٨٧٪ قالوا بأن جهود الأهالي لعبت دورا أساسيا في الكشف عن الجناة ، بينما اتجه نفر آخر (١٠) حالات الى أن الصدفة وحدها لعبت دورا في الكشف عن الجناة .

وقد تمكنت الدراسة من الكشف عن الجناة السارقين وطبيعة شخصياتهم، حيث اتضح أن (٣٣) حالة بنسبة ١٤٤٪ من مجموع العينة تمت سرقتهم عن طريق الخدم ، بينما (٢٣) حالة بنسبة ١٠٪ تمت سرقتهم عن طريق الفئات المترددة عليهم مثل المكوجى واللبان والزبال ، وقد تمت سرقة (٨) حالات بنسبة ٣٥٪ عن طريق الأقارب . أما الذين تمت سرقتهم عن طريق أحد الجيران يبلغون (١١) حالة بنسبة ٤٨٪ ، أما الجناة الأغراب فقد سرقوا (١٥٦) حالة بنسبة ٦٨١٪ ، بينما هناك (٦١) حالة لم توضح الجناة الذين قاموا بسرقتهم .

وإذا تساءلنا عن المسروقات وأنواعها ، اتضح لنا أن (١٤٦) حالة بنسبة ٥٠٥٪ سرقت منهم نقود ، بينما (٧٥) حالة كانت مسروقاتهم تشمل المجوهرات ، في حين أن الذين سرقت ملابسهم يمثلون أعلى نسبة في البحث إذ بلغوا (١٤٩) حالة أى بنسبة ٥١٦٪ ، في حين أن هناك حالات أخرى تبلغ (٩٤) حالة كانت مسروقاتها إما أوراق وسندات مالية ، أو أثاث أو أدوات كهربائية ، وهناك (٨٤) حالة لم توضح طبيعة المسروقات التي افتقدوها .

وقد تمكنت (٤٤) حالة بنسبة ١٥ر٤٪ من الحصول على المسروقات التي سرقت منهم كلها ، بينما (٦٧) حالة بنسبة ٢٣ر٤٪ عادت اليها بعض المسروقات فقط ، في حين أن الغالبية العظمى من المجنى عليهم (١٧٥) حالة بنسبة ٦١ر٢٪ لم تعد اليهم المسروقات ، بينما هناك (٤) حالات لم تبين موقفها في هذا الصدد .

وقد لجأت الدراسة الى وسيلة للتعرف من المجنى عليهم عما اذا كانت لديهم فكرة عن الطريقة التي تمت بها السرقة ، فأتضح أن هناك (٢٦٦) حالة بنسبة ٩٢ر٤٪ أجابوا بأن لديهم فكرة بذلك ، بينما (٢٢) حالة أجابت بعكس ذلك ، الى جانب أن هناك حالتين لم توضحا موقفهما في هذا الصدد . ومن بين الذين قالوا بأن لديهم فكرة عن طريقة السرقة ، نجد أن (١٠٠) حالة بنسبة ٣٧ر٦٪ قالت بأن السرقة تمت عن طريق اقتحام الشقة ، بينما (٩٥) حالة بنسبة ٣٥ر٧٪ قالت بأن السرقة تمت من خلال فتح باب الشقة ، وقد ذهبت (٧١) حالة بنسبة ٢٦ر٧٪ الى أن السرقة قد تمت من داخل الشقة .

خامسا : الأسباب التي أدت للسرقة وكيفية مواجهتها :

بعد ذلك تحاول الدراسة التعرف من المجنى عليهم عن الدوافع التي تؤدي الى حدوث السرقات من خلال وجهات نظرهم الخاصة ، وما هي - في نظرهم - الأساليب التي يمكن اتباعها لمواجهة هذه الجرائم .

وقد ذهب البعض (٦٥) حالة بنسبة ٢٢ر٩٪ الى أن الحظ والصدفة هما السبب في حدوث السرقة ، بينما يتجه (١٠٩) حالة بنسبة ٣٧ر٧٪ الى أن الظروف والمواقف كانت مساعدة ومهيئة لحدوث السرقة ، بينما هناك من يذهب (١٣٦) حالة الى أن السارق قد دبر للسرقة وتحين الظروف لاتمامها .

في حين يرى أن هناك (٢٧) حالة ترجع السرقة الى حاجة السارق ، وقد أرجع البعض (٢٦) حالة هذا الى ضعف الإجراءات الرسمية التي تتخذ نحو الجناة السارقين . وقد اتجهت بعض الاتجاهات (١٤٧) اجابة ، الى أن اهمال المجنى عليهم وعدم اهتمامهم بالاحتياطات المتبعة حيال مساكنهم ، تعتبر من أسباب السرقة .

واذا كان ما سبق يمثل اتجاهات المجنى عليهم وأفكارهم نحو أسباب السرقة ، فإن هناك أسبابا عامة يقول بها هؤلاء أيضا وتعتبر في نظرهم من أسباب سرقة المنازل ، حيث يذهب (٢٠٦) حالة بنسبة ٧٢٪ الى أن اهمال أهالي

الحى هو السبب وراء حدوث السرقة ، بينما تتجه (١١٥) حالة بنسبة ٤٠.٢٪ الى أن اهمال الشرطة هو السبب فى ذلك ، ويتجه فريق آخر يبلغ (٦٩) حالة بنسبة ٢٤.٣٪ الى أن الاهمال فى الإبلاغ يعتبر دافعا أساسيا فى ذلك، وأخيرا فإن هناك أربع حالات لم تبين موقفها فى هذا المجال .

ويتجه فريق من المجنى عليهم وعددهم (١١٨) حالة الى أن العقوبة التى تطبق على الجناة لا تعتبر رادعة للمسارق ، بينما (٧٠) حالة قالت بأن العقوبة كافية فى هذا المجال .

والى جانب هذا حاولت الدراسة التوقف على آراء المجنى عليهم فيما ينبغى أن يقوموا به لمكافحة حالات السرقة ، ولا شك أن الاسترشاد بهذه الآراء يمثل جانبا حيويا لا يمكن التقليل من أهميته فى وضع الخطط الملائمة لمكافحة جريمة السرقة . وقد ذهب فريق يشمل (١٦١) حالة بنسبة ٥٥.٩٪ من مجموع عينة البحث الى ضرورة عدم الاهمال وأخذ الاحتياطات الملائمة ليتسنى مكافحة حالات السرقة . وقد ذهب (٢٥) من أفراد العينة بنسبة ٨.٧٪ الى ضرورة التأكد فى حالات تشغيل الخدم والالتجاء الى الطرق الرسمية الموثوق فيها فى هذا المجال . بينما يتجه (٣٦) حالة من أفراد العينة بنسبة ١٢.٥٪ الى ضرورة توصية البواب بصورة مستمرة وكذلك الجيران وذلك لضمان عدم حدوث سرقات . أما الذين ذهبوا الى ضرورة إبلاغ الشرطة فيبلغ عددهم (٨٣) حالة بنسبة ٢٨.٨٪ ، بينما ذهب فريق آخر الى ضرورة الاحتياط أو انشاء الشرطة الأسرية ، وكذلك الغاء الشقق المفروشة وهؤلاء يمثلون (٣٢) حالة بنسبة ١١.٥٪ من مجموع العينة ، ويلاحظ أن هناك (٣٢) حالة بنسبة ١١.٥٪ قالت بوسائل أخرى غير تلك التى سبق ذكرها .

ولا يفوتنا أن نشير الى ما توصلت اليه الدراسة الى أهمية الدور الذى تلعبه الشرطة وأجهزة الأمن من حيث الدوريات التى تقوم بها أثناء الليل وأطراف النهار ، وكذلك دور أجهزة الأمن فى القاء القبض على الخطيرين الذين يهددون أمن المجتمع وسلامة سكانه . وقد طالب (١٦٣) فردا من مجموع العينة بنسبة ٥٧.٢٪ بضرورة زيادة دوريات الشرطة ، بينما طالب (١٧٣) منهم بنسبة ٦٠.٧٪ بضرورة القبض على المجرمين الذين يمثلون خطورة على المجتمع ، كما اتجه فريق آخر يشمل ثلاث حالات الى أهمية إبلاغ الشرطة فى حالات السفر ، وقد نادى البعض وهم يمثلون (٢٠) حالة بضرورة اضاءة الشوارع ليلا ، وقد اتجه فريق آخر (٢٠) حالة الى بعض الأفكار الأخرى التى لم يرد ذكرها آنفا .

خاتمة :

انتهينا فى هذا البحث الى أن جريمة السرقة تعد ظاهرة اجتماعية عرفتھا المجتمعات الانسانية قديما وحديثا ، وأن هذه الجريمة تحرمها الديانات المختلفة والقوانين الوضعية لما تسببه من فوضى واضطراب داخل البناء الاجتماعى .

وقد أشارت هذه الدراسة التى طبقت على (٢٩٠) حالة هى مجموع عينة البحث ، أن هناك أسبابا تساعد فى حدوث حالات السرقة فبحثت عن الفترات التى بتغيب فيها المجنى عليهم من مساكنهم ، وكذلك حاولت التعرف على من يستخدم خدما منهم لتربط بين حالات السرقة واستخدامات الخدم ، فاتضح أن أكثر من نصف العينة يعمل لديها خدم ، وفى بعض الحالات كان للخدم دور فى عمليات السرقة .

وتكشف الدراسة كذلك عن أن المجنى عليهم قد طالبوا بضرورة توفير الاحتياطات اللازمة من أجل مكافحة حالات سرقة المساكن عن طريق اتخاذ الوسائل الكفيلة بذلك ، والتأكد من الخدم الذين يوظفون لديهم . وقد طالب هؤلاء أيضا بضرورة تكثيف الشرطة لأنشطتها المختلفة والقبض على الخطرين الذين يهددون الأمن وتعقبهم فى أوكارهم .

هذا ونلاحظ فى الأونة الأخيرة أن هناك حالات كثيرة من السرقة التى تتم بالاكراه وتحت تهديد السلاح ، سواء كان ذلك فى الطريق العام أو فى مركبات النقل العام أو الخاص والتى تمثل خطرا يهدد أمن المجتمع والمواطنين، لذلك فانه من الأهمية بمكان أن يقف المسئولون - من هذه الظاهرة - موقفا حازما حيث يأخذون على أيدي هؤلاء المجرمين بشدة ، ويطبقون القوانين الرادعة بصورة سريعة حتى يمكن الحد من هذه الظاهرة الاجرامية ، وحتى يكون ذلك رادعا لكل من تسول له نفسه التلاعب بمصائر الناس وأمنهم وينشرون الخوف والفوضى داخل المجتمع .

المراجع الأساسية

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - د. حسن شحاته سعفان ، علم الجريمة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٣ - د. زكريا ابراهيم ، الجريمة والمجتمع ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٤ - د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، جرائمه الخاصة ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٧٦ .
- ٥ - د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، المبادئ الأساسية والنظريات العامة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٦ - د. محمد عارف ، الجريمة في المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٧ - المجلة القومية الجنائية ، أعداد مختلفة .
- ٨ - وزارة الداخلية ، تقرير الأمن العام ، القاهرة .

- (9) Barnes H.; Social institutions, Prentice-Hall, Inc., N.Y., 1945.
- (10) Clinard, M.B.; Sociology of deviant behavior, Holt Rinehart & Winston, Inc., 1964.
- (11) Elliott, M.A., Crime in Modern Society, Harper's Brothers, N.Y., 1952.
- (12) Guenther, Anthony, Criminal behavior and social systems, (ed.) Rand McNally College publishing company, U.S.A., 1976.
- (13) Hall, Jerome, introduction to theft law, and society, 1932.
- (14) Lemert, E.M., Human deviance, social problems and social control, N.Y., 1972.
- (15) Taft, D.R., Criminology, The MacMillan Company, N.Y., 1956.

الجزء الثانى من التقرير النهائى لبحث معاملة المذنبين طبقا لقواعد الحد الأدنى « نتائج الاستبيان الذى طبق على المسجونين »

فى هذا الجزء من التقرير النهائى لبحث « معاملة المذنبين طبقا لقواعد الحد الأدنى » نعرض النتائج التى أسفر عنها تطبيق صحيفة الاستبيان على عينة من المسجونين بلغت مائة مسجون تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية طبقا للمواصفات التى وضعتها هيئة البحث بحيث تضمن تمثيلهم لجمهور المسجونين الذى يتميز بشدة تنوعه وافتقاره الى التجانس سواء من حيث البيئة التى ينتمى اليها أفرادها أو من حيث أعمارهم وثقافتهم وتعليمهم وحالهم الزوجية وسوابقهم والجرائم التى حكم عليهم من أجلها والمدد المحكوم عليهم بها والسجون المودعين بها وهى بطبيعتها تتفاوت فى الاتساع وتختلف من حيث درجة خطورة المودعين فيها • وهو ما روعى فى اختيار العينة فجاءت شاملة لهذه الفئات من المسجونين ولعل هذا ما بدأ بوضوح فى اجاباتهم حيث عكست الاختلاف بين السجون والتباين بين المسجونين •

وكما حدث بالنسبة للعاملين فى السجون ، فقد تم صياغة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين فى أسئلة وجهت الى المسجونين وطلب منهم أن يجيبوا عليها بنعم أو بلا بحسب ما إذا كانت مطابقة أم غير مطابقة • ونظرا لأن عينة البحث تشمل نسبة مرتفعة من المسجونين الأميين فقد تقرر أن يتولى الباحث الميدانى توجيه الأسئلة الى المسجون وتلقى اجابته واثباتها بالاستمارة • وقد لوحظ أن العينة المختارة للدراسة وعددها مائة مسجون قد توفرت كاملة بحسب المواصفات السابق تحديدها ولعل ذلك يرجع الى اتساع القاعدة التى اختيرت منها العينة واستقرار أحوالها فى السجون المختلفة وانعدام حراكها تقريبا •

كذلك تبين من اجابات المسجونين فهمهم الواضح لنظم المعاملة فى السجن وتمييزهم بين الأوضاع القانونية وغيرها مما جعل اجاباتهم متجانسة وخالية من التناقض الى حد بعيد وفيما يلى تفسير لهذه الاجابات وتحليل لما تضمنته من آراء واتجاهات •

تبين ان القضاء المصرى يلتزم بما نص عليه قانون العقوبات بشأن عدم جواز الحكم بعقوبة السجن على الأحداث ، وهو نفس ما قررتة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالاجاب على هذا السؤال ٩٣٧٪ الى اجمالى عينة البحث من المسجونين البالغ عددهم ١٠٠ مسجون .

وفيما يتعلق بتطبيق قواعد معاملة المسجونين بدون تحيز للأصل بلغت نسبة المسجونين الذين كانت اجابتهم بالاجاب ٩٨٪ وهى نفس نسبة الذين قالوا أنها تطبق بدون تحيز للجنس أو اللون أو الدين وقد بلغت النسبة ١٠٠٪ بشأن الميول السياسية العقائدية حيث أجاب الجميع أن قواعد معاملة المسجونين تطبق بدون تحيز ، ثم انخفضت النسبة الى ٩٨٪ عند الاجابة على السؤال الخاص بالنواحي الاجتماعية القومية التى تبين أنها لا تؤثر فى تطبيق قواعد معاملة المسجونين .

أما المكانة الاجتماعية فقد تبين أن نسبة الذين يرون أنها لا تؤثر فى تطبيق قواعد المعاملة بلغت ٨٤٪ بينما بلغت نسبة الذين قالوا أن هناك تحيزا فى تطبيق القواعد بحسب المكانة الاجتماعية ٦٪ ، ارتفعت الى ٢٢٪ هى نسبة الذين قالوا أن هناك تحيزا فى تطبيق القواعد بحسب درجة الثراء بينما بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ٧٨٪ الى اجمالى العينة .

وهكذا يتبين أن تطبيق قواعد معاملة المسجونين فى مصر لا يتأثر بالجوانب المعنوية فى شخصية المسجونين كالدين والميول السياسية والنواحي الاجتماعية القومية بينما يبدو تأثيره الى حد ما بالجوانب المادية كالمكانة الاجتماعية والثراء وهو أمر كشفت البحوث المختلفة التى أجريت فى الدول الأخرى عن وجوده فى سجونها حيث يستطيع من لهم مكانة اجتماعية وذوى الثراء من المسجونين أن يحصلوا على معاملة أفضل من تلك التى يحصل عليها غيرهم سواء من ادارة السجن أو من زملائهم المسجونين الذين يقدمون خدماتهم فى بعض الأحيان بمقابل يحصلون عليه سواء أكان فى صورة مادية أو فى صورة معنوية تتمثل فى الاحساس بالتمييز الناشئ عن اتصالهم بمن يفوقونهم فى المكانة الاجتماعية أو فى الثراء .

وقد اجمع أفراد العينة على أنه يوجد فى كل سجن سجل مجلد مرقم الصفحات تثبت به البيانات الآتية :

(أ) بيانات تثبت شخصية المسجون .

(ب) أسباب حبسه والسلطة التى أصدرت قرارها بذلك .

(ج) يوم وساعة قبول المسجون بالسجن وإخلاء سبيله .

كما اجمعوا في اجاباتهم على أنه :

(أ) لا يقبل أى شخص فى السجن بدون سند قانونى وانه يتم اثبات بياناته فى السجل المعد لذلك .

(ب) يراعى تصنيف المسجونين فى مؤسسات مستقلة أو أجزاء مستقلة داخل المؤسسة بحسب الجنس (رجال ونساء) .

أما تصنيف المسجونين بحسب السن (بالغين وصغار السن) فقد كانت نسبة الذين أجابوا بأن ذلك لا يراعى ٢٣٪ الى اجمالى العينة فى حين كانت نسبة الذين أجابوا بالايجاب ٧٧٪ ويبدو أن كلمة صغار السن قد فهمت من جانب الذين أجابوا بالنفى على أنها تعنى الشباب أى الذين تجاوزوا سن الحداثة ، فى حين أن المقابلة كانت بين البالغين وغير البالغين أى الأحداث وهؤلاء لا يودعون عادة فى السجن وأنما يودعون فى مؤسسات خاصة بالأحداث .

ولذلك فإن الإجابة بشكلها الحالى لا تعبر عن الحقيقة لأن من المعروف أن السجنون فى مصر لا تتبع تصنيفا بحسب السن بالنسبة للمسجونين البالغين وأنما يودع الجميع مهما تباينت أعمارهم فى نفس السجن .

وفيما يتعلق بالتصنيف حسب المواقف فقد بلغت نسبة الذين قالوا انه غير مطبق ٧٠٧٪ الى اجمالى العينة فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه مطبق ٢٩٣٪ .

أما التصنيف بحسب سبب الحبس (احتياطى - محكوم عليهم) فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه مطبق ٨٨٩٪ فى حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بأنه غير مطبق على ١١١٪ .

وبالنسبة للسؤال الخاص بما إذا كانت الحجرات أو الزنايات الفردية لا تشغل الا بمسجون واحد أم تشغل بأكثر من مسجون فقد انقسم أفراد العينة عند الإجابة عليه فبينما قال نصفهم ان ذلك هو المطبق ، فإن نصفهم الآخر قال انه غير مطبق ، وهذا الاختلاف يرجع الى اختلاف النظام من سجن الى آخر بحسب الكثافة فهناك سجون كثافتها قليلة ومن ثم تضع مسجون

واحد في الزنزانات الفردية ، في حين أن السجون التي ترتفع فيها الكثافة يوضع أكثر من مسجون في مثل هذه الزنزانات .

وعلى الرغم من أن ٤٪ من اجمالي العينة أدلوا بإجابة يفهم منها وجود أحوال يوضع فيها اثنان من المسجونين معا في زنزانة واحدة الا أن ذلك يعد نادرا ويحدث في أحوال استثنائية .

وفيما يتعلق باختيار المسجونين الذين يقيمون في العنابر الجماعية بحيث يكونون أهلا للاقامة معا فان الذين قالوا أن ذلك يحدث بالفعل بلغت نسبتهم ٧٣٫٧٪ في حين أن الذين أجابوا بالنفي بلغت نسبتهم ٢٦٫٣٪ .

كذلك تبين من اجابات أفراد العينة على الأسئلة الخاصة بتوافر الاشتراطات الصحية في الأماكن المخصصة للنوم أن ٧٦٪ منهم قالوا ان تلك الأماكن تتوفر فيها كمية الهواء الكافية في حين نفى ٢٤٪ منهم ذلك ، اما من حيث اتساع تلك الأماكن فقد قال ٥٥٪ منهم أنه كاف وقال ٤٥٪ أنه غير كاف ، وبالنسبة للاضاءة فقد بلغت نسبة الذين قالوا انها كافية ٧٢٪ بينما قال ٢٨٪ انها غير كافية . وقال ٤٨٪ ان أماكن النوم تتوفر فيها التدفئة ، بينما نفى ٥٢٪ وجود تدفئة كافية . اما التهوية فقد قال ٦٩٪ انها متوفرة ، في حين بلغت نسبة الذين قالوا أنها غير كافية ٣١٪ .

وفيما يتعلق بالأماكن الأخرى التي يقيم فيها المسجونون فقد قال ٦٧٪ ان بها نوافذ متسعة تمكن من القراءة والعمل في الضوء الطبيعي ودخول الهواء النقي في حين قال ٢٣٪ انه لا توجد نوافذ متسعة .

وبالنسبة لتوافر الاضاءة الصناعية في أماكن اقامة المسجونين بحيث تمكنهم من القراءة والعمل دون اضرار بالابصار فقد قال ٧٠٪ منهم أنها متوفرة بينما نفى ٣٠٪ منهم ذلك .

وقد تبين أن الأدوات الصحية التي تمكن كل مسجون من قضاء حاجته عندما يريد بطريقة نظيفة ولائقة متوفرة في السجون بنسبة ضئيلة حيث لم تزد نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على ٢٨٪ من اجمالي العينة في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفي ٧٢٪ .

كذلك بالنسبة لتوفير أماكن كافية للاستحمام تمكن كل مسجون من استعمالها في درجة حرارة مناسبة للطقس (وبقدر ما تستلزمه الاحتياجات

الصحية العامة حسب الفصول والأقاليم ، فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها متوافرة ٣٣٪ في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفي ٦٦٪ الى اجمالي العينة .

ومع ذلك فقد تبين أن الغالبية العظمى من المسجونين يستحمون مرة على الأقل كل أسبوع في الطقس المعتدل حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بالايجاب ٧٨٪ ونفي ذلك ٢٢٪ .

وفيما يتعلق بالعناية بصيانة الأماكن التي يرتادها المسجون بانتظام ومراعاة نظافتها تبين أن نسبة المسجونين الذين نفوا حدوث ذلك مرتفعة الى حد ما حيث بلغت ٣٧٪ الى اجمالي العينة في حين بلغت نسبة الذين قالوا ان هناك عناية بصيانة تلك الأماكن ٦٣٪ .

أما الزام المسجونين بمراعاة النظافة الشخصية فقد نفاه ٣٦٪ من اجمالي العينة في حين أيده ٦٤٪ منهم . في حين بلغت نسبة الذين نفوا انه يتم تزويد المسجونين بالمياه وأدوات النظافة اللازمة للمحافظة على صحتهم ونظافتهم ٢٩٪ ، بينما بلغت نسبة الذين قالوا أنهم يزودون بها ٧٠٪ .

وفيما يتعلق بتسهيل عناية المسجونين بشعورهم فان الذين قالوا انه يحدث بلغت نسبتهم ٨١٪ في حين بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ١٩٪ .

ويلاحظ انخفاض نسبة الذين أجابوا بأن المسجونين يمكنون من خلق لحاهم بانتظام بالمقارنة مع البيان السابق حيث بلغت نسبتهم ٧٢٪ يقابل ذلك ارتفاع نسبة المسجونين الذين نفوا حدوث ذلك حيث بلغت ٢٧٪ الى اجمالي العينة .

وقد تبين أن المسجونين لا يزودون بالملابس التي تناسب الطقس وتكفي للمحافظة على الصحة ولا تؤدي الى تحقيرهم حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفي ٨٣٪ في حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بأن المسجونين يزودون بالملابس المناسبة ١٧٪ الى اجمالي العينة .

كذلك تبين ان الغالبية العظمى من عينة البحث ان المسجون لا تتاح له فرصة الحصول على ملابس نظيفة وبحالة جيدة حيث بلغت نسبتهم ٧٤٪ في حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بالايجاب على ٢٥٪ الى اجمالي العينة .

ومع ملاحظة الارتفاع النسبى فى عدد الذين أجابوا بأنه يتم تغيير الملابس الداخلية للمسجون وغسلها دوريا وبانتظام بقدر يكفى للمحافظة على الصحة حيث بلغت نسبتهم ٣٩٪ ، إلا أن الغالبية العظمى من أفراد العينة ترى أن ذلك لا يحدث حيث بلغت نسبتهم ٦١٪ .

وهكذا يتبين أن السجون فى مصر لا تراعى ما نصت عليه قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين بشأن الملابس ونظافتها وتغييرها .

وفيما يتعلق بالأذن للمسجون بارتداء الملابس الخاصة أو ملابس غير ملفتة للنظر فى حالة الترخيص له بالخروج فإن الذين قالوا بحدوث ذلك بلغت نسبتهم ٤٨٪ فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٥٢٪ وعلى الرغم مما قد يبدو من تعارض بين الإجابة السابقة والإجابة التى أدلى بها أفراد العينة على السؤال الخاص بالترخيص للمسجونين بارتداء الملابس الشخصية عند الخروج ومراعاة إدارة السجن اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان نظافة هذه الملابس وصلاحياتها للاستعمال حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بأن ذلك يحدث ٥٤٪ فى حين كانت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٤٥٪ الى اجمالى العينة . إلا أنه يلاحظ أن الإجابة تنصب على الأحوال التى يرخص فيها للمسجونين بارتداء الملابس الشخصية .

وقد تبين أن الغالبية العظمى من السجون فى مصر لا توفر لكل مسجون سرير مستقل وفراش وأغطية كافية ونظيفة عند صرفها حيث بلغت نسبة الذين نفوا حدوث ذلك ٨٣٪ فى حين لم تزد نسبة الذين أجابوا على السؤال بالإيجاب ١٧٪ الى اجمالى العينة ، وبطبيعة الحال فإن النسبتين تكررنا فيما يتعلق بالسؤال الخاص بالمحافظة على حالة الأسرة وتغييرها بكيفية تضمن نظافتها حيث نفى حدوث ذلك ٨٣٪ بينما بلغت نسبة الذين قالوا بحدوثه ١٧٪ فقط الى اجمالى العينة .

التغذية :

تبين أن الذين أجابوا بأن الأغذية تقدم فى الأوقات المعتادة نسبتهم ٥٤٪ فى حين كانت نسبة الذين قالوا أنها لا تقدم فى الأوقات المعتادة ٤٦٪ مما يدل على أن نسبة كبيرة من السجون لا تلتزم بمواعيد محددة لتقديم الغذاء .

كما تبين أن غالبية المسجونين يرون أن الأغذية التى تقدم اليهم ليست ذات قيمة غذائية كافية للمحافظة على الصحة والقوة حيث بلغت نسبتهم بين

العينة ٥٩٦٪ في حين أن نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ٤٠ر٤٪ الى اجمالي العينة .

كذلك يلاحظ ارتفاع نسبة الذين أجابوا بأن الأغذية التي تقدم ليست من نوع جيد حيث بلغت ٧٣٪ في حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بأنها من نوع جيد على ٢٧٪ .

وازدادت النسبة ارتفاعا عند الاجابة على السؤال الخاص بحسن اعداد الطعام وتقديمه حيث نفى ذلك ٨٤٪ ولم تزد نسبة الذين أجابوا بأن الأغذية يتم اعدادها وتقديمها في شكل حسن على ١٦٪ الى اجمالي العينة .

وفيما يتعلق بالماء الصالح للشرب أجابت الغالبية العظمى من العينة بأن وسيلة التزود به مهيأة لكل مسجون كلما احتاج اليه حيث بلغت نسبتهم ٧٣٪ ، في حين بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ٢٧٪ الى اجمالي العينة .

الرياضة البدنية :

تبين أن غالبية السجون في مصر لا يسمح فيها لكل مسجون لا يعمل في الخلاء بساعة واحدة يوميا على الأقل يقضيها في الرياضة البدنية والهواء الطلق (إذا سمحت حالة الطقس) فقد بلغت نسبة الذين أجابوا على السؤال بالنفي ٦١٪ في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ٣٩٪ الى اجمالي العينة . كذلك تبين ان غالبية السجون لا يتلقى المسجون فيها تدريبا رياضيا ترويحيا خلال مدة تخصص للرياضة . طالما ان أعمارهم وحالتهم الجسمانية تسمح بذلك فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بعدم حصول ذلك ٦٤٪ في حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بأن ذلك يحدث على ٣٦٪ فقط من اجمالي العينة . وقد تبين أن السبب في ذلك لا يرجع الى عدم توفر الساحات والمنشآت والمعدات اللازمة لممارسة الرياضة البدنية ، فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها متوفرة ٥٣٪ الى اجمالي العينة في حين قال ٤٧٪ أنها ليست متوفرة مما يدل على أن غالبية السجون توجد فيها الساحات والمنشآت والمعدات اللازمة لممارسة الرياضة .

الخدمات الطبية :

تبين أن ٧٢ر٨٪ من عينة البحث يرون أنه لا توجد صلة وثيقة بين الخدمات الطبية داخل المؤسسة العقابية وبين الادارة العامة للخدمات الطبية ،

أما الذين يرون أن هذه الصلة الوثيقة موجودة فقد بلغت نسبتهم ٢٧ر٢٪ إلى اجمالي عينة البحث • وهى نفس النسبة التى قالت انه يوجد فى كل مؤسسة عقابية طبيب واحد على الأقل مؤهل وملم بالطب النفسى لتشخيص وعلاج حالات الشذوذ العقلى ، بينما بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ٧٢ر٧٪ إلى اجمالي العينة مما يدل على أن الغالبية العظمى من المسجون فى مصر لا يتوفر فيها طبيب متخصص فى الطب النفسى •

كذلك تبين انه فى غالبية المسجون لا يتم نقل المرضى الذين يحتاجون إلى عناية خاصة إلى مؤسسات عقابية متخصصة حيث بلغت نسبة الذين قالوا بذلك ١٦ر٦٪ مقابل ٣٨ر٤٪ قالوا ان النقل يحدث •

ومن ذلك فان ٥٣ر٦٪ من عينة البحث قالوا ان المسجونين المرضى ينقلون إلى المستشفيات المدنية ، فى حين نفى ذلك ٤٦ر٤٪ •

الا أنه فيما يتعلق بتزويد المؤسسة العلاجية للمسجون بالأدوات والمستحضرات الطبية التى تسمح بتوفير العناية والعلاج المناسب للمرضى من المسجونين تبين أن ٦٧ر٣٪ من عينة البحث نفوا حدوثه فى حين أجاب ٣٢ر٨٪ منهم بحدوثه •

كما تبين أن ٧٠٪ من أفراد العينة قالوا انه ليس هناك اعداد للقائمين بالعمل فى المؤسسة العلاجية للمسجون ، من الناحية الفنية ، اعداد كافيا فى حين بلغت نسبة الذين قالوا العكس ٣٠٪ إلى اجمالي العينة •

أما الذين قالوا أن كل مسجون يحصل على خدمات طبيب أسنان مؤهل فقد بلغت نسبتهم ٥٨٪ ، مقابل ٤٢٪ أجابوا بالنفى •

وقد تبين ان ٦١ر١٪ من العينة قالوا انه يتوفر بمؤسسات النساء ، أماكن خاصة مجهزة بكل ما هو ضرورى لرعايتهن وعلاجهن قبل الوضع وبعده ، فى حين بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ٣٨ر٩٪ إلى اجمالي العينة •

كما تبين أن الذين أجابوا بأن عملية الوضع تجرى فى مستشفى مدنى ٥٤ر٨٪ فى حين نفى ذلك ٤٥ر٢٪ •

وفىما يتعلق بذكر واقعة الميلاد فى السجن فى شهادة ميلاد الطفل اجاب ٩١ر٢٪ من عينة البحث بأن ذلك لا يحدث ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا

بأن ذلك يحدث ٨٨٪ الى اجمالى عينة البحث . الا أنه فيما يتعلق باعداد مكان للحضانة به موظفون مؤهلون ليوضع به الطفل الرضيع الذى يسمح بوجوده مع أمه ، عندما لا تكون الأم متفرغة له تبين أن الذين نفوا وجود مثل هذا المكان نسبتهم ٦٤٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه موجود ٣٥٧٪ وهو على ما يبدو اختلاف يرجع الى اختلاف ظروف كل سجن . فبعض السجنون يوجد بها مثل هذا المكان والبعض الآخر لا يوجد به .

ومن حيث اجراء الكشف الطبى على المسجون عقب دخوله السجن « لاكتشاف ما قد يكون مصابا به من مرض جسمى أو عقلى لكفالة عزل المشتبه فى اصابتهم باصابات معدية » تبين أن ٧٣٧٪ من اجمالى عينة البحث أجابوا بأن ذلك يحدث ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٢٦٣٪ .

وقد انخفضت النسبة فيما يتعلق باجراء الكشف على المسجون بعد اقامته فى السجن حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بالايجاب ٧٠٧٪ فى حين ارتفعت نسبة الذين أجابوا بالنفى الى ٢٩٣٪ .

كما تبين أن ٦٢٢٪ من عينة البحث أجابوا بأنه يتم اجراءالكشف الطبى لاثبات أنواع العجز الجسمى أو العقلى التى تعوق التأهيل فى حين بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ٣٧٨٪ .

أما اجراء الكشف الطبى لتحديد مدى القوة البدنية لكل مسجون على العمل فقد بلغت نسبة الذين نفوا حدوثه ٦٤٦٪ فى حين بلغت نسبة الذين قالوا انه يحدث ٣٥٤٪ .

كذلك بلغت نسبة الذين نفوا عناية الطبيب بصحة المسجون الجسمية والعقلية ٦٨٧٪ مقابل ٣١٣٪ أجابوا أنه توجد عناية من جانب الطبيب بصحة المسجون الجسمية والعقلية .

كما تبين أن الغالبية العظمى من المسجونين تنكروا اجراء كشف طبى يومية على جميع المسجونين المرضى حيث بلغت نسبتهم ٧٠٧٪ ، مقابل ٢٩٣٪ أجابوا على السؤال بالايجاب .

أما اجراء الكشف اليومي على كل من يشكو مرضا من المسجونين فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالايجاب ٦٩٧٪ مقابل ٣٠٣٪ أجابوا بالنفى .

الا أنه تبين أن الطبيب لا يكشف يوميا على أى مسجون يسترعى انتباهه بوجه خاص ، فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٦٢ر٦٪ ، مقابل ٣٧ر٤٪ قالوا ان ذلك يحدث .

وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بقيام الطبيب بتقديم تقرير الى مدير السجن فى حالة ما اذا كان قد لاحظ أن صحة أحد المسجونين البدنية أو العقلية قد لحقها أو سوف يلحقها الضرر نتيجة لاستمرار حبسه أو لآى وضع من أوضاع الحبس ، فقد بلغت نسبة الذين نفوا حدوث ذلك ٦٥ر٢٪ مقابل ٣٤ر٨٪ أجابوا على السؤال بالاجاب .

كذلك تبين أن الطبيب لا يقوم بالتفتيش على كمية الغذاء ولا يقدم تقريراً بشأنها ، فقد بلغت نسبة الذين نفوا حدوث ذلك ٧٤ر٥٪ ، مقابل ٢٥ر٥٪ قالوا أنه يحدث . كما تبين أن نفس الشئ يحدث بالنسبة لنوع الغذاء حيث بلغت نسبة الذين قالوا ان الطبيب لا يقدم تقريراً عنه ولا يقوم بالتفتيش عليه ٧٨ر٦٪ مقابل ٢١ر٤٪ أجابوا بالعكس .

وهو نفس الوضع بالنسبة لاعداد الغذاء فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بأن الطبيب لا يقوم بالتفتيش عليه ولا يقدم تقريراً بشأنه الى ادارة السجن ٨١ر٦٪ فى حين بلغت نسبة الذين قالوا العكس ١٨ر٤٪ الى اجمالى عينة البحث .

وبصفة عامة فقد تبين أن هناك تقصيرا من جانب الاطباء فى السجن فى قيامهم بالواجبات الملقاه عليهم فيما يتعلق بالتفتيش على الغذاء وتقديم التوصيات بشأن الحالة الصحية حيث بلغت نسبة المسجونين من عينة البحث الذين أجابوا بأن ذلك لا يحدث ٨٠ر٦٪ الى اجمالى العينة وتقترب منها نسبة الذين أجابوا بأن الأطباء لا يقدمون توصياتهم بشأن نظافة السجن ونظافة ملابس المسجونين وفراشهم والمنشآت الصحية والتدفئة والاضاءة والتهوية ، وكذلك توصياتهم بشأن وجود موظفين مسئولين عن التربية البدنية . وكل هذا يدل على أن الأطباء فى السجن يقتصرون فى عملهم على اجراء الكشف الطبى على من يتقدم اليهم من المسجونين المرضى فقط .

وفى الحالات القليلة التى يتقدم فيها الاطباء بتوصياتهم الى مدير السجن تبين ان غالبية المسجونين من عينة البحث يرون أنه ، أى مدير السجن ، لا يقوم بتنفيذها أو رفعها الى المسئولين مشفوعة برأيه حيث بلغت نسبتهم ٥٥ر٨٪ ،

فى حين بلغت نسبة الذين قالوا انه ينفذها أو يرفعها للمستولين ٤٤ر٢٪ الى اجمالى عينة البحث .

ادارة السجن :

بلغت نسبة المسجونين من عينة البحث الذين قالوا ان المحافظة على الضبط والنظام تتم فى حزم مع عدم تجاوز القيود لمقتضيات استتباب الأمن وتوفير حياة جماعية منظمة ٨٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ١٧٪ .

كذلك قررت الغالبية من عينة البحث أن المؤسسة العقابية لا تمنح أى مسجون عملا يعطيه أى سلطة تأديبية على زملائه ، فقد بلغت نسبتهم ٧٣٪ مقابل ٢٧٪ أجابوا بالنفى .

وقد أيدت الغالبية العظمى أيضا وجود مجموعات من المسجونين تقوم بنشاط ومسئوليات ذات طابع اجتماعى أو ثقافى أو رياضى تحت اشراف المسئولين فى السجن ، حيث بلغت نسبتهم ٦٧٪ مقابل ٢٣٪ أجابوا بأن ذلك لا يحدث .

وفيما يتعلق بضرورة تحديد القوانين واللوائح لبعض الأمور وعدم تركها بدون تحديد ، من ذلك :

(١) السلوك الذى يعد مخالفة للسلطة ، بلغت نسبة الذين أجابوا بالايجاب ٩٨٪ .

(٢) نوع ومدة الجزاء التأديبى الجائز توقيعه ، بلغت نسبة المؤيدين لذلك ٩٧٪ .

(٣) السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبى ، بلغت نسبة المؤيدين لذلك ٩٦٪ .

ويلاحظ أن هذه الأمور تخضع فى تحديدها وتنظيمها للقوانين واللوائح الخاصة بالسجون فى مصر ، ووجود أفراد من عينة البحث أجابوا على السؤال بالنفى لا يعنى العكس وإنما يدل على انهم يعرفون هذه الحقيقة ويتصورون ان ادارة السجن تتصرف بدون سند من قانون أو لائحة .

ولعل هذا التفسير يبدو منطبقا بدرجة أكبر على هؤلاء الذين أجابوا بأن معاقبة أى مسجون لا تتم طبقا لنصوص القانون أو اللائحة الخاصة، وقد بلغت

نسبة هؤلاء ١٣١٪ يقابلهم ٨٦٩٪ خالفوهم فى رأى مقررین ان معاقبة المسجون لا تتم الا طبقا لنصوص القانون أو اللائحة .

كذلك أجاب ٩٨٪ من عينة البحث بأنه لا يتم معاقبة أى مسجون مرتين عن نفس المخالفة فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٢٪ .

وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بعدم معاقبة أى مسجون الا بعد أن يكون قد سبق اخطاره بالتهمة الموجهة اليه بلغت نسبة الذين أجابوا بالاجاب ٧٨٤٪ فى حين كانت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٢١٦٪ الى اجمالى العينة .

الا أنه تبين ان ادارة السجن لا تلتزم فى أحوال كثيرة بشرط عدم معاقبة أى مسجون الا بعد أن يكون قد أعطى الفرصة الملائمة لتقديم دفاعه ، حيث بلغت نسبة الذين قالوا ان ذلك لا يحدث ٤١٪ فى حين بلغت نسبة الذين خالفوهم فى رأى ٥٩٪ .

وقد بدأ واضحا أن ادارة السجن لا تقوم فى أحوال كثيرة بدراسة حالة المسجون دراسة كاملة ودقيقة قبل توقيع العقاب عليه ، حيث بلغت نسبة الذين قرروا ذلك ٦٢٪ الى اجمالى عينة البحث يقابلهم ٣٨٪ قالوا ان ادارة السجن تقوم باجراء مثل هذه الدراسة .

وفيما يتعلق بالسماح للمسجون الأجنبى بتقديم دفاعه بواسطة مترجم، كلما اقتضت الضرورة ذلك ، بلغت نسبة الذين قالوا بحدوث ذلك ٦٢٨٪ فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٣٧٢٪ .

الجزءات :

تبين ان العقوبة البدنية كجزاء تأديبى تطبق فى أغلب المسجون المصرية ، والواقع أن اقرار ٨٠٦٪ من عينة البحث بذلك ليس أمرا غريبا حيث ان لوائح السجن تنص فلى ذلك ، ووجود نسبة ١٩٤٪ من عينة البحث أجابوا بالنفى لا يعنى العكس وانما يعنى انهم لم يصادفوا أثناء وجودهم فى السجن حالات وقع فيها مثل هذا الجزءاء على أحد من المسجونين ، حيث أن العقوبة البدنية كجزاء لا تطبق الا على من يرتكبون مخالفات خطيرة داخل السجن .

كذلك تبين أن نسبة كبيرة من عينة البحث بلغت ٧٠٧٪ أفادت انه لا يتم فحص المسجون بمعرفة الطبيب قبل توقيع عقوبة الحبس الانفرادى أو

تقليل كمية الغذاء المقررة له ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بعكس ذلك ٢٩ر٣٪ .

الا أنه تبين أن ٤١٪ من عينة البحث أجابوا بأن المسجون يفحص بمعرفة الطبيب الذى يكتب تقريراً يبين فيه أماكن تحميله للعقوبة الموقعة عليه ، فى الأحوال التى يحتمل فيها أن تضر العقوبة بصحة المسجون البدنية أو العقلية، فى حين أجاب ٥٩٪ بأن ذلك لا يحدث .

كذلك تبين أن ٨٨٪ من عينة البحث أجابوا ان الطبيب لا يقوم يومياً بزيارة المسجونين الذين توقع عليهم عقوبات تأديبية ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه يقوم بزيارتهم ١٢٪ .

كذلك أجاب ٦٧ر٧٪ من أفراد العينة ان الطبيب لا يشير على مدير السجن بضرورة انهاء أو تعديل العقاب لأسباب تتعلق بصحة المسجون البدنية أو العقلية اذا ما رأى أهمية ذلك فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالعكس ٣٢ر٢٪ . وهذا راجع الى أن الأطباء لا يقومون بمتابعة تنفيذ العقوبة داخل السجن .

وفيما يتعلق باستخدام أدوات الاكراه مثل القيود والسلاسل والحديد وقمصان الاكتاف كجزاء تأديبية ، تبين أن المسجون المصرية لا تعرف مثل هذا النوع من الجزاءات حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على هذا السؤال ٩٤٪ فى حين بلغت نسبة الذين قالوا انها تستخدم ٦٪ من اجمالى العينة . وهى نفس النسبة التى قالت أن السلاسل أو الحديد تستخدم كوسيلة من وسائل الاكره ، فى حين نفى ذلك ٩٤٪ .

وقد وافقت الغالبية العظمى من عينة البحث على أن وسائل الاكره الأخرى لا تستخدم الا فى الاجراءات الاحتياطية عند الهرب أثناء نقل المسجون، أو لأسباب طبية بناء على تعليمات الطبيب ، أو بناء على أمر مدير السجن للسيطرة على المسجون فى حالة فشل الوسائل الأخرى، وقالت الغالبية العظمى من المسجونين أن مدير السجن يقوم باستشارة الطبيب فوراً فى حالة استخدام وسائل الاكره كما يقوم باخطار السلطة الادارية العليا ، كما قرروا ان استخدام أدوات الاكره لا يتعدى الوقت الضرورى ، وان الادارة المركزية للمسجون تقوم بتحديد نماذج أدوات الاكره وكيفية استخدامها .

وفيما يتعلق بتزويد المسجون ، بمجرد قبوله في السجن ، بتعليمات مكتوبة بشأن النظم المقررة لمعاملة المسجونين من فئته ، تبين أن ٨٦٪ من عينة البحث أجابت بأن ذلك لا يحدث ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ١٤٪ فقط ، كما تبين أن المسجون الأمي لا يجري تبليغه بهذه التعليمات شفويا .

أما بالنسبة لآتاحة الفرصة لكل مسجون في كل يوم من أيام الأسبوع لتقديم الالتماسات والشكاوى الى مدير السجن ، فقد أفاد ٦٨٪ من عينة البحث انه يحدث في حين أنكر ذلك ٣٢٪ .

كذلك أجاب ٥٢٪ من عينة البحث بأن الفرصة لا تتاح للمسجون لتقديم الشكاوى الى مفتش السجن ، بينما نفى ذلك ٤٨٪ ، أما تمكين المسجون من التحدث مع المفتش في غير حضور مدير السجن أو الموظفين الآخرين فقد أجاب ٦٢٪ بأنه لا يحدث ، في حين قال ٣٨٪ أنه يحدث ، كما تبين انه لا يسمح لكل مسجون بتقديم التماس أو شكوى ، بالطريق القانوني ، وبدون رقابة على محتوياتها الى الادارة المركزية للمسجون حيث نفى حدوث ذلك ٧٥٪ من عينة البحث مقابل ٢٥٪ أجابوا بأنه يحدث .

٣٢

وكذلك بشأن السماح للمسجون بتقديم التماس أو شكوى الى السلطة القضائية أو غيرها من السلطات المختصة ، حيث نفى ذلك ٧٤٪ مقابل ٢٦٪ قالوا أنه يحدث .

أما بالنسبة لفحص الالتماسات والشكاوى التي يتقدم بها المسجونون الى ادارة السجن بدون تأخير والرد عليها فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بأن ذلك يحدث ٥١٪ في حين أنكر حدوثه ٤٠٪ من اجمالي العينة .

وفيما يتعلق بآتاحة الفرصة للمسجونين للاتصال بأسرهم واصدقائهم ذوي السمعة الطيبة عن طريق المؤسسة فقد أجاب جميع أفراد العينة انه يحدث في حين انخفضت النسبة الى ٩٥٪ فيما يتعلق بآتاحة الفرصة للمسجونين للاتصال بأسرهم وذويهم أثناء الزيارة في فترات منتظمة تحت الرقابة الضرورية .

وبالنسبة لآتاحة الفرصة للمسجونين الاجانب للاتصال بالمشلين الدبلوماسيين والقنصلين للدولة التابعين لها . بلغت نسبة الذين أجابوا بأن ذلك يحدث ٨٧٫٢٪ ، في حين نفى حدوثه ١٢٫٨٪ من اجمالي العينة .

أما المسجونين التابعين لدولة ليس لها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي بمصر فقد أجاب ٨٩١٪ من عينة البحث انه يتاح لهم الاتصال بممثل الدولة المكلفة برعاية مصالح دولهم في حين نفى ذلك ١٠٩٪ .

وقد أجاب ٩٥٪ من عينة البحث بأنه يجري اعلام المسجونين بصورة منتظمة بأهم الانباء عن طريق الصحف والإذاعة ، في حين أجمعت العينة على أنه يوجد في كل سجن مكتبة ، أما تشجيع المسجونين على الاستفادة منها بقدر الامكان فقد بلغت نسبة الذين قالوا بوجود مثل هذا التشجيع ٩٣٪ .

كذلك كان هناك شبه اجماع على وجود ممثل ديني للمسجونين المنتمين الى ديانة واحدة حيث بلغت النسبة ٩٩٪ وكذلك بالنسبة لقيام الممثل الديني بتنظيم خدمات دينية منظمة والقيام بزيارة المسجونين من أبناء ديانته على انفراد في الاوقات الرسمية ، وأيضا إتاحة الفرصة لاي مسجون للاتصال بممثل معتمد لاي دين من الأديان .

وفيما يتعلق باحترام ادارة السجن لمشيشة أى مسجون اذا اعترض على زيارة أى ممثل ديني له أجاب ٩٢٩٪ من عينة البحث بأن مشيشة المسجون تحترم . وارتفعت النسبة الى ٩٩٪ عند الاجابة على السؤال الخاص بما اذا كان يتاح لكل مسجون القيام بفرائضه الدينية على قدر المستطاع حيث كانت الاجابة بالايجاب .

وقد أجمع أفراد العينة على أن النقود والأشياء الثمينة والملابس وغيرها من الأشياء المملوكة للمسجون تودع في مكان أمين ، في حين قال ٩٣٪ منهم أن الاجراءات تتخذ للمحافظة على هذه الأشياء في حالة جيدة ، وكان هناك شبه اجماع (٩٩٪) على أنه يجري تسليم هذه الأشياء والنقود الى المسجون عند الافراج عنه وكذلك فيما يتعلق بتطبيق كافة هذه الاجراءات بشأن ما يرد للمسجون من نقود وأشياء داخل السجن .

وأجاب ٩٦٪ من عينة البحث أن الطبيب يقرر كيفية التصرف في الأدوية أو المواد المخدرة الموجودة بحيازة المسجون عند دخوله السجن .

وأما في حالة وفاة المسجون أو إصابته بمرض خطير أو وقوع حادث جسيم له ، يقوم مدير السجن باخطار زوجته أو أقرب أقربائه (٩٥٪) .

أما فيما يتعلق باخطار المسجون فوراً في حالة وفاة أحد أقربائه الاقربين

أو إصابته بمرض خطير ، فإن ٧٦٫٨٪ من عينة البحث قالوا أنه لا يحدث ،
في حين أجاب ٢٣٫٢٪ بأنه يحدث .

أما الاذن للمسجون بزيارة أحد أقاربه المقربين عند إصابته بمرض
خطير وذلك تحت الجراسة أو بدونها فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه
لا يحدث ٩١٪ في حين قال ٦٧٪ من عينة البحث أنه يسمح باخطار أسرته
فوراً بشأن حبسه أو نقله الى مؤسسة أخرى مقابل ٣٣٪ نفوا حدوث ذلك .

كذلك اجاب ٧٢٪ بأنه يراعى الاقلال من تعريض المسجونين لنظر
الجمهور بقدر الامكان عند نقلهم من المؤسسة أو اليها ، بينما نفى ذلك
٢٨٪ .

وأجاب ٧٠٪ بأنه يراعى اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بحماية المسجونين
من الاهانة وفضول الجمهور ومن أى صورة من صور التشهير . إلا أنه فيما
يتعلق بعدم نقل المسجونين بوسائل نقل تكون التهوية والاضاءة فيها غير
كافية أو تكون متعبة لهم جسمانيا بشكل لا مبرر له ، تبين ان ٥٤٪ من
عينة البحث أجابوا بأن ذلك لا يحدث ، مقابل ٤٦٪ قالوا انه يحدث .

وعلى الرغم من أن ادارة السجن هي التى تتولى الانفاق على المسجونين
وتلتزم المساواة بينهم فى ذلك ، فإن ١٠٪ من أفراد العينة قالوا ان ذلك
لا يحدث ولعلمهم يقصدون باجابتهم التزام المساواة بين المسجونين نظرا لما هو
معروف ان الذى ينفق على المسجونين مصلحة السجن ولا يسمح للمسجون
بإعالة نفسه داخل السجن الا اذا كان محبوسا احتياطيا ويرغب فى تلقى
الطعام من خارج السجن .

ويلاحظ ارتفاع نسبة المسجونين من أفراد العينة الذين قالوا ان ادارة
السجون لا تراعى حسن اختيار الموظفين من كافة الدرجات على أساس امانة
موظفيها وانسانيتهم وكفايتهم المهنية وصلاحياتهم الشخصية للعمل ، فقد
بلغت هذه النسبة ٦٠٫٨٪ ، مقابل ٣٩٫٢٪ أجابوا بأن المصلحة تراعى
حسن الاختيار .

كذلك فإن ٥٨٫٢٪ من عينة البحث نفوا ان ادارة السجون تسعى
دائما الى أن تثير وتثبت فى أذهان موظفيها وكذا الرأى العام الايمان بأن
مهمة السجون هي خدمة اجتماعية عظيمة الأهمية ولها فى سبيل ذلك ان
تستخدم كافة الوسائل المناسبة لتوعية الجمهور .

أما من حيث تعيين موظفي السجون على أساس التفرغ الكامل وتمتعهم بنظام موظفي الدولة المدنيين من حيث تأمين مستقبلهم وربط ذلك بحسن سلوكهم وكفايتهم المهنية ولياقتهم البدنية فقد أيد ذلك ٦٠٫٩٪ من اجمالي عينة البحث في حين نفاه ٣٩٫١٪ منهم .

وعلى الرغم مما قد يبدو من عدم ادراك المسجونين للمشكلات التي يعاني منها موظفي السجون وخاصة فيما يتعلق بضالة المرتبات فان اجابة الغالبية العظمى من المسجونين (٨٤٫٧٪) بأن مرتبات موظفي السجون ليست كافية بل ضئيلة الى درجة انها لا تجتذب الرجال والنساء الصالحين لهذا العمل وتضمن بقاءهم ، يدل دلالة واضحة على أن المسجونين يشعرون بما يعاني منه هؤلاء الموظفون ليس بالنسبة للمرتبات فحسب بل وبالنسبة لامتيازات الخدمة وشروطها التي يرى ٨٥٫٥٪ من اجمالي عينة البحث انها ليست مرضية بالنظر الى طبيعة العمل الشاق الذي يؤديه .

واذا سلمنا بصدق احساس المسجونين في هذا الصدد ، فانه لا يمكننا تجاهل حكم ٥٢٫٢٪ منهم على موظفي السجون وهو أنهم ليسوا في مستوى مناسب من حيث التعليم والذكاء ذلك على الرغم من أن ٥٨٫٣٪ من عينة البحث أجابوا بأن موظفي السجون يتلقون قبل التحاقهم بالخدمة منهاجا تدريبياعاما ومتخصصا ويراعى اجتيازهم الاختبارات النظرية والعملية بنجاح وأن مسجونين من عينة البحث يمثلون نفس النسبة تقريبا (٥٨٫٦٪) قالوا ان موظفي السجون يحافظون ، بعد التحاقهم بالخدمة وفي أثنائها على مستوى معلوماتهم وكفايتهم المهنية ويعملون على تحسينها عن طريق الانتظام في مناهج التدريب في أثناء الخدمة بانتظام في فترات مناسبة .

ومع ذلك فقد أجاب ٥٧٫٨٪ من اجمالي العينة أن موظفي السجون لا يسلكون في أدائهم لواجباتهم في كافة الاوقات ، بصورة تؤثر في المسجونين تأثيرا حميدا وتدفعهم الى الاقتداء بهم واحترامهم .

وقد أيد ٩٠٫٨٪ من عينة البحث أن تكون خدمات الباحثين الاجتماعيين والمدرسين ومعلمي الصناعات خدمات مستديمة دون أن يؤدي ذلك الى استبعاد من يعملون بعض الوقت أو على سبيل التطوع . وكذلك ان يكون مدير المؤسسة مؤهلا التأهيل الكافي للقيام بأعباء وظيفته من حيث الخلق والمقدرة الادارية ، والتدريب ، والخبرة المناسبة وان يكرس كل وقته لعمله الرسمي بحيث لا يعين على أساس العمل بعض الوقت ، وان يقيم في مباني المؤسسة

أو على مقربة منها تماما . وانه اذا عهد الى مدير واحد بسلطة ادارة مؤسستين أو أكثر فيجب عليه أن يقوم بزيارة كل منهما فى فترات متعددة ، وان يعهد بالمسئولية فى كل من تلك المؤسسات الى موظف مقيم مسئول . كذلك أيدى ٨٧٪ من عينة البحث أن يقيم طبيب أو أكثر فى المؤسسة أو بجوارها مباشرة وذلك اذا كانت المؤسسة كبيرة وتحتاج الى مثل هذه الخدمة . أما المؤسسات الأخرى فانهم يؤيدون أن يقوم الطبيب بزيارتها يوميا ، وان يقيم على مقربة منها بحيث يمكنه الحضور فورا فى الحالات المستعجلة .

ويرى ٩٦٫٩٪ من عينة البحث أنه بالنسبة للمؤسسة المخصصة لكل من الرجال والنساء يجب أن يوضع القسم الخاص بالنساء تحت ادارة موظفة مسئولة وعليها التحفظ شخصيا على جميع مقاتيح ذلك القسم من المؤسسة . وارتفعت النسبة الى ٩٩٪ فيما يتعلق بعدم جواز دخول أى موظف من الذكور الى القسم الخاص بالنساء فى المؤسسة الا بصحبة احدى الموظفات .

وأجمع المسجونون من أفراد عينة البحث على أنه يجب ألا يعهد بمراقبة المسجونات الا لموظفات من النسوة ولا مانع من قيام الموظفين الذكور ، وخاصة الأطباء والمدرسون بواجباتهم فى المؤسسات الخاصة بالنساء .

وفىما يتعلق باستعمال موظفو السجون للقوة فقد اجاب الغالبية العظمى من المسجونين انهم أى موظفو السجون لا يستعملون القوة الا فى حالة الدفاع عن النفس وفى الحالات التى تقع فيها محاولات للهرب وكذلك فى حالة المقاومة الايجابية المصحوبة بالقوة لامر صادر فى حدود القانون واللوائح وكانت نسبة الذين قالوا ان القوة تستعمل فى غير ذلك من الاحوال ضئيلة فهى لم تتجاوز ١٨٪ من اجمالى عينة البحث قالوا ان القوة تستعمل فى غير حالة الدفاع عن النفس .

ومن حيث اقتصار الموظفون فى استعمالهم للقوة ، على القدر الضرورى فقط وان يبلغوا مدير المؤسسة فورا ، تبين ان ٢٦٪ من عينة البحث نفوا حدوث ذلك فى حين أيدى ٧٤٪ .

وقد بلغت نسبة الذين وافقوا على وجوب تلقى موظفو السجون تدريبا جسمانيا خاصا يمكنهم من كبح المسجونين المعتادين ٥٤٫٣٪ ، بينما عارض ذلك ٤٥٫٧٪ من اجمالى عينة البحث . كما تبين ان الموظفين الذين تستدعى

أعمالهم اتصالا مباشرا بالمسجونين لا يحملون أى سلاح الا فى الظروف الخاصة
حيث بلغت نسبة المسجونين من عينة البحث الذين أفادوا بذلك ٩٣٪ ٨٠

أما فيما يتعلق بضرورة أن يكون الموظفين الذين يعهد اليهم بالسلاح
مدربين على استعماله فقد بلغت نسبة المسجونين الذين أيدوا ذلك ٩٥٪
من أجمالى عينة امبحث .

كذلك تبين أن هناك تفتيشا منتظما على المؤسسات العقابية وخدماتها
بواسطة مفتشين من ذوى المؤهلات والخبرة تعينهم السلطات المختصة وقد
بلغت نسبة المسجونين الذين أفادوا بذلك ٨٢٪ ٨٠ فى حين انكره ١٧٪ ٢٠
الا أن نسبة المؤيدين انخفضت الى ٦٩٪ ٧٠ فيما يتعلق بوجوب أن تكون
مهمة هؤلاء المفتشين بصفة خاصة هى ضمان وتأكيد إدارة تلك المؤسسات
طبقا للقوانين واللوائح القائمة وانها تعمل على تحقيق أهداف الخدمات
العقابية والاصلاحية ، فى حين بلغت نسبة الذين انكروا حدوث ذلك
٣٠٪ ٣٠ .

وعلى الرغم من موافقة الغالبية العظمى من عينة البحث على أن نظام
السجن قد روعى فيه الا يتضمن قدرا من العناء يزيد عما يتضمنه حرمان
الشخص من حريته ، الا إذا كان العزل عارضا وله ما يبرره أو كان لغرض
المحافظة على النظام الا أن ارتفاع نسبة الذين انكروا ذلك تستلفت النظر
حيث بلغت ٣٨٪ ٤٠ مما يدل على وجود أحوال يتحمل فيها المسجونون عناء
فوق ما تتضمنه عقوبة السجن . وقد أنكرت غالبية العينة انه يراعى استخدام
مدة السجن لجعل المذنب قادرا على أن يعيش فى ظل القانون وأن يسد حاجاته
بنفسه عند عودته للمجتمع فقد بلغت نسبتهم ٥٩٪ ٢٠ مقابل ٤٠٪ ٨٠ أيدوا
حدوث ذلك .

وفىما يتعلق بمراعاة استخدام جميع الوسائل العلاجية والتربوية
والاخلاقية والروحية وغيرها من المؤثرات وصور المساعدة الملائمة والمتاحة وان
تسعى الى تطبيقها وفق احتياجات العلاج الفردى للمسجونين لوحظ انقسام
عينة البحث الى قسمين متساويين تقريبا أيد أحدهما حدوث ذلك وانكره
الآخر حيث بلغت نسبة المؤيدين ٤٩٪ ٥٠ ونسبة المنكرين ٥٠٪ ٥٠ .

وقد ارتفعت نسبة الذين أنكروا أن نظام السجن يسعى الى تقليل
الفوارق بين حياة السجن والحياة الحرة ، وخاصة الفوارق التى تؤدى الى

أضعاف شعور المسجونين بالمسئولية واحترامهم لكرامتهم الشخصية كبشر حيث بلغت ٥٨٪ مقابل ٤٢٪ وافقوا على أن هذا ما يسعى نظام السجن اليه .

كذلك نفى الغالبية العظمى من المسجونين (٦٢ر٥٪) وجود برنامج سابق للإفراج ينظم داخل المؤسسة ذاتها أو مؤسسة أخرى مناسبة ، القصد منه ضمان عودة المسجون بشكل تدريجي الى الحياة الطبيعية في المجتمع، في حين أيد وجود مثل هذا البرنامج ٣٧ر٥٪ من اجمالي عينة البحث .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على السؤال الخاص بوجود نظام للإفراج تحت تجربة مع الوضع تحت نوع من الرقابة التي لا يجب أن يعهد بها الى الشرطة بل تكون ممزوجة بمساعدة اجتماعية فعالة حيث بلغت نسبتهم ٣٤ر٣٪ ، إلا أن مثل هذا النظام ليس مطبقا في السجن المصرية ولذلك فإن اجابتهم بهذا الشكل يمكن تفسيرها بأنهم فهموا السؤال على أنه اقتراح أو أنهم خلطوا بين هذا النظام أى الإفراج تحت تجربة ونظام الإفراج تحت شرط . وقد بلغت نسبة الذين انكروا وجود هذا النظام ٦٥ر٦٪ الى اجمالي عينة البحث .

وفيما يتعلق بما نصت عليه قواعد الحد الأدنى من أهمية مراعاة أن تؤكد معاملة المسجونين أنهم مازالوا جزءا من المجتمع وليسوا منبوذين منه ولا معزولين عنه باتباع بعض الطرق التي منها :

(أ) تجنيد هيئات المجتمع كلما أمكن ذلك لمساعدة موظفي السجن في مهمة التأهيل الاجتماعي للمسجونين تبين أن نسبة الذين نفوا حدوث ذلك بلغت ١٦ر٩٪ مقابل ٣٨ر٢٪ أيدوا حدوثه .

(ب) أن يعهد الى مساعدين اجتماعيين في كل سجن بمهمة المحافظة على الصلات المرغوب في قيامها وتنميتها بين المسجون وأسرتهم ، وكذلك الهيئات الاجتماعية التي يمكنها افادته .

تبين أن نسبة الذين أيدوا حدوث ذلك ٥٢٪ مقابل ٤٨٪ نفوا حدوثه .

(ج) اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الحقوق المتعلقة بالمصالح المدنية للمسجونين، وحقوق الضمان الاجتماعي وغيرها من مزايا اجتماعية الى أقصى حد يطابق القانون وتنفيذ العقوبة وقد تبين ان نسبة الذين أيدوا حدوث ذلك

٣٠٪ في حين أنكر حدوثه ٧٠٪ الى اجمالي عينة البحث .

كذلك تبين أن الخدمات الطبية بالسجن لا تسعى الى اكتشاف وعلاج
أى مرض أو نقص أو خلل جسمانى أو عقلى قد يعوق تأهيل المسجون فقد
بلغت نسبة الذين قالوا بذلك ٦٠٫٦٪ مقابل ٣٩٫٤٪ أجابوا بأن الخدمات
الطبية تسعى الى اكتشاف وعلاج أى مرض أو نقص .

كما تبين أن غالبية عينة البحث (٧٢٫٧٪) أجابت بأنه لا يراعى توفير
كافة الخدمات اللازمة الطبية والجراحية ، والعقلية ، والنفسية لتحقيق الغاية
السايقة ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن ذلك مرعى تماما ٢٧٫٣٪ .

ومما نصت عليه قواعد الحد الأدنى وجوب تقسيم المسجونين الى
مجموعات تخضع كل مجموعة منها لمعالجة عقابية تتناسب مع ظروفها (تفريد
المعاملة) مثل وضع مرتكبى جرائم معينة معا ، ووضع المجرمين لأول مرة
معا وهكذا . وقد تبين أن نسبة الذين نفوا حدوث ذلك بلغت ٧٢٫٧٪ فى
حين أيد حدوثه ٢٧٫٣٪ الى اجمالي عينة البحث .

كذلك نصت القواعد على أنه من المرغوب فيه توزيع مثل هذه المجموعات
على مؤسسات منفصلة وملائمة لعلاج كل مجموعة وقد تبين أن ٦٨٫٧٪ من
عينة البحث أنكرت حدوث ذلك مقابل ٣١٫٣٪ أيدوا حدوثه .

ونصت القواعد أيضا على مراعاة توفير درجات تحفظ منوعة لكل
مؤسسة وفق احتياجات المجموعات المختلفة وقد تبين أن ٧٣٫٢٪ من عينة
البحث أجابت بأن ذلك لا يحدث ، مقابل ٢٦٫٨٪ أجابت بحدوثه .

ومما نصت عليه قواعد الحد الأدنى انه من المرغوب فيه الا يكون عدد
المسجونين المودعين فى السجن كبيرا لدرجة تعوق تفريد المعاملة (بعض
الدول ترى ألا يتعدى ٥٠٠ مسجون) وقد تبين أن ٧٣٫٥٪ من عينة البحث
نفوا حدوث ذلك ، فى حين بلغت نسبة الذين أيدوا حدوثه ٢٦٫٥٪ وقد
تبين أن غالبية المسجونين لا يؤيدون ما دعت اليه قواعد الحد الأدنى من عدم
اقامة سجون صغيرة لدرجة لا يمكن معها توفير الامكانيات السليمة بها حيث
بلغت نسبتهم ٦٤٫٩٪ مقابل ٣٥٫١٪ أيدوا ما دعت اليه القواعد .

وفيما يتعلق بما نصت عليه القواعد من أن واجب المجتمع لا ينتهى
بالافراج عن المسجون وإنما يجب أن توجد هيئات حكومية أو خاصة قادرة

على مد المسجون المفرج عنه برعاية لاحقه فعالة تهدف الى تقليل التحامل عليه والى إعادة تأهيله اجتماعيا ، فقد تبين أن نسبة الذين نفوا حدوث ذلك ٥٤٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين أيدوا حدوثه ٤٥٧٪ .

أما ما نصت عليه القواعد من وجوب مراعاة أن تهدف معاملة المسجونين الى خلق الرغبة فى نفوسهم لان يعيشوا بعد الافراج فى ظل القانون فقد أجاب ٥٩٢٪ من عينة البحث بأن ذلك لا يحدث ، مقابل ٣٠٨٪ أجابوا أنه يحدث .

كما تبين أن الذين نفوا أن المعاملة التى يلقاها المسجونين تهدف الى جعلهم يعولون أنفسهم بعد الافراج عنهم كانت نسبتهم مرتفعة حيث بلغت ٦٠٨٪ مقابل ٣٩٢٪ قالوا أن المعاملة التى يلقونها تتضمن هذا الهدف . وهى نسبة قريبة من نسبة الذين قالوا ان هذه المعاملة تهدف الى احترامهم لأنفسهم وتنمية الشعور بالمسئولية فيهم (٣٧٨٪) مقابل ٦٢٢٪ نفوا أن المعاملة تتجه الى هذا الهدف .

وقد تضمنت القواعد حصرا للوسائل التى تستخدم لبلوغ هذه الأهداف كان رأى أفراد العينة فيها كالآتى :

١ - الرعاية الدينية : وبلغت نسبة الذين أجابوا بأنها تستخدم ٥١١٪ ، مقابل ٤٩٤٪ نفوا ذلك .

٢ - التعليم : وقد أيد ٥١٦٪ استخدامه مقابل ٤٨٤٪ نفوا انه يستخدم .

٣ - التوجيه والتدريب المهني : وبلغت نسبة الذين أجابوا بأنه يستخدم ٥٤٩٪ مقابل ٥٤١٪ نفوا استخدامه لهذه الغايات .

٤ - الخدمات الاجتماعية الفردية : بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها تستخدم ٨٤٤٪ فى حين نفى ذلك ٥١٦٪ .

٥ - التشغيل الموجه : بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه يستخدم ٣٧٤٪ مقابل ٦٢٦٪ نفوا ذلك .

٦ - التربية البدنية : نفس النسب السابقة .

٧ - تقوية الصفات الخلقية : نفس النسب السابقة .

وقد تبين أن ٥٦٦٪ من أفراد العينة نفوا أن يكون مدير السجن يتلقى تقريراً عن المسجون بعد قبوله بالسجن يتضمن كل المسائل الخاصة بتاريخ الشخص وقدراته ، في حين أجاب ٣٢٣٪ منهم أن مأمور السجن يتلقى مثل هذا التقرير .

وفيما يتعلق بما تنص عليه القواعد من فصل المسجونين الدين يحتمل أن يكون لهم تأثير سيء على زملائهم بسبب ماضيهم الإجرامي أو فساد أخلاقهم تبين أن الغالبية العظمى من عينة البحث (٨٢٪) قالوا أن ذلك لا يحدث ، مقابل ١٧٪ أجابوا أنه يحدث .

وكذلك فيما يتعلق بتقسيم المسجونين الى فئات لتيسير علاجهم الهادف نحو إعادة تأهيلهم الاجتماعى فقد تبين أن ٨٤٪ من عينة البحث نفوا حدوث هذا مقابل ١٥٪ أيدوا حدوثه .

أما ما تنص عليه القواعد من استخدام مؤسسات مستقلة أو أقسام منفصلة داخل المؤسسة الواحدة لعلاج الفئات المختارة من المسجونين ، فقد تبين أن ٩٢٪ من عينة البحث قالوا أنه غير مطبق مقابل ٧٪ قالوا أنه مطبق وكذلك فيما يتعلق بالقواعد التى تنص على إعداد برنامج علاجى خاص لكل مسجون فى ضوء المعلومات التى تتجمع عن حاجاته الشخصية وقدراته وميوله فقد نفى حدوث ذلك ٩٢٪ من عينة البحث ، مقابل ٧٪ أيدوا حدوثه .

وعلى الرغم من أن لائحة السجناء المصرية تتضمن امتيازات ملائمة للفئات المختلفة من المسجونين وطرق المعاملة المتنوعة لتشجيع السلوك الحميد وتنمية الشعور بالمسئولية وكفالة اهتمام المسجونين وتعاونهم فى علاجهم وهو نفس ما تنص عليه قواعد الحد الأدنى إلا أن ٩١٪ من عينة البحث قالوا أن ذلك لا يحدث ، فى حين قال ٨٪ بحدوثه .

أما ما نصت عليه القواعد من وجوب ألا يكون العمل فى السجن متسماً بالتعذيب أو الإيذاء فى طبيعته فقد أيد حدوث ذلك فى السجن المصرية ٦٦٪ من عينة البحث مقابل ٣٣٪ نفوا حدوثه .

كذلك فيما يتعلق بما نصت عليه القواعد من وجوب الزام جميع المسجونين المتحكوم عليهم بالعمل مع مراعاة استعدادهم الجسمانى والعقلى وفق ما يقرره الطبيب فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ٦٤٪ مقابل ٣٥٪ نفوا حدوث ذلك .

أما ما نصت عليه القواعد من وجوب توفير العمل الكافى والمفيد فى طبيعته بحيث يشغل وقت المسجونين ويستحوذ على نشاطهم طوال الفترة العادية ليوم العمل فقد بلغت نسبة الذين قالوا ان هذه القاعدة مطبقة فى السجن المصرية ٥٤ر١٪ مقابل ٤٥ر٩٪ قالوا انها غير مطبقة .

الا أنه تبين أن القاعدة التى تقضى بتمكين المسجونين من اختيار نوع العمل الذى يرغبون فى أدائه ليست مطبقة فى معظم الأحوال حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها غير مطبقة ٦٢ر٨٪ مقابل ٣٧ر٢٪ قالوا انها مطبقة .

كما تبين أن القاعدة التى تقضى بأن يكون تنظيم العمل ووسائله فى المؤسسات على غرار مثيله فى المجتمع الخارجى على قدر المستطاع حتى يمكن تهيئة المسجونين واعدادهم لمواجهة الظروف الطبيعية للحياة المهنية ليست مطبقة فى معظم الأحوال حيث بلغت نسبة المسجونين الذين قالوا أنها لا تطبق ٥١ر٦٪ مقابل ٤٨ر٤٪ قالوا انها مطبقة .

وكذلك بالنسبة لما نصت عليه القواعد من وجوب ألا يكون صالح المسجونين وتدريبهم المهنى ثانويا بالنسبة للرغبة فى تحقيق الربح فقد بلغت نسبة الذين قالوا انها غير مطبقة ٥٤ر١٪ مقابل ٤٥ر٩٪ قالوا انها مطبقة .

وفيما يتعلق بالقاعدة التى تنص على أنه من المفضل أن تقوم مصلحة السجن بنفسها بإدارة مصانعها ومزارعها إدارة مباشرة وليس عن طريق متعهدين خصوصيين أجاب ٩٩٪ من عينة البحث بأنها مطبقة فى السجن المصرية ، كما أجاب ٦٢ر٩٪ منهم بأن جميع الاحتياطات تتخذ لحماية صحة وسلامة العمال من غير المسجونين فى حين بلغت نسبة الذين نفوا ذلك ٣٧ر١٪ .

الا أنه تبين أن القاعدة الخاصة بتعويض المسجونين عن إصابات العمل بما فيها أمراض المهنة طبقا لنفس الشروط التى يقررها القانون للعسمال الأحرار ليست مطبقة حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٩٢ر٩٪ مقابل ٧ر١٪ قالوا أنها مطبقة وإن كان قد تبين أن الحد الأقصى لعدد ساعات عمل المسجونين يوميا أو أسبوعيا تحدده اللوائح حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٩٣ر٨٪ من اجمالى العينة . كما أنه يخصص يوم للراحة الأسبوعية للمسجونين الذين يعملون وهو ما قرره ٩٨ر٨٪ ويخصص وقت كافى للتعليم حسب ما أدلى به ٨٤ر٨٪ من عينة البحث .

وفي حين بلغت نسبة المسجونين الذين قالوا أنه يخصص وقت كاف لوجه النشاط الأخرى كجزء من علاج المسجونين وتأهيلهم ٦٤٦٪ فقد نفى ذلك ٣٥٤٪ من عينة البحث .

وفيما يتعلق بإلعاودة التي تقضى بمكافأة المسجون على عمله طبقا لنظام مكافآت عادلة فإن الذين قالوا انها مطبقة بلغت نسبتهم ٥٩٢٪ مقابل ٤٠٨٪ نفوا تطبيقها .

وفي حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه يسمح للمسجونين باتفاق جزء على الأقل من مكاسبهم لشراء الأشياء المصرح لهم بها للاستعمال الشخصي ، وإرسال جزء منها إلى أسرهم ٩٢٩٪ من إجمالي العينة ، فإن نسبة الذين وافقوا على أن إدارة المؤسسة تحتفظ بجزء من مكاسب المسجون لتوفير حصة تسلم اليه عند الإفراج عنه انخفضت إلى ٦٦٧٪ مقابل ٣٣٣٪ من عينة البحث أنكروا ذلك .

وقد تبين أن القاعدة التي تنص على توفير وسائل تنمية تعليم جميع المسجونين القادرين على الاستفادة منه بما في ذلك التعليم الديني مطبقة حيث بلغت نسبة الذين أيدوا ذلك ٨١٨٪ مقابل ١٨٢٪ أنكروا ذلك .

كما تبين أن التعليم اجباري بالنسبة للاميين وضغار السن من المسجونين فقد بلغت نسبة الذين قالوا أن القاعدة التي تنص على ذلك مطبقة ١٩٩٪ من إجمالي العينة .

وكذلك بالنسبة للتنسيق والتكامل بين تعليم المسجونين ونظام التعليم العام ، حتى يمكنهم متابعة تعليمهم بعد الإفراج عنهم دون عناء ، فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٨١٨٪ مقابل ١٨٢٪ نفوا حدوثه .

وفيما يتعلق بالعناية بتوفير جميع أوجه النشاط الترويحي والثقافي في جميع المؤسسات للمحافظة على صحة المسجونين العقلية والبدنية بلغت نسبة الذين أيدوا ذلك ٥٠٢٪ مقابل ٤٤٨٪ نفوا حدوثه .

أما القاعدة التي تقضى بتوجيه الاهتمام الخاص نحو المحافظة على صلات المسجون بأسرته وتحسين هذه الصلات وفق ما تتطلبه مصلحة الطرفين فقد أجابت الغالبية أنها ليست مطبقة حيث بلغت النسبة ٥٥٦٪ مقابل ٤٤٤٪ من إجمالي العينة أجابوا أنها مطبقة .

كذلك تبين أن القاعدة التي تقضى بتوجيه العناية (منذ بدء تنفيذ العقوبة) إلى مستقبل المسجون عقب الإفراج عنه ليست مطبقة حيث بلغت

نسبة الذين أفادوا ذلك ٧٢٫٧٪ من اجمالي عينة البحث مقابل ٢٧٫٣٪ قالوا أنها مطبقة .

وهو نفس الوضع بالنسبة للقاعدة التي تقضى بتشجيع ومساعدة المسجون على انشاء صلات أو المحافظة على صلاته بالأشخاص والهيئات الخارجية التي يمكنها افادة مصالح أسرته وتأهيله اجتماعيا ، حيث بلغت نسبة الذين نفوا حدوث ذلك ٦٨٫٤٪ مقابل ٣١٫٦٪ قالوا انه يحدث .

وفيما يتعلق بقيام المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية والتي تعنى بمساعدة المفرج عنهم بتزويدهم ببعض المستندات والوثائق والمساعدات تبين أن ٦٩٪ من عينة البحث أجابوا أن هذه المصالح والهيئات لا تزودهم بالمستندات وأوراق اثبات الشخصية الضرورية . فى حين قال ٩٨٪ انها لا تزودهم بالمسكن وقال ٩٨٪ انها لا تساعدهم فى الحصول على عمل ، بينما بلغت نسبة الذين قالوا انها لا تزودهم بالملابس المناسبة لحالة الطقس والموسم ٨٩٪ ، وانخفضت النسبة الى ٦٧٪ قالوا انها لا تزودهم بوسائل المواصلات الى المكان الذى يرغبون الاقامة فيه . أما الذين نفوا انها تهىء لهم ما يقوم بايوائهم خلال الفترة التالية مباشرة للافراج فقد بلغت نسبتهم ٩٦٫٢٪ من اجمالي العينة .

وفيما يتعلق بالقاعدة التي تقضى بأن لمثلئ الهيئات الرعاية حق دخول المؤسسات والاتصال بالمسجونين فقد بلغت نسبة الذين قالوا انها مطبقة ٤٩٪ مقابل ٥١٪ أجابوا بالنفى .

كما تبين أن ٦٨٫٤٪ نفوا انه يؤخذ رأى ممثلى الرعاية فى مستقبل المسجون منذ بداية تنفيذ العقوبة ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالعكس ٣١٫٦٪ من اجمالي العينة .

وقد تبين أن القاعدة التي تقضى بالتنسيق بين هذه الهيئات بما يكفل حسن استغلال جهودها ليست مطبقة حيث بلغت نسبة المسجونين الذين افادوا ذلك ٧٢٫٤٪ مقابل ٢٧٫٦٪ قالوا انها مطبقة .

أما القاعدة التي تقضى ألا يحبس فى السجون الأشخاص الذين يثبت اصابتهم بالجنون وتتخذ التدابير لنقلهم بأسرع ما يمكن الى مؤسسات الامراض العقلية فقد أجاب ٩٠٪ انها مطبقة كما أجاب ٨٢٪ ان القاعدة التي تقضى بملاحظة وعلاج المسجونين المصابين بشذوذ عقلى وأمراض عقلية أخرى فى

مؤسسات متخصصة تحت ادارة طبية ، مطبقة وكذلك القاعدة التى تقضى بوضع هؤلاء المسجونين (الشواذ عقليا) خلال فترة وجودهم فى السجن تحت رقابة خاصة من أحد الأطباء بلغت نسبة الذين أفادوا ذلك ٨٠٪ .

وأجاب ٧٠٪ ان الادارة الطبية وادارة طب الأمراض العقلية للمؤسسات العقلية توفر العلاج العقلى لجميع المسجونين الآخرين الذين هم فى حاجة الى مثل هذا العلاج . الا أنه تبين أن التدابير الخاصة باستمرار العلاج العقلى بعد الافراج وتوفير رعاية لاحقة اجتماعية ونفسية لا تتوفر بعد الافراج عن الأشخاص حيث بلغت نسبة الذين أنكروا تطبيق القاعدة التى تقضى بذلك ٧٢٪ من عينة البحث .

وفيما يتعلق بالقاعدة التى تقضى بأن الشخص الذى يقبض عليه أو يحبس (يوقف) فى تهمة جنائية يفترض فيه البراءة وتكون معاملته على هذا الأساس أجاب ٩٣ر٩٪ من عينة البحث انها مطبقة ، كما تبين انه يفصل بين المتهمين وبين المسجونين المحكوم عليهم حيث أجاب بذلك ٩٩٪ من عينو البحث ، وتبين أيضا انه يفصل بين صغار السن المتهمين والبالغين منهم وقد أيد ذلك ٨٢ر٧٪ وعلى الرغم من أن نسبة الذين أجابوا بأنه يتم حبس كل من الصغار والبالغين ، المتهمين فى مؤسسات منفصلة بلغت ٥٥ر٢٪ من اجمالى العينة مقابل ٤٤ر٨٪ أنكروا ذلك الا أنه مما لا شك فيه أن ذلك لا يحدث الا فى السجون المركزية التابعة لاقسام الشرطة حيث يتم حبس الجميع من مختلف الأعمار معا ، أما الحبس فى السجون العمومية التابعة لمصلحة السجون فانه يراعى فيه عمر المحبوسين احتياطيا حيث يودع الصغار فى مؤسسات الأحداث .

وفى هذا الصدد فقد أجاب ٢٥ر٨٪ من عينة البحث ان المتهمين لا ينامون أثناء حبسهم فى حجرات فردية بعكس ما تقضى به قواعد الحد الأدنى . ولعل ذلك يرجع الى ازدحام السجون .

وقد تبين أن القاعدة التى تقضى بحصول المتهمين اذا شاءوا على غذائهم من خارج السجن على نفقتهم الخاصة عن طريق ادارة السجن مطبقة حيث أجاب بذلك ٩٩٪ من عينة البحث وهى نفس النسبة التى أجابت بأن المتهمين يستطيعون الحصول على غذائهم عن طريق عائلاتهم وأصدقائهم .

كذلك تبين أنه يسمح للمتهم بارتداء ملابسه الخاصة اذا كانت نظيفة

ولائحة (٩٨٪ من عينة البحث) • وفى حالة ارتداء المتهمين ملابس السجن فأنها تكون مختلفة عن ملابس المحكوم عليهم (٩٩٪ من عينة البحث) •

وفيما يتعلق بما قرره القواعد من أن المتهم يستطيع أن يعمل دون جبر فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٦٣٣٪ مقابل ٣٦٧٪ نفوا حدوثه •
الا أنه تبين أن المتهم الذى يختار أن يعمل لا يتلقى اجرا مقابل ذلك حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٦٦٧٪ مقابل ٣٣٣٪ قالوا أنه يتلقى اجرا •

وقد أجاب ٩٨٪ من عينة البحث أنه يسمح للمتهم بالحصول على الكتب والصحف وأدوات الكتابة وغيرها من وسائل شغل وقته سواء على نفقته أو نفقة الغير (على نحو يتفق مع العدالة وأمن المؤسسة وحسن النظام) كما أجاب ٨٧٪ أنه يسمح للمتهم أن يعود ويعالجه على نفقته الخاصة - طبيب أسنان خاص (متى كان طلبه قائما على أساس معقول ، وكان قادرا على دفع المصاريف) وأجاب ٩٨٪ بأنه يسمح للمتهم أن يخطر أسرته فورا بحبسه (توقيفه) •

وفيما يتعلق بالقاعدة التى تقضى بأن للمتهم أن يحصل على التسهيلات المعقولة للاتصال بأسرته وأصدقائه وتلقى زياراتهم (مع مراعاة ما تتطلبه العدالة وأمن المؤسسة وحسن النظام بها من قيود ورقابة) فإن نسبة الذين أجابوا بأنها مطبقة بلغت ٩٥٪ من عينة البحث • فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه يسمح للمتهم بطلب تعيين محام للدفاع عنه فى الاحوال التى ينص القانون فيها على حضور محام معه ٩٩٪ ، كما أجاب ٩٨٪ بأن المتهم يتلقى زيارة محاميه لتحضير دفاعه •

كذلك تبين أن القاعدة التى تنص على أن يعد المتهم تعليماته الخاصة لمحاميه ويسلمها اليه ، لذلك يزود بأدوات الكتابة اذا شاء ، تطبق فى السجن المصرية حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك من عينة البحث ٩٤٪ ، فى حين أجاب ٧٦٪ أنه اذا تمت المقابلات بين المتهم ومحاميه على رأى من رجل الشرطة ، أو موظف المؤسسة فإن الحديث المتبادل لا يكون تحت سمع رجل الشرطة أو المؤسسة • واجاب ٧٧٪ ان المسجونين لا يخضعون لنوع من المعاملة تزيد عن الحد اللازم لحفظ الأمن والنظام بسبب ما عليهم من ديون •

كذلك بلغت نسبة المسجونين الذين أجابوا بأن المسجونين الذين عليهم ديون لا يعاملون بأقل مما يعامل به المتهمون ، مع مراعاة ما قد يلتزمون به من عمل ٧٨٩٪ من اجمالي عينة البحث .

وهكذا يتبين من استطلاع آراء المسجونين في قواعد الحد الأدنى .
ان هناك قواعد ليست مطبقة بالمرّة أو مطبقة بشكل جزئي وهذه القواعد هي :

- ١ - عدم توافر التدفئة في أماكن النوم .
- ٢ - عدم توافر الأدوات الصحية التي تمكن كل مسجون من قضاء حاجته عندما يريد بطريقة نظيفة ولائقة .
- ٣ - عدم توافر أماكن كافية للاستحمام تمكن كل مسجون من استعمالها في درجة حرارة مناسبة للطقس .
- ٤ - عدم تزويد كل مسجون بالملابس التي تناسب الطقس وتكفي للمحافظة على صحته ولا تؤدي الى تحقيره .
- ٥ - عدم تيسير حصول المسجون على ملابس نظيفة وبهالة جيدة .
- ٦ - عدم تغيير ملابس المسجون الداخلية وغسلها دوريا وبانتظام بقدر يكفي للمحافظة على الصحة .
- ٧ - عدم الاذن للمسجون بارتداء الملابس الخاصة أو ملابس غيرملفئة للنظر عند الترخيص له بالخروج من السجن لسبب ما .
- ٨ - عدم توفير سرير مستقل لكل مسجون وفرش وأغطية كافية ونظيفة عند صرفها .
- ٩ - عدم المحافظة على حالة الفراش جيدة وتغييره بكيفية تضمن نظافته .
- ١٠ - ان الاغذية ليست ذات قيمة غذائية كافية للمحافظة على الصحة والقوة وليست من نوع جيد ، كما أنها ليست معدة اعدادا حسنا .
- ١١ - عدم تهيئة وسيلة للتزود بالماء الصالح للشرب لكل مسجون كلما احتاج الى ذلك .
- ١٢ - عدم السماح لكل مسجون لا يعمل في الخلاء بساعة واحدة يوميا

- على الأقل يقضيها في الرياضة البدنية والهواء الطلق .
- ١٢ - عدم تلقى المسجونين صغار السن وغيرهم ممن تسمح اعمارهم وحالتهم الجسمانية بذلك تدريبا رياضيا ترويحيا خلال مدة تخصص للرياضة .
- ١٤ - عدم قيام صلة وثيقة بين الخدمات الطبية داخل كل مؤسسة عقابية وبين الادارة العامة للخدمات الطبية والوطنية .
- ١٥ - عدم توفير طبيب واحد على الأقل مؤهل وملم بالطب النفسى لتشخيص وعلاج حالات الشذوذ العقلى فى كل مؤسسة عقابية .
- ١٦ - عدم نقل المرضى الذين يحتاجون الى عناية خاصة الى مؤسسات عقابية متخصصة .
- ١٧ - عدم تزويد المؤسسة العلاجية للسجون بالأدوات والمستحضرات الطبية التى تسمح بتوفير العناية والعلاج المناسب للمرضى من المسجونين .
- ١٨ - عدم اعداد القائمين بالعمل بالمؤسسة العلاجية للسجون - من الناحية الفنية - اعدادا كافيا .
- ١٩ - عدم اعداد مكان للحضانة به موظفون مؤهلون يوضع به الطفل الذى يسمح له بالبقاء مع أمه عندما لا تكون الأم معه لانشغالها بالعمل فى السجن .
- ٢٠ - عدم اجراء الكشف الطبى لتحديد مدى القوة البدنية لكل مسجون على العمل .
- ٢١ - عدم عناية الطبيب بصحة المسجون الجسمية والعقلية .
- ٢٢ - عدم اجراء الكشف الطبى يوميا على المسجونين المرضى .
- ٢٣ - عدم قيام الطبيب بالكشف يوميا على أى مسجون يسترعى انتباهه بوجه خاص .
- ٢٤ - عدم قيام الطبيب بتقديم تقرير الى مدير السجن كلما رأى صحة أحد المسجونين البدنية أو العقلية قد لحقها أو سوف يلحقها الضرر نتيجة لاستمرار حبسه أو لأى وضع من أوضاع السجن .
- ٢٥ - عدم قيام الطبيب بالتفتيش وتقديم توصياته لمدير السجن

فى شأن : كمية الغذاء نوع الغذاء ، اعداد الغذاء ، تقديم الغذاء ، الحالة الصحية ، نظافة السجن نظافة ملابس المسجونين وفراشهم ، المنشآت الصحية ، التدفئة ، الاضاءة ، التهوية وجود موظفين مسئولين عن التربية البدنية .

٢٦ - عدم قيام مدير السجن بتنفيذ توصيات الطبيب أو رفعها للمسئولين مشفوعة برأيه .

٢٧ - قيام ادارة السجن بمعاقبة المسجونين قبل دراسة حالتهم دراسة كاملة ودقيقة .

٢٨ - توقيع عقوبات بدنية على المسجونين ووضعهم فى زنايات مظلمة وتوقيع العقوبات القاسية عليهم .

٢٩ - توقيع عقوبة الحبس الانفرادى وعقوبة التقليل من كمية الغذاء دون فحص المسجون بمعرفة الطبيب وتقريره كفاية اماكن تحمله هذه العقوبة .

٣٠ - عدم فحص المسجون بمعرفة الطبيب وتقريره كتابة اماكن تحمله العقوبة الموقعة عليه اذا كان من الجائز أن تضر بصحة المسجون البدنية أو العقلية .

٣١ - عدم قيام الطبيب يوميا بزيارة المسجونين الذين توقع عليهم - عقوبات تأديبية .

٣٢ - عدم تزويد كل مسجون بمجرد قبوله فى السجن بتعليمات مكتوبة بشأن النظم المقررة لمعاملة المسجونين من فئته . وإذا كان المسجون أميا يجرى تبليغه بالتعليمات السابقة شفويا .

٣٣ - عدم اتاحة الفرصة للمسجون لتقديم الشكاوى الى مفتش السجن ، وعدم اتاحة الفرصة للمسجون للتحدث مع المفتش فى غير حضور مدير السجن أو الموظفين الآخرين .

٣٤ - عدم السماح لكل مسجون بتقديم التماس أو شكوى بالطريق القانونى - وبدون رقابة على محتوياتها الى الادارة المركزية للسجون .

٣٥ - عدم السماح لكل مسجون بتقديم التماس أو شكوى (بالطريق القانونى) وبدون رقابة على محتوياتها الى السلطة القضائية أو غيرها من السلطات المختصة .

٣٦ - عدم أخطار المسجون فوراً في حالة وفاة أحد أقربائه الأقربين أو إصابته بمرض خطير .

٣٧ - عدم السماح للمسنجون ، اذا سمحت الظروف بزيارة أحد أقاربه المقربين عند إصابته بمرض خطير وذلك تحت الحراسة أو بدونها .

٣٨ - نقل المسجونين بوسائل نقل لا تتوفر فيها التهوية والإضاءة ومتعبة لهم جسمانيا بشكل لا مبرر له .

٣٩ - عدم مراعاة إدارة السجن حسن اختيار الموظفين من كافة الدرجات على أساس أمانة موظفيها وإنسانيتهم وكفايتهم المهنية وصلاحيتهم الشخصية للعمل .

٤٠ - عدم سعي إدارة السجن دائماً الى أن تثير وتثبت في أذهان موظفيها وكذا الرأي العام الإيمان بأن مهنة السجن هي خدمة اجتماعية عظيمة الأهمية ولها في سبيل ذلك أن تستخدم كافة الوسائل المناسبة لتوعية الجمهور .

٤١ - أن مرتبات موظفي السجن ليست من الكفاية بحيث تجتذب الرجال والنساء الصالحين لهذا العمل وتضمن بقائهم ، كما أن امتيازات الخدمة وشروطها ليست مرضية نظراً لطبيعة العمل الشاق الذي يؤديه .

٤٢ - موظفوا السجن ليسوا في مستوى متناسب من حيث التعليم والذكاء .

٤٣ - أن سلوك جميع موظفي السجن وأداؤهم لواجباتهم في كافة الأوقات ليس بالصورة التي تؤثر في المسجونين تأثيراً حميداً وتدفعهم الى الاقتداء بهم واحترامهم .

٤٤ - عدم مراعاة استخدام مدة السجن لجعل المذنب قادراً على أن يعيش في ظل القانون وأن يسد حاجاته بنفسه عند عودته للمجتمع .

٤٥ - عدم مراعاة استخدام جميع الوسائل العلاجية والتربوية والأخلاقية والروحية وغيرها من المؤثرات وصور المساعدة الملائمة والمتاحة وعدم سعيها الى تطبيقها وفق احتياجات العلاج الفردي للمسنجون .

٤٦ - أن نظام السجن لا يستغنى الى تقليل الفوارق بين حياة السجن والحياة الحرة ، وخاصة الفوارق التي تؤدي الى إضعاف شعور المسجونين بالمسئولية واحترامهم لكرامتهم الشخصية .

٤٧ - عدم اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عودة المسجون عودة تدريجية الى الحياة الطبيعية في المجتمع عن طريق :

(أ) برنامج سابق للافراج ينظم داخل المؤسسة ذاتها أو مؤسسة أخرى مناسبة .

(ب) الافراج تحت تجربة مع الوضع تحت نوع من الرقابة التي لا يجب أن يعهد بها الى الشرطة بل تكون ممزوجة بمساعدة اجتماعية فعالة .

٤٨ - ان معاملة المسجونين لا يراعى فيها تأكيد انهم مازالوا جزء من المجتمع وليسوا منبوذين ولا معزولين عنه باتباع الطرق الآتية :

(أ) تجنيد هيئات المجتمع كلما أمكن ذلك لمساعدة موظفي السجن في مهمة التأهيل الاجتماعي للمسجونين .

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الحقوق المتعلقة بالمصالح المدنية للمسجونين وحقوق الضمان الاجتماعي وغيرها من مزايا اجتماعية الى أقصى حد يطابق القانون وتنفيذ العقوبة .

٤٩ - عدم سعي الخدمات الطبية بالسجن الى اكتشاف وعلاج أي مرض أو نقص أو خلل جسيماً أو عقلي قد يعوق تأهيل المسجون .

٥٠ - عدم مراعاة توفير كافة الخدمات اللازمة ، الطبية ، والجراحية ، والعقلية ، والنفسية لتحقيق الغاية السابقة .

٥١ - عدم تقسيم المسجونين الى مجموعات تخضع كل مجموعة منها لمعالجة عقابية ، تتناسب مع ظروف (تفريد المعاملة) مثل وضع مرتكبي جرائم معينة معا ، ووضع المجرمين لأول مرة معا وهكذا . وعدم توزيع مثل هذه المجموعات على مؤسسات منفصلة وملائمة لعلاج كل مجموعة .

٥٢ - عدم توفير درجات تحفظ متنوعة لكل مؤسسة وفق احتياجات المجموعات المختلفة .

٥٣ - ايداع اعداد من المسجونين في سجون صغيرة لدرجة تعوق تفريد المعاملة .

٥٤ - عدم وجود هيئات حكومية أو خلية قادية علي مد المسجون

المفرج عنه برعاية لاحقة فعالة تهدف الى تقليل التحامل عليه والى اعادة تأهيله اجتماعيا .

٥٥ - عدم مراعاة أن تهدف معاملة المسجونين الى خلق الرغبة فى نفوسهم الى أن يعولوا أنفسهم والى احترامهم لأنفسهم وتنمية الشعور بالمسئولية فيهم وذلك يرجع الى عدم استخدام الادارة العقابية للوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف مثل : التوجيه والتدريب المهني ، الخدمة الاجتماعية الفردية ، التشجيع الموجه ، التربية البدنية ، تقوية الصفات الخلقية . .

٥٦ - عدم الفصل بين المسجونين الذين يحتمل أن يكون لهم تأثير سىء على زملائهم بسبب ماضيهم الاجرامى أو فساد اخلاقهم .

٥٧ - عدم تقسيم المسجونين الى فئات لتيسير علاجهم : الهادف نحو اعادة تأهيلهم الاجتماعى .

٥٨ - عدم استخدام مؤسسات مستقلة أو أقسام منفصلة داخل المؤسسة الواحدة لعلاج الفئات المختارة من المسجونين ، وانه لا يعد بالسرعة اللازمة ، لكل مسجون ، برنامج علاجى خاص به فى ضوء المعلومات التى تتجمع عن حاجاته الشخصية وقدراته وميوله .

٥٩ - عدم مراعاة ان توضع فى كل سجن نظم امتيازات ملائمة للفئات المختلفة من المسجونين وطرق المعاملة المتنوعة لتشجيع السلوك الحميد وتنمية الشعور بالمسئولية وكفالة اهتمام المسجونين وتعاونهم فى علاجهم .

٦٠ - عدم تمكين المسجونين من اختيار نوع العمل الذى يرغبون فى أدائه .

٦١ - ان تنظيم العمل ووسائله فى المؤسسات ليس على غرار مثيله فى المجتمع الخارجى حتى يمكن تهيئة المسجونين واعدادهم لمواجهة الظروف الطبيعية للحياة المهنية ، كما ان الرغبة فى تحقيق الربح تأتى فى المقام الاول عند تدريبهم مهنيا .

٦٢ - انه لا يتم تعويض المسجونين عن اصابات العمل بما فيها امراض المهنة طبقاً لنفس الشروط التى يقررها القانون للعمال الأحرار .

٦٣ - عدم توجيه اهتمام خليط نحو المحافظة على صلات المسجونين

بأسرهم وتحسين هذه الصلات وفق ما تتطلبه مصلحة الطرفين .

٦٤ - عدم توجيه العناية (منذ بدء تنفيذ العقوبة) إلى مستقبل المسجون عقب الافراج عنه .

٦٥ - عدم تشجيع أو مساعدة المسجون على انشاء صلات أو المحافظة على صلاته بالأشخاص والهيئات الخارجية التي يمكنها افادة مصالح أسرته وتأهيله اجتماعيا .

٦٦ - عدم قيام المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية (التي تعنى بمساعدة المفرج عنهم) بتزويدهم بالآتى :

١ - المستندات وأوراق اثبات الشخصية الضرورية .

٢ - المسكن .

٣ - العمل .

٤ - الملابس المناسبة لحالة الطقس والموسم .

٥ - وسائل المواصلات الى المكان الذى يرغبون فى الاقامة فيه .

٦ - تهيئة ما يقوم بايوائهم خلال الفترة التالية مباشرة للافراج .

٦٧ - ليس لمثلئ هيئات الرعاية حق دخول المؤسسات والاتصال بالمسجونين ، كما أنه لا يؤخذ رأى ممثلى الرعاية فى مستقبل المسجون منذ بداية تنفيذ العقوبة ، وليس هناك تنسيق بين هذه الهيئات بما يكفل حسن استغلال جهودها .

٦٨ - عدم اتخاذ التدابير لاستمرار العلاج (العقلى) بعد الافراج ، وعدم توفر الرعاية اللاحقة اجتماعية ونفسية فى الأحوال التى تقتضى الضرورة ذلك .

٦٩ - عدم السماح للمحبوسين احتياطيا بالنوم فى حجرات فردية .

٧٠ - ان المتهم المحبوس احتياطيا اذا اختار أن يعمل لا يتلقى اجرا

مقابل ذلك .

وعلى الرغم مما توحى به هذه القائمة الطويلة من القواعد التى قال أفراد العينة أو أغلبهم أنها ليست مطبقة ، فانه يجب أن نلاحظ أمرين على جانب كبير من الأهمية أحدهما ان جزءا كبيرا من القواعد غير المطبقة يرجع عدم تطبيقها الى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها مصر والتى تحول

دون إنشاء سجون جديدة تتوفر فيها معظم المتطلبات التي نصت عليها قواعد الحد الأدنى مثل التدفئة ودورات المياه الصحية وأماكن الاستحمام والعنابر التي تتسع لأسرة ينام عليها المسجونون والمستشفيات المزودة بالأدوات والأجهزة الحديثة والعدد الكافي من الأطباء وغير ذلك .

أما الأمر الثاني فيتعلق بما أدلى به أفراد العينة من آراء بشأن الرعاية اللاحقة والتسهيلات التي تقدمها المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية للمفرج عنهم ، فبالنظر إلى أنهم أدلوا بهذه الآراء أثناء تنفيذ العقوبة فلم يكن لديهم فكرة واضحة عما سيلقونه بعد الإفراج عنهم من رعاية أو ما سوف يتلقونه من تسهيلات ومساعدات فمن المعروف أنه تعمل في هذا المجال هيئات شعبية مثل جمعيات رعاية المسجونين وأسرهم وهيئة رسمية هي قسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية وكلتا الجهتين تقدم للمفرج عنهم مساعدات مالية وعينية وتبذل نشاطا تهدف به إلى تقليل التحامل عليهم وإعادة تأهيلهم اجتماعيا .

وفيما يتعلق بوضع نظم امتيازات ملائمة للفئات المختلفة من المسجونين وطرق المعاملة المتنوعة لتشجيع السلوك الحميد فإن لائحة السجون تتضمن الكثير من الامتيازات التي تمنح لفئات المسجونين الذين يلتزمون بالنظام ويستجيبون لبرنامج الإصلاح .

كذلك أصبح هناك اهتمام خاص نحو المحافظة على صلوات المسجون بأسرته وتحسين هذه الصلات وفق ما تتطلبه مصلحة الطرفين وذلك عن طريق إتاحة الفرصة لأسرة المسجون بزيارته وتطبيق نظام اجازات المسجونين التي تمكنهم من زيارة أسرهم وذويهم طبقا لشروط معينة .

وفضلا عن ذلك فإن الأخذ بما نصت عليه قواعد الحد الأدنى يجب أن تراعى فيه ظروف المجتمع وأحواله حتى لا يخل ذلك بالتوازن المطلوب بين الحياة في المجتمع البحر والحياة في مجتمع السجن .

ومن المقارنة بين الآراء التي أدلى بها العاملون في السجون والتي أدلى بها المسجونون يتبين أن هناك اتفاق بين الطرفين على أن بعض القواعد ليست مطبقة وهي القواعد الآتية :

- ١ - عدم توافر التدفئة في أماكن النوم .
- ٢ - عدم توافر الأدوات الصحية لقضاء الحاجة .
- ٣ - عدم توافر أماكن كافية للاستحمام .

- ٤ - عدم توفير سرير مستقل لكل مسجون .
- ٥ - عدم المحافظة على الأسرة والفرش في حالة جيدة وتغييرها بكيفية تضمن نظافتها .
- ٧ - عدم تزويد كل مسجون بمجرد قبوله في السجن بتعليمات تحدد حقوقه وواجباته .
- ٨ - عدم اخطار المسجون فورا في حالة وفاة أحد أقربائه المقربين .
- ٩ - عدم السماح للمسجون بزيارة أحد أقربائه الاقربين عند اصابته بمرض خطير .
- ١٠ - ان مرتبات موظفي السجن ليست من الكفاية بحيث تجتذب الصالحين للعمل .
- ١١ - ان امتيازات الخدمة وشروطها ليست مرضية بالنظر الى طبيعة العمل الشاق الذي يؤديه .
- ١٢ - عدم تلقي موظفو السجن تدريبا جسمانيا خاصا يمكنهم من كبح جماح المسجونين المعتدين .
- ١٣ - عدم تقسيم المسجونين الى مجموعات تخضع كل منها لمعاملة عقابية تتناسب مع ظروفها .
- ١٤ - عدم توفير درجات تحفظ متنوعة لكل مؤسسة وفق احتياجات المجموعات المختلفة .
- ١٥ - ان عدد المسجونين المودعين في السجن كبيرا لدرجة تعوق تفريد المعاملة .
- ١٦ - عدم تقسيم المسجونين الى فئات لتيسير علاجهم الهادف الى اعادة تأهيلهم الاجتماعي .
- ١٧ - عدم استخدام مؤسسات مستقلة وأقسام منفصلة داخل المؤسسة الواحدة لعلاج الفئات المختارة من المسجونين .
- ١٨ - عدم اعداد برنامج علاجي خاص لكل مسجون في ضوء المعلومات التي تتجمع عن حاجاته الشخصية وقدراته وميوله .
- ١٩ - عدم تعويض المسجونين عن اصابات العمل .

٢٠ - ان المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية التى تعنى بمساعدة المفرج عنهم لا تزودهم بالسكن والعمل بالملابس المناسبة لحالة الطقس والموسم ولا بوسائل المواصلات الى المكان يرغبون فى الاقامة فيه ولا تهىء لهم ما يقوم بايوائهم خلال الفترة التالية مباشرة للافراج .

٢١ - عدم وجود تنسيق بين هيئات الرعاية اللاحقة يكفل حسن استغلال جهودها .

٢٢ - ان المتهمين المحبوسين احتياطيا لا ينامون فى حجرات فردية .

٢٣ - ان المتهمين المحبوسين احتياطيا الذين يختارون العمل أثناء حبسهم لا يتلقون أجراً مقابل ذلك .

التوصيات :

روعى فى وضع هذه التوصيات الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر .
والتي تعد عاملاً رئيسياً فى تعذر تطبيق الكثير من القواعد التى ذكر العاملون فى السجون والمسجونين انها غير مطبقة . وكذلك الظروف الاجتماعية التى توجب الا تكون الحياة خلف الأسوار أفضل منها خارجها خاصة اذا أخذ بعين الاعتبار ان الذين وضعوا قواعد الحد الأدنى يمثلون الدول الأوروبية والأمريكية التى يختلف مستوى المعيشة فيها عنه فى مصر .

وأيضاً ما قد يوجد من تعارض بين بعض القواعد واحكام الشريعة الاسلامية ، بحيث يكون فى قبولها والحرص على تطبيقها اقراراً ضمناً بعدم ملائمة أو عدم صلاحية احكام الشريعة ، من ذلك العقوبات المقررة تطبق فى السجون ، فمن المعروف أن الجلد هو أحد العقوبات المقررة لبعض جرائم الحدود ، ومن ثم فان قبول ما يقال من أن العقوبات البدنية فيها امتهان لكرامة الانسان ينسحب على عقوبة الجلد أيضاً وقد سبق ان بينا فى الجزء النظرى من هذه الدراسة ما تتميز به العقوبات البدنية على العقوبات السالبة للحرية التى لا تخلو بدورها من امتهان لكرامة الانسان .

وعلى ذلك فان هيئة البحث توصى بالآتى :

١ - تيسير حصول المسجون على ملابس نظيفة وبحالة جيدة وتغيير الملابس الداخلية للمسجون وغسلها دورياً وبانتظام بقدر ما يكفى للمحافظة على الصحة .

- ٢ - الاذن للمسجون بارتداء الملابس الخاصة أو ملابس غير ملفتة للنظر عند الترخيص له بالخروج من السجن لسبب ما .
- ٣ - المحافظة على فراش المسجون في حالة جيدة وتغييره بكيفية تضمن نظافته وإعطائه أغطية كافية ونظيفة عند صرفها .
- ٤ - أن تكون الأغذية ذات قيمة غذائية كافية للمحافظة على الصحة والقوة ومن نوع جيد ومعدة أعدادا حسنا . وتهيئة وسيلة للتزود بالماء الصالح للشرب لكل مسجون كلما احتاج الى ذلك .
- ٥ - السماح لكل مسجون لا يعمل في إلقاء بساعة واحدة يوميا على الأقل بتشجيعها في الرياضة البدنية والهواء الطلق .
- ٦ - في حالة السماح بوجود الأطفال مع الأمهات داخل السجن يعد مكان للحضانة .
- ٧ - تزويد كل مسجون بمجرد قبوله في السجن بتعليمات تحدد حقوقه وواجباته .
- ٨ - اخطار المسجون فوراً في حالة وفاة أحد أقربائه المقربين .
- ٩ - السماح للمسجون بزيارة أحد أقربائه المقربين عند إصابته بمرض خطير .
- ١٠ - جعل مراتب موظفي السجن من الكفاية بحيث تجتذب الصالحين للعمل وجعل امتيازات الخدمة وشروطها مرضية نظرا لطبيعة العمل الشاق الذي يؤديه .
- ١١ - تدريب موظفي السجن تدريباً جسمانياً خاصاً يمكنهم من كبح جماح المسجونين المعتدين .
- ١٢ - تقسيم المسجونين إلى مجموعات تخضع كل منها لمعاملة عقابية تناسب ظروفها وتوفير درجات تحفظ متنوعة لكل مؤسسة وفق احتياجات المجموعات المختلفة . وتقسيم المسجونين إلى فئات لتيسير علاجهم الهادف إلى إعادة تأهيلهم الاجتماعي .
- ١٣ - استخدام مؤسسات مستقلة أو أقسام منفصلة داخل المؤسسة الواحدة لعلاج الفئات المختارة من المسجونين ، مع إعداد برنامج علاجي خاص لكل مسجون في ضوء المعلومات التي تتجمع عن حاجاته الشخصية وقدراته وميوله .

- ١٤ - تعويض المسجونين عن الاصابات الناشئة عن العمل داخل المؤسسة .
- ١٥ - التنسيق بين هيئات الرعاية اللاحقة بشكل يكفل حسن استغلال جهودها .
- ١٦ - منح المحبوسين احتياطيا الذين يختارون العمل أثناء حبسهم أجرا مقابل عملهم .

وسيط الرشوة
الذى لم يتعد فعله العرض أو القبول
المستشار سمير ناجي
المحامي العام لدى محكمة النقض

النص وتاريخه :

يجري نص المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات بعد تعديلها
بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بما يأتي :

« مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أي
قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على
خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة
في رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول »

فاذا وقع ذلك من موظف عمومي فيعاقب الجاني بالعقوبة المنصوص
عليها في المادة ١٠٤ .

وإذا كان ذلك يقصد الوساطة لدى موظف عمومي يعاقب بالعقوبة
المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا .

وقد استحدثت تلك المادة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وكان نصها
قبل تعديلها - الذي هي عليه الآن - كالآتي :

« مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أي
قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه
أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم
يتعد عمله العرض أو القبول »

فاذا وقع ذلك من موظف عمومى أو كان بقصد الوساطة لدى موظف عمومى فتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وعند استحداثها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ أوردت مذكرته
الايضاحية عنها :

« استحدث المشروع فى الباب الثالث من الكتاب الثانى الخاص بالرشوة جريمة جديدة بالمادة ١٠٩ مكرر ثانىا وهى عرض أو قبول الوساطة فى جريمة من جرائم الرشوة فقد دلت أحوال التطبيق ان ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب اذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى فى القانون فرؤى تجرime فى كل الصور للاحقة جريمة الرشوة فى مهدها الأول » .

وعند تغليظ عقوبة تلك الجريمة بالصورة التى هى عليها أوردت المذكرة
الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ :

« غلظت العقوبة الواردة فى المادة ١٠٩ مكررا ثانىا بشأن جريمة عرض الوساطة أو قبولها للاحقة لجريمة الرشوة فى مهدها الاول كتما للدوافع التى تدعو لها وتمهد الطريق اليها ، وحتى تلائم روح العهد وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد . وقد لوحظ فى النص أنه يفرق فى العقوبة بين حالة الوساطة بين فرد عادى لدى موظف عمومى وحالة الوساطة من موظفى عمومى لدى آخر » .



الأصل فى المركز الجنائى لوسيط الرشوة :

الوسيط هو من يتدخل بين الراشى والمرتشى ويكون له دور ايجابى فى جريمة الرشوة ويطلقون عليه لفظ الرأش وجمهور الشراح المصريين يرى أن ليس له عمل أصلى مستقل فى جريمة الرشوة بل هو رسول أحسب الطرفين الى الآخر وقد يكون رسولا مشتركا بينهما فجريمته لا يتصور وجودها منفصلة ومن ثم فليس هناك ما يحمل على القول باعتبار فعله جريمة خاصة مستقلة كجريمة الراشى أو كجريمة المرتشى وانما يتعين اعتباره شريكا للراشى أو المرتشى ومن شأن ذلك أن تكون فعلته معلقة بمصير جريمة من كلفه الوساطة .

وأول من قال من الشراح المصريين بهذا القول هو المرحوم الأستاذ أحمد بك أمين في كتابه « شرح قانون العقوبات الأهلى القسم الخاص طبعة ١٩٢٢ ص ٥ » يقول :

« وقد يتوسط بين الراشئ والمرتشى والمرتشى شخص ثالث وهو الرائش وقد سماء القانون فى المادة (١٠٨ عقوبات) المتوسط ، ولم يضع له الشارع الفرنسى حكما خاصا وهو عند الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية شريك لمن كلفه الوساطة .

ولكن الشارع المصرى قد عنى بالنص عليه فى معرض تقرير العقاب فهل أراد بذلك أن يجعل من فعله جريمة خاصة كجريمة الراشئ ؟ ليس ثمه ما يبرر القول بذلك ، لأن الرائش ليس له عمل مستقل فى جريمة الرشوة بل هو رسول أحد الطرفين الى الآخر وقد يكون رسولا مشتركا بينهما . وعلى كل حال فالواجب ان تكون جريمته معلقة بمصير جريمة من كلفه الوساطة سواء فى حالة التمام أو الشروع أو الانعدام الا ما استثنى فى حالة الاعفاء المنصوص عليها فى ختام المادة ١٠٨ عقوبات . ومعنى هذا ان جريمته لا يتصور وجودها منفصلة فيتعين اذن اعتباره شريكا لمن كلفه الوساطة أو فاعلا أصليا معه فى جريمة واحدة ، والرأى الأول ارجح » .

لم ينفصل عن هذا الاتجاه من الشراح المصريين سوى الدكتور على راشد حين فرق بين الوسيط من قبل المرتشى والوسيط من جانب الراشئ ثم قرر ان الوسيط من جانب المرتشى أمره متروك لحكم القواعد العامة ، التى تجعل منه شريكا للمرتشى بالمساعدة فى الاعمال المسهلة أو المتممة لارتكاب جريمته واجرامه معلق بمصير اجرام المرتشى الذى كلفه الوساطة سواء فى حالتى التمام أو الانعدام أى أنه لا يتصور أن توجد جريمة منفصلة أما الوسيط من قبل الراشئ فينظر اليه الشارع باعتباره فاعلا فى جريمة خاصة به هى جريمة الوساطة فى الرشوة فاجرامه مستقل عن اجرام الراشئ اذ لو كان الشارع بعد الوسيط شريكا للراشئ ، لما كانت به حاجة الى النص عليه نصا خاصا ، ولترك أمره للمبادئ والقواعد العامة فى الاشتراك (١) .

(١) الأستاذ أحمد أمين : شرح قانون العقوبات الأهلى القسم الخاص طبعة ١٩٢٣ ص ٥ .
الدكتور على راشد : الجزائم المضرة بالصلحة العمومية طبعة ١٩٥٨ ص ٨٥ .
الدكتور أحمد رفعت خفاجى : جرائم الرشوة فى التشريع المصرى والقانون المقارن - طبعة ١٩٥٧ ص ١٣٧ .
الدكتور صلاح عبد الوهاب : جرائم الرشوة فى التشريع المصرى دراسة مقارنة ص ١٠٨ .

تفسير مركز الوسيط في النص المستحدث :

تغير مركز الوسيط بما استحدثه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ من خلق نص المادة ١٠٩ مكررا ثانيا . فما عا د اجرام الوسيط اجراما تبعا يلحق باجرام الراشي أو المرتشي أيهما كان سفيرا له بل انه بهذا النص المستحدث اعتبر فاعلا في جريمة عرض أو قبول الوساطة إذا لم يتعد الفعل هذا العرض أو ذاك القبول .

في هذا يقول الدكتور على راشد في كتابه « الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية - طبعة ١٩٥٨ ص ٨٨ .

« فالجريمة هنا تكتمل ويستحق العقاب المقرر لها لمجرد عرض الوساطة في الرشوة أو مجرد قبول هذه الوساطة دون أن يتعدى نشاط الجاني هذا العرض أو القبول . فالجاني هنا ليس وسيطا بالفعل في وشوه ولكنه يتأهب للوساطة أما بعرضها وأما بقبولها »

وقد بررت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ استحداث هذه الجريمة في قولها :

« دلت أحوال التطبيق أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب إذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى في القانون فرؤى تجريمه في كل الصور للملاحقة جريمة الرشوة في مهدها الأول » .

ويقول الدكتور صلاح عبد الوهاب في كتابه « جرائم الرشوة في التشريع المصري » ص ١٩٥٧ : عن هذا النص المستحدث :

« فهذه المادة تجعل من عمل الوسيط إذا لم يتعد العرض (أى عرض الوساطة على الراشي أو المرتشي) أو القبول (أى قبول عرض أيهما له للتوسط لدى الآخر) تجعل من عمله هذا جريمة مستقلة . وهذا النص المستحدث ينطوى على خروج على الأحكام التقليدية لجريمة الرشوة التي لم تكن ترى في عمل الوسيط جريمة مستقلة ولم يكن فعله معاقبا عليه إلا إذا تعدى الى مرحلة الابلاغ أو التوسط الفعلي أو تجاوز نشاط حد التفاهم على الوساطة الى تنفيذها بالفعل وبهذا يكون الوسيط الذي يعرض وساطته على الراشي والمرتشي فلا تقبل أو يقبل هو عرض أيهما للتوسط لدى الآخر لاتمام جريمة

الرشوة ثم لا ينفذ هذه الوساطة • يكون الوسيط في هذه الحالة فاعلا أصليا في جريمة عرض أو قبول التوسط في رشوة » •

وعن تفرد الوسيط في جريمة هذا النص المستحدث بمركز خاص يقول الدكتور محمود نجيب حسنى فى كتابه شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٧٢ ص ١٠٥ :

« وغنى من البيان ان هذه الجريمة ليست رشوة وليست اشتراكا فيها ، ولكنها وثيقة الصلة بها ، اذ هى تفترض اتجاه ارادة الجانى الى رشوة محتملة » •

وأخيرا فقد أورد الدكتور أحمد رفعت خفاجى فى كتابه جرائم الرشوة فى التشريع المصرى والقانون المقارن طبعة ١٩٥٧ فى هامش الصحيفة ١٣٩ السبب فى هذا النص عند استحداثه فيما قاله :

« والسبب المباشر فى صياغة هذه المادة على النحو السابق هو الجدل الذى أثير بصدد التصرف فى المحضر رقم ٥٢ أحوال الظاهر يوم ١١ مارس سنة ١٩٥٧ وقد تناول البحث الاجابة عن السؤال الآتى : هل تكون الواقعة فى هذا المحضر جريمة الوساطة فى الرشوة أم جريمة نصب أم لا تكون شيئا من ذلك ؟ وكان من رأى كاتب هذه لسطور مما دفع وزارة العدل الى التفكير جديا فى سد هذا النقص فى التشريع ، وقد تم ذلك على النحو السابق ، فاعتبر فعل الوسيط جريمة على حدة مستقلة بذاتها ومنفصلة عن جريمتى الراشى والمرتشى » •



الأثر المترتب على تغير مركز الوسيط فى النص المستحدث :

يتمنع الاعفاء من العقاب الذى منع به الشارع الراشى أو الوسيط المعترف فى الرشوة الكاملة بمنع هذا الاعفاء على وسيط المادة ١٠٩ مكرر ثانيا وذلك لتخلف علته •

ذلك أن الاعفاء من العقاب فى المادة ١٠٧ مكررا انما كان نظير ما يؤديه الجانى من خدمة تساعد على كشف الرشوة والتعريف بفاعلها أو اثباتها ضده فقصر الشارع نطاق الأشخاص الذين يتمتعون بذلك الاعفاء على الراشى

والوسيط دون غيرها من الجريمة فلا يسرى على المرتشى ويقتصر الاعفاء على حالة وقوع الرشوة كاملة أما عرض الرشوة دون قبولها فتنتفى فيه العلة من الاعفاء وهي اثبات التهمة على الموظف فلا يتمتع بالاعفاء في هذه الحالة لا الراشى ولا الوسيط .

أما وسيط المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً فهو فاعل أصلي في جريمته لا محل لاعفائه في هذه الحالة لعلّة ظاهرة وهي أنه بمجرد قيام جريمته - عرض الوساطة أو قبولها دون أن يتعدى الفعل العرض أو القبول - بمجرد قيامه بذلك الفعل ما عاد له وجه للاعفاء من العقاب إذ هو من يريد الشارع تتبعه بالعقاب لفعل إجرامي اتاه فلا محل لاعفائه في هذه الصورة من العقاب بينما هو تو صدر في وساطته وأتم مهمته واكتملت الرشوة بوساطته وتوافرت لاعتزاه شروط صحته نال بركة الاعفاء وتمتع بخلو ساحته . وتلك مفارقة أتى بها النص المستحدث فكانت عليه مطعنا يضاف إليه مطعن أمضى وأفدح يتعلق بالسياسة الجنائية للعقاب نوره في نهاية البحث (١) .

★★★

أركان الجريمة :

وقد أسلفنا القول أن وسيط المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً ليس كوسيط الرشوة الكاملة وإن جريمته جريمة مستقلة عن جريمة الراشى والمرتشى تتجه فيها إرادته إلى رشوة محتملة فهو وإن عرض أو قبل الوساطة في رشوة إلا أن نشاطه لم يتعد هذا العرض أو القبول فهو لم يقم بالوساطة فعلاً لكنه يتأهب للوساطة إما بعرضها وإما بقبولها إذ لو قام بها لكان شريكاً في جريمة الرشوة أو عرض الرشوة على حسب الأحوال (١) فجريمة وسيط المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً تتم وتنتهى بمجرد تقديمه بالعرض أو بمجرد قبول الوساطة ولو لم يتيح الجاني هذا القبول بنشاط إجرامي آخر (٢) .

فمجرد اقتراح التوسط ومجرد قبول القيام به يحقق الجريمة ولو لم

(١) الدكتور صلاح عبد الوهاب جرائم الرشوة في التشريع المصري طبعة ١٩٥٧ ص ١١٥ .
الدكتور عبد المهيم بكر القسم الخاص في قانون العقوبات طبعة ١٩٧٠ ص ٣٧١ .
(١) الدكتور عبد المهيم بكر القسم الخاص في شرح قانون العقوبات طبعة ١٩٧٠ ص ٣٦٩ .
(٢) الدكتور علي راشد : كتاب الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية طبعة ١٩٥٨ ص ٨٩ .

يحدث بالفعل توسط ما (٣) .

وفى هدى من هذه التقارير وعلى ضوء طبيعة تلك الجريمة واستقلالها بتعين تحديد أركان جريمة ذاك الوسيط .

لا شك أنها تتطلب الركنين التقليديين المادى بفعل العرض أو القبول والركن المعنوى ويتخذ صورة القصد . لكنها من قبل هذين الركنين تفترض رشوة احتمالية فى البداية وتفترض فى النهاية ركننا سلبيا هو انتفاء صفة الشريك لدى ذاك الوسيط (٤) .

فالرشوة الاحتمالية هى المنطلق الذى تتصور منه هذه الجريمة . فهناك أما صاحب حاجة يبحث عن وسيلة للوصول للوصول الى الموظف الذى بيده أمر حاجته وأما هناك موظف بيده قضاء حاجة يبحث عن صاحب تلك الحاجة ليتقاضى منه جعله والوسيط هنا هو من يلتقى لأول مرة بأى من الرغبتين أما قابلا عرض أيهما أو عارضا هو على أيهما التوسط لدى الآخر لقضاء حاجته .

وقبل أن نعرض لأمر الركنين المادى والمعنوى نورد ما أورده الدكتور محمود نجب حسنى فى كتابه شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٧٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ عن ذلك الركن السلبى اذ نراه هاما واذا أثر فى تحديد أمر الركنين التقليديين . يقول :

« والركن السلبى لهذه الجريمة يعنى عدم توافر عناصر الاشتراك بالنسبة للوسيط ، وتطلب هذا الركن بفرضه المنطق القانونى اذ لو توافرت هذه العناصر لما قامت الحاجة لدى الشارع الى المادتين ٤١ ، ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات . وتطلب هذا الركن مستخلص كذلك من عبارات النص (المادة ١٠٩ مكررا ثانيا ذاتها) وخاصة التحفظ الوارد فى صدرها من أن توقيع العقاب عليه مشروط بعدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر » ، ومن أن جريمته تفترض أنه لم يتعد عمله العرض أو القبول « والمميز بين هذه الجريمة وبين الاشتراك فى الرشوة أن عمل الوسيط وقف عند حد « العرض أو القبول » فلم يجاوز ذلك الى إثيان

(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٧٢

ص ٢١٤ .

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ١٠٦ .

نشاط يوصف بأنه مساعدة على الرشوة ، فهو لم يعرف بعد كلا من طرفي الرشوة بالآخر ، وتبعاً لذلك فإن الرشوة أو المشروع لم يتحقق ويعنى ذلك أن الاشتراك في الرشوة يفتقد ركنين : الركن المادى فى صورة المساعدة ، والركن الشرعى فى صورة تختلف « النشاط الاجرامى الاصلى » الذى ينصرف الاشتراك اليه » .

أما عن الركن المادى :

فهو يتمثل فى إحدى صورتين : (١) عرض الوساطة • (٢) قبول الوساطة وتحقق عرض الوساطة بتقديم الجانى الى صاحب الحاجة أو الى الموظف العام أو الى المستخدم فى المشروع الخاص عارضاً عليه التوسط لمصلحته لدى الغير فى الارشاء أو الارشاء • ويكفى لوقوع الجريمة أن يتقدم الجانى بهذا العرض ولو لم يصادفه قبول من الطرف الآخر أذ تتم الجريمة وتنتهى لمجرد هذا العرض ولا يجدي به بعد ذلك أن يعدل عن عرضه لان هذا العدول لا يعدو أن يكون محاولة لمحو آثار الجريمة دون أن يؤثر فى سبق وقوعها •

أما قبول الوساطة فيكون بأن يعرض أحد الطرفين على الجانى أن يتوسط باسمه لدى الطرف الآخر لاتمام الرشوة فيقبل الوسيط وفى هذه الحالة تقع الجريمة بمجرد هذا القبول ولو لم يتبعه الوسيط بنشاط اجرامى آخر •

ذلك هو الركن المادى كما استقر مفهومه باجماع فقهاءنا المحدثين فى المراجع السابق بيانها الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٠٦ والدكتور أحمد فتحى سرور ص ٢١٤ والدكتور عبد المهيم بكر ص ٣٦٩ •

بيد أنهم يضيفون وباجماع الى هذا الركن متطلب آخر هو أنه « يجب أن يكون الموظف العام أو من فى حكمه مختصاً بالعمل أو الامتناع الذى يراد التوسط للارشاء من أجله أو أن يكون قد زعم هذا الاختصاص أو توهمه ، فان كان عرض الوساطة أو قبولها من أجل ارشاء مستخدم فى المشروعات الخاصة وجب أن يكون ذلك الموظف مختصاً بالفعل بالمفهوم أن عرض الوساطة أو قبولها هو بشأن رشوة والرشوة بطبيعتها تقتضى هذا الشرط » (١) •

(١) د • عبد المهيم بكر ص ٢٦٩ • د • أحمد فتحى سرور ص ٢١٥ • د • محمود نجيب حسنى ص ١٠٦ •

وفقهاؤنا الثلاث فيما تطلبوه بهذا الشرط انما يسايرون حكما لمحكمتنا هو الحكم الصادر في جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ في الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ ق والمنشور سنة ١٨ ص ٨٦٨ وقد أشار اليه الدكتور محمود نجيب حسني والدكتور عبد المهيمن بكر يقول الحكم بعد أن أورد نص المادة ١٠٩ مكررا ثانيا والمذكرة الايضاحية عند استحداثها :

« انه وان كانت الجريمة المستحدثة جريمة لها كيانها الخاص تغيا الشارع منها تجريم الأفعال التي لا تصل الى حد الاشتراك أو الشروع في ارتكاب أية جريمة من جرائم الرشوة والتي لا يؤثمها أى نص آخر في القانون للقضاء على سماسة الرشوة ودعاتها الا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه لا يمكن أن تقوم لهذه الجريمة المستحدثة قائمة الا اذا كان عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب طالما أن مدلول النص الاحاطة بالضرورة في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الاركان التي يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها الى أحكام المواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان مناط العقاب في جريمة الرشوة أن يكون الموظف العام أو من في حكمه أو المستخدم في المشروعات العامة أو الخاصة مختصا بالعمل الذي وقـع الارتشاء مقابل تحقيقه أو الامتناع عنه اختصاصا حقيقيا أو مزعوما مبنيا على اعتقاد خاطيء منه فانه يجب أن يتحقق هذا الشرط ابتداء وبالصورة المتقدمة في جانب الموظف المنوط به الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في شأنه . ومن ثم فان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات لا تقوم في جانب العارض أو القابل للوساطة الا اذا كان ثمة عمل يدخل أصلا في اختصاص الموظف المعلوم الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته اختصاصا حقيقيا أو مزعوما أو مبنيا على اعتقاد خاطيء منه بالذات وبالقدر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات وذلك كله بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقده الوسيط في هذا الخصوص اذ لا أثر لزعمه أو اعتقاده الشخصي على عناصر جريمة الرشوة . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى انه يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات مجرد زعم الوسيط باختصاص الموظف العمومي الذي عرض وقبل الوساطة في رشوته بأداء العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه يكون قد اخطأ في تأويل وتطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه » .

هذا هو الحكم الذي تمثله فقهاؤنا الثلاث فتطلبوا ما تطلبوه لاستكمال

الركن المادى .

لكننا نرى أن التأمل فى هذا الحكم يثير كثيرا من التساؤلات نذكر منها :

١ - هل فى مجرد أن نص المادة ١٠٩ مكررا ثانيا استعمل مصطلح الرشوة ان لازم ذلك قيام الرشوة بأى من صورها وبجميع أركان تلك الصورة قبل أن يقدم الجانى على فعلته بعرض الوساطة أو بقبولها ؟ وأين هو استقلال جريمة الوساطة تلك عن جريمة الرشوة على ما سلف البيان .

٢ - وأين هى ملاحقة الجريمة فى مهدها الأول التى فتن النص من أجلها ؟ أفى كل هذا الذى تطلبه الحكم من وجود طرفى الرشوة وتعيينهما وان يكون الموظف معلوما مختصا حقيقة أو زعما أو بناء على اعتقاد خاطئ منه وان اعتقاد الوسيط باختصاص ذاك الموظف أو الزعم به لا يجدى . . أفى كل هذا مساييره أو مواءمه للركن السلبى فى جريمة الوساطة بما قبل فيه من أن الجانى فى المادة ١٠٩ مكررا ثانيا أنها تتجه ارادته الى رشوة محتملة وانه انما يتأهب للوساطة وليس وسيطا بالفعل وان مجرد اقتراح التوسط ومجرد قبول القيام به يحقق الجريمة ولو لم يحدث بالفعل توسط ما .

ثم ما هو الحكم اذا ما كان لزيد حاجة فى جهة رسمية توهم أن بكر - من العاملين فيها - هو المختص بقضائها فلجأ الى عمرو ليعرض عليه الوساطة فى رشوته فقبل عمرو هذه الوساطة . . أتقوم الجريمة أم لا تقوم ؟

ثم ما هو الحكم اذا ما كان لزيد حاجة فى جهة رسمية عرف وظيفته المختص بقضائها دون شخصه فلجأ الى عمرو يعرض عليه الوساطة فى رشوة صاحب هذه الوظيفة الذى لا يعرفه فقبل عمرو هذه الوساطة . . أتقوم الجريمة أم لا تقوم ؟

ثم ما هو الحكم فيما اذا كان قد اسند الى موظف عام قضاء حاجات لأشخاص مجهولين له فعرض على عمرو الوساطة لدى أصحاب هذه الحاجات دون تحديد لهم فطلب الجعل مقابل قضائها فقبل عمرو هذه الوساطة . . . أتقوم الجريمة أم لا تقوم ؟ .

فى الصورة الأولى أن تحدد الراشى فان المرتشى لم يتحدد بوظيفته .

وفى الصورة الثانية وان تحدد الراشى وتحدد المرتشى بوظيفته الا أنه لم يتحدد بشخصه .

وفى الصورة الثالثة أن تحدد المرتشى فان الراشى لم يتحدد بعد بل ربما كان البحث ما زال عنه جاريا .

غير أن جميع هذه الصور هى صور لجريمة الرشوة فى مهدى الأول فهل يقصر عنها العقاب بما تطلبه الحكم تزييدا لاستواء الركن المادى لجريمة الوساطة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا ثانيا ؟

نرى أن هذا الذى تطلبه الحكم فى الركن المادى لاستوائه هو تزيده تاباه طبيعة الجريمة واستقلالها عن الرشوة وعلة التجريم لمحاربة صورة الرشوة فى مهدى الأول .

يساندنا فى هذا النظر حكمان لمحكمة أولهما سابق على ذاك الحكم وثانيهما لاحق عليه :

فعن أورهما :

الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٦/٢/٢١ فى الطعن رقم ١٢٨٩ سنة ٣٦ ق مجموعة الأحكام سنة ١٧ ق ٢١٠ ص ١١١٩ وقد جاء به :

« . . . وكان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ قد استحدث بالمادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات جريمة عرض أو قبول الوساطة فى جريمة من جرائم الرشوة لما دلت عليه أصول التطبيق - كما كشفت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه - من أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب اذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى فى القانون مما رأى معه تجريمه فى كل الصور للملاحقة جريمة الرشوة فى مهدى الأول - ثم عدلت هذه المادة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فنصت فى فقرتها الأولى والثانية على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول ، فاذا وقع ذلك من موظف عمومى فيعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ » وكانت هذه الجريمة تتحقق بتقدم الجانى الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير فى الاتشاء . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها ان الطاعن - وهو موظف

عمومي - قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائي برشوة في مقابل تسليمه البطاقة المحفوظة لديه وتسليم من المجنى عليه جنيهين ليدفعها رشوة لذلك الموظف وهو ما يتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة بفقرتيها الأولى والثانية ، ولم تكن المحكمة بحاجة بعد ذلك للوقوف على اسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله » .

عن ثاني الحكمين :

الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٨/٢/١٩ في الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ :
مجموعة الأحكام سنة ١٩ ق ٤٣ ص ٢٣٨ :

« ومن ناحية أخرى فانه لما كان الحكم قد أثبت في بيانه لواقعة الدعوى وفي معرض تحصيله لا قوال الشاهد عبد الله اسماعيل - صهر المجنى عليه - ان المطعون ضده ادعى له أنه على صلة بكثير من المسؤولين وبأحدى مستشاري مجلس الدولة المختص بمسائل الحراسات بما يمكنه من استصدار قرار برفع الحراسة عن المجنى عليه لقاء الجعل الذي طلبه ، فان ما أورده الحكم من ذلك تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات لأن جريمة عرض الوساطة في رشوة تتحقق بتقدم الجاني الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية » .



كل ما تطلبته محكمتنا في هذين الحكمين ان الوسيط قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص دون وقوف على اسم ذلك الموظف ليرشوه في مقابل تسليم بطاقة هذا في الصورة الأولى . وفي الصورة الثانية ادعى الجاني انه على صلة بكثير من المسؤولين دون تحديد لهم أو لوظائفهم وبأحد مستشاري مجلس الدولة المختص بمسائل الحراسات (دون تحديد لهذا المستشار ومدى اختصاصه برفع الحراسة) بما يمكنه من استصدار قرار برفع الحراسة عن المجنى عليه لقاء الجعل الذي طلبه .

وهكذا كان تحديد الطرفين وان يكون الموظف مختصا معلوما تزييدا لا موجب له غاية ما يشترط أن يكون التوسط لارتكاب الرشوة بمعناها الدقيق الاتجار بالوظيفة . لا لاستغلال النفوذ أو للاستجابة للرجاء اذ لا جريمة على

من يعرض الوساطة أو يقبلها لحمل الموظف على الاستجابة لها وفقا للمادة ١٠٥ مكررا عقوبات (١) .

الركن المعنوي :

يقوم بتوافر القصد الجنائي العام باتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب الركن المادى للجريمة مع علمه به .



نص منتقد معيوب فى غلظته :

غلظ الشارع العقاب بتعديله النص بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ ، فجعل عقاب الجاني الجاني بالمادة ١٠٤ من قانون العقوبات اذا وقع الفعل من موظف عمومى وهى عقوبة الرشوة ذاتها فى صورة ما اذا كان الغرض منها أو مقابل الفائدة هو الاخلال بمقتضيات الوظيفة أو الخدمة حيث يرتفع الحد الأدنى للغرامة الى ألفي جنيه فضلا عن الاشغال الشاقة المؤبدة .

ويعيب الدكتور عبد المهيمن بكر سياسة الشارع الجنائية فى هذا الخصوص بقوله (ص ٣٧٠ المرجع السابق) :

« ليس ثمة شك فى أن عرض أو قبول الوساطة فى رشوة هو من النوايات الأولى فى التحضير لهذه الجريمة . فما كان يصح أن يذهب المشرع فى تغليظ العقاب عليه - حالة وقوعه من الموظف العمومى - الى الحد الذى يدفع الى القيام بالوساطة فعلا . اذ أنه لو قام بالوساطة فمن الجائز أن يعاقب فى رشوة وفقا للمادة ١٠٣ والحد الأدنى للغرامة فيها ألف جنيه وذلك فضلا عن الاعفاء المقرر للوسيط اذا اختبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . (المادة ١٠٧ مكررا) أو يعاقب فى عرض رشوة على حسب الأحوال وبذلك يجد الجاني من مصلحته اذا ارتكب عرض الوساطة أو قبولها ما يدفعه الى أن يدلف الى الوساطة فعلا بتشجيع من القانون ذاته حتى يصل فى المضى بمشروعه الاجرامى الى عقوبة أخف » .

وهكذا كان النص منتقدا معيوباً إذ يجعل الوسيط الذي لم يتعد فعله العرض أو القبول في مركز أسوأ من ذلك الذي يسير الشوط حتى منتهاه فيسير في وساطته حتى يتم جريمته .

وأخيراً فقد أتى حكم محكمة النقض حاسماً للأمر في كل ما أثارناه .

ذلك الحكم الصادر في ١١/١١/١٩٧٣ المنشور بمجموعة الأحكام سنة ٢٤ القاعدة ١٩٢ ص ٩٢٩ يقول :

« فانه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة ان يأتى الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو عليم ب (١) بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه . (٢) وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الامتناع عنه . (٣) وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل . (٤) ويلزم فوق ذلك أن تكون ارادة الجانى على هذا الأساس قد اتجهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى أتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها .

ذلك بأنه لو أراد الشارع حد التأثيم فى هذه الجريمة الى مجرد الزعم لعدم الى الافصاح عن ذلك فى صراحة — على غرار سنته فى المادة ١٠٤ مكرراً من تأثيم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير لأنه فى مجال التأثيم محظور » .

والواقع أن محكمة النقض بكل ما تطلبت فى حكمها الأخير الذى حسمت به كل ما أثير إنما هى فى الواقع قد وأدت نص المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً وتخلصت من اعماله الى الأبد فهى تتطلب فى الوسيط الذى لم يتعد فعله العرض أو القبول العلم بوجود الموظف والعلم بالعمل المراد أدائه والعلم بصاحب الحاجة وإن تنصرف ارادة الجانى حقيقة الى أتيان عرض الرشوة أو قبولها ان وسيطاً يتطلب فيه كل هذه الشروط مجتمعه لا يمكن فى واقع التطبيق والعمل الا أن يكون وسيطاً قد أتم حلقات الوساطة من اتصال تام بين الراشى والمرتشى ومن بعد ذلك يغدو ما تحدث عنه الشراح من تطلب الركن السلبي هو أمر لا مجال له .

وهكذا لا نغالى ان قلنا أن ذلك النص المعيوب فى غلظته المتنافى للسياسة القوية للتجريم قد وضعت محكمة النقض حدا لاعماله بما تطلبت من أركان لجريمة . وسيط الرشوة الذى لم يتعد عمله العرض أو القبول وتبقى من بعد مبيء له ذاك الوسيط عن جريمة النصيب أن توافرت فى حقه أركانها .

ندوة نقل الكلى والكلى الصناعية

تم عقد هذه الندوة بمقر المركز فى يوم الأحد ٢٦ فبراير ١٩٧٨ برئاسة
الأستاذ الدكتور محمد صفوت وعضوية كل من السادة :

- اللواء ذ . زكريا الباز
- اللواء د . شكرى الديوانى
- الأستاذ د . محمود سعادة
- المهندس/ الهام الزيناتى
- الأستاذ د . عبد المنعم حسب الله
- فضيلة أ.د . إبراهيم نجا
- دكتور أحمد شرف الدين
- الأستاذ الدكتور سيد عويس
- دكتور أحمد المجدوب
- أ . أسامة عبد الله قايد
- اللواء د . ناجى بدرانى
- عقيد د . عمر كاظم
- المهندس/ سيد خاطر .
- الأستاذ د . جمال غوردون
- الأستاذ د . يحيى الرخاوى
- فضيلة الشيخ عبد الرحمن النجار
- المستشار محمد فؤاد عزب
- أ.د . عماد الدين سلطان
- دكتور زين العابدين مبارك
- دكتور سمير الليثى

وقد افتتح الأستاذ الدكتور أحمد خليفة رئيس مجلس إدارة المركز الندوة
بكلمة قال فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم نفتتح الجلسة وأود أن أوضح في البداية أننا مرتبطون بموعد انعقاد الندوة ونهايتها في الساعة الخامسة من مساء اليوم . وأننى أوضح هذا بصفتى الشخصية وليس بصفتى رئيسا لهذه الندوة لأن رئاستها معقودة للأستاذ الدكتور محمد صفوت وذلك لأكثر من سبب أولا اننى استشفيت رغبة شديدة من الاخوة الحاضرين لتولى نسيادته رئاسة هذه الندوة ، وثانيا لأنه هو صاحب الفضل فى عقد هذه الندوة وصاحب الفكرة الأولى للدعوة لها بناء على خطاب تفضل بإرساله الى منذ أكثر من شهرين ، يطرح فيه هذه الفكرة ، وقد عرضت هذه الفكرة على المجلس الأعلى للبحوث بالمركز الذى وجدت منه قبولا كاملا لها ، فبالرغم من أن المركز مركزا قوميا للبحوث الاجتماعية والجنائية ولكن موضوع نقل الكلى الصناعى صادق الحس العلمى فى هذا المركز لأننا نعلم جميعا ان العلم جزء لا يتجزأ من النواحي الاجتماعية ، فالكلية الصناعية ونقلها مسألة لا يمكن فصلها - بالإضافة الى الناحية الطبية الخاصة بها - عن بعض النواحي النفسية والاجتماعية والشرعية والقانونية ، لذا رأينا أن هذا الموضوع جدير بأن يلتف من حوله متخصصون فى أكثر من تخصص واحد ، ومن ثم اتفقنا على أن يضم اقطاب متخصصين فى كافة النواحي ، لذلك جاء تشكيل هذه الندوة - كما ترون حضراتكم - من اقطاب كل من مجال علمه وكل فى تخصصه ، وقد تلاحظون حضراتكم ان التمثيل الطبى أكثر رجحانا وهذا أمر طبيعى لأنهم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة فى وجود الكلية أو عدم وجودها لكنها فى نفس الوقت ليست عملية طبية بحثه بل لها ارتباطاتها بكثير من النواحي الأخرى ، ونظرا لانشغال سيادتكم فقد قررنا أن تكون هذه الندوة - كما أوضحت فى البداية - مركزة فى يوم واحد فقط ، نرجو أن نستغله كله فى مناقشاتنا حتى نستطيع أن نستفيد فائدة كاملة .

ان الموضوع المطروحة ليست لها صفة البحوث العلمية بالمعنى التقليدى وقد رأيناها فى المركز وسعدنا بها - انما هى ذات صفة انسانية واجتماعية ، فهناك بعض المسائل قد تعن للشخص العادى فى هذا الموضوع ، وأهمها الناحية النفسية الهامة جدا ، وخاصة ما يتردد فى رأى العام بشأن حالات التبرع بالكلى وانقسام الرأى العام حولها بين مصدق ومكذب وبين من يعتقد انه مضحى بجسمه وبين من يرى انه يتاجر بجسمه ، والبين شاسع بين التقديرين ويجب أن يبت فيهما برأى فمسألة الكلى والكلية الصناعية فى منتهى الخطورة وامكانيات زرع الكلى والكلية الصناعية محدودة جدا بالنسبة لعدد المرضى الكبير ، ويجب تحديد الأولويات الخاصة باستخدامها . فهل القادر ماليا يقدم على غير القادر ؟ أم الشخص الذى تقدره الدولة لذاته باعتباره من الأدباء

و الفنانين هو الذى يقدم ؟ هذه كلها اعتبارات وقيم انسانية كبرى ، ولكن لابد أن يكون هناك معيار أو عدة معايير لاستخدامات الكلى الصناعية اذا ما عزت على جميع المرضى بحيث نعرف لمن تكون الأولوية .

أما بالنسبة لأسلوب إدارة الندوة فهو منترك لحضراتكم وللسيد الدكتور رئيس الندوة ، وهناك ثمان بحوث مكتوبة وموزعة على حضراتكم ، فاما أن تقرأ كل ورقة وتتم مناقشاتها على حدة أو أن تقرأ كلها وتفتح المناقشة من أوسع أبوابها فى المساء وهذا طبعا متروك لحضراتكم وللسيد الدكتور / محمد صفوت .

ويسعدنى قبل أن اختتم كلمتى أن اتقدم بكلمة ترحيب بحضراتكم باعتبارنا المركز الذى يسعده استضافة هذه المجموعة من الشخصيات القومية، كما أرحب باسمكم بالمسيو تراجيه .

والآن لا يسعنى إلا أن أدعو السيد الدكتور محمد صفوت للفضل برئاسة الجلسة متمنيا لسيادته وللندوة التوفيق . وآمل انه عند انتهائنا من العمل اليوم نكون قد خرجنا بموقف علمى انسانى أفضل بشأن هذه المشكلة الانسانية الكبيرة وشكرا .

ثم ألقى السيد الأستاذ الدكتور محمد صفوت كلمة فقال :

بسم الله الرحمن الرحيم - الحقيقة أننى لم أكن أتصور أن أحظى بشرف رئاسة هذه الندوة ، لأننى قادم الى هنا على أساس أن أتعلم من المجموعة الكبيرة الموجودة هنا أشياء كثيرة متعددة سواء دينية أو أخلاقية أو اجتماعية فالواقع أن موضوع نقل الكلى موضوع حضارى ، فأى مستوى حضارى تصله دولة من الدول فى وقت معين ، وهذا المستوى الحضارى لا أعتقد أن له سابقة فى حضارات الأمم نستند اليها سواء قانونا أو ديناً أو اجتماعياً ، وبناء على ذلك لابد أن نسلک أحد طريقتين هما : أما أن ندخل هذا الباب الحضارى بفكر جديد ونضع لأنفسنا الأسس الخاصة به سواء أخلاقية أو دينية أو اجتماعية ، ونترك جانباً فى الوقت الحالى الجانب الطبى لأن اشكالاته مدروسة ومستوردة أو منشأة أو دخلية ، لكن ليس هذا أشكالا الآن ، واعتقد أن كل منا قادم اليوم بقلب مخلص ويريد أن يضع لهذه الدولة الأسس التى تسير عليها ، وطبعا هذه الأسس لن تكون بعيدة عن الرواسب الأساسية الموجودة فى داخلنا سواء من ناحية القانون أو الدين أو الاجتماع ولن نختلف معها بل ستكون بفهم مفتوح لمشاكلنا الحالية . وأرجو أن يوفقنا الله .

وفي بداية الجلسة أعطى الكلمة للبروفسير تراجيه أخصائي الكلى وزرعها في فرنسا بصفته ضيفنا ، ونظرا لأن بلاده سبقتنا في هذا المجال منذ زمن طويل وواجهوا المشاكل التي قابلتهم اجتماعيا وأخلاقيا وقانونيا فألقى البروفسير تراجيه كلمته فقال :

إن موضوع الكلى الصناعية قد تخطى اليوم مرحلة التجارب ، وأصبح علاجاً معترفاً به لعلاج الفشل الكلوي المزمن أو النهائي ، ففي فرنسا يتم نقل ٤٠٠ كلى في العام ، وما تم إجرائه من هذه العملية في العالم حتى الآن حوالي ٣٠ ألف عملية نقل كلى . ونظرا لأن نقل الكلى يخص شخصين شخص الواهب أو الملعط وشخص المريض يبرز السؤال التالي هل يوجد حل آخر لتفادي هذه العملية ؟ والإجابة هي أن هذا ممكن لكن عن طريق الكلى الصناعية ، وهي عبارة عن آلة يذهب إليها المريض ثلاث مرات أسبوعيا في مركز متخصص حيث يتعود على الالتصاق بهذه الماكينة ، كما أن إنتاجه في العمل يكون أقل لأنه يجب أن يعود إلى هذه الماكينة بصفة مستمرة بالإضافة إلى أن الطفل الصغير إذا ما عاش على هذه الماكينة فإن الحياة بالنسبة له ستكون غير ممكنة ورغمما عن هذا فلا توجد دولة في العالم يمكنها أن تغطي تكاليف الكلى الصناعية لأن المريض الذي يستعمل الكلى الصناعية يتكلف سنويا من ١٠ إلى ١٥ ألف جنيه استرليني وتستمر مثل سابقتها دون انخفاض في هذه القيمة ، أما بالنسبة لنقل الكلى فإن المريض يتكلف في السنة الأولى «٥» آلاف جنيه ، وإذا نجحت العملية فإنه يتكلف في السنة التالية عشر هذا المبلغ وفي السنة التالية تتناقص بنفس النسبة ، وبناء على هذا لا توجد دولة في العالم يمكنها علاج الفشل الكلوي بالكلى الصناعية ، وبالنسبة للناحية الدينية لا توجد بفرنسا صعوبة من هذه الناحية ، وبالنسبة للواهب من داخل العائلة الواحدة فنقل الكلى من الأحياء الأقارب تكون نتيجة أفضل بكثير جداً من نقل الكلى من الموتى ، ويجب توضيح هذا الأمر للعائلة حتى يتم اتخاذ القرار المناسب . علما بأن الخطورة بالنسبة للواهب لا تتعدى فترة التحذير فقط ، أما العملية في حد ذاتها فليس بها خطر يذكر حيث لا تتجاوز نسبته ١ : ٢٠٠٠ أما عن مدى تعرض الشخص الذي يعيش بكلى واحدة للخطر ، فهذا لا تتعدى نسبته ١ : ١٠ آلاف وهي نفس نسبة الخطر التي تواجه الشخص إذا ما عبر من شارع إلى آخر ، وفيما يختص بنقل الكلى من الأقارب فإن العدد المأخوذ من الأقارب لا يتعدى نسبة ١٠٪ .

أما فيما يتعلق بنقل الكلى من المتوفى فالقانون الفرنسي القديم يسمح بأخذ الكلى من المتوفى دون أخذ موافقة أحد ، لكن هذا لا يطبق حالياً نظرا

لاستخدام القانون الجديد في فرنسا الذي يعرف الوفاة بأنها وفاة المخ ويتم التأكيد من هذا عن طريق رسم المخ الكهربائي مرتين أو ثلاث يفصل بين كل مرة ثلاث ساعات حتى يتم التأكيد من أن المخ لا يعمل ، أو عن طريق رسم للاوعية الدموية يوضح أن الدم لا يصل اليها ، أو أن تكون الوفاة بعد حادث يظهر تهتك المخ وليس بسبب التسمم فإن هذا يعتبر دليلا قاطعا على الوفاة ويمكن في هذه الحالة أخذ الكلى ، وبالنسبة للحصول على موافقة أهل المتوفى فهذا أمر صعب جدا لأن أكثر من ٤٠٪ الأهالي ترفض الموافقة لأنهم يكونوا في حالة نفسية مضطربة ، لكن بعد فوات الأوان تصلنا اعداد كبيرة من الخطابات تفيد أنهم رجعوا في كلامهم لكن للأسف يكون الوقت قد فات .

وفي فرنسا تم وضع برنامج لمعالجة ٢٥٠٠ حالة في السنة يعالج معظمهم عن طريق نقل الكلى .

وبالنسبة للواهبين من غير الأقارب لا يوجد في فرنسا قانون يمنع هذا ، لكن في جميع حالات الواهبين يكون الواهب مصاباً بمرض نفسي لأنه من غير المعقول أن يقول شخص ما أنه مستعد لأن يهب كليته لإنسان آخر لا ترتبطه به أي صلة دون أن يكون وراء ذلك عاملا نفسيا أو ماليا كبيرا .

وفي بداية المناقشات أثار السيد الدكتور جمال غوردون موضوع عن إمكانية استقطاع الكلى من غير كامل الأهلية أو القاصر فكان الرد انه في جمهورية مصر العربية غير مسموح بالاستقطاع من غير كامل الأهلية مهما كانت درجة قرابتهم لأنهم صغار السن لا يملكون حرية التصرف في أنفسهم كما لا يملك أهاليهم مثل هذا التصرف .

ثم تطرقت المناقشة الى عدة موضوعات أولها من يملك العضو (الكلى) في حالة الحياة ومن يملكه في حالة الوفاة ومن يملك التصرف فيه في هذه الحالة .

وثانيها هو موضوع الواهب من الأقارب والواهب من غير الأقارب ، وبالنسبة للواهب من غير الأقارب يجب أن نعلم أن هذا في مقابل مال ، أما الواهب من الأقارب فتكون عليه ضغوط أما أدبيه أو نفسية أو بدافع الخجل وغيره ، لأن هذه النقطة من أهم الاشكالات التي تواجهنا وهي من النقاط الهامة جدا التي يجب ايضاها تماما لغير الطبيين .

وثالثها هو موضوع تعريف الوفاة تعريفا علميا متفق عليه ويترك ذلك للطبيب .

ورابعها فكان موضوع المطالبة بإعادة التشريع الطبى فى المستشفيات الجامعية كما كان متبعاً فى الماضى لأنه بعد أن عدل القانون وأصبح التشريع لا يتم الا بعد موافقة أهل المتوفى لم يعد هناك تشريع اطلاقاً .

وقد عرض فضيلة الدكتور ابراهيم نجا بعد ذلك فتوى من الأزهر الشريف خاصة بنقل الدم ونقل القلب من انسان لآخر وهى كالآتى :

قال الله تعالى « لقد كرمنا بنى أم » من التكريم أن سخر جميع من فى الأرض ، ولم يجر شرعاً أن يتعرض لاحد أو أن يؤذيه بأى طريق من طرق الأذى سواء أكان ذلك حياً أم ميتاً ، وورد فى تكريم الانسان النهى عن التمثيل ببحته أو المساس ، بما يعرضها للاهانة ، وأوجب احترامها بعد الموت كما أوجب احترامها فى الحياة .

وورد ان النبى عليه الصلاة والسلام قال « ان الميت يتأذى بما يتأذى منه فى الحياة » . وعلى ذلك نقول أن عملية نقل الدم من شخص لآخر لا شئ فيها وهى جائزة لأنه لا يترتب عليها ضرر للمنقول منه ، وفيها منفعة للمنقول اليه فهى نوع من المنفعة الانسانية المحمودة .

أما عملية زرع القلب ونقل الاعضاء فنقول فيها ان هذا النقل كما هو متبع سيكون طبعاً من شخص ميت فى حال وفاته ، فاذا أثبت أن هذا الجزء من الميت سينتفع به الحى جاز ذلك شرعاً ولا يعتبر اهانة للميت لأنه سيفيد حياً . والحى كما قيل أبقى من الميت ، ومثل هذا العمل يقصد به منفعة الغير وهو الحى بما لا يتضرر به الميت . فلا مانع شرعاً من جواز ذلك جرياً على قاعدة الشريعة الاسلامية ، (إذا دار الأمر بين محظورين يصار الى أخف الضررين . وفى مثل هذه الحالة يدور الأمر بين محظورين هنا ما يشبه التمثيل بجثة الميت واضرار الحى لفقده الحياة أو عضو من الأعضاء أن لم يتبدل قلب المريض بقلب صحيح أو تبديل العضو التالف بعضو سليم ، فأخف المحظورين هو نقل قلب الميت لسلامة المريض ، أو تبديل العضو التالف بعضو صحيح .

وعلى ذلك يجوز شرعاً الانتفاع بجزء الميت فى هذه الحالة ، بل يكون أدنى من تركه يبلى فى التراب .

وقد امتدح التشريع الاسلامى من الصفات الحميدة فى الانسان التضحية بالنفس فى سبيل المصلحة العامة فى حال الحياة ، فيمكن اعتبار نقل جزء من الميت بعد الموت لمصلحة آخر ، نوع من هذه التضحيات الحميدة ، وغاية الأمر ،

يستحسن ديانته أن يستأذن أهل الميت في ذلك أن كانوا معلومين حتى يحصل الرضا من جانبهم ولا تتأذى نفوسهم بما يجعلهم موضع الألم الدائم إن لم يرضوا به . والاسلام حريص على دوام المودة بين الناس .

أما نقل عضو من الأعضاء من حي الى حي ، فلا شيء فيه إذا رضى المنقول منه لأنه نوع من ايثار غيره على نفسه ، والا يثار من الصفات المحمودة . ومحل ذلك كله أن تبين طبييا ان عملية نقل أو زرع القلب أو العضو ناجحة ، ولكن بعض الأطباء يقولون ان الجسم يرفض أى بروتين غريب عليه مهما كان رغم وجود الملايين من البروتينات المكونة للجسم ، فهذه محاولات لا يرجى من ورائها فائدة . ولهذا لم يثبت نجاحها الى الآن ، ولذلك فالفتوى تقول في آخرها « فان صح ذلك » رأى عدم الفائدة فلا يجوز شرعا عمله لأنه يشبه التمثيل بجثة الميت وهو نقل القلب من شخص لآخر .

خلاصة القول ان ثبت فائدة نقل القلب على سبيل القطع ، يجوز شرعا ، وان لم يثبت فلا يجوز عمله والله أعلم .

كما تحدث أيضا فضيلة الشيخ عبد الرحمن النجار عن الناحية الدينية فقال ان هناك قاعدة عامة بأن الضرورات تبيح المحظورات وانتهى الى مشروعيه نقل الكلى بالنسبة للحي من كامل الأهلية المختار بلا مقابل مع وضع القيود اللازمة ، أما بالنسبة للميت فيجوز نقل الكلى من الميت الى الحي بلا قيد أو شرط ، ويستحسن أخذ رأى أهل المتوفى كناحية نفسية فقط ، حتى اذا رفضوا فهم لا يملكون التصرف لانهم لا يرثون الجسد الذى يعتبر ملكا للمجتمع .

ثم تحدث الدكتور جمال غوردون فأوضح ان عملية نقل الكلى ليست منظمة داخل مراكز معينة لنقل الكلى أو الأعضاء البشرية عموما وهذا هو ما يحتاج الى تنظيم وبالفعل لانه يتعلق بها أمور وأشياء تترتب عليها مسائل قانونية ، والقانون المدنى تناول الوصية بالاهتمام لأنها أهم من التبرع الذى يجوز الرجوع فيه وذلك فان الوصية تعتبر ملزمة اذا كانت مكتوبة لأن الشخص ، فى هذه الحالة يهب أحد أعضائه لاي شخص بعد الوفاة ومن هنا يأتى ركن الالتزام ولكن هناك سؤال يطرح نفسه هل عدم امكانية التنفيذ تخول الحق فى الرجوع على أسرة هذا الشخص الواهب بمعنى انه لو استحال التنفيذ عينا هل يمكن الحصول على تعويض وهذه فى رأى عملية ليست انسانية بالمرّة هذه هى المشاكل التى نبحث عن حل لها والتى تتعلق بالوصية حتى نصل الى ما وصل اليه التشريع الدانمركى أو الفرنسى أو السويدى أو الايطالى

أو الاسرائيلي فجميع هذه التشريعات توصلت الى التفريق بين الوصية الملزمة للورثة وبين افتراض الاذن وبذلك استطاعوا تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للأقارب وغيرهم وخلصوا الى أن أى انسان يقع تحت التشريع الجنائى يباح أخذ الأعضاء البشرية منه وذلك لأن الجثة تقطع وتخضع لعملية التشريح ولن يزيد فى الأمر كثيرا أن يؤخذ منها شيء طالما أن هذه الجثة يحدث لها نوع من التفاتت للوصول الى الحقائق المطلوب التوصل اليها فلا بأس أن يؤخذ منها عضوا سليما يمكن أن يفيد انسانا سليما والشرط الوحيد الأساسى أن ذلك يمكن أن يتم مالم يتقدم أحد من هذا الشخص لمنع نقل عضوا من الجثة هذه هى أحكام التشريعات فى البلاد التى أشرت اليها ومن بينها فرنسا .

أما فيما يتعلق بالمجتمع وعدم استجابته للتبرع بالكلى وزراعتها والنظرة التى ينظر بها لمن يمارس هذه العملية فأننى أعتقد أن هذا يرجع الى قصور منا كأطباء فلا بد من توعية المواطنين بكل شيء . وفى هذا السياق يكون من الممكن انتزاع بعض الأعضاء البشرية التى يمكن أن تكون صالحة لزراعتها والاستفادة بها لمن يحتاج اليها وعلى ذلك فأننى أرى أنه من الضرورى إباحة التشريح وإقامة مراكز متخصصة لهذا العمل الطبى بعد الحصول على الاذن من رجال الدين ورجال القانون وبعد ذلك يكون الطبيب هو الملوم ويتحمل المسئولية لأنه هو الذى يصدر كلمته بالنسبة لمن يستفيد وعلى ذلك فأننى أرى أننا كأطباء نعتبر مقصرين فى مطالبة الدولة بتوفير هذه المراكز وامتدادها بكل ما يلزمها من امكانيات مادية وبشرية وخاصة وأن الدستور المصرى فى المادة ١٦ منه يلزم الدولة بذلك عندما تنص على أن الدولة تكفل الخدمات الاجتماعية والصحية وعلى ذلك فهذه المطالبة تدخل فى اطار أحكام الدستور وبعد الحصول على الاذن من رجال الدين ومن رجال القانون يمكن أن نضع بعض الضوابط لضمان حسن سير العمل مثل كيف تنظم البنوك أى أننا لا نخزن الأعضاء البشرية فى ثلاجات مدد طويلة بل يمكن الاستفادة بها بصورة سريعة وفعالة وعلى سبيل المثال فى أوروبا ممكن التغلب على هذه الناحية فمثلا لو أن هناك حادثة وقعت فى ألمانيا تحتاج الى كلية فأنهم أقاموا بنك يمكنه أن يرسل تلك الكلية بالطائرة .

ثم طرح بعد ذلك للمناقشة موضوع بيع الكلى أو أى عضو آخر وأخذ أجر عن بيعه من الغرباء فكان رأى من الناحية الدينية أن ذلك محرم وغير جائز أن يبيع الشخص جزء من جسده ثم ذكر اللواء د . زكريا الباز بأنه لا يجب أن نفتح باب التطوع من غرباء لأنه لا يمكن أن يتم دون مقابل ولكن لا مانع بعد عدة سنوات عندما تنصلح الأحوال الاقتصادية .

والشئ الهام الذى يجب أن نعيه جيدا هو أن نتيجة العملية من المتطوع الغريب لا تتجاوز ٣٠ أو ٤٠٪ نجاح وهذه النسبة تساوى نتيجة العملية المأخوذة من المتوفى أى أننى أشجع على تدهور اجتماعى واقتصادى وأشجع على تجارة قميئة جدا لأعضاء الانسان فى مقابل نتيجة قليلة جدا ، ولكن عندما اعتمد على التطوع من أقرباء من الدرجة الأولى فأننى آخذ نتيجة ٩٠٪ نجاح .

ثم تحدث الدكتور جمال غوردون فطالب باعطاء حافز على التبرع بالكلى - فرد عليه فضيلة الشيخ عبد الرحمن النجار فقال بالنسبة لمجتمعنا من الصعب جدا أن أجده شخصا تستطيع أن تقنعه بنقل عضو من أعضائه بمقابل . كذلك تقنعه بصواب هذا وتقنع المجتمع نظريا بأنه لا ضرر فى أن نحافظ على شخص حي ، وهذا الذى سيتبرع بكليته سيأخذ شيئا أو يأخذ حافزا ، لا شئ فى هذا .

ولكن من الصعب جدا أن تقنع المجتمع بهذا المعنى بالمرّة ، أنت تقنعه بمجموعة قيم كالشهادة والبطولة والتضحية ، ومن الممكن أن تضحك عليه بهذا الكلام ، لكن تقنعه بأن شخص يتبرع بعضو منه فى مقابل جافز مادي من الصعب جدا أن تقنعه بهذا فهو لن يقدم هذه الكلية لخدمة معنى عام ، ولكنها لخدمة شخص آخر ، هل اعطى كليتى وآخذ عليها حافز من أجل انسان واحد ، أو فرد واحد مثلى مثله هذا شئ صعب وقد يستحيل فالمعنى فردى وليس قومى والعطاء فردى وليس قومى .

رأيت أن باب التطوع مفتوح وأحياء المعانى النبيلة وطرحها والتوعية بها أمر مطلوب .

أما أن أتى شخص يعيش على الكفاف لسبب أو لآخر من ظروف مجتمعنا الصعبة التى جعلت ثروات فى جانب وفقير مدقع فى جانب آخر ، واطلب منه أن يتبرع بكليته نظير جافز ، فهذا لا يقبل من المجتمع . وأنا لا أناقش هذا دينيا وإنما أناقشه إنسانيا .

ثم أدلى الدكتور سيد طويس بخبرته النابعة من الريف المصرى فقال استطيع أن أقول إن تجارة الأعضاء هى تجارة ضد القيم الحضارية الأصلية فى مصر ، لكن من الممكن الدعوة فى التوصيات بأن يؤضى الفرد منا قبل وفاته بالتبرع بجزء من جسده عند الوفاة لوجه الله والوطن ، وهذا ما يمكن القيام به

والدعوة له من خلال مساجدنا وكنائسنا في خطب الصلاة • وهذا يؤدي الى نتيجة طيبة لشعور المواطن انه لا غبار عليه من الناحية الدينية •

ثم تحدث السيد فؤاد عزب فقال ان هذا الموضوع تتبناه وزارة الصحة ، وأنتى أعتقد أن هذه القضية لا يمكن أن تحسم فى غيبة القانون والقيم التى أشار إليها بعض السادة الزملاء وأنتى شخصياً لا أتصور أن الدين يبيع هذا الأمر ، فالإنسان له حرمة ولا يمكن لجسمه أن يصبح سلعة تباع وتشترى ويمكن أن يتم الحصول على هذه الأعضاء من المتوفى والمتبرع •

ثم طلب السيد الدكتور محمد صفوت رئيس الندوة السادة الأعضاء الى تلخيص ما تم التوصل اليه من نتائج على هيئة توصيات وافقوا عليها •
الاجماع •

وتتلخص التوصيات فيما يلى :

١ - بعد أن استعرضت الندوة الفتوى المقدمة من الأزهر الشريف بخصوص حكم الاسلام فى نقل الدم من انسان لآخر ، وعملية نقل القلب من انسان لآخر ، والتي تفضل بعرضها على السادة أعضاء الندوة فضيلة الأستاذ الدكتور ابراهيم نجا ، فان الندوة تعتبر هذه الفتوى جزءا لا يتجزأ من توصياتها •

٢ - فيما يتعلق بتعريف الوفاة وتشخيصها ، فان الندوة توكل للسيد الدكتور وزير الصحة أمر اصدار قرار يحدد فيه المواصفات العلمية المؤكدة لحدوث الوفاة ، أخذا فى الاعتبار ما تقدمت به الجمعية المصرية للطب والقانون من مشروع لتعريف علامات الوفاة ، هذا بالإضافة الى العلامات التى بينها الأستاذ الدكتور تراجيه الندوة على أنها مقاييس الوفاة فى فرنسا والتي تتلخص فى الآتى :

(أ) رسم كهربائى للمخ يكرر مرتين على الأقل بفاصل زمنى بينهما ثلاث ساعات ، يثبت عدم وجود ذبذبات كهربائية فى المخ •

(ب) ان تكون الوفاة بعد حادث يظهر تهتك المخ وليس بسبب تسمم •

(ج) رسم للأوعية المخية يظهر عدم وصول الدم الى المخ •

٣ - يجب على الأطباء القيام بالفحص الباثولوجى بعد الوفاة وذلك بالنسبة للمستشفيات التعليمية وما فى مستواها حسبما يحدد ذلك السيد

الدكتور وزير الصحة ، ويسرى على هذه التوصية ما جاء بفتوى الأزهر الشريف
خاصا بنقل الأعضاء •

٤ - الاهتمام بالدراسات المقدمة من الدكتور أحمد شرف الدين فى هذا
الموضوع •

٥ - تهيئة المناخ الاجتماعى المصرى عن طريق حث المواطنين على التبوع
بالكلى أو أى عضو من أعضاء الجسم الى جسم آخر فى حاجة اليه ، وذلك
عن طريق أجهزة التنشئة الاجتماعية فى المجتمع متمثلة فى الأسرة والمؤسسات
الدينية والتعليمية وأجهزة الاعلام والثقافة •

وفى نهاية الجلسة وجه أعضاء الندوة الشكر الى السيد رئيس مجلس
ادارة المركز على تنظيم هذه الندوة والدعوة اليها ورعايتها •

« التبرع بالكلى البشرية وبيعها »
(من وجهة النظر الثقافية الاجتماعية المصرية)

مقدم من :

دكتور سيد عويس
المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الاهتمام بجسم الانسان ، ككل ، أو بأعضائه ، عند المصريين المعاصرين ، وهو ، حتى وبعد مماته ، يرجع الى الماضي السحيق منذ آلاف السنين وحتى الآن . فالجسم السليم كان مرغوبا فيه حيا كان أو ميتا . وكان فرعون عندما يذبح أعداءه نجد مكتوبا « انه دمرهم وكانهم لم يوجدوا أبدا » . وكان المصريون القدماء يخشون هذا المصير . ولكن اذا كانت كل التحويطات لمنع ذلك قد اتخذت بنجاح ، فان الموت العادى يكون مجرد انتقال من حالة حياة الى حالة حياة أخرى .

والعناية بالجسم نجدها فى مضمون بعض الرسائل التى كان قدماء المصريين يرسلونها الى موتاهم ، عندما كتبت الأرملة « ديدى » ، مثلا ، رسالة تلوم زوجها المتوفى لأنه تقاعس فلم يمد يد المساعدة للخادم « إيميو » المريضة ليشفيها . وعندما كتب الزوج الأرملة حين اعتراه المرض الى زوجته المتوفاة « أنخري » رسالة يستعطفها فيها ويتملقها ويحاول استرضاءها وتهديتها . وطلب حمايتها ، وهو اذ يفعل ذلك يذكرها بما كان يرسله اليها من مراهم وزيوت (عطور) وموئن وملابس قبل أن تموت وعندما مرضت كيف أمر باستحضار طبيب ضليع ليقوم بعلاجها (١) .

ويرى المصريون المسيحيون أنه عدل أن تكافأ النفس فى الجسد الذى أحسنت اليه وتجازى النفس فى الجسد الذى أساءت فيه . وأن العيون التى منعت من التلذذ بالمنظر العالمية ، والألسنة التى أبت أن تتذوق لذة الدنيا ، والآذان التى حرمت ذاتها بالتمتع بأصوات هذا الوجود ، هى التى ستفوز بكل سعادة فى العالم الآخر - فان الجسد المقام فى رأيهم ، يشابه الجسد الذى

لا يموت من بعض الوجوه وألا يكون خليفة وإيس قيامه • ويرون أن انكار مشابهة الأجساد الطبيعية للأجساد المقامة ، مشابهة خاصة ، انكار للقيامة نفسها ، ولا يقوم الأعمى أعمى ، ولا الأعرج أعرج • ولا الضعيف ضعيفا ، بل يقوم الكل أصحاء كاملين • وسيكون الفرق عظيما بين أجساد الأبرار وأجساد الأشرار التى تقوم • فالأبرار المسيحيون ، على عكس الأبرار فى عقيدة المصريين القدماء ، « لن يوجوعوا بعد ولن يعطشوا بعد ولا تقع عليهم الشمس ولا شئ من الحر » (رؤ ٧ : ١٦) • ولن تسود عليهم الشهوة لأنهم يكونون كملائكة الله « لأنهم فى القيامة لا يزوجون ولا يتزوجون بل يكونوا كملائكة الله فى السماء » (مت ٢٢ : ٣٠) •

وتكون أجساد القطاة مملوءة ومتشعبة بالسواد وتنبعث منها الروائح الكريهة (٢) •

ويعتقد المصريون المسلمون أن الناس يبعثون ويحيون ويقومون وكلهم أحياء حتى السبقت الذى نفخ فيه الروح وتم خلقه ، حيث تنطلق كل نفس الى جسدها حتى تدخل فيه ، ويبعث كل عبد على ما مات عليه • وقيل أن الميت يبعث فى ثيابه التى قبض عليها • وقيل ان الناس يبعثون عراة •

ويسأل الناس ، الذكور والإناث على السواء ، يوم القيامة ، عن السمع والبصر والفؤاد • وتشهد أعضاء العبد عليه يوم القيامة • تتكلم الأيدي وتشهد الأرجل والألسنة والجلود • قال الله تعالى : « اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون » (٣٦ ك يسن ٦٥) ، وقال تعالى : « يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون » (٢٤ م النور ٢٤) ، وقال تعالى : « وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شئ » (٤١ ك فصلت : ٢١) وقال جل شأنه : « ... والذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون » (٩ م التوبة : ٣٤ - ٣٥) • وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا ، فهو مترك ذلك لا محالة ، العينان : زناهما النظر ، والأذنان : زناهما الاستماع ، واللسان : زناه الكلام ، واليد : زناها البطش ، والرجل : زناها الخطى ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه » • رواه مسلم والبخارى باختصار ، وأبو داود والنسائى (٤) •

ويؤكد اهتمام المصرى المعاصر بالجسم السليم موقفه من مهنة الطب

عندما يصيبه المرض . والملاحظ أن مهنة الطب في مجتمعنا مهنة عريقة . وقد صدرت مصر فيما صدرت إلى العالم الخارجى الخبرات الطبية ما اعترف به المؤرخون وأكدوه العلماء فى فروع العلوم الطبية . وهى مهنة عريقة يتوج أصحابها فى مجتمعنا مكانة اجتماعية رفيعة ، توحى بالرهبة أحيانا ، كما توحى بالحب والرحمة أحيانا أخرى . وقد توحى بمشاعر انسانية أخرى عديدة كذلك . فهى تتعامل مع الانسان المصرى صاحب التاريخ القديم المستمر عبر القرون منذ أكثر من سبعين قرنا .

والملاحظ فى مجتمعنا المصرى المعاصر ، فى ضوء التراث الثقافى المصرى ، وفضلا عما سبق ، أن جسم الانسان ، كله أو بعضه ، له مكانة اجتماعية ذات حساسية معينة عند المصريين المعاصرين . وأن أى شىء فيه خارج عن المؤلف له معنى اجتماعى معين ، حتى بعض وظائف هذا الجسم ينسب لبعضها معانى اجتماعية معينة فى بعض الأحيان . وأقصد بعبارة « خارج عن المؤلف » هذه أن يكون قليلا أو نادرا . أو أن يكون صاحبه ، أى صاحب الجسم ينتمى إلى أقلية من الأقليات فى المجتمع ، وتكون بالضرورة أقلية مستضعفة كأقلية الزوج فى الولايات المتحدة . وليست أقلية تملك السلطة وتحكم كأقلية البيض فى جنوب أفريقيا ، أو كأقلية الحاكمة فى سجن من السجون أو فى معتقل من المعتقلات . واعطاء الشىء الناقص فى جسم الانسان المصرى أو فى وظائفه ، أو الزائد أو المخاير - أى اعطاء الشىء الخارج عن المؤلف معنى اجتماعيا حسنا أو مقبولا أو معنى اجتماعيا غير حسن أو قبيح - يرجع إلى بعض العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى عاشها مجتمعنا ومازال يعيشها . ومن ثم نجد ، فى هذا المجتمع ، على مستوى الأشخاص ، الأنث منهم والذكور ، بعض المعانى المحببة التى يعطيها المصريون المعاصرون لـ « الخال » أو « الشامة » أو « طابع الحسن » . أو « اللون الأسمر » ، كما نجد أيضا المعانى الاجتماعية للرجل « الأشقر » « عدو الشمس » ، وللرجل الذى لا شارب له ولا لحية « الأجرود » و « صباح القروء ولا صباح الأجرود » : وللشخص الطويل نسبيا وبخاصة إذا كان امرأة « طويل وهبيل » والقصير نسبيا « قصير ومكير » و « شبر واقطع » وغيرها من المعانى الاجتماعية التى تعطى لذي الستة الأصابع ، وأصحاب العاهات مثل « الأعور » « أبو فانوس مطفى » أو « أبو فردة كريمة » ، وغيرهم وغيرهن . وكلها معانى اجتماعية غير محببة ولا مقبولة فى مجتمعنا المعاصر ، ولكنها لا تحمل فى طياتها ذرة من التعصب الفطرى أو العنصرى وأن كانت تحمل فى طياتها مجرد السخرية اللاذعة فى بعض الأحيان (هـ) .

وإذا كان الجسم السليم فى ضوء التراث الثقافى المصرى هدفا فى ذاته ،

فان العمل الصالح فى ضوء هذا التراث هو هدف الأهداف • والتبرع بعضو من أعضاء هذا الجسم كالكلية مثلا لآخر فى ميسيس الحاجة الى هذا العضو ، دون أن يحدث ضرر للشخص المتبرع ، هو من صميم العمل الصالح ما فى ذلك من شك • فاذا كان الشخص الذى أفاد من هذا العضو واحدا من الأقرباء المقربين أو من الغرباء ، فان المجتمع المصرى فى ضوء قيمة ومبادئه يذكر هذه الصنيعة ولا ينساها • لان ممارسة هذه الصنيعة تؤكد بعض القيم الاجتماعية الايجابية التى يدعو اليها المجتمع المصرى مثل قيمة « التضحية » أى قيمة البذل والعطاء فى سبيل الآخرين • ومثل قيمة « التعاون » وهى تعنى أن يتعاون الناس ، أى أن يعين بعضهم بعضا ، أى أن العون هو المساعدة المتبادلة التى يتوقعها الناس بعضهم من بعض « ومثل قيمة « المجاملة » وهى تعنى المعاملة بالجميل ، أى معاملة بعضهم البعض بالجميل ، أى العرفان بالجميل أو نرفع أداء الجميل من الآخرين •

والاخذ أن أعضاء الجسم السليم للانسان الصالح اذا ما دعت الصورة الى نقلها بعضها أو أحدها الى جسم مريض ، فان الأخير فى ظل عدالة الله جل وعلا ورحمته جل شأنه ، لا نتوفى منه أن يكفر ، يوم القيامة عن الذنوب التى ارتكبتها هذا الأعضاء ، « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (٦ الأنعام : ١٦٤) ، بل أننا قد نتوقع المغفرة للشخص الأول لتبرعه وانقاذ حياة الشخص الصالح « وربك الغفور ذو الرحمة » (١٨ ك الكهف : ٥٨) •

أن التبرع بأحد أعضاء الجسم السليمة الى شخص مريض فى حاجة اليه دون أن يحدث ضرر للشخص المتبرع ، هو عمل انساني مقبول ومشكور ويجب أن يشجع فى ضوء قيم مجتمعنا وفى ضوء التقدم العلمى المعاصر • ونحن نشترط عدم حدوث ضرر للشخص المتبرع • ومع ذلك فقد يحدث هذا الضرر • ان احتمال حدوث الضرر قد يدفع بعض التطوعين الى طلب التعويض بالمال عن العضو الذى يراد نقله من أجسامهم السليمة الى أجسام المرضى المحتاجين الى هذا العضو • أن مجرد طلب هذا التعويض يجعل من التبرع الانسانى عملا تجاريا • ولعل دماء الكادحين التى تشتريها بنوك الدم فى مجتمعنا بثمن بخس دراهم معدودات أن تدفعنا الى النفور من تشجيع العمل التجارى فى أعضاء جسم الانسان ، ولعلها أيضا أن تؤكد اصرارنا على التبرع الانسانى بهذه الأعضاء • واذا تعذر التبرع والناس احياء فلتكن دعوتنا الى التوصية بهذا التبرع عند الممات • وتكون هذه الدعوة استجابة للمثل الشعبى القائل « الحى أفضل من الميت » •

(المراجع والتعليقات)

- Alan Gardiner : "The Attitude of the Ancient Egyptians to Death and the Dead", Cambridge, the University Press, 1933, PP. 12 - 13.

أنظر أيضا :

- A Gardiner and K. Sethe, "Egyptian Letters to the Dead", London, 1928, PP. 7 - 9.

٢ — سيد عويس : الخلود فى التراث الثقافى المصرى ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩١٦ ، صفحتا ٨٥ — ٨٦ .

٢ — سيد عويس : الخلود فى التراث الثقافى المصرى ، القاهرة ، دارالمعارف بمصر ، ١٩١٦ ، صفحتا ٨٥ — ٨٦ .

٣ — المرجع السابق : صفحات ١١٣ — ١١٧ .

٤ — الامام الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى : الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، القاهرة ، الجزء الثالث ، مكتبة الجمهورية العربية ١١٧١ ، صفحتا ٦١ — ٦٢ .

٥ — سيد عويس : من التعبيرات الشعبية المصرية المعاصرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، العدد الثالث ، المجلد الحادى عشر ، سبتمبر ١٩٧٤ ، صفحة ٣٧٢ .

دراسة عن :

« مشروعية نقل الكلى وموقف الاسلام منها »

اعداد :

فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن النجار
مدير عام المساجد بوزارة الأوقاف

٢٦ فبراير ١٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - مقدمة : كان المصدر الأول للتشريع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم القرآن والسنة الصحيحة . . . وبعد موته جدت أمور لم تكن في عهده ولم ينص على الحكم فيها في القرآن أو الأحاديث النبوية صراحة . . . واحتاج الصحابة الى معرفة أحكامها فوجد حينئذ مصدر آخر للتشريع وهو الاجتهاد والبحث والنظر مع استلهاهم روح الشريعة وما عرف من أهدافها .

ومن أهدافها : إبراز جانب اليسر في الاسلام وبيان أن الضرورات تبيح المحظورات وقد كان من يسر الاسلام وسماحته في الفروض والواجب جواز تركها أو تأخيرها عن وقتها اذا ترتب على فعلها من الانسان ضرر أو خيف الضرر بغلبة الظن أخذاً من التجارب ، نرى ذلك في استعمال الماء للطهارة وفي الصوم بل وفي الصلاة إذا خيف الضرر من شيء منها والله تعالى يقول : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ويقول : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » .

٢ - وينطوي كذلك تحت قاعدة : « الضرورات تبيح المحظورات » جواز أكل الأشياء المحرمة كاللحم والدم ولحم الخنزير ، طالما أن هناك ضرورة واقعة ، والقرآن الكريم يقول في ذلك : « إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم » الآية ١٧٣ من سورة البقرة . .

٣ - وقاسيسا : على ذلك يجوز التداوى بالمحرم فى حالة الضرورات
أبقاء للحياة وحفظا للصحة ودفعاً للضرر ، وفقط يشترط فى الطبيب الذى
يعالج ويصف الدواء أن يكون طبيباً انسانياً حاذقاً معروفاً بالصدق
والأمانة ...

٤ - ويبنى على هذا التشريع وهو تشريع سد الذرائع والضرورات
تبيح المحظورات جواز اسقاط الحمل اذا ثبت من طريق موثوق به ان بقائه
بعد تحقيق حياته يؤدى لا محالة الى موت الأم . ان الشريعة بقواعدها العامة
تأمر بارتكاب أخف الضررين . فاذا كان فى بقاءه موت الأم وكان لا منقذ لها
سوى اسقاطه فى تلك الحالة متعيناً شرعاً وطباً .

٥ - جواز نقل الدم للعلاج : قال الفقهاء المجتهدون : اذا وجدت ضرورة
ملجئة الى التداوى به يجوز الانتفاع به فى العلاج ونقله من شخص لآخر متى
قرر ذلك طبيب متدين حاذق فان رأى الطبيب المسلم الحاذق أن انقاذ حياة
المريض متوقف على نقل دم اليه من آخر جاز التداوى به شرعاً ، ويجب فى
هذه الحالة أن يراعى عدم إلحاق الضرر بالمأخوذ منه الدم وأن يكون التداوى
بنقل الدم فى حدود الضرورة وبقدرها فقط .

٦ - التضحية بواحد من أجل الجماعة : قال الفقهاء : اذا كانت جماعة
فى سفينة وأختل توازنها لسبب ما ، واضطر ربانها الى أن يخفف من حمولتها
حفظاً على سلامة الجميع فان عليهم أن يضحوا بواحد منهم يختار بطريق
القرعة ويقذف بنفسه فى الماء من أجل سلامة الجماعة ، واذا كان اثنان فى
سفينة وحدث بها عطب أو لا تحتل الا واحداً فقط ، فلا يبقى الاثنان فيها
حتى يفرقا معا ولكن يجب ن يضحي واحد بنفسه ليسلم الآخر .

هذا كله يبين روح الشريعة الاسلامية التى تؤكد سلامة الأفراد بقدر
المستطاع مع التضحية بأقل الخسائر من أجل سلامة الغير .

٧ - ونصل بذلك الى موضوعنا : وهو مشروعية نقل الكلى وموقف
الاسلام منها : اذا تعينت هذه الكلية التى ستنقل من صحيح الى مريض
طريقاً للعلاج بحيث لا يترتب على نقلها من الصحيح تدهور صحته أو احتمال
أن يلحقه ضرر قد يودى بحياته أو يقعده عن الحركة والنشاط والسعى فى
الأرض وقرر الطبيب الثقة أن هناك احتمالاً كبيراً ان لم يكن مؤكداً فى سلامة
المريض بحيث لا يلفظ جسمه هذا الجزء الغريب عنه بل انه سيستفيد من

وجوده فإنه مع هذه القيود يجوز شرعا نقل الكلية من الصحيح الى المريض ، وهذا الانسان الصحيح وان أصابه شيء من الألم والتعب من أثر العملية فله أجره عند ربه الذى يوصى بالتعاون بين بني البشر ، وبأن يؤثر الواحد منهم أخاه فى الإنسانية على نفسه وبأن يبذل الكثير من أجل الغير وصدق الرسول وهو يقول (خير الناس أنفعهم للناس) . وهذا الفعل يباح شرعا اذا كان عن طريق التطوع مراعاة للجانب الانسانى ، لكن أن يتم عن طريق البيع بالشحن ، فهو مرفوض دينيا ، لأن أعضاء الانسان ليست سلعة يتداولها الناس بالبيع والشراء ، انها نعمة الله على الانسان . وعليه أن يحافظ عليها وأن يعالجها اذا تعبت ولا يقدمها لغيره الا لضرورة لهذا الغير ويكون التقديم تطوعا تأكيدا لجانب الخير وتحقيقا لشكر الله الذى أنعم عليه بهذه النعم . ويروى التاريخ الاسلامى هذا الحادث المثير بعد غزوة مؤتة : أخذ بعض الجنود يفتشون فى أرض المعركة عن شهيد مسلم لا يزال فيه رمق من حياة فيحاولون اسعافه فسمعوا صوتا ضعيفا هو صوت جريح يطلب قليلا من الماء ولما جرى له به وأمسك القمح بيده المرتعشة سمع جريحا آخر يطلب قليلا من الماء فقال للساقى اذهب به الى جارى فلعله أحوج الى الماء منى ولم يشرب فذهب اليه ، وبينما هو يضع قدح الماء على فمه اذ به يسمع صوت جريح ثالث يطلب شربة ماء . وكان يعالج سكرات الموت فأبى الجريح الثانى أن يشرب به وقال للساقى : اسرع واذهب بالماء الى صاحبنى ولما ذهب الى الثالث وجده قد مات شهيدا ظامئا فعاد مسرعا الى الثانى فوجده قد لقي ربه فذهب الى الاول فوجده كذلك قد أسلم الروح .

هذه أخلاقيات مثالية تدل على مدى الايثار الذى كان يتمتع به أصحاب الضمير الدينى ومدى حبهم لغيرهم أكثر من حبهم لأنفسهم .

وذلك من توجيهات القرآن الكريم الذى يقول : « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » .

لهذا كله نرى أن نقل الكلى والكلى الصناعية لا بأس فيهما من وجهة نظر الاسلام اذ لم يترتب على النقل ضرر للسليم وكانت هناك منفعة يقررها الطبيب المعالج للمريض .

مدى مشروعية نقل الأعضاء امبشرية من الناحية الجنائية

مقدم من

الأستاذ/ أسامة عبد الله قايد

الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

لما كانت الصلة بين الطب والقانون وثيقة من أجل خير الانسانية ، فالطب يقدم الأمل والقانون يقدم الحماية أى التقدم المنظم - وهذه الصلة بين الطب والقانون منذ ميلاد الانسان وان كان للطب دورا فى التأكد من بدء الحياة له كذلك دورا فى التحقق من انتهائها . فالشخصية القانونية لا تبدأ الا من لحظة تمام الولادة حيا وتنتهى بالوفاة فالطب هو الذى يحدد لحظة الوفاة ومعيارها .

ولتقدم الطب دور كبير فى تطور القانون ، فكثير من الأعمال الطبية أصبحت مباحة بعد أن كانت غير مشروعة مثال ذلك عمليات التجميل ونقل الدم ونقل الأعضاء البشرية فى بعض الدول التى أباحت تشريعاتها تلك العمليات .

كما أن للقانون دورا يؤثرأ أحيانا فى الطب ، فالقانون يمد يده للطب حتى يرقى به لتحقيق خيرا الانسانية ويظهر ذلك فى اتجاهين الحديث والقديم .

١ - الاتجاه الحديث :

القانون يقدم الاطار والحماية القانونية لتقدم الطب فالطبيب الذى لا يعمل فى ظل حماية قانونية ويجهل الحدود القانونية لحريته لا يستطيع أن يخلق ويساهم فى التقدم العلمى .

٢ - الاتجاه القديم :

وهنا يقف القانون حجر عثرة فى سبيل تقدم الطب . ويتطلب حديثا

عن مشروعية نقل الأعضاء البشرية التعرض للحماية التي يكفلها القانون لجسم الانسان ، وهذا يقتضى منا بادىء ذى بدء بيان مدلول الجسم ونردف به ذلك على تحديد طبيعة الحق فى سلامة ودلالته المختلفة ونخلص أخيرا الى رأينا فى مدى مشروعية نقل الأعضاء البشرية من الناحية الجنائية .

مدلول الجسم :

(١) دلالة لفظ الجسم :

هى أن الجسم هو الكيان الذى يباشر وظائف الحياة وهو محل الحق فى سلامة الجسم والموضوع الذى تنصب عليه أفعال الاعتداء على هذا الحق .

(ب) المدلول القانونى للجسم :

هو كل ما صدرت عنه وظائف الحياة على تعددها واختلاف أنواعها ، ويتضح لنا من هذا التعريف أن لفظ الجسم يكون شاملا لمادة الجسم فى أجزائها كلها وكذلك شاملا للنفس (١) .

— ونتحدث بعد ذلك عن طبيعة الحق فى سلامة الجسم ودلالاته المختلفة .

أولا — طبيعة الحق فى سلامة الجسم :

تعنى المصلحة التى يقرها القانون لكل شخص فى أن تسير وظائف الحياة فى جسده وفقا للنمو العادى الذى ترسمه القوانين الطبيعية فلا ينالها اختلال بخارجها عن هذا النمو وبعبارة أخرى المصلحة فى الاحتفاظ بالصحة والتحرر من كل اختلال يباعد فى أية صورة بين السير الفعلى لهذه الوظائف والسير العادى الطبيعى لها . ولما كانت الصحة هى جوهر هذا الحق لذلك كان كل فعل يؤدى الى انخفاض المستوى الصحى للجسد يعد اعتداء على الحق فى سلامة الجسد .

(١) دكتور/محمود نجيب حسنى — الحق فى سلامة الجسم ومدى الحماية التى يكفلها له قانون العقوبات — مجلة القانون والاقتصاد .

ثانيا - الدلالات المختلفة للحق فى سلامة الجسم :

١ - الدلالة الموضوعية :

لما كانت القيمة الموضوعية للحق فى سلامة الجسم تقوم على فكرة التكامل الجسدى وتعنى أن القيمة الكاملة للحق فى سلامة الجسم لا تكون الا حينما يكون محتفظاً بكل أجزائه متكاملة اما اذا فقد جزء منها فقد انتقصت هذه القيمة وعد هذا الانتفاض مساسا بسلامة الجسد يجرمه القانون .

- وهذه النظرة الموضوعية للحق فى سلامة الجسم توضح لنا حاجة الراى السائد لدى الفقه والقضاء الفرنسى والمصرى حين يعتبر العملية الجراحية ايا كانت يسيرة مساسا بسلامة الجسم ولا تخرج من نطاق نصوص التجريم الا بفضل سبب اباحة وهو ترخيص القانون لمن يحمل اجازة الطب بمباشرة المهنة وفقا للأصول الطبية .

(ب) الدلالة الشخصية :

تتمثل مصلحة صاحب الحق فى أن يظل جسده متخذ وضعاً معيناً ، وان كل فعل من شأنه أن يحدث ألم لم يكن موجوداً من قبل أو الزيادة من مقدار ألم كان يعاني منه المجنى عليه يعد مساساً بالحق فى سلامة الجسم .

(ج) - الدلالة الاجتماعية :

يتمثل حق المجتمع فى أن طبيعة النظام الاجتماعى تقتضى أن يكون لكل فرد فى المجتمع وظيفته الاجتماعية ، وهذه الوظيفة تفرض عليه مجموعة من الواجبات يقابلها حق المجتمع فى اقتضاؤها ، ولا يستطيع الفرد بطبيعة الحال القيام بواجباته حيال المجتمع الا اذا كانت سلامة جسمه مصونة ويترتب على أن الجانب الاجتماعى لهذا الحق يطفى على غيره من الجوانب الأخرى نتيجة هامة هى عدم الاعتداء برضاء المجنى عليه سبباً عاماً لآباحة جرائم الاعتداء على الحق فى سلامة الجسم ، ويقتصر هذا الرضاء على الجانب الفردى دون الاجتماعى ، فيظل حق المجتمع قائماً ويظل فعل الاعتداء خاضعاً للتجريم ، ولا يكون للرضاء أى قيمة قانونية فى اباحة الأعمال الطبية ، واقتصرت أهمية الرضاء على اعتباره مجرد شرط للتصريح بالعمل الطبى دون أن تعد سبباً لآباحته وهذا ما استقر عليه الفقه والقضاء سواء فى فرنسا أو فى مصر .

(د) الدلالة الفردية :

أن الصفة الاجتماعية لهذا الحق لا تجرده من أصله الفردى ، ولا يستطيع المشرع أن يتجاهل أن للفرد المصلحة المباشرة فى سلامة جسمه ، فحق المجتمع لا يعد وأن يكون ارتقاها على مصلحة الفرد فى سلامة جسمه ، لكن يضمن أنها سوف تظل متجهة الى تحقيق مزايا ذات قيمة اجتماعية ، تتمثل فى قدرة الفرد على القيام بوظيفته الاجتماعية .

ويبين لنا حقيقة تتمثل فى أن الجسم هو محل لحق الفرد الا أن هذا الحق فى قدر منه وفى الحدود التى تتطلبها المصلحة الاجتماعية محل لحق ارتقاها وتتركز المصلحة للمجتمع .

ويتضح لنا من المقارنة بين الجانبين الاجتماعى والفردى للحق فى سلامة الجسم عدم تطابق نطاقهما . فالذى يهم الفرد المزايا المرتبطة بسلامة جسمه فى أن يتحرر من الألم ، وأن يحتفظ بتكامله فى حين أن المجتمع يعنيه منها على نحو مباشر القدر الذى يمثل أهمية اجتماعية (١) .

موقف التشريعات من هذا التحليل :

رأت بعض التشريعات أن الأصل عدم الاعتداد برضاء المجنى عليه كسب إباحه ، وإن كان لرضاء أثره فى إباحه الفعل اذا كان خارج عن الحدود التى يمتد إليها نطاق الحق المقرر للمجتمع .

ولكن الصعوبة تبدو فى هذا الموضوع فى وضع الحدود الفاصلة بين جوانب الحق التى تكون محلا لارتقاها للمجتمع وتلك التى تتحرر من هذا الارتقاها وتكون خارجة عن نطاقه ولل فرد حق التصرف فيها .

ونجد أن حل هذه الصعوبة لا يكون الا بتشريع ليضع الحدود الفاصلة بين حق المجتمع والفرد والمعيان الواضح فى هذا الشأن .

ولقد قام المشرع الألمانى بذلك فنص فى المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات الألمانى من ارتكب اذا يدنيا برضاء من المجنى عليه فلا يعد فعله غير مشروع الا اذا كان على الرغم من الرضاء به ، متعارضاً والآداب الحسنة .

(١) دكتور/محمود نجيب حسنى - نفس المرجع .

كما نص القانون المدني الايطالى فى المادة الخامسة على حدود سلطة الشخص على جسده ، يقضى هذا النص بأن أعمال التصرف التى تصدر على الجسد محظورة اذا كانت تسبب انتقاصا جسديا مستديما أو كانت مخالفة للقانون أو النظام العام أو الآداب الحسنة (١) .

وطبقا لهذا النص ، أنه لا يجوز للشخص أن يتصرف فى سلامة جسده ، ولا يعتد برضائه إلا آذ ثبت أن الفعل لا يسبب انتقاصا جسديا مستديما ويتحقق ذلك اذا كان الأذى الذى يترتب عليه ضئيلا ، أو كان يستهدف تحقيق غرض اجتماعى يقره القانون .

ومما تقدم تخلص أن أى اعتداء يمس سلامة جسم الفرد ويترتب عليه انقاص من الصلاحية السابقة عن طريق الاقلال من امكانياته الذهنية أو النفسية أو البدنية التى تتطلبها يعد اهدارا لحق المجتمع ، أما اذا تبين أن الاعتداء لم يمس الوظيفة الاجتماعية فانه يتعين القول بأنه لم يمس غير حق تغلب عليه الصفة الفردية ، فى هذه الحالة لا يناله التجريم إلا اذا كان بغير رضا المجنى عليه ، أما اذا رضى به تجرد الفعل من الصفة غير المشروعة بفضل الإباحة المترتبة على الرضاء والضابط الذى يجب اتباعه فى هذا المضمار ، يستند الى التحليل الدقيق الذى عرضناه لطبيعة الحق فى سلامة الجسم ويتفق مع النصوص الخاصة بتجريم الاعتداء على هذا الحق فالحق فى سلامة الجسم فى الاصل يمثل مصلحة للفرد ، ولكن نظرا لأهمية شمله الشارع بحمايته ويجعل منه حقا ذا قيمة اجتماعية ، وتمتد حماية المشرع لجناثى الى كل نطاق الحق اذا كان المساس به دون رضا من المجنى عليه وتزداد حماية المشرع لقدر من نطاق هذا الحق تعد صيناته ضرورة لكى يصلح الشخص لاداء وظيفته الاجتماعية والواجبات المكلف بها ويستوى فى هذا النطاق الفعل المرتكب برضاء المجنى عليه والفعل المرتكب بدون رضائه .

وذلك لأن أساس الوظيفة الاجتماعية هو كون النظام الاجتماعى يلقى على عاتق الأفراد التزامات لا غنى عنها تمثل الوظيفة الاجتماعية ارتقاها وأردا على حق الفرد فى سلامة جسده ، ومن ثم فان فكرة الوظيفة الاجتماعية تحدد درجات الأهمية المتفاوتة للحق وتحدد تبعا لذلك صور مختلفة من الحماية الجنائية

(١) دكتور/محمود نجيب حسنى الحق فى سلامة الجسم ومدى الحماية التى يكفلها له قانون العقوبات ص ٢٢ ، وما بعدها .

للمحق التي تختلف في تحديد جسامة العقوبة وفقا لجسامة الفعل وما يترتب عليه من اضرار تؤثر في الوظيفة الاجتماعية للفرد (١) .

وننتهي مما تقدم ان الأساس القانونى لمشروعية نقل الأعضاء بين الأحياء من وجهة نظر القانون الجنائى يتمثل فى ألا يترتب على اجراء العملية عدم قدرة الفرد الذى نقل منه العضو على القيام بكل الأعمال ذات القيمة الاجتماعية ، بحيث يترتب عليه انقاص مقدرة الفرد المعطى على أدائه التزاماته قبل المجتمع وإذا ثبت ان اجراء العملية يمس الوظيفة الاجتماعية لم يكن لرضاء الفرد الأثر المبيح للفعل . ويخضع الفعل للتجريم . ويجب أن يتدخل المشرع الجنائى المصرى لوضع ضابط الوظيفة الاجتماعية كما اننا نهيب بالمشرع الجنائى المصرى لوضع القواعد الخاصة بإباحة عمليات نقل الأعضاء بين الأحياء اذا ثبت طبيا نجاحها بالنسبة للمريض وألا يترتب عليها انقاص الامكانيات الذهنية أو النفسية أو البدنية أو المساس بالوظيفة الاجتماعية للمعطى . فهذه العمليات تتضمن فى الحقيقة فعلى نقل العضو من الجسم الصحيح الى المريض « وإذا ساغ القول أن هذه العمليات تعد فى شطرها الثانى علاجاً بالنسبة للمريض فتتاح على أساس أن القانون يسمح للأطباء بإتيان الأفعال الضرورية لشفاء المريض فهى ليست عملاً علاجياً فى شطرها الأول أى بالنسبة لفعل نقل العضو من الجسم الصحيح ، اذ يتخلف لدى الطبيب عندما ما يأتية الباعث المتجه الى شفاء من يتعرض لهذا الفعل وهو من شروط ترخيص القانون للقيام بالعمل الطبى .

- وان توافر قصد العلاج لدى الطبيب ورضاء المعطى فان الفعل بالرغم من ذلك يؤثمه المشرع الجنائى لأن الرضاء هنا شرط لمباشرة العمل الطبى وليس لإباحتها اذا كان يترتب عليه انقاص امكانيات المعطى الذهنية أو البدنية أو النفسية .

- هذا وان كنا نؤيد إباحة نقل الأعضاء بين الأحياء ومن الاموات الى الأحياء الى أننا نجد أن ذلك يجب أن يكون مقرونا بعده ضمانات وشروط لا غنى عنها لإباحة هذه العمليات ، وتعرض بإيجاز لهذه الضمانات .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى .

المرجع السابق ٤٢ وما بعدها .

أولاً - الضمانات التي يجب توافرها في نقل الأعضاء بين الأحياء :

١ - يجب توافر رضا من ينقل منه العضو وأن يكون صادر من كامل الأهلية صريحاً ومكتوباً بعد احاطته بظروف العملية ويجوز له الرجوع فيه قبل إجراء العملية ويثبت ذلك أمام القاضي .

٢ - لا يجب استقطاع غير الأعضاء المزدوجة .

٣ - يجب على فريق النقل والزرع الذي يقوم بالعملية أن يقدم تقرير يثبت فيه توافر حالة الضرورة التي تستوعب الزرع للعضو وللقاضي تقدير حالة الضرورة .

ثانياً - شروط نقل الأعضاء من المتوفى للحي :

إننا لا نرى مانع من أعمال قاعلة إذا دار الأمر بين محظورين يصار إلى أخف الضررين وفي هذه الحالة أخف المحظورين هو نقل عضو الميت لسلامة حياة المريض .

- ولكننا مع ذلك نرى يجب أن تتوافر عدة شروط لإباحة نقل العضو من الميت إلى الحي حفاظاً لحرمة الميت وعدم التمثيل بالجثة ومراعاة لشعور أهله .

وأهم هذه الشروط من وجهة نظرنا هي :

١ - إذا لم يتوافر رضا المتوفى قبل وفاته بالاستقطاع لأي عضو من جسده وفقاً لما ذكرناه بالنسبة لرضا العاطي (وذلك بوصيه منه) يكون الحق في ذلك للابناء والأب والأم والزوجة والأخوة والأخوات على حسب الترتيب المذكور على أن يجب عدم رضا الأول رضا التالي له في الترتيب .

٢ - يجب توافر حالة الضرورة بشروطها السابقة .

٣ - يجب أن تثبت الوفاة طبياً وفقاً لما هو متعارف عليه وفقاً للاصول الطبية ويكون ذلك عن طريق الطبيب الشرعي ويثبت ذلك في محضر .

٤ - لا يجوز استقطاع العضو إلا بعد استئذان القاضي المختص وطبيب الصحة الذي عليه أن يتأكد من رضا المتوفى أو أحد أفراد أسرته وتوافر حالة الضرورة ومحضر الوفاة لمعرفة أسبابها وميعادها .

٥ - يجب المحافظة على الجثة متكاملة . وعدم تشويها . احتراماً لحرمة الميت ومحافظة على شعور أسرة المتوفى وعدم الاستقطاع قبل مضي ٢٤ ساعة .

وعرضنا لهذه الضمانات والشروط بالنسبة لنقل الأعضاء بين الأحياء وبين المتوفى والحي ليست الا مجرد اقتراح نقدمه قد يكون صائبا وقد لا يكون وانما هذا ما نراه من وجهة نظرنا حتى يساير القانون التقدم الطبى ولا يكون حجر عثره فى طريق تقدم الطب فى جمهورية مصر العربية حماية للطبيب وتثجيعا على تقدم العلم والطب .

« دور المهندس فى استخدام الأجهزة الطبية وصناعتها »

الكلية الصناعية وزراعة الكلية

مقدم من

الدكتور/ محمود يوسف سعادة
أستاذ الهندسة الطبية بالمركز القومى للبحوث

تحتاج العلوم الطبية الانسانية وهى ما نطلق على التخصصات العلمية المتصلة بالصحة العامة بالانسان على وجه العموم بما فى ذلك البيئة المحيطة به الى تضافر العلماء من مختلف التخصصات للمعاونة فى الوصول بالركب الحضارى الانسانى الى المرتبة المفروضة فيها ان تصل الى حد الكمال .

ولعل من أروع الأمثلة وأوضحها عندما تعاون الطبيب فى بعض التخصصات مع المهندس لتفريغ المجموعات الأولى فى نوع جديد هو الهندسة الطبية الحيوية وهو كما سبق أن ذكرنا فى المؤتمر الأول للهندسة الطبية الذى نظمه المركز القومى للبحوث فى مارس ١٩٧٦ يمثل نتيجة للتزاوج بين بعض فروع الطب والهندسة .

وندوتنا اليوم عن الكلية سواء الطبيعى منها والأمراض التى تحتتم اما الاستعانة بالمكنة الطبية المتمثلة فى استخدام أجهزة الكلية الصناعية أو عن طريق زراعة كلية آدمية للمرضى يحتاج الى توضيح لدور المهندس فى هذين المجالين .

ولعل هاتين العمليتين الاستصغاء الكلوى وزراعة الكلية يمثلان واقعا يدل على أهمية دور المهندس وذلك اذا وضعنا فى اعتبارنا ان المهندس مصمم وحاسب وصائن للأجهزة المستخدمة وفى مرحلة التصميم نجد أن العديد من العمليات تحتاج الى تصميم نوع محدد من الآلات أو الأجهزة ليساعد الطبيب سواء المعالج أو الجراح فى القيام بعملية ثم يلى التصميم الهندسى انتاج العينة الأولى ثم تجربتها وفى حالة نجاحها يتم انتاجها - ولكن نعرف أن التطور العلمى والتكنولوجى لا يقف عند مرحلة الانتاج ولكن يتعداه الى مرحلة التطوير والتحسين .

ومن أعباء المهندس هو تشغيل هذه الأجهزة أو على الأقل التأكد من التشغيل الأمثل لها وصيانتها دوريا وإصلاحها فى حالة تعطلها عن العمل .

ولقد عكفنا فى المرحلة الأولى على القيام ببحوث التطوير لبعض المشاكل التى تواجه المستخدم لأجهزة الكلى الصناعية فى مصر وكانت هذه هى البداية الطبيعية وقامت البحوث فى مجالات سريان الدم فى الأوعية الدموية وفى الأسطح المنفردة كما يحدث داخل بعض أجهزة الكلى الصناعية وفى تكون الجلطة داخل أجهزة الكلى الكلى الصناعية وطرق معالجتها والتخلص منها بل اتجهت بعض البحوث الى استخدام بدائل مصرية من أوراق السيلوفان المستوردة بمثيلتها المنتجة محليا وذلك بعد معالجتها - ولقد دلت بعض التجارب الى توجيه النظر الى عدد من المشاكل التى تصاحب التشغيل ونح المهندس الباحث فى التخلص منها مما أدى الى الزيادة الملحوظة فى كفاءة بعض الأجهزة مثل تشقق بعض أوراق السيلوفان وتمزقها أثناء التشغيل نتيجة لخطأ غير مقصود فى عملية غمرها بالمحلول الخاص قبل تركيبها .

وفى مرحلة التطوير والتصميم يقول حاليا المهندسون الباحثون بعملية تصميم أجهزة الكلى والصناعية التى تخدم أكثر من مريض فى آن واحد وفى تصميم غرف الانعاش المتصلة بوحدات الكلى الصناعية .

يلى عمليات البحوث وهو يهدف بخلاف ما سبق ذكره الى خلق الكوادر العلمية عملية تخريج المهندسين المتخصصين ولقد تم فى هذا الصدد انشاء أول قسم للهندسة الطبية الحيوية بهندسة القاهرة وجارى انشاء أقسام شبيهة أو مكملة فى جامعات أخرى ، وكذلك تدريب بعض الفنيين فى تخصصات محددة بمعهد أعداد الفنيين بدار السلام .

ويصاحب الطبيب أثناء عملية زراعة الكلى العديد من الأجهزة البسيط منها حتى المشرط الذى يستخدمه الى المعقد من هذه الأجهزة والأدوات بما من ذلك من أجهزة التخدير ونقل الدم والتنفس الصناعى وقياس الضغوط المختلفة ودرجات الحرارة ومعدلات السريان ... الخ .

ولعل خير ما يدل على واقعية دور المهندس وأهميته وراء الطبيب وبجواره هو الطبيب نفسه ، والمجال فى هذا الموضوع واسع ومتشعب ويحتاج الى وقت أطول .

« وفق الله الجميع لما فيه خير الجميع - وأدام الله نعمة الصحة على الجميع » .

الصوابط القانونية لمشروعية نقل وزرع الأعضاء البشرية (١)

بقلم

الدكتور/ أحمد شرف الدين
المدرس بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

آثارت ولا زالت تثير عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية كثيرا من المشاكل ذات الطبيعة المتعددة والخاصة بالنواحي الطبية والدينية والفلسفية والاقتصادية والقانونية لتلك العمليات .

ان هذه العمليات لا تمثل اكتشافا عظيما لامكانية علاجية التي لا يمكن حصر آثارها في انقاذ العديد من المرضى الذين لا تجدى معهم وسائل العلاج التقليدية ، بل ان تلك العمليات تقدم مجالا جديدا للبحث القانوني .

فهذه العمليات تعتبر نموذجا فريدا لمشاكل المسئولية الطبية التي يفرضها التطبيقات الجديدة والمستقبلية للبيولوجيا :

ولقد أكدت المؤلفات الطبية والمؤتمرات القانونية (٢) بشأن زرع الأعضاء الأهمية العملية لتلك المسألة ففي الواقع لقد أصبح جستم الانسان وجثته مصدرا للأعضاء والأنسجة والمنتجات البشرية بحيث أصبح من مصلحة الغير أن يكتسب حقوقا على تلك الأعضاء والأنسجة .

(١) تقرير قدمه الكاتب في ندوة نقل وزرع الأعضاء البشرية التي نظمتها الجمعية المصرية لأطباق القانون بالإسكندرية في ٢٥ مارس ١٩٧٦ .

(٢) على سبيل المثال : Symposium on organ transplantation : current medical and medical legal status : the problems of an opportunity TOWSON (Maryland), 24 may 1969, ed. Bethesda, National institutes of health, 1970.

4e. congrès de la société internationale de transplantation tenu à La Haye, 7-11 sept. 1970. Bull. de l'O.M.S. 1972 - Vol. 47. P. 135.

Droit de la transplantation d'organes, étude comparative, Paris, 1975. وأنظر بصفة خاصة رسالتنا للدكتوراه

وزراعة الأعضاء التي كانت الى وقت قريب نسبيا مجرد حلم أصبح واقعا جراحيا عظيما في عصرنا . ولقد أظهرت الاحصائيات الى أي مدى فرضت تلك العمليات نفسها باعتبارها العلاج الوحيد لبعض الأمراض (أعلن قسم أمراض الكلى بطب القاهرة أن في مصر كل سنة ١٣٠٠ مريض بالكلى يتوفون لأنهم عاجزون عن الوصول الى جهاز الكلى الصناعية ، وكذلك لأنهم عاجزون عن الوصول الى أنسان يتبرع بكليته (١) .

ويلاحظ كما يقول الأطباء أن استخدام زراعة الكلية في العلاج يعد وسيلة أكثر ضمانا وأقل تكلفة من الكلى الصناعية .

كل مرة يظهر فيها اكتشاف علمي يلقي بتطبيقاته في الحياة الاجتماعية بما يقتضى تغيير بعض المفاهيم الأخلاقية والقانونية ، فإن القانون يمحس هذه التطبيقات ويلقى عليها حكمه من حيث المنع أو الجواز مع بيان شروط الجواز .

ان الأهمية النظرية لتلك الدراسة تمكن في وضع الأسس الفنية وتحديد نظام قانى متماسك للتصرفات القانونية التي يمكن محلها في نقل وزرع الأعضاء .

ولتفهم أبعاد المشاكل القانونية التي تثيرها عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية يقتضى الأمر معرفة المعطيات الأولية للمسألة ثم عرض النقاط الأساسية في القانون الذى ينظم تلك العمليات .

وقبل بيان هذا وذاك فانه يتعين التأكيد على دور رجال الفقه الاسلامي في بيان مشروعية التبرع بالأعضاء لأغراض الزرع .

ان أى قانون ينظم هذه العمليات يفترض سبق اثبات مشروعيتها من الناحية الدينية . وهذا القول يستند الى أساس معقول ذلك أن التصرف في الأعضاء البشرية يعتبر أمرا يمس الحقوق اللصيقة بالشخصية للانسان وبالذات تلك ترد على الجسم . والفقه الاسلامي على أن الحق على جسم الانسان هو حق مشترك بين الله والعبد ، وترتبطا على ذلك فان تصرف الانسان في حقه على جسمه مقيد بمراعاة جانب حق الله عليه .

ان اثبات مشروعية عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية يقتضى القيام بدراسة خاصة من جانب المتخصصين فى الفقه الاسلامى وكل ما يمكننا ان نسهم به فى هذا الجانب هو أنه ليس فى مبادئ الشريعة الاسلامية ما يحرم استئطاع الأعضاء من جثه بغرض زرعها اذا توافرت شروط حالة الضرورة وحصل على رضا أصحاب الحق على الجثة عند الاستئطاع (١) ويمكن الرد على من يقول بعدم جواز التداوى بالمحرمات بالقول ان الحكم الشرعى العام أو المطلق لا يجوز تخصيصه أو تقييده بدون نص مخصص أو مقيد ، وليس هناك نص خاص يمنع التداوى بأجزاء الانسان الميت عند الضرورة أو نص يقرر أن الموتى لا تتغير أحكامهم حتى فى حالات الاضطراب . ان فقهاء الشافعية المتأخرين قد أكدوا على أن مشروعية استئطاع العظام من الجثة لاستخدامها فى أغراض علاجية عند الأحياء . ولقد صدرت من لجنة الفتوى بالأزهر بعض الفتاوى وتتضمن معنى جواز هذه العمليات .

أما فيما يتعلق بمشروعية الاستئطاع من جسم انسان حي فمن الممكن أن نورد هنا ما نشر بجريدة الاهرام (٧٦/٢/١) منسوبا الى الدكتور /عبدالحليم محمود شيخ الأزهر فيقول :

« أما اذا كانت المسألة مسألة تبرع شخص باحدى كليتيه لشخص لا يعرفه وتربطه به رابطة قرابة أسرية ، فان الموقف هنا يختلف لأن الدوافع هنا دوافع كريمة تستهدف التعبير عن معانى الرحمة وتأكيد للمودة والمحبة والتعبير عن أسس الجوانب الانسانية وذلك كله داخل دائرة المباحات بشرط أن يغلب على الظن أن حياة المتبرع لن تتعرض للخطر ، وأن يقرر ذلك طبيب صادق عادل يتجرد قراره من المؤثرات العاطفية المتحيزة ، وفى ذلك انقاذ لشخص بما لا يؤدى بحياة شخص آخر . أما اذا تعرضت حياة المتبرع للخطر فمن المنطق الذى يدعو الى ارتكاب الأخطار القاتلة فى سبيل هدف معلنون » .

القسم الأول : معطيات المسألة :

ان هذه العمليات تعطى احتمالات لا حدود لها للتقدم الجراحى بشرط أن تحاط بضمانات قانونية محددة وواضحة ذلك أن اجراء تلك العملية يمس حقوق أكثر من انسان سواء كان الاستئطاع من جسم حي أو جثة . المعروف من المبدأ الأساسى للأداب الطبى أن مصلحة الشخص نفسه تبرر استئطاع جزء من جسمه .

(١) ويشترط البعض توافق الدين بين المعطى والمنتفع بالعضو .

أما استقطاعه لمصلحة شخص آخر فذلك يؤدي الى نتائج قانونية جديدة ، هذه النتائج تؤكد ضرورة إعادة النظر فى الهيكل الطبى الاجتماعى القانونى القديم للعلاقات الناشئة عن ممارسة الطب والجراحة • وهذا ما حاولنا اثباته فى رسالتنا المقدمة لجامعة باريس تحت عنوان « قانون نقل وزرع الأعضاء البشرية (١) » •

ونقطة البداية فى البحث تتركز حول محاولة إثبات أن تلك العملية تعتبر مشروعة اذا استوفت بعض الشروط •

وتظهر الصعوبة فى أن تلك العملية سواء كان الاستقطاع من جسم انسان حي أو من جثته تفترض اعتداء على بعض القيم المعنوية والقانونية التى يضمن القانون الوضعى حمايتها •

فمثلا يمكن النظر الى الاستقطاع من الناحية التجريدية على أساس انه جرح وضرب معاقب عليه جنائيا •

وكل المشاكل ذات الطابع المدنى والجنائى والادارى التى تثيرها عمليات نقل وزرع الأعضاء تقتضى بادئ ذي بدء تجديد مدى سلطة الانسان على جسمه وجثته •

وباعتباره علم من العلوم الانسانية المعيارية يجب على القانون أن يصدر حكم قيمي على عمليات نقل وزرع الأعضاء •

وباعتباره فن يجب على القانون أن ينظم العلاقات الانسانية الناتجة عن تلك العمليات •

وفى حدود هذا التصور يجب بحث المشاكل القانونية لتلك العمليات بطريقة منهجية تقيم نوعاً من التوازن بين استنباب العدل ومقتضيات الملائمة مع الحياة العملية • والصعوبة الكبرى فى هذا البحث تكمن فى أنه لا يوجد فى القانون الوضعى المصرى قواعد قانونية كافية لتقديم حلول للمشاكل القانونية التى تثيرها عمليات نقل وزرع الأعضاء مع أن هذه العمليات تعطى مجالاً جديداً

(١) السابق الاشارة اليها ••

لنشوء دعاوى مسئولية ضد المرفق العام التي تقوم به المستشفيات وضد الأطباء الممارسين بها .

وافتيقار القانون الوضعي لتلك القواعد يعتبر ثغرة خطيرة بالنظر الى أن تكامل الشخص الانساني في حياته وجسمه يعتبر احدى عناصر النظام الاجتماعي الذي يحميه القانون .

ولذلك فان تدخل المشرع في هذا المجال يعتبر أمرا ضروريا لكن يصرح باستثناء خطير الشأن على كلا من مبدأ حرمة جسم الانسان وعدم إمكان التصرف فيه ومبدأ حرمة الموتى .

ويجب الاشارة الى أن هذه المبادئ تعتبر من المبادئ التي تتعلق بالنظام العام .

وهذه المبادئ تفرض ما يلي :

أولا : ضرورة حماية الحياة والتكامل الجسمي للأفراد بحيث لا تعتبر عملية نقل وزرع الأعضاء مشروعة الا في الحدود التي تمثل فيها منفعة أو فائدة اجتماعية أكيدة .

ثانيا : ضرورة حماية الكرامة الانسانية بما يقتضى رفض الاتجار في جسم الانسان وذلك يحقق بمنع كل نشاط يهدف الى تحقيق الربح عن طريق تلك العمليات .

ثالثا : ضرورة اقامة مرفق عام اداري يحتكر القيام بتلك العمليات . وبعد بيان القيود التي ترد على التصرف في الجسم والجثة فانه يتعين العرض لمشكلة التصرف بمقابل في الأعضاء .

أولا - فيما يتعلق بالتصرف في جسم الانسان الحي :

لعله من السهل أن يلاحظ أن تدخل جسم الانسان في التصرفات القانونية يعتبر حقيقة ثابتة .

ذلك أن التصرف القانوني هو مظهر للإرادة يصدر ويعبر عنه من وبواسطة الجسم .

علاوة على ذلك فان تنفيذ التصرفات القانونية يتم عن طريق جسم المتعلقه

بادئ ذي بدء اثبات مشروعية تلك العملية فهذا الاثبات ضروري قبل أن نبحث النظام القانوني لذلك الاتفاق .

ولا بد في هذا الصدد من رسم ووضع حدود وقيود على سلطة الانسان في التصرف في جسمه لمصلحة الغير .

فعلى مستوى المبادئ التي تركز عليها الخلول المقترحة يمكن أن تستوحي هذه القيود من ثلاثة أفكار :

أولا : وجوب احترام الكرامة الانسانية ذلك ان احترام القيم الانسانية يعتبر أساسا لإعلان بطلان أحد التصرفات القانونية .

ثانيا : اخلاقية الباعث الذي دفع المتعاقدون الى التعاقد .

ثالثا : مدى التضحية المرضي عنها ، بالنظر الى أنه بين القيم الانسانية والمصالح المتعارضة يجب اقامة تفاضل وترتيب .

وبالتطبيق لذلك اذا كان تنفيذ عقد الاستقطاع لا يعرض العاطي الا لخطر بسيط غير متناسب مع المزايا التي يحصل عليها المنتفع مع العضو ، فان هذا العقد يتفق مع مقتضيات النظام العام .

ونخلص من ذلك انه يمكن رقابة شرعية وصحة اتفاق نقل وزرع الأعضاء عن طريق استخدام فكرة المحل والسبب في العقد وفكرة الخطر في تنفيذ العقد منظورا اليها على التوالي حسب مقتضيات النظام العام وحسن الآداب . ان مبدأ عدم امكان التصرف في جسم الانسان ليس مبدأ مطلقا اذ أنه يحتمل بعض الاستثناءات التي تستند شرعيتها على أسس ونظريات قانونية من أهمها نظرية الضرورة والمعروف ان الضرورات تبيح المحظورات .

اتضح من البحث أن القانون يجب أن يصبغ على هبة الأعضاء صفة الارادية والمجانية وأن هذه الهبة غير مصرح بها في غير نطاق المرفق لنقل وزرع الأعضاء .

ثانيا : اما فيما يتعلق باستقطاع الأعضاء من الجثث :

(أود أن أشير الى أنه يجب على الفقيه الا يتخذ من النفور الشخصي تجاه مسألة (الموت سببا لعدم بحث النظام القانوني للموت . ذلك أن الموت لصيق بالطبيعة الانسانية والقانون ينظم العلاقات الانسانية) .

ودراسة القوانين الأجنبية (١) التي عالجت هذه المشكلة أدت بنا الى القول بأن الحق في استقطاع عضو من الجثة يمكن أن ينشأ عن ارادة منفردة للميت وجسم الانسان هو محل للروح وكل ما يذكجه النشاط العقلي وهو أيضا مصدرا للنشاط العضلي .

أريد أن أقول أن التصرفات القانونية التي تجد محلها ارادة تنفيذها في جسم الانسان هي تصرفات عديدة .

عقد العمل ، عقد الألعاب الرياضية ، عقد الزواج العقد الطبي وعقد نقل وزرع الأعضاء .

وفي دراسة تصرف (اتفاق) نقل وزرع الأعضاء من سم انسان حي يجب أثناء حياته أو بقرار اذاري صادر من ادارة المستشفى المختصة .

وأيا كان مصدر هذا الحق فان هذا الحق لا يمكن أن يمارس وأن يوضع موضع التنفيذ الا بعد الملاحظة الأكيدة لحدوث واقعة الموت (١) .

ولما كان القانون يحكم العلاقا الانسانية الناشئة بصدد ممارسة الطب فلقد لاحظت من مراجعه بعض المعطيات الطبية أن التصريف التقليدي للموت أصبح غير مطابق للواقع . فمثلا يوجد حالات يكون الانسان فيها بين الحياة والموت . فعلى الرغم من أن مخ الانسان قد مات إلا أن الأعضاء الأساسية للحياة لا زالت تقوم بوظائفها بمساعدة بعض الأجهزة الصناعية مثل التنفس الصناعي . وهنا نؤكد على ضرورة أن يوضح القانون شروط اعتبار الانسان ميتا . وهذه المسألة لا يجوز أن تنظم بمجرد قرار أو لائحة ذلك ان الحياة الانسانية تمثل قيمة انسانية في المجتمع ولا يمكن التصرف فيها الا في الحدود التي يقرها القانون طبقا لما قرره الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

(١) على سبيل المثال القانون البرازيل رقم ٤٧٩ - ه الصادر في ١٠ أغسطس ١٩٦٨ والخاص بنقل وزرع الأنسجة والأعضاء المجموعة السدولية للتشريح الصحي ١٩٦٩ ص ٤١١ القانون الدانمركي رقم ٢٤٦ الصادر في ٦ يونيو ١٩٦٧ والخاص بنفس الموضوع والمنشور بمجلة Cahiers Laënnec الفرنسية ١٩٧٠ ص ٢٨ .

J. Dukeminier, D. Sanders organ transplantation : A proposal for routine salvaging of cadaver organs — the New England Journal of Medicine, 1968 — Vol. 279 — P. 413, P. 1117.

وبصفة خاصة يجب أن ينظم القانون الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها للسلطة العامة أن تدعى حقا في استقطاع أعضاء من حيث الأشخاص الموجودين بمستشفى عام .

وتدخل القانون هنا يعتبر ضرورة فنية من وجهتين :

الأولى :

أن اذن القانون يعتبر سببا لإباحة تصرف الطبيب الجراح (بمعنى عدم انعقاد مسئوليته عند ما يمارس نقل وزرع الأعضاء) .

الثانية :

أن قانون العقوبات بصفة خاصة في فرنسا يضع عقابا لمخالفة قاعدة وجوب انتظار ٢٤ ساعة بعد الموت قبل القيام بأى تصرف فى الجثة .

وهذه القاعدة القانونية أصبحت لا تتفق مع مقتضيات ممارسة عمليات نقل وزرع الأعضاء التى تتطلب لضمان نجاحها القيام بالاستقطاع قبل مضى ٢٤ ساعة . والإعفاء من التقييد بتلك المهلة يجب أن يصرح به قانون وليس بقرار أو لائحة إدارية .

فالحالات الاستثنائية التى ترد على مبدأ عدم إمكان التصرف فى الجثة وفى ضرورة احترامها يجب أن تحدد بواسطة قانون .

ويعيننا الآن بيان حكم القانون فى :

ثالثا - استئصال الأعضاء من شخص فى دور الاحتضار :

عند الأخلاقيين (١) لا يمثل هذا الاستئصال مشكلة أخلاقية أو معنوية لأن الحياة أو الصحة اذا بقى شئ من ذلك لدى هذا الشخص ، ليس محلا لاستئثار أو للانتفاع الحاجز لهذا الشخص . بعد موت المخ يتحول الإنسان الى مجموعة من الأعضاء والأنسجة التى ليس لها أى معنى روحى بالنسبة لهذا الشخص ومن ثم لا يوجد ما يمنع من اشراك هذه الأعضاء والأنسجة فى انقاذ

حياة انسانية أخرى • ويمكن الاستمرار فى تشغيل أجهزة الانعاش الصناعى للمحافظة على القيمة البيولوجية لهذه الأعضاء والأنسجة لحين استقطاعها •

ومن الناحية القانونية :

لا مانع من أن يأذن القانون باستقطاع عضو من جسم شخص فى دور الاحتضار بغرض زرعه على جسم مريض لانقاذ حياته ولكن بشرط ا لتأكد من موت هذا الشخص ومن صدور رضاء ذوو الشأن بإجراء تلك العملية •

وفى هذه الحالة يجوز الاستمرار فى تشغيل أجهزة الانعاش الصناعى للمحافظة على القيمة البيولوجية للعضو المراد استقطاعه •

واستقطاع أى عضو قبل التأكد من الموت يعتبر أمراً غير مشروع وليس يشفع للجراح حين يقوم بذلك حصوله على رضاء أسرة هذا الشخص قبل اعلان وفاته •

ان اعلان وفاة هذا الشخص بتحرير محضر الوفاة يجعل من هذا الشخص مصدراً ممتازاً ومأمون الجانب للحصول على الأعضاء البشرية لأن هذا الشخص يعتبر ميتاً من الناحية القانونية • وهو مصدر ممتاز لأن العضو المراد استقطاعه لازال من الناحية الاكلينيكية حياً كما سنرى •

ولحين اتخاذ القرار بإيقاف أجهزة الانعاش الصناعى بتوافر الشروط السابق بيانها فانه يكون لدى الفريق الجراحى المكلف بالزرع فترة من الوقت يستطيع خلالها اعداد ما يلزم لاجراء عملية الاستقطاع الأعضاء من شخص فى دور الاحتضار يقتضى فرض بعض القيود التى تأسس على النظر الى :

مراحل الموت :

مراحل الموت : يمر موت الانسان بعدة مراحل (١) •

المرحلة الأولى :

الموت الاكلينكى وهو يحدث فوراً بعد توقف القلب والرئتين عن العمل

(١) أنظر رسالتنا السابق الاشارة اليها فى ٧٦٧ ص ٦٦٦ - ٦٦٧ - الاستاذة الدكتورة/ محمد

منليمان الطب الشرعى القاهرة ١٩٥٩ ص ٨١ •

المرحلة الثانية :

الموت الحقيقي وهو مرتبط بتوقف المخ ، ويحدث ذلك بعد ٤ أو ٥ دقائق من توقف دخول الدم المحمل بالأكسجين للمخ بتوقف القلب والرئتين عن العمل .

المرحلة الثالثة :

الموت الجزئى أو موت الخلايا ونعنى به موت الخلايا ويعرف الموت الجزئى بأنه التوقف النهائى لعمليات التبادل والتحول الكيمائى وهذا ما يسمى (Le Métabolisme) إذ أن هذه الخلايا تظل حية بعد توقف المخ والقلب . للرئتين عن العمل وذلك لمدة تختلف من عضو لآخر ويمكن أن تصل تلك المدة لعدة أيام وفى نهاية هذه المدة تتحلل هذه الخلايا وتموت ويحدث الموت الجزئى .

وفى هذه المرحلة بالذات يجب استعمال أجهزة الانعاش الصناعى حتى تظل خلايا العضو المراد نقله حية .

فاذا ما تعدت حالة الشخص هذه المرحلة الثالثة فليس فى مقدور مخلوق أن يعيد الحياة بأى صورة كانت إليه .

وبالنظر الى هذه المراحل فإنه يمكن القول بأن استقطاع أى عضو يكون أمراً غير مشروع اذا حدث قبل توقف القلب تلقائياً عن العمل .

وبالعكس فإنه من الجائز ، اذا توافرت شروط قانونية أخرى ، استقطاع العضو من وقت حدوث الموت الاكلينكى والحقيقى . وهذا العضو يحتفظ بقيمته البيولوجية طالما ان الاستقطاع قد تم قبل تدخل الموت الجزئى .

ويستنتج من وجود هذه المراحل أن من الجائز أن يتحقق توقف القلب عن العمل فى نفس الوقت التى تظل فيه خلاياه حية وبذلك يمكن استقطاع هذا القلب لزرعه فى جسم آخر .

وتخلص من ذلك أن يكفى التأكد من حدوث الموت الحقيقى والتوقف التلقائى للوظائف الأساسية للحياة للانسان لكى يمكن اعلان موته دون حاجة لانتظار حدوث الموت الجزئى .

رابعاً : اما فيما يتعلق بالتصرف بمقابل في العضو المراد استقطاعه :

فان الحكم القانوني لهذه المسألة يقتضى اقامة التفرقة بين حالة العضو قبل استقطاعه وحالته بعد استقطاعه .

ومعطيات المسألة تتلخص في أن تصرف الشخص في جسمه لأغراض الزرع يتحقق بإبرام عقد يمكن أن يسمى عقد الاستقطاع الذى يتضمن شرطاً بمقتضاه يهب العاطى العضو المستقطع لمريض معين تختاره الجهة المختصة ، فهل يكون تصرف العاطى يعوض أو بدون عوض ؟

غالبية الفقه على أن رضاء العاطى يجب أن يكون بدون مقابل ولكن هناك اتجاه يذهب الى امكانية أن يكون التصرف بمقابل . ولكن الحكم الصحيح في هذه المسألة يقتضى كما قلت التمييز بين الجسم فى مجموعة وبين احد أعضائه بعد استقطاعه . والمشكلة الحقيقية توجد عندما يستقطع العضو منها يعرض السؤال : هل يمكن التصرف فى هذا العضو فى مقابل نقدي .

فيما يتعلق بالتصرف فى الجسم :

قبل استقطاع العضو لا توجد مشكلة لأن المسلم به أن الحق الذى يملكه الانسان على جسمه هو حق غير مالى لا تجرى عليه المعاملات المالية أى يعوض .
ومع أن ذلك القول يبرهن وحده على عدم جواز التصرف بمقابل فى جسم الانسان أو جثته ، الا أننا نورد بعض الأدلة التى تعتبر دليلاً قاطعاً على بطلان شروط المقابل .

١ - فكرة الثمن أو المقابل النقدي فى التصرف فى جسم الانسان تعتبر أمراً مستهجننا لا يتفق مع الكرامة الانسانية . واحترام هذه الكرامة يعتبر مبدأ من مبادئ الأخلاق الاجتماعية بحيث يؤدى مخالفته الى بطلان الشرط الذى يقضى بدفع المقابل وبلغة القانون يقال بأن التصرف القانوني يجب أن يكون مشروعاً من حيث الباعث الدافع الى اتمامه .

ويصدق هذا القول أيضاً ولو تعلق الأمر بالتصرف فى الجثة ان فكرة المقابل النقدي لا تتفق مع مقتضيات مبدأ احترام الموتى .

٢ - عقد البيع ، بيع العضو ، ينزع عن الشخص حقه فى الرجوع عن رضائه لأن عقد البيع من العقود اللازمة ، وهذا الحق فى الرجوع يعبر عن

حرية شخصية للانسان فيقع باطلا كل شرط كشرط المقابل النقدي ، يقيد من استعمال هذه الحرية هذا تعاقب بعض القوانين الأجنبية (ايطاليا ، فنزويلا) كل شخص توسط ، بقصد الحصول على مقابل نقدي ، في الحصول على أعضاء بشرية لأغراض علاجية .

أما فيما يتعلق بالعضو بعد استقطاعه :

فان التصرف فيه يعرض في العلاقة بين العاطي والمستشفى أو بنك الأعضاء ثم بين هذه الجهة الأخيرة وبين المريض المنتفع بالعضو .

في ١ لعلاقة بين العاطي والمستشفى :

يصبح العضو بعد استقطاعه شيئا داخلا في التعامل لأنه لم يعد جزءا من انسان ، ولكنه مع ذلك ينتسب الى أصل انساني ومن هنا يكون محل العقد مشروعا .

ولكن السبب يكون غير مشروع اذا قصد بالتصرف في العضو المستقطع تحقيق أغراض اقتصادية لا تتفق في شيء مع الكرامة الانسانية التي تتعلق حمايتها ، من حيث كونها فضيلة ، بالنظام العام والآداب .

ان اشتراط المقابل النقدي ينزع عن تصرف العاطي مغزاه المعنوي وهذا المغزى هو وحده الذي يبرر الخروج على مبدأ الأساس الذي يقضي بحرمة جسم الانسان .

وشروط المقابل يبطل ويبطل معه اتفاق الاستقطاع اذا كان دفع المقابل هو السبب الدافع لهذا الاتفاق .

ان القانون ، وهو يعنى باقامة تفاضل وترتيب بين القيم ، لا يمكن أن يوافق على مبادلة جزء من الانسان بمبلغ من النقود .

لكن البعض يرى أنه لا فرق بين العاطي بمقابل والعاطي بدون مقابل ما دام ان الرضاء قد صدر منهما بعد معرفة أخطار العملية ويرى أنه ليس من اللازم البحث عن أغراض العاطي كما وأن هذه الأغراض لا يصح أن تؤثر على قيمة الرضاء كل هذا اذا أتى القانون بنص صريح يمنع فيه تعاطي المقابل باعتباره أمرا غير أخلاقي .

ولكن ليس من اللازم للقول بعدم جواز المقابل وجود نص يمنعه ، اذا

من الممكن استخلاص عدم مشروعية اشتراط المقابل من الأغلاق الاجتماعية السائدة التي تعبر عنها المبادئ العامة للقانون .

ان دخول أجزاء جسم الانسان في التعامل ليس طليقا من كل شرط لأن هذه الدخول مرهون ومنوط بأخلاقية الباعث على الاتفاق .

ان عقد البيع مثل خروج أكيدا على الحدود التي يستطيع فيها الانسان المتصرف في جزء من جسمه .

واذا كنا نلجأ الى التضامن الانساني باعتباره فضيلة خلقية لتبرير عمليات نقل وزرع الأعضاء فاننا يجب أن نلجأ الى الاخلاق أيضا للحكم على مكونات الاتفاق على استقطاع الأعضاء - أي يجب عدم تجزئة الاتفاق والرجوع في تأسيس مشروعيته للاخلاق وضرب الصفع عن هذه عند التساؤل عن مدى مشروعية المقابل .

ويقول أنصار مذهب جواز اشتراط المقابل ، ان التقدير النقدي للاضرار الجسدية الناتجة من فقد عضو يعتبر أمرا مشروعاً تقوم به المحاكم بدون أمر يستهجن ذلك أحد (١) .

والرد على ذلك من ناحيتين :

١ - محل التقدير في دعوى المسؤولية ليس العضو وانما ما ترتب على الفقد من فوات كسب ولحوق خسارة .

٢ - تقدير التعويض في المسؤولية يلجأ اليه في واقعة ضارة لم يرض عنها المضرور أما في عمليات الاستقطاع فالغرض وجود رضا للعاطي .

والقانون الايطالي والخاص باستقطاع وزرع الكلية ينص على بطلان شرط المقابل أو أي ميزة أخرى لصالح العاطي لحضه على هبة العضو .

وكل هذه الاعتبارات تدفعنا الى القول بوجود مبدأ أساسي يقضى بمجانبة التصرف في العضو المستقطع . ولكن هذا لا يمنع من منح العاطي بعض المزايا الاجتماعية .

مبدأ مجانية التصرف في العضو المستقطع :

نورد هنا بعض الاعتبارات التي توجب الأخذ بهذا المبدأ - ان كلمة الهبة أو الواهب أو العاطي علققت بأذهان الناس على اعتبار انها الوسيلة العادية للمتصرف في أجزاء جسم الانسان .

يستعمل المشرع المصري في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنقل قرينات العيون لفظ الهبات والتبرع مما يقطع في الدلالة على أن التصرف يكون مجانا .

-المشرع الفرنسي منع كل ربح يمكن أن يحصل عليه من عمليات نقل الدم ولقد قرر مجلس الدولة الفرنسي أنه لا يجوز للأشخاص الذين يمارسون نشاط تجارى التدخل فى عمليات نقل الدم(١) .

وعند انعدام النص على منع الأعضاء يجب الرجوع الى الشريعة العامة (القواعد العامة للقانون)، لاستخلاص حكم القانون . وهنا ينبغي التأكد على الاعتبارات الآتية :

- ١ - لاحظنا أن المشروع يتجه الى منع التعامل المالى فى أعضاء الانسان .
- ٢ - التصرف فى الأعضاء فى مقابل نقدى يتعارض مع الآداب العامة .
- ٣ - لا يجوز قياس أعضاء الانسان على لبن المرأة الذى يقال انه يباع الآن لأن هذا الأخير مخصص بطبيعته لخدمة الغير - (بعض الفقه الاسلامى يذهب الى أن الأمر لا يتعلق ببيع لبن المرأة بل أن الأمر يتعلق باستئجار نشاط المرأة) .

٤ - التصرف فى أعضاء الانسان يمثل استثناء على الأصل العام وهو عدم جواز التصرف فى جسم الانسان ، وإذا جاز هذا التصرف فان ذلك لا يكون الا فى الحدود التى يهدف فيها هذا التصرف الى تحقيق غاية انسانية بعيدة عن مجال الربح (لجنة الفتوى بالأزهر) .

وتعتنق القوانين الأجنبية مبدأ مجانية هذا التصرف :

(أ) المادة الأولى من القانون الإيطالي رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٧ التى تسمح باستقطاع وزرع الكلية على خلاف ما تقضى به المادة الخامسة من التقنين المدنى الإيطالى وتشترط لجواز التصرف أن يكون مجانيا .

(ب) بعض القوانين (جنوب أفريقيا) تفرض عقوبات جنائية على كل شخص يقدم لشخص آخر أى عضو بشرى فى مقابل نقدى سواء تعلق الأمر باستقطاع من أنسان حى أو ميت .

(ج) تعديل التقنين المدنى الكوبيك م ٢٠ : التصرف فى أجزاء جسم الانسان يجب أن يكون بدون مقابل فيما عدا الأجزاء التى يعاد تكوينها بطريقة طبيعية من جديد بعد استقطاعها (كالدم) .

ان الصفة التبرعية للتصرف فى العضو المستقطع يجعل من هذا التصرف أداة قانونية ملائمة وتجعله متفقا مع الكرامة الانسانية وهذا يستلزم تقرير المبادئ الآتية :

— الشرط الذى يقضى بدفع مقابل نقدى قد يؤدى الى بطلان التصرف كله أو ان يبطل الشرط وحده ويلزم أخذ هذا المقابل أن يرد له لصاحبه .

— الأصل هو عدم جواز التصرف بمقابل فى أجزاء الجسم .

— ان تصرف العاطى ليس له مقابل نقدى بل مقابل معنوى . واذا كان لا يجوز أن يتحرك العاطى لغرض مالى فانه من الممكن أن يمنح بعض المزايا الاجتماعية .

المزايا الاجتماعية التى تمنح العاطى :

يتعرض العاطى لبعض الأضرار والأخطار .

أما الأضرار فهى تتمثل فى أجر عمله أثناء القيام بالعملية وانتقاص قوته الجسدية وضرر أدى يتمثل فى احساسية بفقد أحد أعضائه وبصفة عامة كل ما فاتته من كسب .

ويمكن أن يعطى العاطى تعويضا فى مقابل هذه الأضرار مع ملاحظة أن التعويض يقصد به التخفيف من هذه الأضرار وليس قط مقابل العضو فى ذاته

وهذا ما أخذ به قانون بنوك الدم فى مصر رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ الذى يتكلم عن تعويض العاطى (مكافآت) ودفع هذا التعويض للعاطى لا يقلل من كون تعرفه تبرعيا اذ أن الجهة التى تدفع هذا التعويض ليس طرفا فى التصرف .

أما فيما يتعلق بالأخطار :

فيمكن أن تغطى أخطار استقطاع عضو سليم بالتأمين فيجب على كل مستشفى مصرح فيها بإجراء عمليات استقطاع الأعضاء أن تبرم تأمين خاص يغطى أخطار الاستقطاع .

وهذا التأمين يعتبر عنصرا من عناصر المرفق العام لاستقطاع الأعضاء والالتزام بإبرام تأمين هو التزام قانونى يفرضه القانون ، وأقصد أن أقول ان هذا الالتزام ليس التزاما اتفاقيا ينشئ من اتفاق استقطاع الأعضاء وبالتالي فانه لا يؤثر على الصفة التبرعية لهذا الاتفاق .

ويمكن أن يمنح العاطى مزايا اجتماعية أخرى :

دبلوم - ميدالية .

الخلاصة :

فى تكليف تصرف فى الأعضاء نرى أن الأمر يتعلق بعقد استقطاع يتضمن شرطاً بمقتضاه يهب العاطى العضو المستقطع الى انسان معين بالذات أو الى الانسانية وهذا الشرط هو شرط تبرعى لا يولد أى التزام مقابل بدفع مبلغ نقدى للعاطى .

ننتقل الآن لبيان حكم المقابل فى العلاقة بين المستشفى (البنك) والمنتفع بالعضو :

فيمّا يتعلق بعقد النزول بالمستشفى أو عقد (الاستشفاء) فهو عقد معاوضة فعلى المنتفع أن يدفع مصاريف العملية (نفقات اعداد العضو أو الدم) .

وله بعد بعد ذلك أن يسترد تلك المصروفات من التأمينات الاجتماعية أو أن تدفعها بدلا منه التأمينات . وبالعكس فان تقديم العضو المستقطع للمنتفع يكون مجانا ، وهذا لما يأخذ به فى مصر القرار الوزارى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٧٠ الذى قرر أن توريد الدم للمرضى يكون مجانا وتعريفه الدم التى تكلم عنها المشرع انما يقصد بها تغطية نفقات اعداده وحفظه وهى لا تمثل بالقطع قيمة الدم فى ذاته . فالواقع أن تقدير هذه القيمة يعتبر أمرا مستحيلا والمشرع منزّه عن التكليف المستحيل .

كذلك تنص المادة ١٨ من القرار الوزارى رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٦٣ الذى يضع اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٢ الخاص ببنوك العيون على أن اعطاء العيون للأطباء يكون بصفة مجانية .

الاساس القانونى لمجانبة اعطاء العضو للمنتفع :

ترتبط المستشفى أو البنك مع العاطى بعقد استقطاع الذى يتضمن شرط هبة العضو للمنتفع وعلى المستشفى أن تنفذ هذا الشرط كما وقع عليه الاتفاق مع العاطى أى أن يكون اعطاء العضو مجانا .

فى العلاقة بين العاطى والمستشفى أو البنك يوجد على عاتق الأول التزامان :

الأول : الخضوع للاستقطاع وهو التزام بعمل يقابله التزام بتعويض العاطى .

الثاني : بعد استقطاع العضو على العاطى أن يهب هذا العضو . ولذلك نرى أن هناك تصرفان قانونيان :

١ - عقد الاستقطاع .

٢ - شرط الهبة .

عقد الاستقطاع ينشأ التزام بخضوع العاطى للاستقطاع فى مقابل تعويض أما شرط الهبة فانه لا يتضمن مقابلا ماليا للالتزام باعطاء العضو .

ولا يكفى لادراج عقد معين فى نوع معين من العقود أن يتوافر فى ذلك العقد خصيصة واحدة من خصائص هذا النوع من العقود ولكن يجب لذلك أن ينظر للعقد فى مجموعة وخاصة السبب الدافع للالتزامات أطرافه . وإذا كان شرط الهبة يتضمن نية التبرع عند العاطى ولا يصح اعتباره بيعا .

وإذا كان صحيحا ان إعطاء العضو يعتبر بيعا له فلماذا تدخل المشروع بصدد نقل الدم ونقل قرنيات العيون ، أما كان يكفى الرجوع للقواعد التى قررها التقنين المدنى فى خصوص عقد البيع ؟ .

- تبقى نقطة أخيرة يجب التعرض لها ونحن بصدد بيان معطيات المشكلة فلقد ألمحت الى أن القانون يستطيع فى بعض حالات استثنائية أن يمنح السلطة العامة حقا فى استقطاع أعضاء من جثث الأشخاص الموجودين بمستشفى عام . ومصدر هذا الحق هو القرار الإدارى الصادر بهذا الاستقطاع .

وفى هذا المجال نجد أن بعض القوانين الأجنبية أعطى سلطة الاستقطاع لرئيس القسم الجراحى . ولناخذ مثلا عن ذلك :

ففى فرنسا ينص مرسوم ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ على أنه :

فى المستشفيات التى يحددها وزير الصحة يجوز لرئيس القسم الجراحى إذا رأى مصلحة عملية أو علاجية فى التشريح أو الاستقطاع أن يقوم بها بدون مهلة ودون حاجة لاذن الأسرة .

فى هذه الحالة يجب أن يتأكد من الوفاة طبيبان من المستشفى وذلك بواسطة الوسائل والطرق التى يحددها وزير الصحة ، يجب عليهما أن يوقعا على محضر الوفاة الذى يجب أن يتضمن ساعة وتاريخ الموت .

وعلى رئيس القسم الجراحى أن يحرر محضرا يبين فيه أسباب وظروف العملية . ولقد ذهب البعض فى مجال تفسير هذا المرسوم الى أن من الجائز الاستقطاع حتى بالرغم من معارضة الأسرة بينما ذهب البعض الى حد القول بأن هذا المرسوم يصادر إحدى الجريات العامة وبغرض نوع من نزع الملكية وتأمين الاموات وبالتالي يكون باطلا ولقد وصل الأمر الى الطعن فى لائحة مستشفيات باريس التى تضمنت نصا متشابهها أمام مجلس الدولة الفرنسى .

ولقد خرجنا من بحثنا لهذا الموضوع أن معارضة الأسرة تسلب رئيس القسم الجراحى من حقه ، وانه يجب على المستشفى أن تحيط الأسرة علما بموائجها التى تتضمن هذا النص حتى يمكن للأسرة أن تعترض ونرى أنه يجوز فقط لرئيس مكتب الصحة أن يأذن باستقطاع الأعضاء من جثث الموتى التى لا يطالب بها أحد ذو صفة .

ولا أعتقد أنه من المفيد فى الوضع الراهن للوعي الثقافى فى مصر ، الأخذ بهذا النص لأن هذا يحتاج الى درجة عالية من الثقافة والى تفهم الراى العام لاحتياجات الطلب .

القسم الثانى :

ضرورة اصدار قانون نقل وزرع الأعضاء البشرية :

ذكرنا أن اصدار هذا القانون يمثل ضرورة فنية لإباحة استقطاع الأعضاء البشرية من الجثث . وهذه الضرورة تظهر بصورة أوضح فى حالة الاستقطاع من جسم انسان حى . فلو استندنا الى القانون الوضعى المطبق حاليا لكان الاتفاق الذى يسمح بنقل وزرع الأعضاء اتفاقا باطلا لعدم مشروعية محله . ومحل ذلك الاتفاق هو القيام باعتداء على جسم الانسان الذى تحظى حمايته برعاية نصوص قانون العقوبات الخاصة بالقتل والجرح والضرب .

ولا يكفى لمحو الصفة الجنائية لتنفيذ هذا الاتفاق كون أن العاطلى قد رضى بعملية الاستقطاع اذ لا قيمة لهذا الرضاء ، فى نظر القانون ، طالما انه يمثل خرقا لنصوصه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان وجود قانون فى مصر يسمح بنقل قرينات العيون (١) هو أمر ليس بكاف لذ يمكن القول بأن ما ورد

(١) قانون رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٦٢ المجريدة الرسمية ١٦ يونيو سنة ١٩٦٢ رقم ١٣٥ .

على خلاف الأصل فعليه لا يقاس ، وعليه فلا يجوز القياس على قانون نقل
قرينات العيون الذى ينشأ سبباً للإباحة ، لأنه يمثل استثناء على الأصل
العام وهو عدم جواز التعامل فى جسم الإنسان . وعلى كل الأحوال فإن هذا
القانون لم يعالج كل المشاكل القانونية التى تثير عمليات نقل وزرع الأعضاء
البشرية . علاوة على ذلك فإن هذا القانون الذى صدر فى سنة ١٩٦٢ أصبح
متخلفاً عن اللحاق بالتطور الطبى والجراحى فى مسائل نقل وزرع الأعضاء
البشرية . ورغم أن هذا القانون اقتصر على معالجة استئصال القرينات من
الجثث إلا أنه لم يتعرض لمسألة التحقق من الموت ولا يمكن من ناحية أخرى
الاستناد الى القانون الذى يبيح نقل الدم البشرى لأغراض علاجية (١) للقول
بمشروعية نقل وزرع الأعضاء البشرية وأساس ذلك أن الدم ، على خلاف الأعضاء
البشرية ، يتجدد تلقائياً فى الجسم بحيث لا يترتب على نقل جزء منه إصابة
الجسم بضرر جسيم .

وكل ما يمكن استخلاصه من قانونى نقل العيون ونقل الدم البشرى
أن علة الإباحة تكمن فى الفائدة الاجتماعية التى تترتب على تلك العمليات
ونحن اذا لاحظنا بصدد هذه العمليات تزامم بعض القيم والمبادئ الاجتماعية
كالتكامل الجسدى وحرمة الموتى والتضامن الإنسانى والكرامة الإنسانية ،
كان لا مناص من اجراء ترتيب وتفاضل بين هذه القيم والمبادئ والمشرع وحده
هو الذى يملك سلطة اجراء هذا الترتيب .

وهو فى سبيل ذلك سيلجأ المبدأ المستقر الذى يقضى بارتكاب الضرر
الأخف وبعبارة أخرى فإن المشرع ان يسمح باجراء هذه العمليات الا اذا
توافرت شروط حالة الضرورة .

والقانون ينشأ بذلك للطبيب الجراح رخصة التى يشترط لاستعمالها
رضاء العاطى .

بذلك يمكن القول ، فى التحليل الأخير ، ان الحق فى الاستقطاع ينشأ
من الاتفاق ولكن يجب أن يقر القانون نشو هذا الحق :

والقانون يفعل ذلك اذا أثبت ان تلك العمليات تحقق منفعة اجتماعية
أكيدة . والوسيلة الفنية التى تمكن من ذلك هى حالة الضرورة وليس بكاف

(١) قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ الجريدة الرسمية ١٢ يونيو ١٩٦٠ رقم ١٣٠ .

مجرد الاستناد الى النصوص التي تنظم حالة الضرورة في القانون المدني وقانون العقوبات الحال ، ويكفى لاثبات ذلك ان نعرض لتطبيق ذلك لا تتوافر فيها شروط حالة الضرورة وتظهر تبعا لذلك الأهمية الفنية والعملية لاصدر قانون ينظم عمليات نقل وزرع الأعضاء .

التطبيق الأول : وهو يعرض بشأن انسان فقد البصر فلا يمكن تأسيس مشروعية نقل قرينة لهذا الانسان ليكتسب ما يمكنه من البصر ، على فكرة الضرورة ، وذلك لأن هذه الفكرة تفترض وجود قيمة ، حقا مهددة بخطر وشيك الوقوع ، ولكنها على كل حال موجودة . وبعبارة أخرى ، يجب لامكان تطبيق فكرة الضرورة أن توجد قيمة ما يلزم حمايتها . أما في حالة الانسان فاقد البصر فاننا نوجد بصدد حالة ، انعدام البصر ، لا بصدد خطر وشيك الوقوع وما يترتب على زرع القرنية هو اكتساب قيمة جديدة لا حماية قيمة كانت موجودة .

التطبيق الثاني : ألمحنا الى أن من شروط حالة الضرورة وجود خطر وشيك الوقوع وهذا يستلزم أن يقوم الجراح على وجه السرعة بعملية زرع العضو في الجسم المريض لانقاذ حياته أو قيمة انسانية أخرى جديرة بالحماية . وهذا الشرط لا يتوافر في حالة استقطاع الأعضاء لحفظها ببنيوك الأعضاء البشرية لحين الاحتياج اليها .

ومعنى ذلك أن نظرية الضرورة لا تبرر هذه العمليات في هذا التطبيق فلا مناص والحالة هذه ، ان يصدر قانون ليكون مسببا لباحة هذه العمليات وبالفعل فلقد صدرت قوانين تنظم تلك المسائل في بلدان كثيرة التي قمت بدراساتها لاستخلاص المبادئ الأساسية التي تحكم الموضوع فعلى مستوى المبادئ حاولنا اثبات ضرورة اصدار قانون عام يحكم نقل وزرع الأعضاء . ففي الواقع فاننا نلاحظ في موضوع نقل وزرع الأعضاء تزاخم بين مبادئ قانونية تتعلق بالنظام العام ، واقامة تفضيل أو ترتيب بين قيم هذه المبادئ هو أمر يختص به المشرع وحده كما سبق أن قلنا .

ولقد جاء في أعمال المؤتمر السادس عشر للمركز الدولي للقضاة (١) الذي عقد في ايطاليا سنة ١٩٦٩ انه من المستحسن بالنظر الى خطورة وأهمية

(١) توصيات هذا المؤتمر تجدها منشورة بالمجلة الفرنسية

المشاكل التي تثيرها عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية أن يتدخل المشرع لتناول هذه العمليات بالتنظيم بما يضمن الحماية الفعلية لحقوق المواطنين وبما يقدم للأطباء الضمان الكافي ضد كل مسئولية بل ان المشتركون في المؤتمر أبدوا رغبتهم في التوحيد الدولي للتشريعات التي تحكم هذه العمليات وعلى مستوى النتائج اقترحنا قانونا ينظم تلك المسألة .

ولقد رست حلول القوانين الأجنبية دراسة في سبيل الأخذ بالحل الأكثر عدالة والأكثر ملائمة للنظام القانوني محل البحث .

وهناك نتيجة البحث نعرضها في صورة مواد قانونية ، وهي المشروع الذي قدمناه للجمعية المصرية للطب والقانون ليكون نواة لأي تنظيم قانوني لعمليات نقل وزرع الأعضاء (١) .

(١) قبل نشر هذا التقرير صدر في فرنسا القانون رقم ١١٨١ - ٧٦ في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ وهو منشور في الجريدة الرسمية (فرنسا) عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ ص ٧٣٦٥ وفي دالوز ١٩٧٧ - تشريع ص ١٣ - وهذا القانون - الذي صدر بعد عام من مناقشة رسالتنا للدكتوراه أمام جامعة باريس - تقل للكثير من الأحكام (تقلا يكاد يكون لفظيا) التي أوردناها في خاتمة رسالتنا .

عطاء الكلية لزارعتها

فى

المجتمع المصرى

مقدم من

اللواء دكتور/ زكريا الباز
رئيس قسم الكلى بمستشفى
المعادى

تعتبر زراعة الكلية إحدى الطرق التى تقدم حلا لحالات الفشل الكلوى. ولقد تقدم العالم العربى فى هذا المضمار بجانب استخدام الكلية الصناعية كحل بديل لعلاج هذا المرض بدلا من الزراعة وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ سجل اتحاد أوربا للغسيل الكلوى وزراعتها ٤١٤٣٢ حالة فشل كلوى قدم اليها غسيل كلوى وزرع من هذه المجموعة ١١٦٥٠ وتعتمد زراعة الكلية فى الدول الغربية على مصادر كلوى من متوفيين فيما يقرب من ٩٥٪ من الحالات ، وفى فرنسا مثلا بلغ عدد الحالات المزروعة من متطوعين أحياء ٤٪ من المجموعة . وفى القاهرة الوضع يختلف حيث أن القانون لا يعطى الفرصة للحصول على كليات من متوفيين . وتجربتنا فى هذا الحقل بدأت فى عام ١٩٧٧ فى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى بدأت المستشفى برنامجها فى زراعة الأعضاء معتمدة على متطوعين أحياء من ذوى القرابة من الدرجة الأولى وأعطيت الفرصة لجزء من فريق زراعة الكلى لأن يقوموا بدراسة طبية واجتماعية على هؤلاء المتطوعين كذلك المتطوعين الذين لا يمتوا بصلة القرابة لمرضى الفشل الكلوى . ولقد شملت هذه الدراسة ٣٥ حالة فشل كلوى دخلت المستشفى فى المدة من فبراير سنة ١٩٧٧ الى أكتوبر سنة ١٩٧٧ - وكانت هذه المجموعة تتكون من ٣٢ ذكورا وثلاثة أناث وتتراوح الأعمار بين ١٨ - ٥٠ سنة . بلغ عدد الأفراد الذين أبدوا رغبتهم فى التبرع بالكلية ٢٤٧ حالة وكان من ذوى القرابة من الدرجة الأولى المتابعة هذه المجموعة من المتطوعين من ذوى القرابة ومطالبتهم بالحضور الى المستشفى لتوقيع الكشف الطبى واجراء البحوث اللازمة عليهم ولم يحضر منهم الا ١٥٤ فقط

وفى أثناء فترة هذه الدراسة بدأت حملة إعلامية بواسطة فريق زراعية الكلية بالمستشفى استخدمت فيها وسائل الاعلام المختلفة . كانت نتيجتها ان أثارت الرأى العام وفتج عنها ان تقدم ٢٦ شخص من غير أقرباء المرضى وأبدوا استعدادهم للتبرع بالكلية لآى مريض كذلك وصلت الى المستشفى ٤٩ رسالة أبدى أصحابها رغبتهم فى العطاء .

كل هذه المجاميع خضعت لدراسة نفسية واجتماعية الى جانب الناحية الطبية .

نتائج البحث ، بدراسة الأسباب المرضية بين الخمسة والثلاثين مريض بالفشل الكلوى وجد ان معدل الاصابات بالالتهاب الكلوى أعلى من مثيله فى المجتمع الغربى . ولعبت البلهارسيا دورا فى ٦ حالات وكانت نتيجة متابعة المتطوعين من ذوى القرابة ويبلغ عددهم ٢٤٧ متطوع منهم ٣٩٪ تهربوا من الحضور . وما تبقى منهم كان ٣٥٪ غير مناسبين لاختلاف فصائل الدم . ومن تبقى منهم كانوا يشكلون ٤٦٪ ممن تطابقت فصائل الدم فيهم .

هؤلاء أكملوا فحوصات طبية ، من دراسة تبويب الانسجة والكفاءة الجسدية . وجد أن فى النهاية ٢١ شخص من مجموع ٢٤٧ هم الذين تنطبق عليهم الشروط اللازمة للتبرع بالكلية . وهذا يوضح بأن فى الأسرة المصرية ١٢٪ فقط قد يكونوا صالحين للتبرع بكلاويهم لنفوسهم . وكان مصير الخمسة وثلاثين مريض الذين كانوا فى انتظار زراعة الكلية لهم كما يلى :

٨ تمت الزراعة لهم بالمستشفى ، ٤ سافروا الى الخارج لزراعة الكلية و ١٣ لم يوجد لهم متطوعين ، ٣ حالات تعارضت حالتهم الصحية مع الزراعة ، ٧ مرضى توفوا أثناء هذه الدراسة وبدراسة ٢٦ شخصا من المتطوعين الغرباء وتحليل ٤٩ خطاب وردت من متطوعين غرباء وجد أن الدافع الأول وراء العطاء فى هذه المجموعة هو الناحية المادية . كان معظمهم من متوسطى أو دون متوسط الحال وبلغ عدد محترفى عطاء الدم فى الغرباء ٦٠٪ ومراجعة احصائيات متوفى الحوادث فى مستشفى المعادى فى الست سنوات الأخيرة وجد أن المتوسط يبلغ ٨٠ شخص فى السنة . وهذه الحالات تمثل مصدر سليم للحصول على كلاوى من المتوفين وبمناقشة الموضوع السابق تبين أن مشاكلنا الصحية المحلية مازالت تلعب دورا كبيرا فى حالات الفشل الكلوى وعلى رأس هذه الأسباب البلهارسيا والتهاب حوض الكلية . وعلى الرغم من أن العينة المدروسة لا تمثل حقيقة الأسباب ولكن بالرغم من هذا يمكن القول

بأن البلهارسيا وما يتج عنها من التهايات كلوية قد تكون على رأس القائمة التي تؤدي الى فشل كلوى . وبما أنه لا يوجد قانون يساعد على أخذ الكلى من المتوفين واعتمد الفريق على الكلى من ذوى القرابة من الدرجة الأولى . وقد تبين أن روح العطاء من الصغر قد تجعل برنامج زراعة الكلية بين الاحياء صعب استمراره ولقد قصر برنامج زراعة الكلية على المتطوعين من ذوى القرابة فى التنفيذ لأن التبرع من الغرباء يشوبه كثير من الشكوك حول الدوافع والحوافز للتبرع . وقد يتبين لنا من هذه الدراسة ان التبرع من الغرباء كان الهدف الرئيسى منه هو تحقيق مكاسب مادية بين فئات من الناس قليلي الدخل ودون المتوسط . اذ تبين ان ٦٠٪ من هؤلاء المتطوعين هم محترفى التبرع بالدم . وليس بغريب على المجتمع المصرى أن تكون روح العطاء فيه محدودة . وهذا يرجع الى تاريخنا القديم وعاداتنا وتقاليدها الموروثة منذ عهد الفراعنة . فلقد آمنوا بالخلود وقدسوا الجسد وحققوا فى فن التحنيط وكانت مقابرهم من الضخامة أو من التمويه بحيث تضمن بقاء الجسد سليما ومازالت بعض هذه العادات تسير بيننا وتؤثر على اجراء التشريح بعد وفاة المتوفى بحيث تجعل هذا النوع من الندرة فى أغلب المستشفيات العامة ونستخلص مما سبق أن لنجاح برنامج لزراعة الكلى فى جمهورية مصر العربية يجب أن يستصدر قانون يساعد على أخذ الكلى من المتوفين ويجب قبل أن يستصدر هذا القانون أن تقوم حركة اعلامية مكثفة لحث الجمهور على التبرع بعد الوفاة فلا فائدة من قانون يجد أمامه عادات وتقاليده راسخة تمنع من تنفيذه فلا قانون بغير اقتناع .

« حول عمليات زرع الكلى »

مقدم من :

دكتور يحيى الرخاوى

أستاذ الطب النفسى ، جامعة القاهرة

ترتبط عمليات زرع الكلى ، وعمليات زرع الأعضاء بصفة عامة ، فى مجتمع ما بتقييم الانسان من حيث هو انسان ، ذلك أنها تفتح بابا لاعادة الرؤية فى قيمة الانسان ، وكذلك فى قيمة العطاء الانسانى بين أفراد هذا الجنس البشرى الذى يعيش أزمة عصره بوعى لم يسبق له مثيل .

وزرع الكلى بصفة خاصة له من المشاكل النفسية ما يجعله يستحق الدراسة بعمق مناسب ، لأنه يتم عادة بنقل عضو فائض ، ان صح التعبير ، من قريب - عادة - حتى ، صحيح الجسم ، مختار فى قراره وفى عطائه ، الى انسان آخر ، عليل الجسم فى أشد الحاجة للحفاظ على حياته ، لهذا العضو الفائض ، ان صح التعبير .

ويختص زرع الكلى بهذا الموقف ، بالمقارنة مثلا بعمليات زرع القلوب التى فشلت وتوقفت ، فى أن الأخيرة هى أخذ وليس عطاء ، أخذ عضو من أعضاء انسان حديث الوفاة ، عادة دون اذنه ودون ارادته ، لزرعه فى انسان آخر يحتاجه . والفرق واضح بين الأخذ بدون اختيار وبين العطاء بمحض الاختيار .

على أن مشاكل عديدة تثار حول هذه المسألة فى المجتمعات الانامية بوجه خاص ، ولا يمكن أن نتهرب أو نفعل أن مجتمعنا رغم جذوره الحضارية العريقة هو مجتمع نام ، وهذا هو اللفظ المخفف لكلمة مجتمع متخلف ، لابد وأن نواجه الحقيقة ونحن نبدا اعادة رؤيتنا لأنفسنا ولما نقوم به . . . فى موضوعية وتواضع وتحد معا .

المشاكل النفسية التي تتعلق بعمليات نزع الكلى :

أولا : فقد الثقة بين الأفراد ، وفقد الثقة هو عملية بدائية ، وأكثر بدائية من الشك والحرص والحسبان (الحسابات) ، فلا شك أن علاقة الانسان العادية بالسلطة - الطبيب يمثل أحيانا السلطة - هي علاقة مشكوك فيها ابتداء ، منعدمة فيها الثقة ابتداء . وحين يأتي الطبيب لينصح بهذه العملية للمستقبل أو للمعطي فانه ينصح من موقع السلطة العلمية بشكل ضمنى لا محالة وهنا يصبح استقبال المعطي ، بوجه خاص ، استقبالا حذرا ، فهو اما أن يستسلم استسلاما أيا حائيا أقرب الى التنويم ، واما أن يعترض وخاصة إذا ارتبط هذا الاعتراض بتصوره أن هذا تدخل في إرادة الله وحكم الأقدار .

ثانيا : الميل الى اشاعة فشل نتائج الطبيب أكثر من الميل بالحديث عن نجاحاته ، ولنضرب لذلك مثلا إذا نجحت عشر عمليات وفشلت واحدة ، فان العامة عادة لا يتذكرون ولا يتداولون فيما بينهم الا فشل هذه العملية ، ولا شك أن نجاح عملية ما هو المبرر الوحيد لاستمرارها وتقبلها من عامة الناس ، وخاصة من المعطي والمتلقى معا . ولنا في عمليات توسيع صمام الميترالى وما قوبلت به من رفض أكيد فى أوائل الخمسينيات فى مصر ، ثم ما لبثت أن أصبحت مثل عملية استئصال الزائدة الدودية بتكرار نجاحاتها المتلاحقة ، وظهور نتائجها رؤى العين لنا فى هذا المثال ما يمكن أن نهتدى به .

ثالثا : ان هذه العملية التى تتم عادة كما قلت بين الأقارب ، عادة الأشقاء أو الوالدين والأبناء ، انما تثير أو تهيج أو تجعلنا نواجه قسرا إعادة النظر فى ديناميات العائلة بوجه خاص . وعلم الأمراض النفسية المعاصر يتناول العائلة كوحدة دينامية قائمة بذاتها ، حتى ليكاد بعض المشتغلين بهذا الفرع يقول أن الفرد فى ذاته لا يعنى شيئا فى الصحة والمرض بقدر ما يمثل دورا فى مجموعة صغيرة ثم مجموعة كبيرة ، وأن ديناميات الفرد على حدة لا يمكن أن تفهم الا من خلال علاقاته الظاهرة والعميقة بأقرب الأقربين اليه . وبمجرد أن تصبح هذه العلاقات محل اختبار أخذ وعطاء من ناحية ، وبمجرد أن تصبح أكثر تغلغلا من ناحية أخرى ، يصبح مواجهة هذه المشكلة مواجهة نفسية علمية أمرا حتميا لا فكاك منه .

ولعلنا نقول أن هناك من العائلات ما هو متماسك تماسكا شديدا حتى يمكن اعتباره كلا واحدا . وبالتالى فان هذه العائلة اذا طرح عليها الأمر

قد تتقبله ببساطة شديدة تقبل القبيلة أمرا من شيخ القبيلة ، وبالتالي تصبح عملية النقل فى مسئولية شيخ القبيلة ، الذى هو الطبيب الذى يمثل السلطة . بلا أى مضاعفات نفسية . ورغم سهولة هذا المنطق فى العائلات ذات القيم البدائية المتغلغلة الايجابية أيضا ، رغم سهولة هذا المنطق فانه يحمل معنى ليس دائما حسنا ، لأن العطاء هنا لا يصبح عطاء من واحد الى آخر ، وانما يصبح عطاء من واحد الى نفسه . . . وبالتالي فاننا نقبل مثل هذا النوع . ولا نتعرض لسبر غوره أو ادراك حقيقته ، طالما أن العلاقات مستقرة استقرارا كاملا وبدائيا . فان الخطر انما يظهر اذا كانت العلاقات فى مرحلة التحول من العلاقات التى تمثل فيها الأسرة فردا واحدا الى العلاقات متعددة الأفراد فى داخل الأسرة الواحدة ، فى هذه المرحلة من الانتقال يصبح استسهال الموافقة خطرا أى خطر ، وينبغى افهام المعطى بوجه خاص طبيعة عطاءه ومداه وما يمكن أن يترتب عليه من عواقب ليست صحية فقط ولكن نفسية ولا بد أن يوضع فى اختبارات متتالية وبتصاعدة حتى نتيقن من عطاءه ، ومن ما سياتر على هذا العطاء من عواقب نفسية فيما بعد .

وعلى النقيض من ذلك نجد الأسرة الناضجة - التى أشك كثيرا فى وجودها بشكل متواتر فى مجتمعنا - حيث يكون الأفراد أفرادا مستقلين فعلا ، بمعنى أن العطاء هنا يصبح عطاء فرد كامل الى فرد آخر ، ويتصحب بمحادثته أو حثه على العطاء من واقع الحسابات الموضوعية العلمية الصريحة لودائف الكلى ولفائض مخزونها من امكانيات ، الى آخر هذه القضية التى يعرفها السادة الجراحين أكثر من أى فرد آخر . وبما أن هذا النوع من العائلات نادر فعلا فلا بد أن نحذر افتراض وجوده بسطحية ومباشرة .

بقى الصنف الثالث الذى هو لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ، وفى هذه الحالة لابد من ترتيب مواجهة هادئة وواضحة ، مع المعطى ومع المتلقى فى مراحل متعاقبة ولا بد من تحديد ما يمكن أن يترتب على هذا العطاء نتيجة لهذه العملية من الوجهة النفسية بنفس قدر الاهتمام الذى نوليه للوجهة الجراحية ومعنى طرد العضو الجديد وحماية المريض من الالتهابات بعد العملية . . . الخ .

هذه هى المشاكل العامة بالنسبة للعملية ذاتها ، ننتقل بعد ذلك الى مشاكل خاصة تتعلق بالمعطى ومشاكل أخرى تتعلق بالمتلقى .

أما المشاكل التى تتعلق بالمعطى فهى :

١- الاختبار ، إن دخول أى اختبار هو فى ذاته ازهاق نفسى ، وفى

مجتمع بدائي هو اختبار صعب لا محالة . فلنا أن نتصور أن هناك أخ يطلب من أخيه ديناً ، ولنا أن نتوقع استجابة لهذا الطلب ، وخاصة إذا كان الدين بطبيعته قابل للسداد ، أما أن يطلب أخ من أخ عطاء غير قابل للسداد فهذا هو الاختبار الصعب ، وهو يضع الأخ أمام نفسه وأمام أخيه وأمام الأسرة وأمام المجتمع في موقف المواجهة التي لا بد أن نضعها في الاعتبار .

ثانياً : المبادرة ، كثيراً ما نقابل ، ويقابل الجراح بوجه خاص ، ذلك النوع من الناس الذي يبادر بالاستجابة للعطاء بشكل مبالغ فيه ، حتى لنشك أنه نوع من تكوين رد الفعل ، الأمر الذي نأخذه ونستفيد منه في التو واللحظة إذا كانت العلاقات كما قلنا من النوع الأول في الأسر شديدة الدفاعات ، شديدة التماسك ، أو ما يمكن تسميته الأسر القبلية (نسبة إلى قبيلة) ، أما إذا كانت العلاقات من غير هذا النوع فإن لنا أن نشك في هذه المبادرة بالعطاء خشية أن تكون من خلال دفاع نفسي سرعان ما يفشل بعد العملية ، مما يترتب على ذلك من مضاعفات للآتين

ثالثاً : التردد : كثيراً ما يعطى المعطى رأيه وقراره بأن نعم ، ثم نراه في اليوم التالي يتراجع ، فإذا بحثنا عن معط آخر جاء في يوم ثالث ليعود فيقول لقد قررت أن أعطي ، وهكذا ، وهذا النوع من الشخصيات العاجز عن اتخاذ قرار دائم لفترة من الوقت ينبغي أن نحذر أن نقبل عطاؤه دون توعية وتمهيد طويل حتى نصل إلى عمق قراره الحقيقي .

رابعاً : كل أنواع المشاكل السابقة كانت فيما يتعلق بالاعداد للعملية ، وفيما يلي سنورد المشاكل التي يمكن أن ننتظرها بعد العملية :

أولاً : قد نقابل تأكيد للموقف الذي كان قبل العملية ، ثانياً : قد نقابل تراجع شديد بشكل يجعلنا أمام مشكلة نفسية حقيقية بالنسبة للمعطى وليس للمتلقى ، ثالثاً : قد نقابل نوعاً من العدوان يوجهه المعطى تجاه الطبيب أو من يزيح عليه مشاعره من أي مصدر سلطة أو تجاه المتلقى الأسرة بصفة عامة . وأخيراً قد نقابل التفاعل الذي يمكن أن نسميه التفاعل شديد المرح ، أو التفاعل المرح الذي يبدو وكأنه فرحة بالعطاء في حين أنه قد يكون نوع من الهوس الخفيف الذي يخفي اكتئابه لانتحار رمزي وكأن هذا العطاء نوع من التطهير أو التكفير .

هذا بالنسبة لمشاكل المعطى ، أما بالنسبة لمشاكل المتلق ، فإننا كثيراً ما نتصور أن العطاء هو مشكلة العصر الحديث ، في حين أن الأخذ في ذاته

عملية صعبة كذلك ، فالقدرة على الأخذ ، بالمعنى الصحي السليم ، ليست قدرة سهلة وبالتالي فهي قدرة نادرة فعلا . فهناك فرق بين الأخذ المسئول الواعى الذى يشمل بالتالى عطاء فى مقابل ذلك ، سواء لمصدر العطاء أو لغيره ، وبين النهب ، ان صح التعبير ، أو سرقة الحق . ومجتمعنا بصفته مجتمعا بدائيا يغلب عليه النهب أو الانتزاع أكثر من صفة الأخذ الواعى للحق بما هو حق . لذلك فقد نشاهد حرص المتلق على سرقة عضو آخر أكثر من رغبته فى أخذ حقه فى الحياة حميم أو من عالم . . . الخ . ولنا أن نتقبل ذلك ابتداء ، ولكن علينا أن نتوقف قليلا اذا ما لمسنا أن المريض يتأرجح فى موقفه بين الرغبة فى الأخذ الحقيقى وبين القدرة على النهب الحقيقى . . لأنه أحيانا ما يرفض المريض أن تجرى له العملية ، وكأنه يرفض أن يأخذ من آخر ما يساعده على استمرار حقه فى حياته ، وفى هذه الحالة لنا أن نشك فى موقفه النفسى ورغبته الحقيقية فى الحياة .

الأمر الثانى هو الشعور بالذنب ، فكثيرا ما يصاحب عملية التلقى اذا صاحبها شعور بالأخذ الحقيقى شعور بالذنب ، وهناك فرق بين الشعور بالذنب والشعور بالدين كما أسلفنا ، فالشعور بالذنب شعور موجود عند الإنسان بصفة عامة ، بل انه يتصل أحيانا بفلسفة الوجود البشرى فى بعض الأديان ، وأن الإنسان على هذه الأرض ليس موجودا الا للتفكير فحسب عن خطئه بالخروج من الجنة فاذا وجد مجال يسمح له أن يشعر بأحياء هذه المشاعر الدفينة ، فى أنه أخذ غير حقه وفى أنه سلب أخاه جزءا من جسده ، الى آخر هذه التصورات ، فان المريض قد يثار عنده شعورا بالذنب لا يظهر عادة الا بعد العملية .

الأمر الثالث هو حقيقة الرغبة فى الحياة والدوافع الى ذلك ، فلا شك أن هذه العملية لا تجرى الا لإنسان على شفى الموت ، وهذا الإنسان تتغير طبيعته ، بطبيعة الحال ، فى أنه اذ يواجه حتما ، لا خيالا ، هو احتمال نهاية الحياة بعد أسابيع أو بعد شهور ما لم ينقذه آخر ، وفى هذه الفترة من التحول قد يستفيد فائدة عظيمة ، حتى أن بعض المدارس النفسية تجعل هذا الشعور بمواجهة الموت أساسا حقيقيا فى العلاج وفى مواجهة الحياة بطرق ايجابية موضوعية أفضل ، لأن معظم الأهداف الخادعة تضحل وتأخذ حجمها الطبيعى بمجرد المواجهة الحقيقية للموت . هذا الإنسان الذى يقترب من الموت لابد أن نحذر ونحزن نكلمه عن الحياة ، وأن نتجنب هذه الدعاوى السطحية والتأمليل العابر ، وأن نواجهه بحجم المشكلة التى هو يعيش فيها

حقيقة وفعلا ، وكلما كنا متواضعين فى موضوعية كلما أوصلنا له موقفنا الحقيقى .

أما مشاكل المتلق بعد العملية ، فهى مشاكل تتعلق بالظروف التى سيمر بها نتيجة للجو المفعم والكورتيزونات بما تحمله من مخاطر مضاعفات نفسية والتى لابد أن يتلقاها بعد العملية حتى لا يرفض العضو الجديد ، ومشاكل أخرى تتعلق بهذا الذى يمكن أن نسميه إعادة ولادة أو إعادة بعث ، الأمر الذى يجدد حياته برمتها ليس فقط فى اطالتها بالفترة التى آتت له بواسطة تقدم العلم ، هذا التقدم الرائع المؤمل ، ولكن أيضا من حيث التغير النوعى فى هذه الخبرة التى سيمر بها بعد مواجهة الموت ، وموقفه من المعطى ومن المجتمع بصفة عامة ، الأمر الذى لو أحسن تناوله لاعتبرت ولادة جديدة من الناحية النفسية ، ولزادت فرصة بلا أدنى شك .

ثم نأتى بعد ذلك الى من يفعل ماذا ، كل ما ذكرت أعتقد ببساطة ووضوح يمكن أن يتم ، بل ينبغى أن يتم بواسطة الجراح وهيئة التمريض دون تدخل رسمى من مختص نفسى ، ذلك أن العلاقة النفسية التى تتكون ، سواء من المتلق أو من المعطى ، مع الطبيب وهيئة التمريض هى أوثق علاقة يمكن أن يتم من خلالها هذا الفهم الوديع البسيط الذى يجعل مثل هذه العملية شرفا للعلم واحتراما للإنسان وفتحاً لباب الأمل حقيقة وفعلا .

وفى النهاية أستطيع القول أننا اذا كنا قد وصل بنا الاهتمام بالكائن البشرى جسدا وأعضاء ، الى هذه الدرجة الرائعة ، ووصل بنا حب الحياة أن نقدم على مثل هذه المخاطر المتمدينة الشريفة ، فانه لكى يكتمل هذا الموقف مما يليق بالإنسان المعاصر لابد أن نعرف أننا انما نصلح هذه الأعضاء ، وانما نعالج هذه الأمراض ليصبح الإنسان إنسانا ، وليس آلة أو حيوانا ، وهذا أمر هو موضوع علم النفس الذى يتناول انسانية الإنسان ، وهو هو موضوع البشر الذى امتحنوا جميعا بمسئولية الوعى واحتمال تحديد هدف وجودهم وأمانة الاختيار .

القصور الكلوى وأمراضه

مقدم من :

الدكتور/محمد صفوت

أستاذ جراحة المسالك البولية

بالقصر العيني

تعمل الكلى وهى عبارة عن عدد ضخيم من الوحدات التى يصل اليها الدم فتنقيه وتستخرج منه البول .

يمر بالكلى ثلث الدم الخارج من القلب وعليه فإن كمية الدم المارة بالكلى ضخمة جدا ويمكن للانسان أن يعيش بنصف كلى ويفقد كلية ونصف ويقوم الجزء الباقى بجميع وظائف الجسم . وعليه فهناك كمية ضخمة من الاحتياط .

إذا أزيلت كلى من شخص فانه يكون عنده كلوة أخرى تقوم بسهولة بجميع وظائف الجسم بل يمكنها أن تستغنى عن نصفها وتؤدي عملها بالكامل وعليه فإن الشخص الذى يتبرع بأحدى كليتيه يكون فى أمان لأن ما عنده من نسيج كلوى يكفى ويزيد عن حاجة جسمه . بل أن الكلى فى هذه الحالة تتضخم أكثر من حجمها العادى حتى تزيد الاحتياطى فى الجسم .

والكلى لها وظائف عدة منها المعروف للجميع ومنها غير المعروف .

فالمعروف هو تكوين البول أو تخليص الجسم من فضلات احتراق المواد الغذائية والعمليات الكيماوية فى الجسم والماء الزائد وكل فضلة لا تخرج مع البراز أو التنفس تركز تركزا كبيرا بواسطة الكلى فإن الكمية التى يبدأ بها البول هو ١٨٠ لترا فى اليوم تركز فى الأنابيب الكلوية حتى تصل الى لتر أو لتر ونصف وهو كمية البول التى تخرج يوميا من الجسم .

إذا بدأت الوحدات المكونة للكلى تنقص عددا أو وظيفة نتيجة للأمراض المختلفة سواء الباطنة منها أو الجراحية فإن ذلك لا يؤثر على وظائف الكلى

حتى يستنفذ كل الاحتياطي بالجسم وفي هذه الحالة تبدأ أعراض القصور
فى وظائف الكلى تظهر على المريض .

إذا اتبع نظام خاص فى المجهود وكذلك الأكل والماء وخلافه فإن الانسان
يستطيع أن يعيش لمدة لا يعلمها إلا الله فى حدود امكانيات كليتيه بدون ظهور
أعراض مرضية عليه .

إذا استمر هبوط عدد الوحدات العاملة فى الكلى فإن أعراض القصور
الكلى ثم الفشل الكلى تظهر على الشخص بخلاف تكوين البول فإن
الكلى - ويجوز كعامل دفاع عن النفس تفرز مادة لرفع ضغط الدم حتى تذهب
كمية أكثر من الدم إليها لتعوض قصورها فى وظيفتها ولذلك فإن ارتفاع
ضغط الدم هو العارض الأساسى الذى يأتى بالمريض للطبيب .

وكذلك فى فقد أنسجة الكلى ما يفقدها افرازات خاصة تساعد على
تكوين الكرات الدموية الحمراء بالجسم فيصاب المريض بفقر فى الدم .

هذا ملخص سريع عن وظائف الكلى من تكوين البول وضبط ضغط
الدم وقد يقاسى المريض من أحدها أو كلها بدرجات مختلفة تتناسب مع مدى
ضعف كليتيه فى تأدية وظائفهما .



الكلى الصناعية

إذا تأزمت الحالة يوضع المريض على نظام خاص حيث تحدد كمية الماء
المسموح بها وكذلك أنواع الغذاء والملح وتحدد كل أنشطة المريض ويحافظ
عليه من أى عدوى أو مجهود جسمانى وحتى الاسهال والامساك وخلافه كل
ذلك يكون ضررا عليه قد يقلب الميزان ضده فتتدهور الحالة .

وعلاج ضغط الدم وهو فى هذه الحالات لا يتجاوز بالطرق العادية التى
يتجاوب بها ارتفاع ضغط الدم الناتج عن أمراض أخرى .

وفى هذه الحالة يمكن أن تتدهور صحة المريض مما يؤدى الى الوفاة .

وهنا يدخل دور الكلى الصناعية وهو فى وضعه الحالى عبارة عن جهاز
ميكانيكى يضبط الضغط داخله إلكترونيا وبه مضخة حتى يسير الدم داخل
الجهاز .

وتعمل عملية فى ذراع المريض بين شريان وريد حتى يمكن أخذ الدم بواسطة ابرة خاصة من دم شريانى وتوصل الى هذا الجهاز حيث تمر منه على غشاء شبه منفذ يفصل الدم عن كميات كبيرة من محلول ذو تركيب خاص ويحدث تبادل فى هذا الغشاء بين الأملاح الزائدة والأحماض الموجودة فى دم المريض وبين هذه المحاليل ويمكن بطريقة خاصة سحب كمية كبيرة من الماء الزائد فى الجسم عن طريق هذا الجهاز وفى النهاية يعود الدم الى وريد المريض •

تستمر هذه العملية من ثلاث الى ست ساعات أو أكثر حسب الحاجة وحسب نوع الجهاز يعود المريض بعد ذلك الى عمله ويمكن تحت نظام الأكل والشرب الذى كان عليه من قبل ويستمر كذلك حتى ترتفع نسب السموم فى الدم ويعود الى الكلى الصناعية •

ويحتاج المريض فى الغالب مرة ثم مرتين ثم ثلاث مرات أسبوعيا وتستمر فى الغالب على ثلاث مرات أسبوعيا مدى الحياة مرتبطين ارتباطاً دائماً بهذا الجهاز الذى يمثل بالنسبة اليه حياته •

أما فى حالة نقص أى مستلزمات خاصة بهذا الجهاز أو تلف أو تعطل الكلى الصناعية أو عدم وجود الغشاء المطلوب لهذه الحالة فأن المريض يحكم عليه بالاعدام •

« نقل الكلى »

إذا تم أخذ كلى من شخص ونوصل الشريان والوريد والحالب الذى يخرج البول بمثلها فى انسان آخر (المريض) فان هذه الكلى يتوقع لها أن تقوم بعملها بالكامل وان كان هذا الانسان الآخر (المريض) قد فقد وظائف كليتيه فإنه فى هذه الحالة يمكنه أن يعيش معيشة عادية .

وكما أن الدم له أربع فصائل ولا يمكن نقل الدم من شخص الى آخر الا اذا كان من نفس الفصيلة والا يحدث تفاعل ضد الدم الجديد .

فان فى العالم حوالى ٣٠٠٠ مليون شخص لكل منهم نسيج بروتينى يختلف عن الآخر تماما كما تختلف بصمة الأصبع وذلك باستثناء التوائم تسمى التقارب فى الشبه فان أنسجتهم من نفس النوع ونقل الكلى بينهم بدأ فى العالم وتم بنجاح قبل الآخرين .

أما بالنسبة للأشخاص العاديين فان الكلى المنقولة سوف يحس الجسم بأنها غريبة عنه تماما كما يحس بأن ميكروب العدوى غريب عنه . ويكون الجسم فى هذه الحالة خط دفاع من مواد ذاتية وخلايا دم بيضاء من نوع الليمفاوى ويهاجم هذا الجيش الكلى المنقولة ويوقفها عن العمل .

ويكون هذا التفاعل أقل اذا كان الواهب والموهوب اليه من فصائل متقاربة وتكون هذه الفصائل أقرب ما يمكن داخل العائلة الواحدة بين الأخوة ثم من هم أبعد منهم . وعليه يقوم الطبيب بفحص أنسجة الواهب والموهوب اليه والبحث عن أقرب الأنسجة لبعضها البعض وكذلك تؤخذ خلايا بيضاء من كل من الطرفين وتزرع معمليا مع بعض ويشاهد هل تتعايش أم تتقاتل وكذلك سلسلة طويلة من الأبحاث حتى يوفق أقرب الأشخاص بعضهم لبعض فنعمل نقل الكلى بينهم وفى هذه الحالة تطمئن الى نجاح النقل واستمرار الكلى فى العمل باذن الله تحت علاجات خاصة وفى هذه الحالة يستطيع المريض الانتقال من مكان الى آخر والسفر مأكلا وشربا ما يشاء مثل الشخص الطبيعى .

وفى هذه الحالة هو أكثر سعادة من مريض الكلى الصناعية .

من أين يمكن الحصول على الكلى المنقولة ؟

يمكن الحصول عليها من تبرع أحد الأقارب وبعد فحص المتبرع حتى نتأكد من أن كليته التي ستبقى في أحسن حال وتؤخذ منه الكلى الأخرى ويعطيها لقريبه وفي الغالب يكون في الدرجة الأولى من القرابة ونتيجة هذه العملية هي أحسن النتائج اذ نحصل على ٧٠٪ نجاح .

والحل الآخر هو أخذ الكلى من حديثي الوفاة وقبل تلف الأنسجة بأن تستعمل طريقة خاصة في الإبقاء على حيوية الكلى بعد توقف المخ عن العمل وتنقل الكلى بعد تبريدها وهذه الطريقة في نقل الكلى هي المستعملة في جميع أنحاء العالم في أكثر الحالات ولو أن نسبة نجاحها أقل من الأولى .

والحل الثالث هو أخذها من متطوع غير قريب .

أما النواحي الدينية والقانونية والنفسية لكل من هذه الحلول الثلاثة فأنني أعتقد أنها تحتاج لمناقشات جادة للوصول الى العدل والحق وحتى لا نضع المريض بين الإفراط والتفريط .

وفي الختام أظن أن حكم كثير منا سيتوقف على موقفه من المشكلة فإن هو والد المريض فسيكون له حكم أو كان والد الوأهب أو كان والد المتوفي الذي يؤخذ منه الكلى .

أما إذا كان بعيدا عن المشكلة كلها فحكمه الآن سوف يكون مختلفا حتى يحكم الله عليه أن يكون أحد أطراف المشكلة .

والسلام ،،

توصيات ندوة نقل الكلى والكلى الصناعية

١ - بعد أن استعرضت الندوة الفتوى المقدمة من الأزهر الشريف بخصوص حكم الاسلام فى نقل الدم من انسان لآخر وعملية نقل القلب من انسان لآخر فإن الندوة تعتبر هذه الفتوى جزء لا يتجزأ من توصياتها .

٢ - فيما يتعلق بتعريف لوفاة وتشخيصها فإن الندوة توكل للسيد الدكتور وزير الصحة أمر اصدار قرار يحدد فيه المواصفات العلمية المؤكدة لحدوث الوفاة آخذا فى الاعتبار ما تقدمت به الجمعية المصرية للطب والقانون من مشروع لتعريفه علامات الوفاة هذا بالإضافة الى العلامات التى بينها الأستاذ الدكتور تراجيه ضيف الندوة على أنها مقاييس الوفاة فى فرنسا والتى تتلخص فى الآتى :

- (أ) رسم كهربائى للمخ يكرر مرتين على الأقل بفاصل زمنى بينهما ثلاث ساعات يثبت عدم وجود ذبذبات كهربائية فى المخ .
- (ب) أن تكون الوفاة بعد حادث يظهر تهتك المخ وليس بسبب تسمم .
- (ج) رسم للأوعية المخية يظهر عدم وصول الدم الى المخ .

٣ - يجب على الأطباء القيام بالفحص الباثولوجى بعد الوفاة . وذلك بالنسبة للمستشفيات التعليمية وما فى مستواها حسبما يحدد ذلك السيد الدكتور وزير الصحة ويسرى على هذه التوصية ما جاء بفتوى الأزهر الشريف خاصا بنقل الأعضاء .

٤ - الاهتمام بالدراسات المقدمة من الدكتور أحمد شرف الدين فى هذا الموضوع .

٥ - تهيئة المناخ الاجتماعى المصرى عن طريق حث المواطنين على التبرع بالكلى أو أى عضو من أعضاء الجسم الى جسم آخر فى حاجة اليه وذلك عن طريق أجهزة التنشئة الاجتماعية فى المجتمع متمثلة فى الأسرة والمؤسسات الدينية والتعليمية وأجهزة الاعلام والثقافة .

(ملحق)

فتوى من الأزهري الشريف

بخصوص حكم الاسلام في نقل الدم من انسان لآخر وعملية نقل

القلب من انسان لآخر

مقدمة من :

فضيلة الأستاذ الدكتور ابراهيم نجا

قال الله تعالى ولقد كرمتنا بنى آدم . ومن التكريم أن سخر له جميع ما فى الأرض . ولم يجر شرعا أن يتعرض لأحد ولا أن يؤذيه بأى طريق من طرق الأذى سواء أكان حيا أم ميتا . وورد فى تكريم الانسان النهى عن التمثيل بجثته أو المساس بما يعرضها للاهانة . وأوجب احترامها بعد الموت كما أوجب احترامها فى الحياة . وورد أن النبى عليه الصلاة والسلام قال إن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحى . وعلى ذلك نقول ان عملية نقل الدم من شخص لآخر لا شىء فيها وهى جائزة لأنه لا يترتب عليها ضرر للمنقول منه وفيها منفعة للمنقول اليه فهى نوع من الانسانية المحموده . وأما عملية زرع القلب ونقل الأعضاء فنقول فيها ان هذا النقل كما هو متبع سيكون طبعاً من شخص ميت فى حال وفاته . فاذا ثبت أن هذا الجزء من الميت سينتفع به الحى . جاز ذلك شرعا ولا يعتبر اهانة للميت لأنه سيفيد حيا والحى كما قيل أبقى من الميت . ومثل هذا العمل يقصد به منفعة الغير وهو الحى بما لا يتضرر به الميت . فلا مانع شرعا من جواز ذلك جريا على قاعدة الشريعة الاسلامية اذا دار الأمر بين محظورين يصر الى أخف الضررين وفى مثل هذه الحالة يدور الأمر بين محظورين هما ما يشبه التمثيل بجثة الميت واضرار الحى بفقده الحياة أو عضو من الأعضاء أن لم يتبدل قلب المريض بقلب صحيح . أو يتبدل العضو التالف بعضو سليم . فأخف المحظورين هو نقل قلب الميت لسلامة المريض أو تبديل العضو التالف بعضو صحيح . وعند ذلك يجوز شرعا الانتفاع بجزء الميت فى هذه الحالة بل يكون أولى من تركه يبلى فى التراب . وقد امتدح التشريع الاسلامى من الصفات المميزة للانسان التضحية بالنفس فى سبيل المصلحة العامة فى حال الحياة . فيمكن اعتبار نقل جزء

من الميت بعد الموت لمصلحة آخر نوع من هذه التضحيات المحموده وغاية الأمر يستحسن ديانة أن يستأذن أهل الميت في ذلك ان كانوا معلومين حتى يحصل الرضا من جانبهم ولا تتأذى نفوسهم . بما يجعلهم موضع الألم الدائم ان لم يرضوا به والاسلام حريص على دوام المحبة بين الناس . وأما نقل عضو من الأعضاء من حى الى حى فلا شئ فيه اذا رضى المتقول منه لأنه نوع من ايثار غيره على نفسه والا يثار من الصفات المحموده . ومحل ذلك كله اذا تبين طبييا أن عملية زرع القلب أو العضو ناجحة . ولكن بعض الأطباء يقول ان الجسم يرفض أى بروتين غريب عليه مهما كان رغم وجود الملايين من البروتينات المكونة للجسم ، فهذه محاولات لا يرجى من ورائها فائدة وهذا لم يثبت نجاحها الى الآن اللهم الا بعض الوقت اليسير . فان صح ذلك فلا يجوز شرعا عمله لأنه يشبه التمثيل بجهة الميت وهو نقل القلب من شخص لآخر دون فائدة . فخلاصة القول ان ثبتت فائدة نقل القلب على سبيل القطع يجوز شرعا وان لم يثبت فلا يجوز عمله . والله أعلم .

مطبعة أطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون ٤٠٧٩٧ - القاهرة

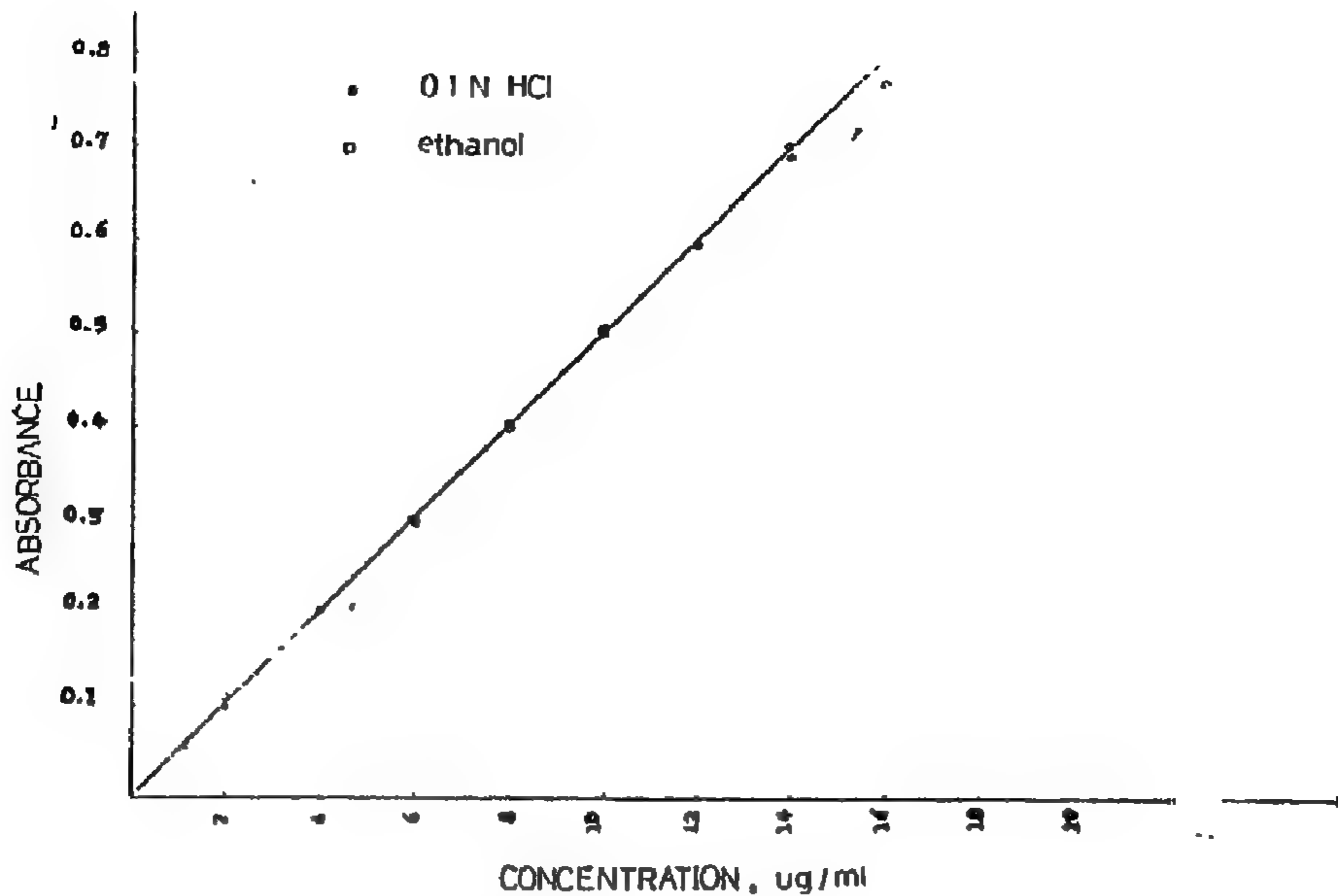


Fig. (3) : Quantitative Determination of Lannate

REFERENCE

- 1) Murans, A., Nagase, M.
Bunseki Kagaku 21 (6), 804-6 (1972).
- 2) Nagayoshi, H., Suzuki, K., Kashiwa, T.
Noyaku Kensasho Hokoku 15,22-30 (1975).
- 3) Mendoza, C.E., Shields, J. B.
J. Agr. Food chem. 21 (2), 178 (1973).
- 4) Bajer-Rapic, B., Schmid, Juenger, E., Pollak., K.
Nahrny 19 (7), 55-5 (1975).
- 5) Mcheod, H. A., Mendoza, C. E., McCully, K. A.
Pestic, Sci. (6 (1), 11-16 (1975).
- 6) Guley, M., Karakya, A. E.
Ankara Univ. Eczacilik Fak., Mecm 6 (1), 102-25 (1976).

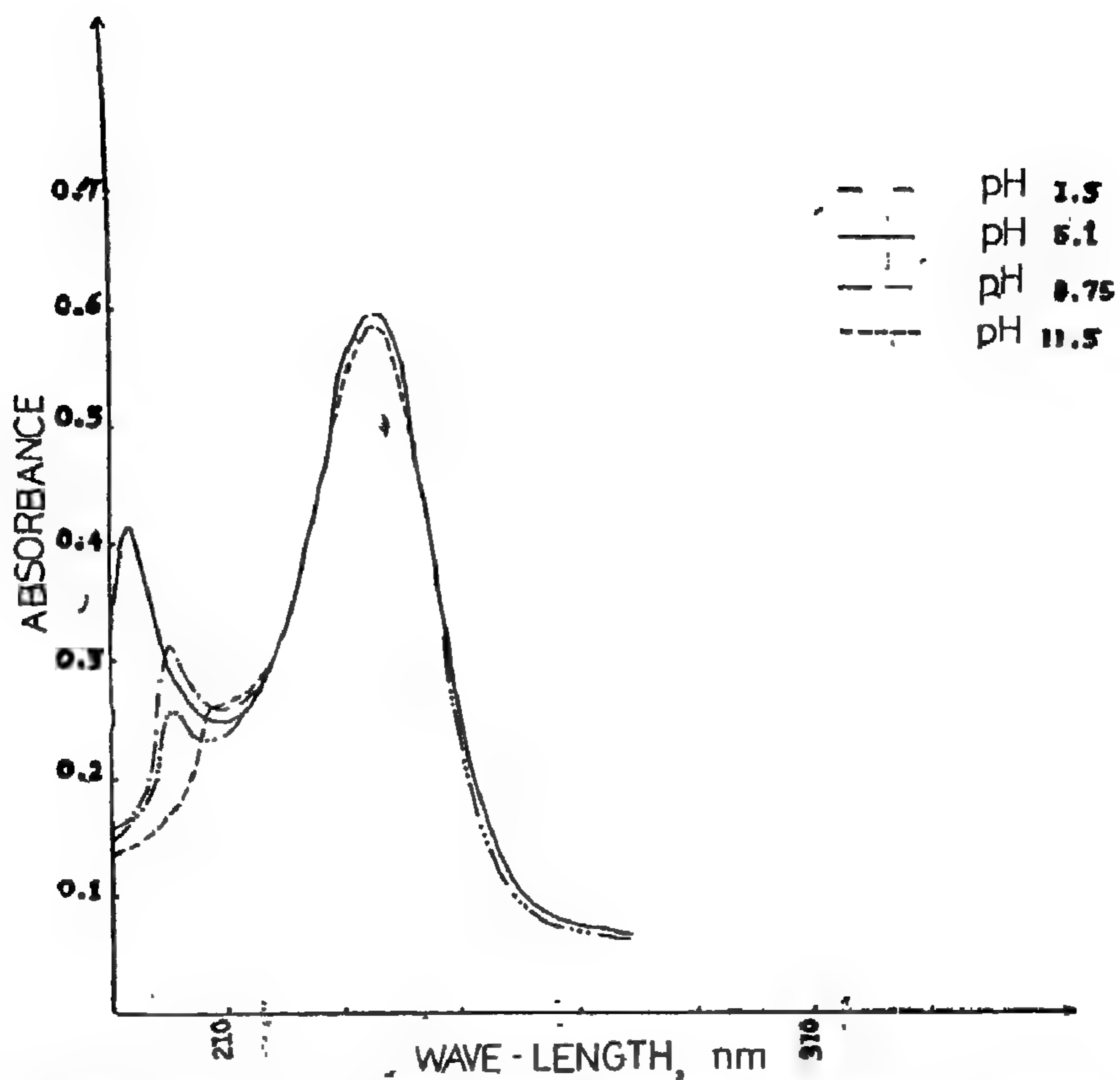


Fig (2): Effect of pH on the Ultraviolet Absorption Spectra of Lannate

3. Obeymment to Beer's law :

Fig. (3) shows the relation between absorbance and concentration of lannate in ethanol and in buffer solution of pH 1.5. This figure shows that Beer's law is obeyed over a wide range of concentration (2 to 16 γ /ml).

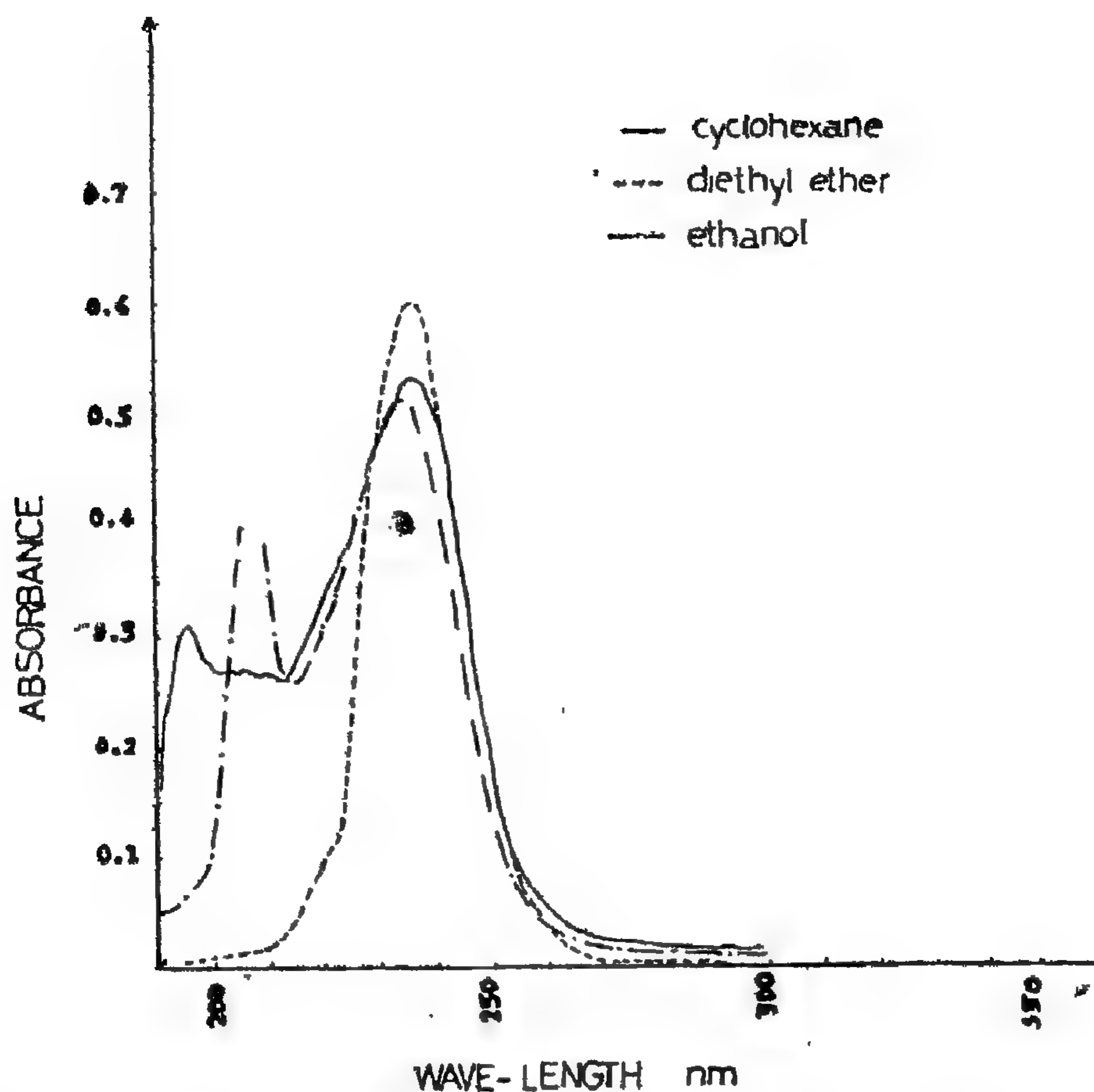


Fig.(1); Effect of Solvent on the Ultraviolet Absorption Spectra
of Lannate

2. Effect of pH :

Fig. (2) shows the effect of pH on the ultraviolet absorption spectra of lannate. From this figure it is noted the pH has no effect on the position of the absorption maxima.

But at pH 11 the wave hight was found to decrease with time, this means that lannate is not stable in alkaline solutions.

RESULTS AND DISCUSSION

A. *Thin-layer Chromatography;*

Table I

Rf values of Lannate on chromatoplates of silica gel G and Alumina.

<i>Adsorbent</i>	<i>Solvents</i>	<i>Rf</i>
Silica gel G	Hexane : acetone	
	" 3 : 2 "	0.51
	Chloroform : diethylether	
	" 2 : 1 "	0.55
Alumina	Hexane : amyl alcohol	
	" 0 : 1 "	0.45

Table I shows the most suitable solvents for the chromatographic identification of lannate on chromatoplates of silica gel G or alumina. Using other adsorbents like magnesium oxide or keiselguhr did not gave good results.

B. *Spectrophotometric Identification :*

1. *Effect of solvents :*

Fig, (1) shows the effect of polarity on the spectrum of lannate. From this figure it is noted that the ultraviolet absorption spectra of lannate consist of one band of max 235 nm. For that band a slight red-shift of about 3 nm is obtained on changing the solvent from ethanol to cyclohexane.

Solvents :-

- a) Ethanol 96% analytical grade
- b) Diethyl-ether
- c) Cyclohexane (spec - pure)
- d) Buffer of pH 1.5 (0.1 N HCl)
- e) Buffer of pH 5.1 (50 ml 0.1M NaH_2PO_4 + 0.5 0.1 N NaOH)
- f) Buffer of pH 8.75 (100 ml solution A + 42 ml of 0.1N NaOH)

Solution A; 6.2g of boric acid + 0.1 M HCl in 1 litre

- g) Buffer of pH 11.5 (0.01 N NaOH + 0.05 M KCl.)

Method :

In studying the effect of solvents on the ultraviolet absorption spectra of Lannate. A stock solution of the insecticide was prepared by dissolving an accurate weight of the insecticide into 100 ml of the proper solvent. Further dilution were made into 25 ml. volumetric flask to reach the proper concentration suitable for measurements. "10 γ /ml". Then the absorption spectra was recorded against a blank.

In studying the effect of pH, a stock solution of lannate in distilled water was prepared. From the stock solution in 25 ml volumetric flask a proper amount was taken, then 12.5 ml of the buffer solution was added and completed to the mark with distilled water. The pH of the solvent was measured and the ultraviolet absorption spectra was recorded against a blank.

Obeymment to Beer's law was investigated in ethanol 96% and in buffer solution of pH 1.5.

EXPERIMENTAL

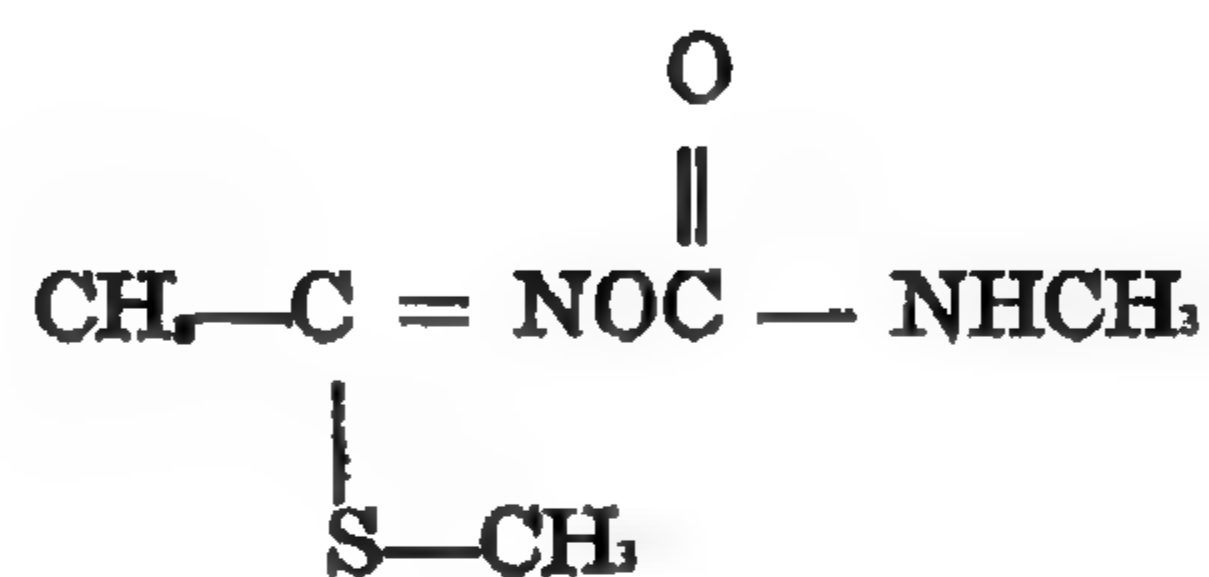
Part I : *Thin-layer Chromatography*

a) Sample studied; Lannate

common name; methomyl

chemical name; 1-(methyl thio) ethylidenamino methyl
carbamate

structural formula;



Lannate samples were obtained from Du pont De Nemours Int. S.A. Technical Representatives office, 26, Sherif street, Cairo, Egypt.

b) Chromatoplates used; 10 x 20 cm glas plates coated with

1) Silica gel G "type 60" merck.

2) Alumina oxide incorporating 15% calcium sulphate were used.

c) Solvents :

1) Hexane; acetone (3:2)

2) Chloroform : diethyl ether (4:1)

d) Spot Locating Agent;

1% Iodine solution in chloroform.

Part II : *Spectrophotometry*

Apparatus; Unicam Sp. 1800 Ultraviolet Spectrophotometer.

CHROMATOGRAPHIC AND SPECTROPHOTOMETRIC IDENTIFICATION OF LANNATE "METHOMYL"

BY

H.K. EL-MAKKAWI, A.F. EL-LAITHY and I.F. ZEID

SUMMARY

In the present study the chromatographic behavior of Lannate on chromatoplates of different adsorbents is included. R_f values, solvent systems and adsorbents are tabulated.

Also, the ultraviolet absorption spectra of Lannate in solvents of different polarities and in a series of buffer solutions "pH 1.5 to 11.8" were studied.

Obedience to Beer's law as regards the spectrophotometric determination of Lannate using ethanol 96% or buffer of pH 1.5 as solvent was investigated.

INTRODUCTION

Lannate is a broad spectrum insecticide now used commercially on many crops. Careful examination of the literature revealed that thin-layer chromatography was used for the identification of Lannate residues (1-6), on the other hand the use of spectrophotometry as an analytical tool for the identification of lannate is lacked.

As thin-layer chromatography and ultraviolet absorption spectra were reported as efficient techniques for the analysis of insecticides, it was found essential to subject such procedures to a detailed analytical study.

- El-Darawy, Z.I.; Rizk, A.M. and; Mobarak, Z.M. (1978). "Cannabis: Chemistry, Pharmacology and analysis". National Center of Social and Criminological Res., Awkaf City, Gezira Post Office, Cairo. In press.
- Lannard, H.L.; Epstein, L.Z.; Berstein, A. and; Ransom, D.C. (1971). "Mystification and drug misuse." Jossey-Boss, San Francisco.
- Lewin, L. (1964). "Phantastica, Narcotica and stimulation drugs." Dutton, New York.
- Manning, A. (1973). "An introduction to animal behaviour, measuring motivation, level of electric shock accepted."
- National Center For Social and Criminological Research (1974). "The second report on field survey on hashish abuse." Cairo, A.R.E.
- Rafaelsen, L.; Christrup, H.; Bach, P. and; Rafaelsen, O.J. (1973). "Effects of cannabis and alcohol on psychological tests." *Nature*, 242 (5393) : 117 - 118.
- Spencer, D.J. (1970) "Cannabis induced psychosis." *Brit. Addict.*, 65 (4) : 369 - 372.

Table (3) : Maximal grid-voltages crossed by cannabis-treated and untreated male rats to reach an oestrus female as an index of sexual appetite.

No. of daily doses	Animal No.	barrier voltage				average to the nearest voltage step.
		1	2	3	4	
						volt
None (Control)		55	55	55	50	55
10		40	35	40	40	40
20		35	30	25	25	30
30		30	20	30	30	30
40		30	20	20	25	25
50		20	15	10	20	15
60		20	15	*	25	15

* did not show any sexual appetite.

REFERENCES

- Allentuck, S. (1941). In "The marihuana papers". Edited by D.A. Soloman, Bobbs-Merrill Co. Inc., New York.
- (1941). "The marihuana problem in the city of N.Y." by the mayors committee on marihuana, Lancaster, U.S.A.
- Aslinger, H.J. (1945). "More on marihuana and Mayor la Guardia's committee report."
- Ariel, M.; Barak, A. and Plaves, M. (1973). "Effects of Δ^1 -(2)-Tetrahydrocannabinol on copulation in the male rat." *Psychopharmacologia*, 28 (3), 243-246.
- Ebin, D. (1961). Ed. "the drug experience. First person accounts of addicts, writers, Scientists and others." Orion, New York.

Table (1) : Average time of sexual and general activities and the percentages of sexual activity of total activity time of control and cannabis-treated male rats.

<i>No. of daily doses</i>	<i>Time of sexual activity, min.s/hr</i>	<i>Time of general activity, min.s/hr</i>	<i>Percent sexual activity of total activity time</i>
None (Control)	4.3	16.2	26.5
10	3.2	8.7	36.8
20	2.8	7.0	40.0
30	3.0	6.7	44.8
40	2.8	6.7	41.8
50	2.7	4.0	67.5
60	2.6	4.0	65.0

Tabel (2) Average No. of; a pproach circles, sniffings of the female genitalia and, mountings made by control and cannabis treated male rats, to an oestrus female during a period.

<i>No. of daily doses</i>	<i>No. of approach circles</i>	<i>No. of approach to female genitalia</i>	<i>No. of mountings</i>
Non (control)	51.5	12	5
10	41.2	6	3
20	39.1	3	2
30	34.4	2	1
40	31.5	2	0
50	30.0	1	0
60	25.8	1	0

of treatment and declined to only 2.6 minutes in sixtieth day of treatment.

The before-mentioned observations could be simply explained as follows Cannabis treatment did not only reduce the general activity but also decreased the sexual activity of the affected animals. In other words, the treated animals were quiter and less active, in several aspects of activity than the untreated animals.

Detailed account of sexual activity including numbers of; approach circles, sniffings of the female genitalia and mountings is shown in table (2) and figure (2). From this table, it is clear that the control rat made much more, approach circles around the female, sniffings of the female genitalia and mountings; (51.5, 12 and 5, respectively) than the cannabis-treated rats (ranged from 25.8 to 41.2, from 1 to 6 and, from Zero to 3, respectively). Furthermore, the numbers of all these three incidents, in the treated group, exhibited a clear tendency to decline as the number of daily cannabis injections increases. This latter fact indicated the chronic or cumulative effect of cannabis treatment.

The results of the electrical grid experiments, which were used as a measure of the sexual appetite of the moles, as shown in table (3) and figure (2), indicated that the control animals tolerated 55 volts, on the average, while the treated animals did not tolerate voltages of more than 40 volts and which declined thereafter upon the advancement of the experimental period.

The results of the electrical grid test indicated further that cannabis treatment not only reduced the general and sexual activity but it also significantly reduced the sexual appetite of the males.

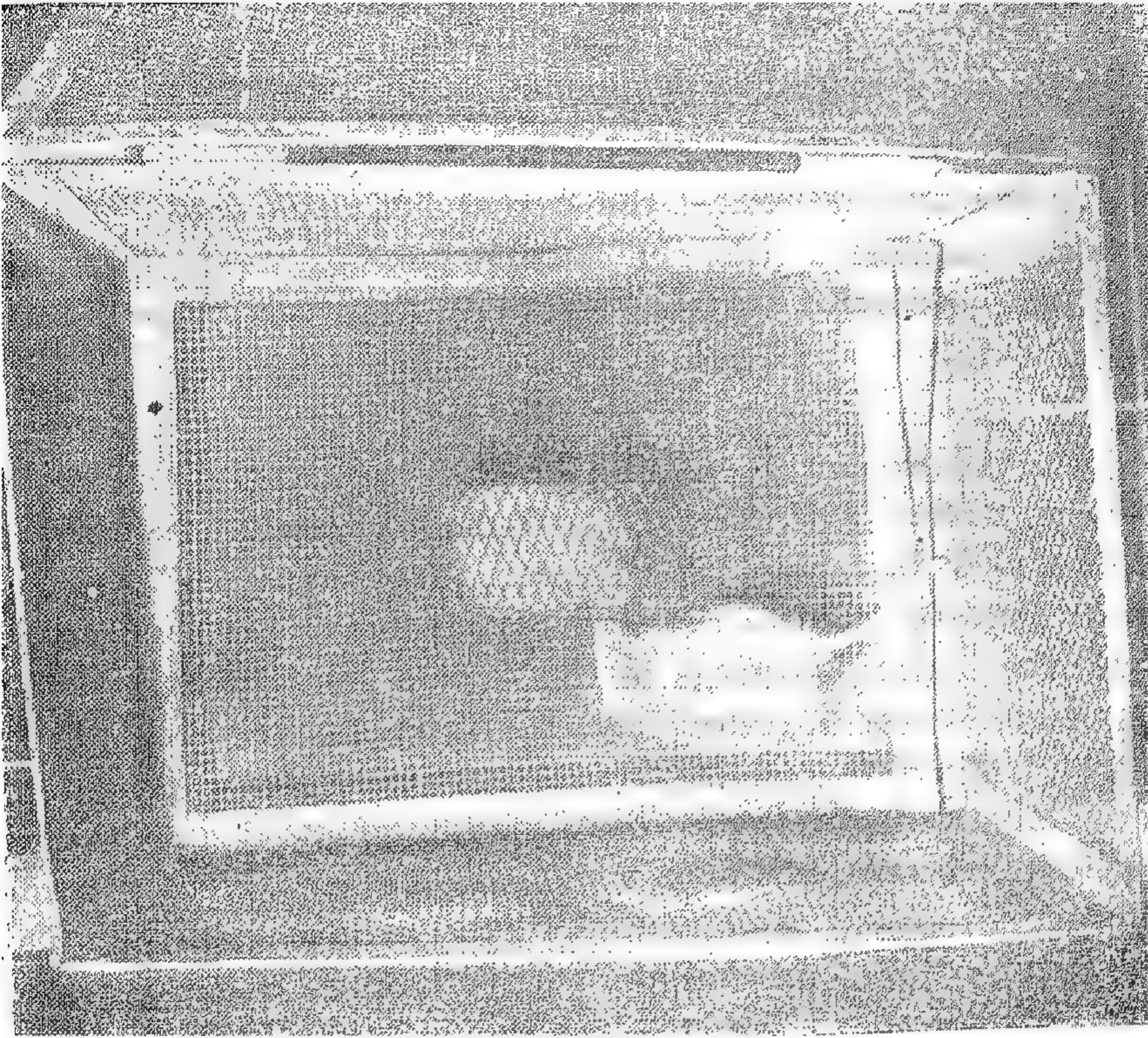


Figure (3) A Photograph of the cage used in studying the different aspects of sexual behaviour. The female is shown confined to a small wire cage in the middle.

RESULTS AND DISCUSSIONS

Patterns of change in courtship behaviour (Figure 2) indicated that while the control animals spent 7.2% of the time in courtship behaviour; the cannabis-treated animals, spent only from 4.3 to 5.3% of the time in courtship behaviour, during the experimental periods.

It is clear from tabel (1) and figure (2) that the treated animals exhibited a considerable decline in the duration of sexual activity by the advanceemnt of the treatment. The time of sexual activity of the treated animals was 3.2 minutes in the tenth day

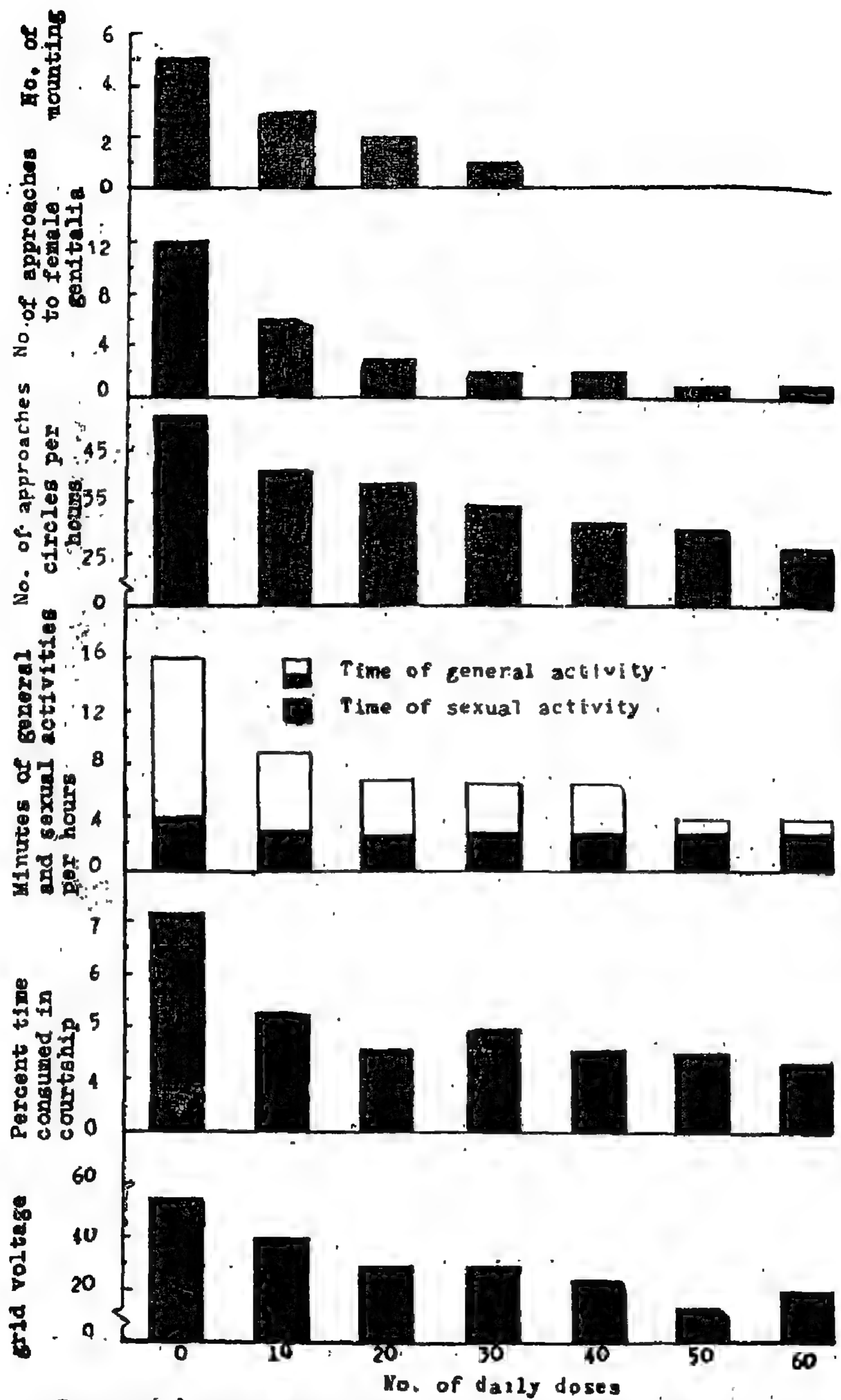


Figure (2) Compound graph showing the sexual behaviour of cannabis-treated and untreated male rats.

Sexual appetite of treated and untreated males was determined using a modified method of the electrified grid method described by Manning (1973).

In the present investigation a special cage for sexual appetite measurements, using the electrified grid method, was used (Figure 1).

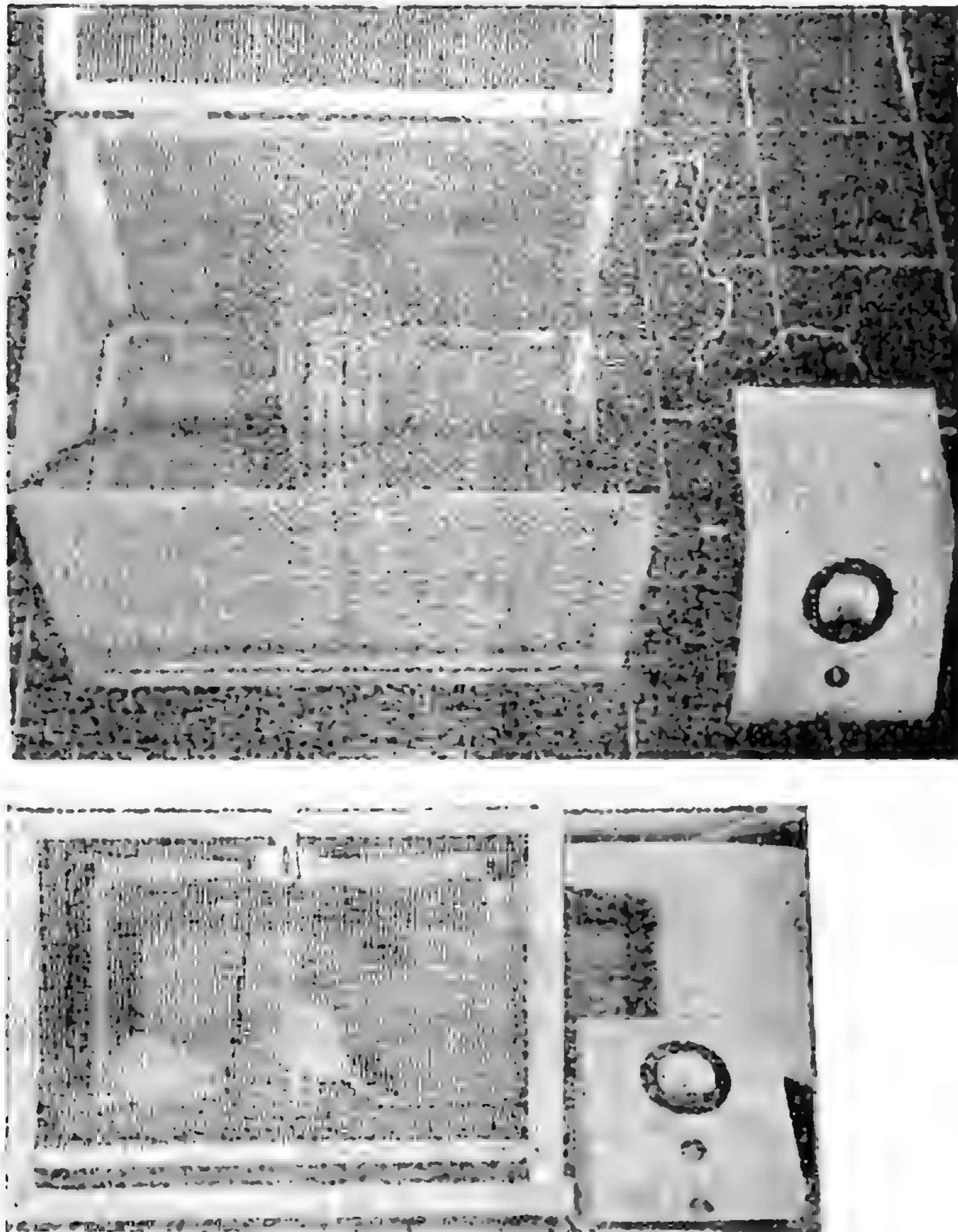


Figure (1) Photograph showing the general desing of the cage with the grid and the electricity source used in the measuring the sexual appetite (A) and the same cage with animals (B).

In general, the clinical effects of hashish on man were described as depression; sleepiness; uncontrollable laughter; mental disorganization with flight of ideas and; deeper alterations such as hallucinations were also reported Allentuck 1941, 1944; Anselinger 1945; Ebin 1961; Lewin 1964 and; Spencer 1970). Furthermore, Lannard *et al.*, (1971) reached the conclusion that marihuana smokers make the same misjudgement characteristic of psychotropic drug effects frequently expressed by consumers and professionals alike.

From another point of view, Ariel *et al.*, (1973) studied the mating behaviour of rats after treatment with Δ (2)-tetrahydrocannabinol. They found that no significant changes in the number of intromissions or mounts.

The aim of this work was to study the effects of short and long term treatments with cannabis extract on sexual behavioural patterns in rats.

MATERIALS AND METHODS

Experimental rats were divided into two equal groups; one acted as control and the other constituted the treatment group. Both groups were similarly managed as to feeding, watering and handling.

Animals of the treated group received daily intraperitoneal doses of cannabis extract, 5 mg./100 g. body weight for 60 consecutive days.

Control and treated male were caged, individually, with artificially induced oestrus females for six hours period.

Tests of sexual behaviour included observations on; number of approaches to the female's genitalia, number of circles around the female's confinement, time spent in Zig-Zag approaches to the female and, number of mountings, using a special cage (Figure 3).

EFFECTS OF CHRONIC TOXICITY OF CANNABIS EXTRACT ON SEXUAL BEHAVIOUR OF RATS

A.M. FAHMY*; M.M. OMAR** and; H.A. MEKKAWY***

There is no available literature on the experimental effects of cannabis administration on the behavioural and physiological patterns of the sexual elements of man's life.

Extensive field investigations on marihuana abusers in Egypt (N.C.S.C.R., 1964) revealed several interesting facts about the psychological aspects of the drug administration which could be summarised in the following points :

- a) abusers of Hashish exhibited different behavioural and psychological characteristics.
- b) a great percentage of the abusers reported that the drug prolonged their sexual pleasure by extending the time of actual coitus and that it makes their sexual desire stronger and,
- c) abusers are less aggressive and have less criminal tendencies.

The comparative effects of alcohol and cannabis were studied by Rafaelson *et al.*, (1973) and El-Darawy *et al.* (1976). They reported that cannabis caused a greater degree of dreaminess; lassitude and; spleenness; in the subjects than did ethanal.

* Associate Prof., National Centre for Social and Criminological Research.

** Lecturer, Faculty of Science, Al-Azhar Univ., Cairo, A.R.E.

*** Researcher, National Center for Social and Criminological Research, Cairo, A.R.E.

As a matter of fact, there is a strong relationship between raising the illiteracy rate and accepting the idea of population education. It is known that the birth rate is higher than among literates, and vice versa. The success of any plan depends upon the success of the other plan; they are both two sides of one coin and they both have their clear reflection in crime and delinquency.

The school should be more realistic in presenting and transferring the culture of the society. Students should not receive an idealistic impression about their society that they could not find in real life outside the school books and curricula. The school is an important part of the society and should explain what is happening in the society with all its facts and in a scientific, organized and reasonable way.

School curricula should include ideas about law breakers and law enforcement in an interesting and simple way. Information about legality and illegality of actions should not be restricted to law school students. Students at all levels should have an idea about what is right and what is wrong. They should know from an early age that stealing a simple item, even from the parent's house is illegal and punishable. The ideas of respecting the law and respecting others' properties should be included in the curricula of all schools, starting from the first level.

The recording system for criminal actions should be supported by the recent methods and techniques, and the filing system should include more information about the individual offender, and if possible, about the parents, especially about their education situation. The official records, when preserved carefully and accurately, are of great value to researchers.

The final conclusion emerging from this study was that the school was not the agent mainly responsible for preventing or causing delinquent behavior, rather, it was the whole social structure with its imbalance in distributing income, and the low standard of living of a great proportion of the population that carries the major responsibility for increasing or decreasing delinquent behavior.

Albert Cohen's interpretation of delinquent behavior among students from lower classes was culture - related and partial interpretation. Albert Elliot supported him by indicating that boys from lower classes solve their problems and their feelings of frustration by committing delinquent behavior or by dropping out of schools because they feel strangers in such a place, the school, where values of the middle class prevail.

Delinquent behavior was greatly affected by the whole social structure, especially by the economic condition of the country. This study pointed out that delinquency cannot be isolated from the whole structure of the society.

The final results of testing the six hypotheses were : There were great variations in types of crimes committed by persons of different educational status. Among educated criminals the level of schooling (primary, preparatory) secondary, and higher) did not result in large variations in committing crimes. Crimes against property were committed as a first class of crimes by the majority of criminals with different educational status and different levels of schooling.

Vagrancy crimes were committed by a good proportion of literate criminals, and non-students between 15 and 30. Vagrancy crimes were committed very rarely by delinquent students. Crimes against persons came in the second class of crimes committed by delinquent students. Crimes against decency and other crimes came in the third place of crimes committed by delinquent students.

The major problems of Egypt which influence crime and delinquency are : the very limited resources, the rapid increase of population, and the high illiteracy rate. Since the study has drawn the conclusion that crime and delinquency were affected greatly by the social and economic conditions of the whole society, it is of governmental concern to carry out new investments.

The war against two factors preceding the development of the country, i.e., illiteracy and development. A careful plan for fighting illiteracy should parallel that of population education.

relationships with other institutions, and they all fall in the context of the social structure. Accordingly, Albert Cohen's theory and explanation of delinquency in view of this study, carried out within the Egyptian context. Delinquency was better explained and understood in view of the whole social structure, especially in view of the whole economic situation of a society.

Fifth, with respect to the kinds of crimes committed by delinquent students, the study revealed that criminal and delinquent behavior was acquired in Egypt as a result, most likely, of the unstable and unbalanced economic circumstances. This finding clarifies the previous statement that criminal behavior and delinquency could be understood better if interpreted in view of the whole societal dynamics.

Crimes against property were committed as a first class of crimes committed by illiterates as well as literate criminals, by students at lower levels as well as at higher levels of schooling.

It was hypothesized that there was no significant difference in the types of crimes committed by literates and illiterates, by students of different social and criminal background. The data supported the second part of the hypothesis, but it did not support the first part. In other words, testing the six hypothesis has resulted in the following : A significant difference is found in types of crimes committed by literates and by illiterates, while no significant difference was found in types of crimes committed by students of different levels of schooling and of social or criminal background. It was clear that criminals, literate or illiterates, students or non-students, committed crimes against property on a very large scale. In this case, it would be unfair to attribute and interpret delinquency as a consequence of the school environment only.

The school is only one part of the whole social structure. The school plays a major role in transmitting culture from one generation to another, which takes place in an organized and planned form. In every society the school is an institution to educate children and youth to know about their own society and to learn international scientific and intellectual progress.

With respect to the kinds of punishment imposed on delinquent students were not subject to severe punishment and only one case of the delinquent student was subject to capital punishment in 1963.

Those who were subject to life sentence were also very limited, they reached their maximum number of four cases in 1973. The majority of the delinquent students were subject to incarceration for 3 months. The limited sentences on delinquent students were a result of their non-serious crimes against property, especially burglaries classified as misdemeanors.

Fourth, with respect to the educational status and level of schooling, it was apparent that the majority of criminals were illiterates, and educated criminals represent 20% of all criminals. *The level of schooling went conversely with the number of crimes committed. This relationship between schooling and delinquency was true among criminals as well as delinquency was true among criminals as well as delinquent students. The higher level of schooling, the fewer the crimes committed, the lower the level of schooling the higher the number of crimes.* The study revealed that the majority of educated criminals were in the first level of schooling. Among delinquent students, who represented from 5% to 7% of educated criminals, the largest number of them occurred in the primary level of schooling. This fact should not eliminate the other one, from 3 to 7% of delinquent students were in the higher level of schooling, such percentage represented about 20% of all educated criminals.

The study also showed that delinquent students at different levels of schooling represent only 0.01% of the total student population.

These data were an indication that the school was not the only institution or the main environment that carried the main responsibility for delinquency, yet the school could not secure all its students from following a delinquent career.

The school is but one institution, it has complete and strong

Cohen developed this theory in the early 1960s and it has received widespread notice from criminologists all over the world, he established his theory only on a theoretical base but never directed any field study to test significance of his assumption which explains delinquent behavior in view of the school environment.

The principal findings of the study were the following :

First, with respect to the size of the phenomenon of delinquent behavior by persons who enrolled in different level of schooling, the data showed that the size of the phenomenon was not too large, yet it was an increasing one. The data revealed that 50% of the total criminals fall into the category of youth between the ages of 15 to 30, and students who were delinquent represented approximately 1% of all criminals and 2% of delinquents in the 15 to 30 year-old age group.

This category of delinquent students was compared with the non-delinquent students population, and showed that they represent approximately 0.01% of student population at each of the four levels of schooling.

Second, with respect to the social background of the delinquent students, the data showed that the population of the study, i.e., delinquent students were mostly males, Muslims, with ARE nationality. They were mostly single with one or two dependents. This general social information was compatible with all other criminals including those who fall in the same age category (15-30) except for the marital status. The dependent varies from 2 to 5 persons.

Third, with respect to the criminological background, delinquent students were at most with unknown delinquent record (50%). Among those who have delinquent records, they were not serious or recidivists, approximately one-fourth of them had clear delinquent records, and from 15 to 20% had only one previous offense.. The remaining number of delinquent students had a number of previous offenses, ranging from 2 to 5 offenses.

The population of the study were students who have committed delinquent actions according to the Egyptian Penal Code. They were students from four levels of schooling: primary, preparatory, secondary and higher education.

The delinquent behavior of those students were compared with criminal behavior of the total criminal behavior of the total criminal population and with criminals in the same age category. The total number of delinquent students was also compared with total numbers of student population in each level of schooling.

The study has several objectives :

First, to find out the degree of the phenomenon of delinquent behavior among students and whether it is increasing or decreasing.

Second, to find out to what extent there were differences in the kinds of crimes committed by students and non-students.

Third, to describe delinquent behavior among students and to explain the major crimes among them.

These objectives were stated to serve two reasons : first, to throw light as a new phenomenon which developed recently in Egyptian society.

Second, to test one of the famous hypothesis stated by the criminologist Albert Cohen.

The hypothesis states that delinquency among students from lower classes develops in school as a result of their feelings of frustration because of the unequal opportunities inside the school standards are established in view of the middle class values. Because students from lower classes are unable to absorb or accept the middle class values, they feel frustrated and then they committ delinquent behavior to solve their problems and to reduce their feelings of frustration.

3. There is no significant difference in the types of crimes committed by students of different marital status.

4. There is no significant difference in the types of crimes committed by students with different number of dependents.

5. There is no significant difference in the types of crimes committed by students of different previous criminal record.

6. There is no significant difference in the types of crimes committed by students and non-students.

The study depends in the first place on an analytical treatment of statistical data about delinquents who fall in the category of 15 to 30 years of age. A careful and specific examination of the available official statistics about youth who violate the criminal law, with respect to their school status, through the period of ten years, provided the information needed to meet the objective of the study.

The data are collected from the Prison Department in the Ministry of Interior in Cairo, where all the criminal records are kept. The criminal records are classified monthly according to the kinds of crimes as follows :

Crimes against property, against persons, against decency; vagrancy crimes; and others crimes.

The study carries a complete survey for every individual youth who had committed a crime in the specified time and age to find out those who have any relationships with schooling.

The data of the study are gathered, tabulated, and analyzed in view of the educational and criminal variables.

The main statistical tool to test the hypotheses of the study were two of the non-parametric techniques.

Summary and Conclusions :

The study of delinquent behavior among the Egyptian youth between the ages of 25-30 sought to find some relationships between schooling and delinquent behavior in Egypt.

explanation of delinquency is not fully accepted for some reasons. First, it explains delinquency only among youth from the lower socio-economic class and ignores delinquency among youth from other classes. Besides, he restricted the frustration feelings which develop among lower class youth because of unequal opportunities in school environment. He indicates that school standards and values were based on middle class criteria. The school is just one of all the societal institutions — in this we agree with Cohen — which are established on middle class criteria. Hence, it is assumed that these frustrations feelings will face lower class youth not only at school but everywhere else.

The frustration feelings and problems which result of unequal opportunities could be one major reason for delinquency, but not in school where the academic competition and the desire for knowledge are above any other criteria or class differences.

This study represents a new examination of the phenomenon of delinquent behavior among Egyptian youth and more specifically among those who have some relation with the school system. This examination offers a new test for Cohen's theory which indicates that delinquency among lower-class boys is the solution to reduce their frustration feelings which develop in school. Testing Cohen's theory takes place by comparing delinquent and non-delinquent behavior among youth in Egypt, in and out of school. At the same time the study seeks to measure the dimension of the phenomenon of delinquency among students by analyzing the data through the ten years.

Hypotheses :

This study is testing with respect to the Arab Republic of Egypt six Hypotheses which are as follows :

1. There is no significant difference in the type of crimes committed by illiterates and literates.
2. There is no significant difference in the types of crimes committed by students at different school levels.

working class boy seeks the status he is looking for in the eyes of the middle class person, and that he is frustrated in the attempt to do so. (4)

Cohen emphasized the importance of life at school in the development of the status concerns and problems. The teachers are often the principal middle class agents with whom the working class boy is likely to come into contact. Teachers are committed to the middle class value system and tend to evaluate their pupils by the middle class criteria. In rewarding the "good" pupil who conforms to these expectations the teachers must, by implications condemn and punish the non-conformist who find it difficult to be insensitive to negative evaluations. In such circumstances pupils from the lower class will develop feelings of insecurity, they will become frustrated and begin to search for some solutions to their status problem.

Cohen's Theory and assumptions were the subject of discussion by criminologists all over the world. Some British criminologists have tested it and not fully accepted it. Some others, especially among the Americans, have supported it.

Albert Elliot in his study "Delinquency School Attendance and Dropouts" directed in 1960 supported Cohen's assumption and mentioned another alternative open to youth who experienced status deprivation in school. He indicates that dropping out of school also offers a solution to this problem. He ascertains that dropping out not confined to those lacking intellectual ability. Rather, some capable youths are leaving school prior to graduation to escape a condition similar to that described by Cohen and Cloward and Ohlin.

Cohen and Elliot referred to the school environment as something unpleasant to pupils from lower socio-economic status so that they acquire delinquency as a solution.

The writer's point of view is somewhat different. Cohen's

(4) Albert Cohen, *Delinquent Boys* (Chicago : Free Press, 1955).

others (2). He may become increasingly negative towards teachers, schools, and what the school stands for, after which he may drift into associations with delinquent groups, often in order to obtain the status and involvement he does not achieve in school. Power et al. in 1967, have shown that some schools in comparisons with others appear to be breeding grounds for delinquency.

School is often the first ground upon which the child can prove himself outside the home. It supplies the first proof of his adaptability and capacity for socialization in the theatre of action in which there are strict rules enforced by non-parental authority. Outside the familiar home atmosphere, the child is forced to face reality and prove his capacity to sink or swim.

In the last decade, a strong new trend in linking delinquency with schooling has been developed among the American writers. They have related delinquency with sub-cultural theories and looked to the problem as a lower class problem. The work of Miller, Cloward and Ohlin, and Cohen are the major works in this field. With some slight differences between their theories and explanation, they all consider delinquency among youth as a result of their problems and frustrations. Albert Cohen considered the school environment as the major ground in which the frustration feelings develop among youth from lower classes, and by which delinquent behavior is committed as a solution from such frustration.

The central point of Cohen's theory of gang delinquency is the failure of the working class boys to achieve status in the middle class system. Society's major institutions are run by persons who share the dominant middle class values and who use such values as a "measuring mod (3)" against which to evaluate others. The main assumption of his theory is that the

(2) Douglas Harris Hargreaves, *Social Relations in Secondary School* (London : Routledge & Kegan Paul, 1967, p. 22.

(3) Richard A. Cloward and Lloyd E. Ohlin, *Delinquency and Opportunity. A Theory of Delinquent Gangs* (New York : The Free Press, 1966), p. 12.

In developing countries such as Egypt, the problem of crime and delinquency has its special characteristics and influences.

The dimension of the phenomenon is not as great as it is in the developed countries, but it is increasing very fast with the increase of urbanization and modernization. Delinquency among youth (from 15-30 years old) especially the educated group, is a recent phenomenon and a critical one in a transitional stage. The developing countries are suffering from limited funds and experiences, besides the fact that the majority of the population are illiterate (about 70% and over). Crime and delinquency cost a lot, which harms the budget of poor nations more than it does in the developed countries. Crime and delinquency mean a great loss in money, experience and human beings. Crime and delinquency among students who represent a resource for the development of the whole country are a great loss to that country.

This is a pilot study on the relationship between youth delinquency and schooling in Egypt which established the base for further intensive studies in the future.

The study seeks to investigate the relationship between school status and types of delinquent behavior among the school age population (15-30) in Egypt. More specifically, this study examines the relationship between the individual's school status (whether a person is in school, a school graduate, or even never attended school) and his delinquent behavior.

There have been several major studies during this century which have demonstrated a strong relationship between delinquency and schooling. The works of Hargreaves (1967), Clegg and Megson (1968), and Phillipson (1971) show the extent to which the school can influence delinquent careers. Hargreaves argues that the school is one of the most important places in which some students fail to obtain status. He ascribes this specifically to adolescents from lower classes, he argues that they may fail to accept values regarded as legitimate by their teachers and thereby become the object of individualized comparison with

ed assault, burglary, autotheft, and larceny. Between 1960 and 1973 according to the FBI's Uniform Crime Report, the number of juveniles arrested for all types of offenses increased by 144 percent. For serious crimes the increase was 116 percent. In 1973 45 percent of all the serious crimes committed in the USA were done by juveniles.

Crime and delinquency have become a societal concern more than an individual one. It is well known, as Cavans (1) indicate, crime and delinquency are the result of the failure of a society completely to socialize children into the values and behavior deemed important for the preservation of that society. If socialization aims, toward the future and thus has intimate connections with continuity and change, and if socialization is the process by which individuals acquire attitudes and feelings toward the system, then crime and delinquency are the failure of the socialization.

Crime and delinquency indicate the failure of the educational mechanism of society rather than a short coming of the individual. The non-criminal or non-delinquent is the one who has been successfully socialized to accept the values which fit into the approved patterns of behavior, and to find this personal satisfactions within the prescribed limits. The socialized person steeped in the social values and their coordinated behavior patterns from childhood, accepts the values of the society as his own. He internalizes the values and identifies with his society, his concept of self unquestioningly reflects the values of his society.

The criminal is the person whom society has failed to socialize into the prevailing values and customs, rather than a self-propelled deviant or rebel, he is a threat to his society.

Whatever views explain delinquency, there is a universal agreement that it is unacceptable behavior which should be restricted and, hopefully, eliminated.

(1) --Richard Cavan and John Cavan. *Delinquency and Crime. Cross-Cultural Perspectives* (New York : Lippincott Company, 1968). ,.

SCHOOL STATUS AND DELINQUENT
BEHAVIOR AMONG YOUTH IN THE
ARAB REPUBLIC OF EGYPT*

BY

Dr. NAGWA HAFEZ
Head of Juvenile Research Unit

The problem of crime and delinquency has become a universal one that attracts attention from people all over the world. In America, the people rank this problem as their third concern after the energy crisis and unemployment. Not only America, but all other industrialized nations are suffering from the threat of crime.

The increase of crime and delinquency is known especially in areas of growing urbanization. Delinquency is not, however, merely a product of urban growth but is related to changes in life styles, parental roles, unemployment demands as well as to inadequate educational programs, and to adolescent attempts to influence adults and attempts to discover self-identity.

Deviancy among the young is a critical concern. In a report about crime and delinquency in America, presented by the Federal Bureau of Investigation (FBI) in 1975, it appears that crimes committed by young persons have increased faster than among young adults in almost every category of offenses, especially in crimes that involve violence. Juveniles under 18 years of age commit almost half of all serious crimes. By "serious crimes" the FBI means crimes such as : killing, rape, aggravat-

*. - A summary of a dissertation submitted for Florida State University, in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.

—	A Study of the legality of Kidney transplant from the Islamic point of view.	
	El Sheikh Abd-El-Rahman El-Naggar	101
—	The transplant of human organs from a legal point of view.	
	Mr. Osama Abd-Allah—Kayed	105
—	The role of the engineer in making and using medical equipments.	
	Dr. Mahmud Yossef Saada	113
—	The legal norms on the legality of transplanting human organs.	
	Dr. Ahmed Sharaf El-Din	115
—	Donating the kidney and its transplant in Egypt.	
	General Dr. Zakaria El Bay	137
—	Kidney transplant operations.	
	Dr. Yehya El-Rakhawy	141
—	Disfunctioning of the kidney and its diseases.	
	Dr. Mohamed Safwat	147
—	Appendix : A Copy of a Counsel (Fatwa) of the Azhar University	153

CONTENTS

	Page
-- School Status and Delinquent Behavior Among Youth in the Arab Republic of Egypt.	
Dr. Nagwa Hafez	3
— Effects of Chronic Toxicity of Cannabis Extract on Sexual Behaviour of Rats.	
H.A. Mekkawi and others	17
— Chromatographic and Spectrophotometric Identification of LANNATE "METHOMYL"	
H.K. El-Mekkawi and others	27
IN ARABIC	
— Theft of dwellings in Urban Areas.	
Dr. Ibrahim Abu El Ghar	3
— Treatment of Offenders according to the Standard Minimum Rules (Second Part of the final report)	
Dr. Ahmed El Magdoub	29
— The mediator in Bribery.	
Consellor Samir Nagy	69
— A Symposium on Kidney transplant and the use of artificial kidneys.	
— The offering of kidneys and their sale from an Egyptian Socio-cultural point of view.	
Dr. SAYED OWEISS	95

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Ibrahim El-Kalyoby, Dr. Hassan El Saaty, General Hussein Ibrahim, Mr. Hussein Awad Bereky, Dr. Zakaria El-Darawy, Mr. Adly Baghdady, Mr. Mohamed Fathy, Mr. Taric El Bechry, General Mohamed Salah El Din Osman.

**THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo, Egypt**

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. Sayed Oweiss

Editorial Secretary

Osama Abd-Allah

Publications Committee :

**Dr. Sayed Oweiss, Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Mr. Mohamed Howaidi, Mr. Osama Abd-Allah**

Price Per Issue	Issued Three Times Yearly	Annual Subscription
U.S. \$ 4.00	March—July—November	U.S. \$ 12.00

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

- ★ School status and delinquent behavior among youth in the Arab Republic of Egypt.
- ★ Effects of chronic toxicity of cannabis extract on sexual behaviour of rats.
- ★ Chromatographic and Spectrophotometric Identification of Lannate 'Methomyl'.

In Arabic

- ★ Theft of dwellings in Urban Areas.
- ★ Treatment of Offenders according to the Standard Minimum Rules.
- ★ The mediator in Bribery.
- ★ A Symposium on Kidney transplant and the use of artificial kidneys.



Issued by :
The National Center For
Social and Criminological
Research, Egypt

المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- الزنا بالمحارم في الفقه الجنائي الاسلامي والقوانين الوضعية
- حول عقوبة الاعدام في مصر
- اجراءات التحقيق والمحاكمة في دعاوى الاحداث
- حجم الجريمة بين الاحصاءات الرسمية وغير الرسمية
- الدور الاجتماعي للقاضي في الدعوى الجنائية
- خصائص النظام العقابي في الاسلام
- استخدام طريقة كروماتوجرافيا الغاز في التعرف على بعض مكونات الحشيش الطبيعية والمخلقة (بالانجليزية)



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار إبراهيم مصطفى القليوبى ، الدكتور حسن الساعاتى ،
اللواء حسين محمود إبراهيم ، المستشار حسين عوض بريقى ، الدكتور زكريا
الدوى ، المستشار عدلى بغدادى ، المستشار طارق البشرى ، اللواء محمد
صلاح الدين عثمان ، المستشار محمد فتحى .

الجلة الجنائية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور سيد عويس

سكرتير التحرير

أسامة عبد الله قايد

لجنة النشر

الدكتور سيد عويس ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة نهى فهمى ،
الدكتور محمد هويدى ، أسامة عبد الله

الاشتراك عن السنة

تسعون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام

مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمان العدد

ثلاثون قرشا

المجلة الجنائية القومية

العدد ٢ - ٣ يوليو - نوفمبر ١٩٧٨ المجلد الحادى والعشرون

محتويات العدد

باللغة العربية :

بحوث ومقالات :

- الزنا بالمحارم فى الفقه الجنائى الاسلامى والقوانين الوضعية
الدكتور أحمد على المجدوب ٣
- حول عقوبة الاعدام فى مصر
الدكتور سيد عويس ٩٣
- اجراءات التحقيق والمحاكمة فى دعاوى الأحداث
الدكتور عادل عازر ١١٩
- حجم الجريمة بين الاحصاءات الرسمية وغير الرسمية
الدكتور صلاح عبد المتعال ١٣٣
- الدور الاجتماعى للقاضى فى الدعوى الجنائية
هلالى عبد الله أحمد ١٤٧
- خصائص النظام العقابى فى الاسلام
أسامة عبد الله قايد ١٥٧

باللغة الانجليزية :

- استخدام طريقة كروماتوجرافيا الغاز فى التعرف على بعض
مكونات الحشيش الطبيعية والمخلقة
الدكتور زين العابدين مبارك والدكتورة نادية زكى ٣

الزنا بالمحارم فى الفقه الجنائى الاسلامى والقوانين الوضعية

دراسة مقارنة

دكتور أحمد على المجدوب

تقديم :

يعتبر الزنا بالمحارم من الموضوعات التى تتميز بحساسية خاصة لم تتأثر كثيرا بالتغير الذى طرأ على النظرة الى الجنس بصفة عامة والجرائم الجنسية بصفة خاصة . ولعل تلك الحساسية تبدو أوضح ما تكون فى المجتمعات التى لا تزال تنظر الى الجنس نظرة احترام وتحيطه بسياج من التحريم .

وقد يكون الحرج الذى يشعر به من يفكر فى طرق موضوع زنا المحارم راجعا الى خطأ شائع أدى الى حصر المحارم فى عدد محدود من الإناث اللاتى لا يجوز التفكير فيهن بشكل جنسى بأى حال من الأحوال كالأم والاخت والحالة والعمة . مما يجعل الكثيرين يبدوون اشمئزازهم لمجرد سماعهم بوجود ما يسمى بزنا المحارم ولا يقبلون بأى حال تصور قيام علاقة جنسية بين رجل واحد من محارمه . على الرغم من أن حدوث ذلك ليس مستبعدا ، فسيجلات الشرطة لا تخلو من بلاغ أو أكثر كل شهر بشأن اعتداء رجل على ابنته أو أخ على أخته .

كذلك فإنه على الرغم مما هو معروف من شغف الناس بالموضوعات الجنسية ، وفضولهم الشديد بشأنها ، إلا أنهم ازاء زنا المحارم لا يشعرون إلا بالنفور والاشمئزاز ، ويكادون يعتبرون من يقارف هذا الفعل أقرب الى الحيوان منه الى الانسان .

وفى مناقشة حديثة حول نسبية الاخلاق ، كان زنا المحارم هو المثال الدارج للتحريمات الدائمة التى تخرج على قاعدة نسبية الاخلاق ، فقد تبين من الدراسة التى أجريت للثقافات المعروفة منذ قيام الجماعة الانسانية انه كانت هناك دائما تحريمات ثابتة للعلاقات الجنسية مع اناث معينات . ويقول

موردوك (١) « ان الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التي ترتبط بالنظام الجنسى فى كل المجتمعات المعروفة هي القرابة . فالتحريمات الخاصة بزنا المحارم فى النظام الداخلى للأسرة تتميز بطبيعة عالمية مطلقة ويقول : « انه لم يصادف فيما أجراه من دراسة على مائتين وخمسون عينة تمثل المجتمعات المختلفة ، ولا فى غيرها من المجتمعات التى قرأ عنها ، مجتمعا واحدا يسمح بالجماع الجنسى أو الزواج بين الاب وابنته ، أو الام وابنها ، أو الاخ وأخته . فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة جدا ، منها ما كان يحدث فى مصر القديمة وقبائل الانكاس فى بيرو ، وفى جزر هاواى ، وجزر بالى .

ومع ذلك فان تلك الاستثناءات القليلة لا تحول دون اطمئناننا الى أن زنا المحارم يعد أحد التحريمات الانسانية الأكثر صلابة وعمقا . » وتقول مرجريت ميد (٢) « ان النظام الذى يحرم الزنا بالمحارم هو نظام مستقر فى كل الثقافات الانسانية المعروفة . »

واذا كان قد لوحظ ان الاخلاق الجنسية قد تغيرت بصورة واضحة ، وخاصة فى أوربا وأمريكا الى الحد الذى أصبحت معه العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج أمرا معترفا به ، بل ان العلاقات الجنسية المثلية والممارسات الشاذة للجنس لم تعد تستثير لدى الناس فى هذه المجتمعات الشعور بالنفور ، وهو الشعور الذى يقول بعض الفقهاء والمفكرين انه أحد الاسس التى تقوم عليها التحريمات القانونية ، فان الزنا بالمحارم يكاد يكون السلوك الجنسى الوحيد الذى يثير لدى المجتمع شعورا عميقا بالنفور ومن ثم احتفظ بمبرر الابقاء عليه كأمر محرم يعاقب مرتكبه .

ومع ذلك فانه توجد بوادر تدل على أن ذلك النفور فى طريقة الى التلاشى ليلحق بتلك المشاعر القديمة التى كانت المجتمعات السابقة تواجه بها العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج ، والممارسات الجنسية الشاذة .

فبعض العلماء استنكروا فيما كتبوه قسوة العقوبات التى توقع على من يزنون بمحارمهم (٣) ، وما يترتب عليها من نتائج ضارة تصيب أسرهم ، فى

(١) Mordock, The Social Regulation of Sexual Behavior in Psycho-Sexual development in Health and Disease p. 259.
(٢) Some Anthropological Consideration Concerning Natural Law p. 6.

(٣) كولن ولسن ، أصول الدافع الجنسى صفحة ٢٦٤ .

حين أن البعض الآخر اعتبروا هؤلاء الزناة مرضى يجب علاجهم لا عقابهم ودللوا على ذلك بما لوحظ عليهم أثناء قضائهم للعقوبات المحكوم بها عليهم من هدوء والتزام بنظام السجن وانصياع لسجانيهم ، وهو اتجاه من شأنه لو أنه استمر أن يؤدي الى ضعف الشعور بالنفور لدى المجتمع نحو مرتكبي هذه الجرائم ثم اختفائه ليحل محله شعور بالاشفاق أو حتى باللامبالاة ، ومن ثم تفقد هذه التحريمات مبرر وجودها مثلما فقدته التحريمات الجنسية الأخرى .

وقد لوحظ أن هذه الظاهرة قد لقيت كغيرها من الظواهر الإجرامية اهتماما كبيرا في الغرب ، فأجريت الدراسات المختلفة من أجل تحديد حجمها ، والتعرف على العوامل التي تؤدي إليها ، والظروف التي تحدث فيها . فضلا عن البحوث القانونية الكثيرة التي تناولت النصوص التي تعاقب من يرتكبون زنا المحارم ، وهو ما لم نجد له مقابل في المكتبة العربية على الأقل في نطاق الدراسات المعاصرة . ذلك أننا وجدنا في كتب التراث الكثير بل الكثير جدا من الدراسات الفقهية القيمة لزنا المحارم ، وهو ما ساهم الى حد كبير في اتمامنا لهذه الدراسة .

ولعل عدم وجود دراسات اجتماعية وقانونية معاصرة لظاهرة السزنا بالمحارم يرجع الى ما سبق أن أشرنا اليه من شعور بالحرج ينتاب من يفكر في المشكلة ، وهو شعور وإن كان من الجائز قبوله بالنسبة لعامة الناس ، فإنه ليس مقبولا بأي حال بالنسبة لمن يشتغلون بالبحث العلمي والمهتمين بالظواهر الاجتماعية والاكتنا أشبه بمن يخفى وجهه أو يغمض عيناه ظلنا منه بأن ذلك كفيل بزوال الخطر المحدق به ، أو كمن يسد انفه معتقدا أن ذلك من شأنه القضاء على الرائحة العفنة التي لا يرغب في شمها .

وإذا كان زنا المحارم يصيب الناس بالنفور والاشمئزاز ، فإن ذلك لا ينفي حدوثه ، خاصة وإن الكتب السماوية فضلا عن القوانين الوضعية قد ذكرته . ويقول السيد محمد رشيد رضا (١) « أن فطرة الإنسان تشعر بأن الزنا بالمحارم يعد من قبيل المستحيلات ، ولذلك فإن من كانت فطرته سليمة يتعجب من تحريم الامهات والبنات ، ألا أن ليس كل الناس فطرتهم سليمة ، فمنهم من عبث بفطرته وأفسدها وجنى عليها فاتحرفت وهؤلاء هم الذين يخضبهم الله سبحانه وتعالى بالنهي عن الزنا بالمحارم ، لأن من كانت

(١) تفسير النار ، الجزء الخامس ، طبعة الهيئة العامة للكتاب ، صفحة ٢٥ .

فطرته سليمة ينعدم لديه النزوع الى ذلك العمل تماما كالذى لا يوجد لديه نزوع الى القتل أو السرقة .

وقد يكون من الاسباب التى حالت دون دراسة الزنا بالمحارم انه من الجرائم التى يتعذر تحديد حجمها نظرا للظروف التى يقع فيها والملايبسات التى تكتنف ارتكابه الا أن ذلك ليس معناه انه لا يحدث . فقد تبين من الاجابات التى أدلى بها أكثر من مائة من ضباط الشرطة الذين كنت أحاضرهم فى احدى الدراسات التدريبية بمعهد تدريب ضباط الشرطة بالعباسية ان أكثر من نصفهم صادفوا أثناء عملهم بأقسام الشرطة حالات من هذا القبيل وقال بعضهم انهم قاموا بالتحقيق فى بلاغات قدمت اليهم بشأن وقائع زنا بالمحارم كان المتهم فيها أبا أو أخا أو عما أو زوج أو أم أو أب لزوج وهكذا وانهم كانوا يحفظون التحقيق أو يمزقون البلاغ بعد أن تتراجع المجنى عليها تحت ضغط أفراد الاسرة ويعتذر الجاني ويعد بعدم تكرار الفعل أو بعد أن يتعهد بعض أفراد الاسرة بالقضاء على الظروف التى ساعدت على وقوع الزنا كالفصل بين الأخ وأخته أو طرد الأب من الأسرة أو غير ذلك من الحلول التى كان قبول الضابط لها يمليه عليه احساسه بضرورة المحافظة على الاسرة وحماية المجنى عليها من الاساءة التى قد تحقيق بسمعتها .

وبطبيعة الحال فانه لا يمكن الاعتماد على هذه الاجابات ، أو على غيرها من الأخبار التى يتم تناقلها همسا وعلى استيحاء لتحديد حجم الظاهرة ، بل انه لا يمكن الاعتماد على الاحصاءات الرسمية لانها فضلا عما يعيبها بالنسبة للجرائم الاخرى ، فانها بالنسبة لجريمة الزنا بالمحارم تكاد تكون خالية من أى بيان مفيد . وهو وضع لا نفرد به فى مصر وانما تشاركنا فيه كل الدول تقريبا .

ويقول جيرهارد مولر Gerhard Muller « ان الاحصاءات الخاصة بجريمة الزنا بالمحارم ليس مما يمكن توفيره ، الا انه طبقا لما هو متاح من هذه الاحصاءات فإن نسبة ما يرتكب من هذه الجريمة يعد منخفضا بدرجة ملحوظة . إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يصل الى علم الشرطة ، أو ما يقدم منها الى القضاء ، وهو فى الحقيقة لا يعبر عن الواقع نظرا لان جريمة الزنا بالمحارم تدخل فيما يسمى اصطلاحا بالجرائم الخفية Dark Figures وهى الجرائم التى لا تصل نسبة كبيرة منها ، وربما الغالبية العظمى الى علم السلطات وبالتالي لا تدرج فى الاحصاءات الخاصة بالجرائم ، على الرغم من انه يجتمل أن تكون مما يرتكب بكثرة . »

ولا شك ان الظروف التى ترتكب فيها الجريمة ، وخاصة من ناحية العلاقات التى تقوم بين طرفيها تعد عاملا هاما فى الانخفاض الشديد فى نسبة ما يصل منها الى علم الشرطة فالجريمة تقع فى نطاق أسرى مغلق وترتكب فى الحفاء وأحيانا قد يقع الفعل باتفاق الطرفين ، أو برضاها فى ظروف من الرغبة الشديدة المتبادلة بين الطرفين • وحتى حين يقع الزنا بالمحارم بالاكراه ، فان الضحية غالبا ما تكون فتاة شابة ليست لديها القوة الكافية أو الارادة — للمبادأة بالتخلص من سيطرة المعتدى وإبلاغ ما حدث منه الى السلطات المختصة •

كذلك هناك أيضا احتمال أن يكون كلا الطرفين مسئولين جنائيا عما حدث وبالتالي يحرصان معا على ابقاء الامر سرا •

وحتى اذا حدث وافترضت العلاقة الآثمة بين الرجل والمرأة المحرمة عليه ، فان إبلاغ الجريمة الى الشرطة والحكم على الرجل بالسجن ، اذا كان أبا أو أخا للمجنى عليها ، قد يسفر عن نتائج اقتصادية ضارة بالأسرة تتمثل فى انقطاع مواردها المالية التى قد يكون عمل الجاني هو مصدرها الوحيد •

ومن العوامل الهامة أيضا نظرة الاستنكار الاجتماعى لزنا المحارم ، التى تؤدي الى وجود الاستعداد لتحمل الموقف داخل نطاق الأسرة ، بما يتضمنه من معاناة ، وتفضيل ذلك على فضح الأسرة كلها بين من يحيطون بها أو يتعاملون معها وما يؤدي اليه ذلك من احساس بالعار •

لذلك فانه غالبا ما يكون إبلاغ السلطات بالواقعة بواسطة أشخاص من خارج الأسرة كالجيران أو الاخصائيين الاجتماعيين الذين قد يعلمون بالامر حين تصبح الفتاة جاملا نتيجة العلاقة الجنسية مع أحد أفراد الأسرة •

كذلك فإن موقف الشارع فى هذه الدولة أو تلك من جريمة الزنا بالمحارم يؤثر فى الصورة التى يظهر فيها وضع هذه الجريمة • فهناك قوانين لا يرد فيها ذكر صريح لزنا المحارم وانما يعاقب عليها باعتبارها اغتصاب ، كما هو الحال فى قانون العقوبات الفرنسى والقوانين التى أخذت عنه ، ومنها قانون العقوبات المصرى • ولذلك لا نجد فى الاحصاءات الجنائية لهذه الدول ذكر صريح لجريمة الزنا بالمحارم •

وهذا الوضع يضاعف من غموض الموقف ، فحيث لا تتوفر شروط الاغتصاب ، فإن ما يقع لا يعد جريمة ، مثال ذلك ان الزنا الذى تكون فيه

المرأة قد تجاوزت الثامنة عشرة من العمر لا يقع تحت طائلة القانون ، حيث يشترط لاعتبار ما وقع اغتصابا أن يكون سن المرأة أقل من الثامنة عشرة ، أو بدون رضاها ، فاذا توفر الرضا فلا جريمة . وهو وضع شاذ يعيب عدد كبير من قوانين العقوبات .

كذلك فإنه مما يؤثر في صدق الإحصاءات وتعبيرها عن الواقع فضلا عما تقدم ، أن بعض الأفعال التي تعد زنا بالمحارم قد يقدم مرتكبوها للمحاكمة عن جرائم أخرى بديلة مثل هتك العرض أو الفعل الفاضح في غير علانية . أو غير ذلك من أفعال الاعتداءات الجنسية .

كما أنه يجب ألا يفوتنا ملاحظة أن الزنا بالمحارم لا يعد جريمة تستوجب المساءلة والعقاب إلا إذا أمكن توفر الدليل على حدوث جماع جنسي حال (أو التزاوج بين الأقارب الذين ينص القانون على تحريم الزواج فيما بينهم) .

وهناك مواقف كثيرة شائعة تقوم فيها علاقة جنسية ناقصة بين المحارم لا تصل إلى درجة الجماع ، وبالتالي تقدم للقضاء بوصفها جرائم أخلاقية أو معاكسات ، أو تحريض على الفسق .

ولهذه الأسباب فإن البيانات الإحصائية الدقيقة الخاصة بجرائم الزنا بالمحارم التي ترتكب في بعض الدول لا تعطي صورة كاملة للعلاقات الجنسية المحرمة التي تصل إلى علم الشرطة .

والملاحظ أن الزنا بالمحارم أخذ في الازدياد في الدول الغربية ، فقد تبين من الإحصاء السنوي للجريمة في إنجلترا وويلز أن جرائم الزنا بالمحارم المبلغة إلى الشرطة تضاعف عددها في الفترة بين ١٩٤٠ و ١٩٦١ ميلادية . فبينما كان عدد ما تم إبلاغه منها سنة ١٩٤٠ ، ١٠١ جريمة فإن ما تم إبلاغه سنة ١٩٥٥ بلغ عدده ٥٩٣ جريمة . وفي سنة ١٩٦١ ارتفع العدد إلى ٣٣٥ جريمة .

ويبدي الباحث (١) ملاحظته على هذا الارتفاع قائلا إنه صاحب ارتفاع

(١) Graham Hughs. The Journal of Criminal Law, Criminology and police science Sept. 1964 Vol. 55 No. 3 p. 322.

فى كل أنواع الجرائم بصفة عامة ، وارتفاع الجرائم الجنسية بصفة خاصة فى نفس الفترة . ويقدم احصاء لمتوسط ما وقع من الجرائم الجنسية التى ابلغت للشرطة خلال نفس الفترة للتدليل على صحة ما يقول .

وقد تبين ان الجرائم الجنسية ضد الاناث التى ابلغت للشرطة بلغت فى الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٣٩ ، ٢٧٨٨ جريمة ، ارتفعت الى ٥٢٢٤ جريمة فى الفترة من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٩ ، ثم الى ٩٢٢٢ جريمة فى الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥٤ واستمرت الزيادة فى السنوات التالية فبلغ عدد الجرائم ١١٦٩٤ جريمة فى الفترة بين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٩ . وفى سنة ١٩٦١ بلغ عدد الجرائم التى ابلغت للشرطة فى عام واحد فقط ١٤٥١٣ جريمة جنسية .

ويقول الباحث ان هذه الزيادة الملحوظة قد لا تعبر بدقة عن الزيادة الفعلية فى الجرائم نظرا لان نسبة كبيرة مما يرتكب من هذه الجرائم لا يصل الى علم الشرطة . وهو ما ينطبق بشكل أدق على جريمة الزنا بالمحارم التى لا يمثل ما يبلغ منها للشرطة الا نسبة ضئيلة جدا مما يقدم منها فعلا .

ويضيف الباحث الى ذلك تحذيره من أن جرائم الزنا بالمحارم تتداخل مع صورة أخرى من الجرائم الجنسية نتيجة لموقف القانون فى انجلترا ، وفى كثير من الدول الاخرى . فالزنا بالمحارم يتداخل مع الاغتصاب فى كثير من الاحيان بحيث يدخل تحت وصف الاغتصاب ، مما يؤثر بشكل سلبي فى الاحصاءات الخاصة بهذا النوع من الجرائم . وفى أحوال أخرى قد لا تدرج الجريمة فى الاحصاء الخاص بالزنا بين المحارم ، نظرا لان المتهمين يقدمون للمحاكمة عن جرائم أخرى ارتكبوها غير جريمة الزنا .

كذلك يجب أن نتذكر ان الزنا بالمحارم لا يعد واقعا من الناحية القانونية الا اذا كان من الممكن اثبات حدوث جماع جنسى حال (أو حدوث زواج بين المحارم - كما تشترطه بعض التشريعات فى الولايات المتحدة الامريكية) والملاحظ ان بعض جرائم الزنا بالمحارم قد تقدم للقضاء بوصف أقل من ذلك كالمعاكسة ، أو الفعل الفاضح فى غير علانية ، أو افساد الاخلاق ، ولذلك فان الاحصاءات الجنائية الخاصة بالزنا بالمحارم لا تعبر بدقة عن حقيقة ما يرتكب منها .

بعد هذا التمهيد سنتكلم فى الزنا بالمحارم حسب التقسيم الآتى :

الفصل الأول - ونخصصه لتعريف الزنا والتفرقة بينه وبين غيره من الصور التي قد تختلط به ويتكون هذا الفصل من مبحثين :

- المبحث الأول : تعريف الزنا في الفقه الجنائي الاسلامي .
- المبحث الثاني : تعريف الزنا في القوانين الوضعية والفقه المعاصر .
- الفصل الثاني : ونخصصه لتعريف المحارم ، وبيان أنواع المحرمات من النساء ، والاسباب المختلفة للتحريم ، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : المحارم في التشريعات القديمة .
- المبحث الثاني : المحارم في الشريعة الاسلامية .
- المبحث الثالث : المحارم في القوانين الوضعية المعاصرة .
- الفصل الثالث - ونتناول فيه بالعرض ، علة التحريم وذلك في مبحثين :
- المبحث الأول : علة التحريم في الفقه الجنائي الاسلامي .
- المبحث الثاني : علة التحريم في الفقه الغربي .
- الفصل الرابع - ونتناول فيه النتائج التي تترتب على مخالفة التحريم وذلك في ثلاثة مباحث على الوجه التالي :

- المبحث الأول : نتائج مخالفة التحريم في الشريعة الاسلامية .
- المبحث الثاني : نتائج مخالفة التحريم في القوانين الوضعية العربية .
- المبحث الثالث : نتائج مخالفة التحريم في القوانين الوضعية الغربية .
- الفصل الخامس - ونخصصه لدراسة العوامل التي تؤدي الى الزنا بالمحارم وذلك في ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : نعرض فيه للعوامل الاجتماعية .
- المبحث الثاني : نعرض فيه للعوامل النفسية .
- المبحث الثالث : نعرض فيه للعوامل البيولوجية .
- وننهي الدراسة بخاتمة .

الفصل الأول

تعريف الزنا

على الرغم من ان الزنا أصبح فى القوانين الوضعية وصفا خاصا بالعلاقة الجنسية التى يتم فيها ايلاج عضو الذكر فى فرج الأنثى ، الا أن هناك بعض الفقهاء المسلمين الذين يعتبرون الايلاج فى الدبر زنا أيضا ، لذلك رأينا أن نستعرض التعريفات المختلفة للزنا حتى ننتهى الى تعريف جامع مانع يحول دون الوقوع فى الخطأ ، الذى قد تترتب عليه آثار قانونية خطيرة .

كذلك فان بعض القوانين الجزائية وأيضاً عدد من الفقهاء يستخدمون عبارة « الفسق بالمحارم » بدلا من الزنا بالمحارم ، على اعتبار ان الفسق مرادف للزنا ، بينما الأمر ليس كذلك وهو ما سوف نبيّنه فى المبحثين التالين .

المبحث الأول

تعريف الزنا فى الفقه الجنائى الاسلامى

قال أبو حنيفة (١) : الزنا هو الوطء الموجب للحد ، وانه فى عرف الشرع واللسان « وطء الرجل فى القبل » .

وعرفه مامك (٢) : بأنه تغيب المسلم المكلف حشفته فى فرج آدمى مطبق عمدا بلا شبهة . أما الماوردى (٣) فقد عرف الزنا بأنه « تغيب البالغ العاقل حشفة ذكره فى أحد الفرجين من قبل أو دبر ممن لا عصمة بينهما أو شبهة » .

(١) الشرح الصغير ، الجزء الرابع صفحة ٤٤٧ .

(٢) الهداية ، الجزء الثانى صفحة ١٠٠ .

(٣) الأحكام السلطانية ، صفحة ٢٢٣ .

وجاء فى بدائع الصنائع^(١) ان « الزنى هو اسم للوطء الحرام فى قبل المرأة الحية فى حالة الاختيار فى دار العدل ممن التزم احكام الاسلام » .

أما ابن قدامة الحنبلى^(٢) فقد عرفه بأنه وطء امرأة فى قبلها حراما بلا شبهة . . . والوطء فى الدبر مثله فى كونه زنى ، لانه وطء فى فرج امرأة . . . فكان زنى » .

وجاء فى فتح القدير^(٣) ان الزنى هو « ادخال المكلف الطائع قدر حشفته قبل مشتتهاء حالا أو ماضيا بلا ملك أو شبهة أو تمكينه من ذلك أو تمكينها ، ليصدق على ما لو كان مستلقيا فقعدت على ذكره فتركها حتى أدخلته فانهما يحدان فى هذه الصورة . وليس الموجود منه سوى التمكين .

وأضاف عبد الرحمن داماد^(٤) الى ذلك عدم اشتراط الانزال فهو يقول ان « الزنى الموجب للحد هو وطء الرجل المكلف الناطق الطائع ، فى قبل مشتتهاء حالا أو ماضيا بادخال حشفته أو قدرها من مقطوعها أنزل أو لم ينزل ويعرفه الطوسى الشيعى^(٥) بأنه « وطء من حرم الله تعالى وطأه من غير عقد ولا شبهة عقد ، ويكون الوطء فى الفرج خاصة ويكون الواطئ بالغاً كاملاً » .

وهكذا يتبين ان الزنا هو الوطء ، وان الوطء هو تقييب حشفة الذكر فى أحد فرجى المرأة أو فى كليهما ، على خلاف بين الفقهاء سنبينه فيما بعد ونبين آثاره .

وتستخدم بعض التشريعات الجزائية العربية كلمة « موقعة » ومعناها المباشعة والمخالطة^(٦) كذلك قد تستخدم كلمة الجماع ولها نفس المعنى ، أما اذا كانت بالضم ، فانه يقصد بها الفرج نفسه . وعلى ذلك فان الوطء والمباشعة والمخالطة والموقعة والجماع هى أوصاف مختلفة لفعل واحد هو

(١) الجزء السابع ، صفحة ٣٣ .

(٢) المغنى ، الجزء العاشر ، صفحة ١٥١ .

(٣) الجزء الرابع ، صفحة ١٣٩ .

(٤) مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ، صفحة ٥٨٥ .

(٥) النهاية فى مجرد الفقه والفتاوى ، صفحة ٤٥١ .

(٦) القاموس المحيط ، الجزء الثالث ، صفحة ١٠٠ .

الزنا ، الذى قد يوصف أيضا بالنكاح وإن كانه للنكاح معنيان ، أحدهما : عقد الزوجية ، والثانى : الوطء أو المواقعة أو الجماع وكلها سواء ، كما قد يطلق عليهما معا أى على عقد الزوجية والجماع ، ويقول الامام محمد عبده فى المنار « وقد صرح الفقهاء بأنه يطلق على العقد وعلى الوطء واختلفوا فى أى الاطلاقين هو الحقيقى ، وأيهما المجازى ، والظاهر أنه لا يطلق شرعا على الوطء من غير عقد ، وإنما كمال معناه الشرعى العقد وما وراءه ، كما قلنا ، وقد يطلق على العقد وحده ، وهو الذى تمكن معرفته وتبنى عليه الأحكام فى الغالب ، بخلاف ما قاله الحنفية من أن حقيقة الوطء » وقد أيد الامام محمد عبده رأيه هذا بما قاله ابن عباس ، فقد روى ابن جرير والبيهقى عنه انه قال « كل امرأة تزوجها أبوك دخل بها أو لم يدخل بها فهي عليك حرام » .

وعلى الرغم مما قد يبدو فى رأى الامام محمد عبده من صواب الا أننا نؤثر اطلاق وصف النكاح على العقد دون الوطء نظرا لما اعتاده عدد من الفقهاء من تخصيص النكاح بالعقد ، وتخصيص ما وراءه بالوطء ، وما يوجد من اختلاف بين أحكام كل منهما مما سوف نراه فيما يلى .

كذلك تختلف المباشرة عن الوطء ، فالمباشرة تسبق الوطء ، وقد تؤدى اليه ، ولكن ليس ذلك بالضرورة ، ومن المباشرة اللمس والنظر الى الاعضاء التناسلية ، والتقبيل والعناق . ويرى الامام مالك ان المراد بالدخول الوارد فى الآية هو ما جاء فى قوله تعالى « وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن » وهل المراد به الوطء أم التلذذ بها دون الوطء ؟ . فذهب مالك الى القول بأن المقصود بالدخول التلذذ وليس الوطء ، فى حين اشترط الجمهور لتحريم البنت وطء الأم ، وإن اختلفوا فيما دون الوطء من اللمس والنظر وغيره ، مما سوف نعرض له فى موضعه .

ويؤيد الامام محمد عبده ما ذهب اليه الجمهور من اعتبار الدخول هو الوطء بما هو شائع الآن لدى الناس من وصف ليلة العرس بليلة الدخلة ، حيث يختل العريس بعروسه فتمكنه من نفسها سواء وطئها أو لم يطأها .

الا أن الاستدلال بذلك على حدوث الوطء ان جاز بالنسبة للزوجين ، فإنه لا يجوز بالنسبة لمن لا يفترض أن وجودهما فى خلوة يعنى حدوث وطء . كذلك عان عقد النكاح أو الزواج قد يسبق فى الوجود ليلة الدخلة وهذا ما يحدث كثيرا الآن حيث يلجأ الناس الى عقد القران ثم يؤجلون الدخلة الى وقت لاحق ومن ثم ينفصل النكاح بوصف للعقد عن النكاح كوصف

للوطء . لذلك يجب الوقوف بمعنى الدخول المتضمن للوطء عند حدود الزوجين دون غيرهما ممن ليس بينهما عقد .

ويمكننا أن نستخلص من التعريفات المختلفة تعريفاً واحداً يجمع كافة شروط الزنا . ويتفق مع مذهب القوانين الوضعية في التفرقة بين الايلاج في القبل وهو ما نسميه اغتصاباً أو زنا والايلاج في الدبر وهو ما تعتبره هتك عرض سواء كان المجنى عليه أنثى أم كان ذكراً . وهذا التعريف هو « تغييب البالغ العاقل حشفة ذكره في قبل المرأة عمداً بلا شبهة أنزل أو لم ينزل » . وهكذا يعد الفعل زنا مستكملاً للركنين المادى والمعنوى ولعناصرهما ، فضلاً عن تحديده بالقبل دون الدبر الذى يعد الايلاج فيه هتكاً للعرض . أما ما دون الادخال أو التغييب للحشفة من أفعال فلا يعد زناً ، ويعاقب مقتطفه بعقوبة تعزيزية ملائمة .

والقضاء المصرى لا يعتبر اتيان المرأة في دبرها زناً ، بل يعتبره هتك عرض . وفى هذا تقول احدى محاكمه (١) « تتم الجريمة باتيان الأنثى في قبلها بغير رضاها » كذلك قررت محكمة النقض (٢) انه « يعتبر هتك عرض اتيان الرجل لزوجته في الدبر » .

وقد لوحظ ان بعض الشراح يستخدمون كلمة الفسق « بالمحارم » بدلا من الزنا بهن على اعتبار انها مرادف لها ، دون أن يفتنوا للاختلاف الواضح بين معنى الكلمتين .

فقد جاء في القاموس المحيط (٣) ان الفسق بالكسر معناه الترك لأمر الله تعالى ، والعصيان والخروج عن طريق الحق ، أو الفجور كالفسوق . وجاء فى مختار الصحاح (٤) « فسق الرجل يفسق بالضم ، فسقا : فجر . وجاء فيه أيضا (٥) عن فجر : فسق ، وفجر : كذب ، والفاجر : المائل ويقول أبو هلال العسكري (٦) « ان الفسق فى العربية خروج مكروه ، ومنه يقال للفأرة الفويسقة لانها تخرج من جحرها للافساد . وقيل فسقت الرطبة اذا خرجت

(١) جنايات الزقازيق فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٩ ، المحاماة ، المجلد العشر صفحة ٧٨ .

(٢) نقض ١٣ يونيو ١٩٠٨ ، عماد المراجع .

(٣) الجزء الثالث ، صفحة ٢٨٥ .

(٤) صفحة ٣٦٠ .

(٥) المرجع السابق ، صفحة ١٨٦ .

(٦) الفروق فى اللغة ، صفحة ٢٢٥ .

من قشرها لأن ذلك فساد لها ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا .
أما الفجور فهو الانبعاث في المعاصي والتوسع فيها ، وأصله من قولك افجرت
السكر (والسكر : السد الذي على النهر) اذا خرقت فيها خسرقا واسعا
فانبعث الماء كل منبعث ، فلا يقال لصاحب الصغيرة فجر . كما لا يقال لمن
خرق في السكر خرقا صغيرا انه قد فجر السكر ، .

ويقول : ثم كثر استعمال الفجور حتى خص الزنا واللواط وما أشبه
ذلك .

وهكذا يتبين ان الفسق يعنى خروج الشخص في سلوكه مع النساء على
ما يقتضيه التحريم ، وهو بهذا أوسع من مفهوم الزنا بهن لانه يشمل فضلا
عن غيره من صور السلوك الجنسي الأخرى كالفعل الفاضح في غير علانية
وهتك العرض وغيرها ، مما يستوجب التفرقة بين كل صورة من صور السلوك
التي تدخل جميعا تحت وصف الفسق خاصة وانها ليست متساوية من حيث
الخطورة والآثار والنتائج وانما توجد بينها اختلافات جوهرية . فاذا كان
الشارع يعاقب على الزنا فلا يجب أن يصفه في النص بأنه فسق بالمحارم لأنه
يتجه بالذهن إلى غير الزنا من أفعال تدخل تحت الوصف العام أى الفسق
ولذلك نرى في حالة ما اذا أفرد المشرع قسما خاصا في قانون العقوبات
للجرائم الجنسية أن يجعل عنوانه الفسق بالنساء ويضع تحت هذا العنوان
النصوص التي تعالج كل جريمة على حدة سواء كانت فعل فاضح أو هتك
عرض أو غيرها . ومما يدل على ان الفقه والقضاء في مصر يقعان كثيرا في هذا
الخلط بين الفجور والفسق ، وهو خلط راجع الى عدم ادراكهما للفرق الكبير
بينهما ، ما جاء في حكم قديم لمحكمة النقض قالت فيه « ان كلمة الفجور أو
الفسق الواردة بالمادة ٢٧٠ عقوبات ليست قاصرة على اللذة الجثمانية ، بل
تشمل أيضا افساد الأخلاق بأية طريقة كانت كانت كارسال والد ابنته
للرقص في محلات الملهي ومجالسة الرجال ومعاقرة الحمر » (١) فعلى الرغم
من أن المحكمة فطنت الى أن الفسق والفجور مترادفين حيث قالت « الفجور
أو الفسق » وهو ما سبقها اليه المشرع . الا انها وضعت تحت هذا الوصف
افعالا جنسية متفاوتة الخطورة كالجماع وغيره مما يحقق للانسان لذة جسمية
وافساد الأخلاق بأية طريقة وهي كما هو معروف تختلف فيما بينها من حيث
الآثار والنتائج .

(١) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية ، مجلد ١٤ ، ص ١٣٧

الا أنه مما يغفر للقضاء خطأ أن القاتون الوضعي لم يفرق كثيراً بين الزنا وغيره من الجرائم الجنسية الأقل أهمية بعكس الشريعة الإسلامية التي اعتبرت الزنا حداً وجعلت عقوبته الرجم للمحصن والجلد لغير المحصن وبين الجرائم الجنسية الأخرى التي اعتبرت بها من التعازير .

وكانت المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات التي ألغيت بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة تتحدث عن « افساد الاخلاق بتحريض الشبان على الفجور والفسق » وهو جمع بين فعلين يختلفان في النوع والشدة و هو بالاحرى جمع بين عام وخاص .

المبحث الثاني تعريف الزنا في الفقه الجنائي الغربي

لم يعد الزنا يستحوذ على اهتمام الغالبية العظمى من الفقهاء الغربيين بعد أن حذفت من معظم القوانين الجزائية الغربية النصوص التي كانت تعاقب على الزنا الذي يقع من أحد الزوجين وذلك على أساس أن العقاب لا يمكن أن يرد على الشخص الذي لم تردعه مبادئ الأخلاق وبرغم أن تقديم الزاني للقضاء يثير الفضيحة التي من شأنها الاساءة الى الاسرة والاضرار بآبناء الزاني . ولم يعد يترتب على وقوع الزنا سوى الحكم بالطلاق للزوج المضروب اذا طلب ذلك .

أما الدول التي لا تزال تعاقب على الزنا، وهي قليلة ، كما أسلفنا ، فإن مفهومه لدى فقهاءها يختلف عنه لدى الفقهاء المسلمين سواء من حيث مداه ، أو من حيث الأدلة على وقوعه .

أما من حيث مداه فقد سبق أن بينا أن الفقه الجنائي الإسلامي يعتبر كل إيلاج لعضو الذكر في فرج أنثى لا تربطه بها رابطة الزوجية زنا معاقب عليه سواء تم ذلك برضا الطرفين ، أو تم بدون رضا من الأنثى ، ففي كلتا الحالتين يعاقب الرجل . أما الأنثى فإنها لا تعاقب إذا كانت قد أكرهت على الاستيلاء للرجل .

في حين أن الفقه الجنائي الغربي والفرنسي بالذات لا يعتبر الواقعة زنا الا اذا كان أحد طرفي العلاقة الجنسية زوجا أو زوجة . أما اذا كان طرفي العلاقة ليسا متزوجين وقامت العلاقة برضاها فأنها لا تعد زنا ولا يعاقبان .

كذلك فرق القانون الفرنسى بين زنا الزوج وزنا الزوجة ، فبينما تعاقب الزوجة اذا زنت فى أى مكان ، أى سواء تم الزنا فى بيت الزوجية ، أو فى أى مكان آخر ، فان الزوج لا يعاقب الا اذا كان قد زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة . ليس ذلك فحسب بل ان عقوبة الزوجة الزانية تزيد كثيرا عن عقوبة الزوج الزانى فبينما تعاقب الزوجة على الزنا بالحبس لغاية سنتين ، فان الزوج يعاقب بالحبس مدّة لا تزيد على ستة شهور .

ومن الواضح انها تفرقة لا مبرر لها وانما هى أثر من آثار القانون الرومانى أما الشريعة الاسلامية فانها تعاقب الزوج بغض النظر عن المكان الذى ارتكب فيه الزنا ، كما انها تساوى بينه وبين المرأة فى العقاب ، اللهم اذا كانت من زنى بها غير محصنة فانها تعاقب بالجلد بينما يعاقب هو بالرجم .

- وفيما يتعلق باختلاف الأدلة على وقوع الزنا فان ذلك يبدو بوضوح ، فبينما لا يعد زنا معاقب عليه فى الشريعة الاسلامية الا الايلاج الذى يشاهده أربعة شهود عدول ، أو الذى أقرببه الزانى على نفسه أربع مرات ، أو الذى قامت قرينة على حدوثه كأن تحمل دون أن تكون متزوجة أو دون أن يعرف لها زوج . فان الفقه الجنائى الغربى اتباعا منه للقوانين الجزائية فى بلاده لا يكتفى بالتلبس بفعل الزنا أو الاعتراف بارتكابه وانما يضيف الى ذلك « وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه » أى من الزانى وبالنسبة للأفعال التى يقع بها الزنا فان الفقه الغربى لا يختلف بشأنها مع ما ذهب اليه الفقه الجنائى الاسلامى فهو يقصرها على الايلاج الذى يقع فى قبل المرأة دون الذى يقع فى دبرها . والواقع ان هذا التحديد لم يرد بشأن الزنا وانما ورد بخصوص الاغتصاب الذى يقول عنه الفقيه الفرنسى « جارو » انه « الاتصال الجنسى بامرأة » (١) ويقول عنه « جارسون » انه « الوقاع غير المشروع لانشى (٢) » .

وهذا يعنى ضرورة حدوث ايلاج لعضو التذكير فى الموضع المعد له من جسم الأنثى . أما غير ذلك من الأفعال ، فانها لا تعد اغتصابا مهما كانت طبيعتها أو درجة منافاتها للحياء ، ومهما كان مبلغ خدشها للحياء .

(١) جارو ، الجزء الخامس ، نبذة رقم ٢٠٨٣ .
(٢) جارسون ، المواد ٣٣١ الى ٣٣٣ نبذة رقم ١٥ .

كذلك يتفق هذا الفقه مع الفقه الجنائي في عدم اشتراط وقسوع الايلاج كاملا فيكفي أن يقع ايلاج جزئي كما لا يشترط وصول الجاني الى نهاية اشباع رغبته الجنسية ، وانما يكفي مجرد الايلاج حتى ولو لم يحدث قذف للمادة المنوية .

ولكن هذا الفقه يختلف مع الفقه الجنائي الاسلامي في نظريته الى المرأة ، فبينما يعتبر الفقه الغربي البغى « مجنيا عليها اذا باشرها الرجل بدون رضاها وكذلك اذا كانت المرأة قد سبق للرجل أن عاشرها بدون زواج وأنجب منها(١) » فان الفقه الجنائي الاسلامي لا يعتبرها كذلك وانما يعتبرها زانية اذا ثبت انها سبق أن قامت علاقة جنسية مع هذا الرجل أو مع غيره وبالنسبة للمرأة التي أنجبت من الرجل من علاقة سابقة فانه ينطبق عليها قاعدة « وللعاهر الحجر » فترجم اذا كانت محصنة أو تجلد اذا كانت غير محصنة ولا تعد مجنيا عليها .

(١) المرجع السابق ، نبذة رقم ٢٥ .

الفصل الثانى

تعريف المحارم

المحارم هن الاناث اللاتى يحرم على الرجل الزواج بهن ، أو اقامة علاقة جنسية من أى نوع معهن ولما كان هذا النظام موغل فى القدم حيث عرفتة كل الثقافات القديمة بلا استثناء فسوف نفرد مبحثا نعرض فيه نظام المحارم فى المجتمعات القديمة ، ثم نخصص المبحث الثانى لنظام المحارم فى الشريعة الاسلامية ، أما المبحث الأخير فنخصصه لنقوانين الرضعية وموقفها من هذا النظام .

المبحث الأول

المحارم فى التشريعات القديمة

تختلف التشريعات القديمة فى موقفها من زنا المحارم ، فبينما كان بعضها يتوسع فى تحديد المحارم الذين تحرم اقامة علاقات جنسية معهن ، فان البعض الآخر كان يضيق الى حد بعيد من نطاق المحارم بحيث يكاد يقصره على الأصول فقط . الا أنه يلاحظ ان هذه التشريعات قد اتجهت شيئا فشيئا نحو توسيع دائرة المحارم وذلك تحت تأثير الشريعتين الموسوية والمسيحية . وان كانت الشريعة الاولى قد تعرضت لعبث بعض رجال الدين اليهودى الذين حرفوا فيها فأضافوا بعض المحارم وحذفوا البعض الآخر وهو ما سوف نلاحظه عند استعراضنا لموقف الشريعة الموسوية أو بالأحرى اليهودية ، بعد أن حرفها هؤلاء . وفيما يلى عرض لموقف التشريعات القديمة من الزنا بالمحارم .

أولا - مصر :

ونظرا لاختلاف العهود التى توالى عليها فاننا سوف نستعرضها عهدا عهدا :

١ - مصر الفرعونية :

من الأمور الثابتة ان بعض الملوك فى العصر الفرعونى تزوجوا من بناتهم ، بينما تزوج البعض الآخر من اخواتهم . فقد عثر فى إحدى المقابر التى

ترجع الى عهد الدولة القديمة على ما يسمى بشجرة النسب فى المكان الذى اعتادوا ذكر اسم الميت فيه ، ورد فيها اسم الملك سنفرو وابنته الشرعية الكبرى نفرت كاو - وابنهما أمين الخزينة نفرت ماعت . مما يدل على ان هذا الملك تزوج ابنته ، وهو ما فعله فرعون رمسيس الثانى الذى تزوج أكثر من بنت من بناته (١) .

كذلك تزوج بعض الملوك من اخواتهم ، مثل الملك توت عنخ آمون وغيره - وقد فسر علماء التاريخ هذه الظاهرة بأنها ترجع الى اعتبارات تتعلق بالسلالة الملكية والحفاظ على الملك . غير انه لم يعثر على دليل واحد يؤيد ما زعمه المؤرخ ديودور الصقلى من أن الشعب المصرى كان يفعل مثلما يفعله ملوكه فيبيح زواج الاخ من أخته ، ولعل نظرة الناس الى هؤلاء الملوك باعتبارهم آلهة كانت تجعلهم يقبلون هذا التقليد باعتباره أمر خاص بالآلهة دون البشر .

وفيما عدا ذلك فان المصريين القدماء كانوا يبيحون زواج العم بابنة أخيه وزواج الخال بابنة أخته .

٢ - مصر فى العهد البطلمى :

تأثر المصريون فى ذلك العهد بالاغريق الذين اقاموا فى مصر أثناء حكم البطالمة ، والذين كانت القوانين المطبقة فى بلادهم تبيح زواج الاخ باخته ، فشباع زواج المصريين بواخواتهم سواء كن من نفس الأبوين ، أو من أمين مختلفتين . وقد استمر هذا الوضع حتى العصر الرومانى ولعل زواج كليوباترا بأخيها لم يكن تقليدا للملوك المصريين القدماء بقدر ما كان تطبيقا للنظام الذى كان سائدا فى بلاد الاغريق التى جاء منها آباء هذه الملكة .

٣ - مصر فى العصر الرومانى :

ظل زواج الاخ من أخته قائما فى انقرون الأولى من العصر الرومانى ، فقد ذكر الفيلسوف اليهودى السكندرى المدعو فيلو ، الذى عاش فى القرن الأول الميلادى ان القانون فى مصر كان يسمح للرجل أن يتزوج من أخته ، سواء كانت من والديه ، أو من أحدهما وسواء كانت أصغر أو أكبر منه أو حتى توأما له .

(١) دكتور محمود سلام زنائى ، تاريخ القانون المصرى ، ص ١٢٥ .

كذلك ما عثر عليه من برديات ترجع الى العصر الرومانى ورد بها ذكر للزواج بين الأخوة ، وتبين منها ان هذا الزواج كان فى هذا العصر أكثر شيوعا منه فى عصر البطلمى ، وانه كان آخذ فى الانتشار قبل مرسوم كراكلا (١) الذى فرض الجنسية الرومانية على بعض سكان المستعمرات الرومانية ومن بينها مصر ، وأصبح عليهم بالتالى الالتزام بالقوانين الرومانية التى كانت تحرم الزواج بين الأقارب حتى الدرجة الرابعة ، إلا أن المصريين استمروا يمارسون عاداتهم فى الزواج بين الأخوات ومن غيرهن ممن يحرم القانون الرومانى الزواج بهن ، مما دفع الإباطرة الرومان الى اصدار مراسيم صريحة تقضى بتحريمه . ومع ذلك استمر الوضع على ما هو عليه ، فعاد الإباطرة الى اصدار مراسيم جديدة تحرمه من بينها المرسوم الذى أصدره الإمبراطورين دقلديوس ومكسيميانوس سنة ٢٩٥ ميلادية والسذى يعاقب بشدة على الزواج من المحارم ، والمرسوم الذى أصدره الإمبراطور قسطنس سنة ٣٣٩ ميلادية والموجه الى فينيقيا ، يحرم لا الزواج بين الأخوة والأخوات فحسب ، بل وبين أولاد العمومة والخطوة ويعاقب من يفعل ذلك بالموت . ومع ذلك فقد استمر هذا النوع من الزواج حتى القرن الخامس الميلادى ولم يختف من مصر إلا قرب نهاية هذا القرن تحت تأثير المسيحية التى كانت قد بدأت تنتشر .

وهكذا يتبين ان المصريين ثم يكونوا يحرمون سوى الأقارب من الأصول فقط أى الأم والجدة والفروع أى البنت وبنت البنت أما الحواشى القريبة كالأخوات والبعيدة كبنات الأخ وبنات الأخت فانهم لم يكونوا يحرمون الزواج بهن بالنسبة للأخ أو العم أو الخال .

وليس هناك ذكر للتحريم الناشئ عن المصاهرة كتحريم زوجة الابن وأخت الزوجة وخالتها وعمتها وغير ذلك ويبدو ان ذلك لم يكن ممنوعا .

ثانيا - بابل وآشور :

على الرغم من انه لا توجد شواهد تدل على ما كان سائدا فى الدولة البابلية قبل صدور قانون حمورابى فى القرن الواحد والعشرين قبل الميلاد ،

(١) المرجع السابق ، صفحة ٣٨٢ .

الا انه يمكن أن نستدل مما ورد في القانون الذى أصدره هذا الملك انه كانت هناك عادات تتعلق بالزواج بين المحارم رأى حمورابى أن يحرمها فنص فى قانونه على تحريم زواج الاب باحدى بناته ، وزواج الابن بأمه أو بزوجة أبيه وأباح للرجل أن يتزوج من أخت المرأة التى كان يزعم انزواج بها ، ولكنها ماتت قبل أن يكون هناك اتصال جنسى معها ، وكذلك منح الحق لوالد الخاطب الذى مات فى أن يطالب بالخطوبة لأحد أبنائه الآخرين^(١) الا أنه لم يرد ذكر فى هذا القانون للحالة التى يتزوج فيها الاخ من أخته .

وهكذا نجد أن قانون حمورابى قد عرف التحريم الذى يرجع الى المصاهرة فضلا عن التحريم بسبب القرابة أو النسب وان كان التحريم فى الحالتين محدودا بالمقارنة مع ما قررتة الاديان فيما بعد . وكان هذا القانون يعاقب على الزنا بالأقارب الأدين بعقوبات بالغة الشدة^(٢) .

ثالثا - الاغريق :

كانت القوانين الاغريقية وبصفة خاصة قانون أثينا تسمح بالزواج بين الأخوة والأخوات بشروط معينة من بينها أن يكون الأخ والأخت من أب واحد وليس من أم واحدة . وان كان يبدو ان الالتزام بهذا الشرط لم يكن مرعيا ، فقد تزوج بطليموس الثانى من أخته ارسينوس على الرغم من انهما كانا من أم واحدة وأبين مختلفين . أما قانون اسبرطة فكان يشترط للسماح بزواج الأخ بأخته أن يكون من أم واحدة وأبوين مختلفين . وفيما يتعلق بزواج الأب بابنته فانه كان محرما ، وكذلك زواج الأم بابنتها .

ويبدو ان القوانين الاغريقية لم تكن تحرم الزواج بالنساء اللاتى يرتبط بهن الرجل عن طريق المصاهرة كأخت زوجته وأمها وخالتها وعمتها وكذلك بالنسبة للحواشى البعيدة كالحالة والعمة حيث لم ترد اشارة اليهن فى تلك القوانين . ولعل زواج انعم بابنة أخيه والحال بابنة أخته لم يكن محرما كذلك .

٤ - الرومان :

كان القانون الرومانى يحرم الزواج بين الأقارب حتى الدرجة الرابعة،

(١) الدكتور عبد المجيد محمد الحفناوى ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، صفحة ٣٧٣

(٢) سبتيومو مسكانى ، الحضارات السامية القديمة ، صفحة ٩٨ .

وذلك من حيث النسب ، أما من حيث المصاهرة فليس هناك شواهد تدل على ان القانون كان يحرم الزواج بين الرجل وأخت زوجته أو ابنة خالتها أو ابنة أخيها أو حتى الزواج بابنة الزوجة . وقد لوحظ أن التحريم لم يكن يشمل العم فقد كان له أن يتزوج بابنة أخيه مثلما فعل هيروود انثيباس حاكم الجليل الذي جرى في عهده رفع السيد المسيح ، فقد ترك زوجته ليتزوج ابنة أخيه غير الشقيق ارستوبولس وتدعى هيرودياس ، كما تزوج مطلقاً أخيه غير الشقيق ، هيروود فيليب وهي أم سبالومي التي اشتهرت في التاريخ بأنها طلبت رأس النبي يحيى عليه السلام على طبق من الفضة مقابل قيامها بالرقص أمام عمها هيروود .

٥ - بنو اسرائيل :

سبق أن أشرنا الى ما قام به اليهود من تحريف للتوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام الى الحد الذي جعل الكثير من الاحكام التي تتضمنها التوراة في صورتها الراهنة موضع شك كبير ، يؤكد التناقض الواضح بين هذه الاحكام والبعض الآخر ، فضلاً عما فيها من روايات منسوبة الى الأنبياء يتنزه عن مثلها سفلة القوم .

وطبقاً لما جاء بأسفارهم فانها لم تكن هناك محارم من جهة الاب ، فكان يجوز الزواج بالعمة وابنة الأخ بل والأخت لأب . فقد تزوج عمرا عمته يوكابد فولدت له هارون وموسى (١) . وتزوج ناحور ابنة أخيه هارون (٢) . وتزوج ابراهيم امرأته سارة التي يقول عنها انها أخته ابنة أبيه ولكنها ليست ابنة أمه (٣) . وأحب امنون ابن داود تamar أخت أخيه ابشالوم ، وحاول أن يضاجعها وهي عنده في بيته فأبته قائلة له « كلم الملك لانه لا يمنعني منك » ولكنه لم يشأ أن يسمع لصوتها ، بل تمكن منها وقهرها وضاجعها (٤) .

كما ورد في بعض الاسفار ذكر لعلاقات جنسية حدثت بين اقارب وأصهار من الدرجة الأولى . من ذلك أن رأوبين ابن يعقوب ضاجع سرية أبيه واسمها بلهة « ثم رحل اسرائيل (يعقوب) ونصب خيمته وراء مجدل عدر .

(١) سفر الخروج ، الاصحاح رقم ٦ الآية ٢٠ .

(٢) سفر التكوين ، الاصحاح رقم ١١ الآية ٢٩ .

(٣) سفر التكوين ، الاصحاح رقم ٢٠ الآية ١٢ .

(٤) صموئيل الثاني ، الاصحاح رقم ١٣ الآيات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

وحدث اذ كان اسرائيل ساكنًا في تلك الارض أن رأوبين ذهب واضطجع مع بلهة سرية أبيه ونسج اسرائيل^(١) « وضاجعت ثمارا حماها يهودا ، بعد موت ابنه أونان الذي كان قد تزوجها بعد موت أخيه » غير « الذي كان قد تزوجها أولا^(٢) » .

وضاجعت ابنتا لوط . أباهما وحملتا منه وجاء في التوراة « وقالت البكر للصغيرة هلم نسقي أبانا خمرًا ونضجع معه فنحنى من أيينا نسلا . فسقتا . أباهما خمرًا في تلك الليلة ودخلت البكر واضطجعت مع أبيها »^(٣) .

كذلك كان الجمع بين الأختين حلالا في الشريعة اليهودية ، فقد تزوج يعقوب عليه السلام باختين^(٤) . ثم حرم ذلك فيما بعد بما ورد في سفر اللاويين^(٥) حيث جاء فيه لا تأخذ المرأة على أختها ، للضرة متكشف عورتها معها في حياتها .

وقد ظلت هذه الصورة من العلاقات الجنسية بين المحارم لدى بني اسرائيل حتى القرن السابع قبل الميلاد عندما عثر الكاهن حلقيا على سفر التثنية في المعبد عام ٦٢٢ قبل الميلاد ، أي بعد زوال مملكة اسرائيل في الشمال على يد الآشوريين^(٦) . وتبين انه يتضمن تحريما للاتصال الجنسي ببعض المحارم مثل زوجة الأب ، والأخت للاب ، والأخت للأم والحماة وجاء فيه « ملعون من يضطجع مع زوجة أبيه لانه يكشف ذيل أبيه » ملعون من يضطجع مع أخته بنت أبيه أو بنت أمه ، ملعون من يضطجع مع حماته »^(٧) . ثم وسع سفر اللاويين من نطاق المحارم ، فأضاف الى من ورد ذكرهم في سفر التثنية أخريات ، وعندما قام رجال الدين اليهودي بوضع التلمود في القرنين الخامس والسادس الميلاديين اعتمدوا ما جاء في هذا السفر ، وأضاف العلماء الربانيون حالات أخرى للتحريم وذلك باللجوء الى القياس ، من ذلك انهم

(١) سفر التكوين ، الاصحاح رقم ٣٥ . الآية ٢٢ ،

(٢) سفر التكوين ، الاصحاح رقم ٣٨ الآية رقم ١٢ .

(٣) سفر التكوين ، الاصحاح رقم ١٩ الآيات من ٣٠ الى ٣٧ .

(٤) سفر التكوين ، الاصحاح ٢٩ .

(٥) الاصحاح رقم ١٨ الآية ١٨ .

(٦) الدكتور ثروت أنيس الاسيوطي ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين - الجماعات

البدائية - بنو اسرائيل ، صفحة ١٧٩ .

(٧) سفر التثنية ، الاصحاح رقم ٢٧ الآيات ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

استنتجوا تحريم الجدة قياسا على تحريم التوراة الزواج بالحفيدة (١) فاذا كان التحريم من الاعلى الى الادنى ، اى من الجد الى الحفيد وذلك بمقدار درجتين ، فيقاس التحريم صعودا بدرجتين أيضا ، أى من الحفيد الى الجدة .

وعندما أورد حاي بن شمعون فى مجموعة الربانيين المصريين نوعى التحريم المذكورين فى التوراة والتلمود ، ميز بينهما من حيث الأثر القانونى المترتب عليهما ، فبينما محرّمات التوراة ثابتة بنص مباشر ومن ثم يترتب على مخالفتها عدم انعقاد الزواج أصلا ، فان محرّمات التلمود ليست بنص مباشر ، وانما هى من اجتهاد العلماء ، وبالتالي يكون الأثر المترتب على مخالفتها هو ابطال العقد والزام الرجل بتوقيع الطلاق .

وقد نصت المادة ٣٧ من مجموعة الربانيين على انه « لا يصح العقد مع وجود قرابة تحريم أو مانع شرعى » فى حين نصت المادة ٣٨ على ما يترتب من نتائج فى كل نوع من نوعى التحريم ، ففي النوع الاول لا ينعقد العقد وبالتالي لا تكون هناك حاجة الى الطلاق ، ويعد الاولاد الذين جاءوا من هذه العلاقة غير شرعيين ، فى حين انه فى النوع الثانى يعتبر انعقد باطلا ويجبر الرجل على الطلاق مع اعتبار اولاده من هذه العلاقة شرعيين . اما محرّمات النوع الاول فهن : الأم ، والبنت ، وبنت البنت ، وبنت الابن ، وامرأة العم لأب ، وبنت الزوجة ، وبنت بنتها ، وبنت ابنها ، والحماة وأمهات ، والاخت ، والعمة ، والحالة وامرأة الاب ، وامرأة الابن ، وامرأة الاخ ، واخت الزوجة . وقد وردت كل هذه الحالات فى سفر اللاويين ، ولذلك يترتب عليها اعتبار العقد غير منعقد وبالتالي لا تكون هناك حاجة الى اطلاق ، ويعتبر الاولاد الذين جاءوا من هذه العلاقة غير شرعيين .

وأما محرّمات النوع الثانى فهن : الجدة ، وامرأة الجد ، وامرأة ابن الابن ، وامرأة ابن البنت ، وبنت بنت الابن ، وبنت ابن الابن ، وبنت بنت البنت ، وبنت ابن البنت وبنت بنت ابن الزوجة ، وبنت بنت بنت الزوجة ، وجدة ابى الزوجة ، وجدة أم الزوجة ، وجدة الجد وامرأة العم لأم ، وامرأة الحال . وهذه الحالات واردة فى التلمود وهى من اجتهاد العلماء . ولذلك أكتفى بصدها بابطال الزواج واجبار الرجل على طلاق المرأة مع اعتبار الاولاد الناشئين عن هذه العلاقة اولادا شرعيين .

والملاحظ انه ثم يرد فى هذين النوعين ذكر لابنة الاخ وابنة الإخت . وعلى ذلك فان بنت الاخ وبنت بنتها وبنت الإخت وابنتها ، وبنت العممة وبنتها وابنة بنتها ، وبنت الحالة وابنة بنتها لسن حراما على الرجل .

(١) سفر اللاويين ، الاصحاح رقم ١٨ الآية ١٠ .

وفضلا عن الآثار القانونية السابقة فإنه في بعض الأحيان كانت توقع عقوبة الموت على من يتزوج من إحدى محارمه .

وقد كان لتحريم الزواج بين المحارم عند اليهود أثره الواضح في الشرائع المسيحية في القرون الوسطى ، حيث اعتمدت كثيرا من حالات التحريم الواردة في أسفار اليهود في التلمود مع بعض الإضافات التي تختلف بحسب اختلاف المذاهب المسيحية .

أما حدوث الزنا بين رجل وامرأة ، فإن اليهود لم يعتبروه مانعا من زواج الرجل بابنة المرأة أو بأمها أو بأختها ، لأن حظر الجمع بين المرأتين من المحارم يتوقف على وجود رابطة الزوجية ولا تكفي علاقة الزنا (١) .

٦ - عرب الجاهلية :

على الرغم من أنه لم يكن يوجد لدى العرب في الجاهلية قوانين مكتوبة أو شرائع سماوية يمكن الرجوع إليها للتعرف على ما كان عليه الوضع بالنسبة لزنا المحارم ، حيث أنهم كانوا يطبقون قانونا غير مكتوب ، كما أنهم كانوا وثنيين لا يتبعون كتابا سواء أكان التوراة أو الانجيل ، إلا فيما ندر ، فإنه يمكن مع ذلك التعرف على ما كان سائدا في ذلك العهد سواء بالرجوع إلى الشواهد ، أو إلى أقوال بعض الثقات .

ففيما يتعلق بالشواهد ، فإنه تبين أن الآيات التي نزلت بشأن المحرمات من النساء لم تصادف حالات مخالفة إلا بالنسبة لزواج الابن بزوجة أبيه ، وزواج الرجل بالاختين ، والزواج بأكثر من أربعة ، مما يمكن الاستدلال منه على أن العرب في الجاهلية لم يعرفوا صور الزنا بالمحارم التي عرفتتها الشعوب الأخرى كالمصريين القدماء ، والгреقي والرومان واليهود ومنها زواج الأخ بأخته وزواج الرجل بابنته أو بابنة أخته أو بابنة أخيه .

وكانت العادة قد جرت في الجاهلية على أنه إذا مات الرجل عن زوجته فإن ابنه من غيرها يرثها فيما يرث من متاع وكان يكفي أن يلقي عليها ثوبه لاعتبارها قد دخلت فيما ورثه . ولذلك كانت المرأة التي لا ترغب في الزواج من ابن زوجها تبادر إلى ترك البيت قبل أن يفعل ابن زوجها ذلك .

(١) الدكتور ثروت أنيس الأسيوطي ، المرجع السابق ، صفحة ٢٣٤ .

كذلك كان لابن الزوج أن يتقدم لخطبة زوجة أبيه الذي مات ، ولها أن تقبل الخطبة أو أن ترفضها . ويحكى انه لما توفي ابوقيس - يعنى ابن الاسلت - وكان من صالحى الأنصار فخطب ابنه قيس امرأته ، فقالت له : « انما أعدك ابنا ، وانت من صالحى قومك ، ولكن أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأمره . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان أبا قيس توفي : فقال : خيرا . ثم قالت : ان ابنة قيساً خطبني وهو من صالحى قومه . وانما كنت أعدك ولدا ، فما ترى ؟ فقال لها ارجعى الى بيتك . قال : فنزلت الآية « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » (١) . ويقال انها نزلت بالاضافة الى أبى قيس بن الاسلت فى الأسود بن خلف الذى تزوج زوجة أبيه خلف ، وفى فاخته ابنة الاسود بن المطلب بن أسد التى كانت زوجة لامية بن خلف فخلفه عليها ابنه صفوان ابن أمية ، وفى منظور بن ريان الذى تزوج امرأة أبيه مليكة بنت خارجة (٢) ، وكنانة بن خزيمة الذى تزوج بامرأة أبيه ، فأولدها ابنه النضر بن كنانة .

وفىما يتعلق بزواج الرجل من أختين فقد روى الضحاك بن فيروز عن أبيه انه أسلم وعنده أختان ، فأمره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يطلق أحدهما ففعل .

أما ما ورد بأقوال الثقات ، فقد ذكر بن كثير فى تفسيره ان السهيل زعم ان نكاح نساء الآباء كان معمولاً به فى الجاهلية ، ولهذا قال الله تعالى « الا ما قد سلف » كما قال سبحانه « وان تجمعوا بين الأختين الا ما قد سلف » وقد قال صلى الله عليه وسلم « ولدت من نكاح لا من سفاح » قال تدل على انه كان سائغاً لهم ذلك ، فانه أراد ان ذلك كان عندهم يعدونه نكاحاً - أى زواجا فيما بينهم .

وعن ابن عباس انه قال : كان أهل الجاهلية يحرمون ما حرم الله ، إلا امرأة الأب ، والجمع بين الأختين ، فانزل الله تعالى « ولا تنكوا ما نكح آبؤكم من النساء » « وان تجمعوا بين الأختين » (٣) .

(١) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، سورة النساء .
(٢) تفسير المنار ، الجزء الثانى ، صفحة ٢٨٠ .
(٣) ابن كثير ، المرجع السابق ، الجزء الثانى ، صفحة ٢١٥ .

٧ - الجماعات البدائية :

توجد فى بعض الجماعات البدائية التى تعيش الى الآن فى بعض مناطق افريقيا وجزر المحيط الهادى علاقات جنسية بين المحارم مثال ذلك قبيلة الزاندى الافريقية التى تقطن فى الشمال الشرقى من دولة زائيرى والجنوب الغربى من السودان ، فالعادات السائدة فى هذه القبيلة تبيح لرجال الطبقة الحاكمة (الافونجارا) أن يتزوج الرجل منهم بابنته أو بأخته غير الشقيقة ، بينما يحرم على الرجال من عامة الشعب الزواج من نساء العشيرة ، ويمتد التحريم الى نساء العشيرة التى تنتمى اليها أمه (١) .

وفى جزيرة بالى يسمح للاخوين التوأمن بالزواج اذا كانا من جنسين مختلفين ، وذلك على أساس النظرية القائلة انهما ، أى التوأمن ، كانا على علاقة حميمة تماما أثناء وجودهما فى رحم الأم .

ومن الشعوب القديمة التى كانت تسمح بالزواج بين المحارم ، قبائل الانكاس فى بيرو وقبائل جزر هاواى .

ويقول بانكروفت فى كتابه « العروق الأصلية فى ساحل المحيط الهادى من أمريكا الشمالية » الذى نشر سنة ١٨٧٥ ان الكافياك المقيمين عند سواحل مضيق بهرينج وكذلك سكان جزيرة كادياك القريبة من الاسكا وجماعات التينة المقيمين فى القسم الداخلى من أمريكا الشمالية البريطانية كل هؤلاء يجيزون العلاقة الجنسية بين الآباء والأولاد أى بين الأب وبناته والأم وأبنائها . ويذكر ليتورنو بعض أمثلة لهذا النوع من العلاقات الجنسية بين المحارم منها ما يحدث عند الهنود الحمر الشيبويى وعند الكوكوسى فى الشيلى بأمريكا الجنوبية وعند الكارايب وعند الكارين فى شبه جزيرة الهند الصينية . بالإضافة الى حكايات قدماء اليونانيين والرومانيين عن البارثيين والفرس والسلتيين والهون وغيرهم (٢) .

وقد ذكر يوليوس قيصر عن الانجليز أو كما قال عنهم « البريطانيين Bretons » الذين كانوا يقيمون فى الجزر البريطانية فى عهده أن « عند كل عشرة رجال أو أنثى عشر رجلا زوجات مشتركات ، ناهيك بأنهن فى

(١) الدكتور محمود مبرلام ذاتى ، المرجع السابق ، صفحة ١٢٧ .

(٢) فردريك انجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، صفحة ٤٢ .

أغلب الأحوال مشتركات بين الأخوة أو بين الآباء والأبناء^(١) مما يدل على أن الآباء وأبنائهم كانوا يشتركون معا في الزوجات .

كذلك فإن قبائل كثيرة في أمريكا الشمالية كانت تعترف للرجل الذي يتزوج الأخت الكبرى بالحق في أن يتزوج أيضا جميع أخواتها عندما يبلغن السن المقررة^(٢) .

وفي اسبرطة ببلاد الاغريق كان من الممكن أن يكون لبضعة أخوة زوجة واحدة مشتركة وكان بوسع الرجل الذي تعجبه زوجة صديقه أن يشاطرهم إياها ، وكانوا يعتبرون من اللائق أن يضع الرجل زوجته تحت تصرف « فحل » قوى ، حتى وإن لم يكن هذا الفحل « من عداد المواطنين » كما يقول بيسمارك .

وهناك مقطع في قصيدة لبلوتارك يذكر فيه أن امرأة اسبرطية أرسلت إلى زوجها محبا لها يحاول كسب حبها^(٣) .

المبحث الثاني المحارم في الشريعة الإسلامية

حددت الشريعة الإسلامية النساء اللاتي يحرم على الرجال اجراء أى علاقة جنسية معهن ولو بالزواج واعتبرت حدوث ذلك زنا بالمحارم تترتب عليه آثاره ، وميزت في هؤلاء النساء بين محرمات على سبيل التأييد ، ومحرمات على سبيل الوقيت وذلك بحسب دوام الاسباب المؤدية للتحريم أو عدم دوامها . وجعلت للتحريم الدائم ثلاثة أسباب هي : النسب ، الرضاع ، والمصاهرة .

أما التحريم غير الدائم أو العرضي فله أسباب أخرى سنعرض لها بعد عرضنا للاسباب المؤدية للتحريم المؤبد .

القسم الأول - ما يحرم من جهة النسب وهو أنواع :

(١) المرجع السابق ، صفحة ٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٦٢ .

(٣) المرجع السابق ، صفحة ٧٩ .

النوع الأول : الأصول ، لقوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم » ويدخل في ذلك الجدات •

النوع الثاني : الفروع ، لقوله تعالى « وبناتكم » وهن أملائي ولدن لنا من أصلابنا ، أو ولدن لأولادنا أو لأولاد أولادنا وإن نزلوا ، فيدخل في ذلك كل من كنا سببا في ولادتهن وأصولهن •

ولكن هل يشترط لتحريم البنت أن تكون قد ولدت من علاقة شرعية بين الأب والأم ، بحيث يجوز للأب أن يتزوج ابنته إذا كانت من زنا ؟

يذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم الزواج بالبنت ولو كانت من زنا ، فيما عدا الشافعي الذي يذهب إلى عكس ذلك فيرى جواز زواج الرجل من ابنته من زنا وأيده في ذلك ابن الماجشون حيث قال « لا تحرم البنت التي خلقت من الماء المجرد من العقد ، وما يشبهه من الشبهة على صاحب الماء لأنها مو كانت بنتا لورثته وورثتها وراز له الخلوة بها واجبارها على النكاح (أي الزواج) وذلك كله منتفى عندنا •

ويقول الامام محمد عبده انه لم يعرف عن أحد من الصحابة انه أباح أن يتزوج الرجل ابنته من الزنا ، ويضيف إلى ذلك انه « مما يدل على حرمة البنت من الزنا حرمة البنت من الرضاعة ، بل تحريم بنت الزنا أولى (١) وقد ذهب الامام مالك إلى أبعد من ذلك حيث رأى أن من شربت من لبن امرأة زنى بها إنسان فإن تلك البنت تحريم على ذلك الزاني الذي شربت من مائه (٢) •

النوع الثالث : الحواشي القريبة وذلك لقوله عز وجل (وإخوانكم) سواء كن شقيقات أو كن من الام وحدها أو الأب وحده •

النوع الرابع : الحواشي البعيدة من جهة الأب لقوله تعالى (وعماتكم) •

النوع الخامس : الحواشي البعيدة من جهة الأم لقوله تعالى (وخالاتكم) ويدخل في ذلك أولاد الاجداد وإن علوا ، وأولاد الجدات وإن علون ، وعمة جده ، وخالته ، وعمة جدته وخالاتها للابوين أو لاحدهما إذا المزاد بالعمات والخالات الاناث من جهة العمومة ومن جهة الخثولة •

(١) المنار ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٨٢ •

(٢) الشرح الصغير ، الجزء الثاني ، صفحة ٤٠٢ •

النوع السادس : الحواشي البعيدة من جهة الأخوة وهو قوله سبحانه :
(وبنات الأخ وبنات الأخت) أى من جهة احد الأبوين أو كليهما .

القسم الثانى : ما حرم من جهة الرضاعة وهو أنواع بينها الله تعالى :
(وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم واخواتكم فى الرضاعة) فسمى المرضعة أمًا للرضيع وابنتها أختًا له : فاعلمنا بذلك ان جهة الرضاعة كجهة النسب تأتى فيها الأنواع التى جاءت فى النسب كلها ففى حديث عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » ولقد اختلف الفقهاء حول ما اذا كان زوج المرأة التى أرضعت البنت يعتبر أبا لها فتحرم عليه وعلى غيره ممن يحرمهم النسب ، وتسمى هذه الحالة بلبن الفعل فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد والازاعى والثورى الى أن لبن الفعل يحرم ما يحرمه النسب فى حين قالت طائفة ، منهم عائشة وابن الزبير وابن عمر انه لا يحرم وسبب اخلافهم معارضة ظاهر الكتاب لحديث عائشة المشهور وهو انه جاء أفلح أخو أبى القيس يستأذن على بعد أن نزل الحجاب ، فأبيت ان آذن له ، وسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انه عمك فأذنى له : فقلت : يا رسول الله انما أرضعتنى المرأة ولم يرضعنى الرجل ، فقال انه عمك فليلج عليك ، فمن رأى ان ما فى هذا الحديث شرع زائد على ما فى كتاب الله ، وهو قوله تعالى : (وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) وعلى قول الرسول عليه وسلم « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » قال لبن الفعل يحرم . ومن رأى ان آية الرضاع وقوله « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » انما ورد على جهة التاصيل لحكم الرضاع اذ لا يجوز تأخير البيان من وقت الحاجة اليه قال ان ذلك الحديث ان عمل بمقتضاه أوجب أن يكون ناسخا لهذه الأصول ، لأن الزيادة المغيرة للحكم ناسخة والمعروف ان السيدة عائشة لم يكن مذهبها التحريم بلبن امفعل على الرغم من انها الرواية للحديث (١) .

. ويرى الامام محمد عبده (٢) ان لبن الفعل يحرم لأن من رضع من امرأة كان بعض بدنه جزء منها لانه تكون من لبنها فصارت فى هذا كأمه التى ولدته ، وصار أولادها اخوة له لأن لتكوين ابدانهم أصلا واحدا هو ذلك اللبن ، وصار زوجها أبا له لانه كان بلفاحه سببا لتكوين اللبن فى المرأة

(١) بداية المجتهد ، الجزء الثانى ، صفحة ٣٨ .

(٢) المنار ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٨٤ .

فصار أصلا لمن ترضعه اذ فى كل واحد منهم جزء من لقاحه تناوله مع اللبن فانتركوا فى سبب اللبن .

القسم الثالث : ما حرم من جهة المصاهرة أى بسبب الزواج وتندرج تحته الأنواع الآتية :

١ - أم الزوجة : لقوله تعالى (وأمهات نسائكم) ويدخل فى الامهات أم المرأة التى يتزوجها الرجل وجداتها ولا يشترط فى تحريم المرأة أن يكون الرجل قد دخل بها لأن القرآن لم يشترط الدخول هنا كما اشترطه فى تحريم البنت على زوج الأم لأن البنت تصبح من نسائه بمجرد قيام العقد وقد روى المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبى صلى الله عليه وسلم قال « ايما رجل ينكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل فلا تحل له أمها » (١) .

ويرى ابن حزم ان هذا الحديث ليس الا خبر منقطع لان يحيى بن أيوب والمثنى ضعيفان . ويشترط لتحريم ابنة الزوجة أن تكون فى حجره ، وان يكون قد دخل بالأم فاذا تخلف أحد الشرطين جاز له أن يتزوج ابنة زوجته كأن يكون قد دخل بالأم ولم تكن أمبنت فى حجره فعندئذ يكون له ان يتزوج البنت اذا طلق الأم ، واذا لم يكن قد دخل بالأم فهذا من باب أولى أى أنه يكون له أن يطلقها ويتزوج ابنتها حتى ولو كانت فى حجره لان ابن حزم يرى أن قوله تعالى « اللاتى دخلتم بهن » انما يعنى الجماع وهو ما صح عن ابن عباس وطاوس وعمر بن دينار وعبد الكريم الجزرى وما ورد عن عطاء وصح عنه من أن الدخول هو أن يكشف ويفتش ويجلس بين رجلها فى بيته أو فى بيت أهلها قال : فلو غمز ولم يكشف لم تحرم ابنتها عليه بذلك ، وروى عن عطاء أيضا انه الدخول فقط وان لم يفعل شيئا .

أما على بن أبى طالب فقال : انهما بمنزلة واحدة يجريان مجرى واحد ان طلق الابنة قبل الدخول بها تزوج أمها ، وان تزوج أمها طلقها قبل أن يدخل بها تزوج ابنتها ، وهذا صحيح عن على رضى الله عنه ، وهو قول لابن الزبير : الربيبة والام سواء لا بأس بهما اذا لم يكن قد دخل بالمرأة .

(١) بداية المجتهد ، الجزء الثانى ، صفحة ٣٤ .

ومن طريق عبد الرازق عن بن جريح أخبرني أبو بكر بن حفص - هو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص - عن مسلم بن عويمر عن بنى بكر بن عبد مناة من كنانة انه أخبره انه أنكحه أبوه امرأة بالطائف قال فلم أمسها حتى توفي عمي عن أمها ، وأمها ذات مال كثير فقال لي أبي : هل لك في أمها ؟ قال فسألت ابن عباس وأخبرته الخبر ؟ فقال : انكح أمها وذكر باقي الخبر . ورواية مماثلة عن ابن مسعود ، وهو ما قال به مجاهد وغيره ، وطائفة قالت بإباحة نكاح أم الزوجة التي لم يدخل بها اذا طلق الابنة ولم يبيحها ان ماتت . ومنهم زيد بن ثابت الذي قال في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فأراد أن يتزوج أمها قال : ان طلقها قبل أن يدخل بها تزوج أمها وان ماتت لم يتزوج أمها (١) .

٢ - بنت الزوجة من غيره : لقوله تعالى (وربائبكم) اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) ويدخل في ذلك بنات الزوجة ، وبنات أبنائها وان سفلن ، لانهن من بناتها في عرف أهل اللغة ، ولا يدخل في هذا التحريم أم زوجة الابن وبناتها .

وقد اختلف الفقهاء حول قوله تعالى « اللاتي في حجوركم » وهل المقصود به ان بنت الزوجة من غير الزوج لا تحرم عليه الا اذا كانت في حجره (٣) أم انه لا يشترط ذلك . فذهب البعض الى أن التحريم يقتضي أن تكون بنت الزوجة في حجر زوج أمها حقيقة ، والا فانه يباح له الزواج بها اذا طلق الأبو ماتت وهو رأي للامام علي بن أبي طالب ، فقد روى مالك بن أوس بن الحدثان قال : كانت عندي امرأة فتوفيت ، وقد ولدت لي ، فحزنت عليها ، فلقيني علي بن أبي طالب فقال : مالك ؟ فقلت : توفيت المرأة . فقال علي : لها ابنة ؟ قلت : نعم ، وهي بالطائف قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، هي بالطائف . قال : فأنكحها . قلت : فأين قول الله (وربائبكم

(١) ابن حزم ، المحلى ، المجلد التاسع ، صفحة ٥٢٨ .

(٢) الربائب جمع ربيبة ، وربيب الرجل ولد امرأته من غيره ، سمي ربيبا له لانه يرثه كما يرثي ولده أى يسوسه فهو بمعنى مربوب .

(٣) الحجر بالفتح والكسر ، والحضن وهو مكان ما يحجره ويحوطه الانسنا أمام صدره بين عضويه وساعديه . ويقال فلان في حجر فلان أى في كنفه ورعايته . ويقول ابن حزم . وكونها في حجره ينقسم قسمين ، أحدهما سكنها معه في منزله ، وكونه كافلا لها ، والثاني نظره الى امورها نحو الولاية بمعنى الوكالة ، فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها كونها في حجره - المحلى ، المجلد التاسع ، صفحة ٥٢٨ .

اللاتى فى حجوركىم) قال : انها لم تكون فى حجرك ، انما ذلك اذا كانت فى حجرك (١) .

وهو رأى الظاهرية الذين اعتبروا هذا الوصف (فى حجوركىم) قيد ، وان الرجل لا تحرم عليه ابنة امرأته اذا لم تكن فى حجره . واحتج ابن حزم بعدم وجود نص يحرم التى لم تكن فى حجر الرجل من الربائب ، وكذب الذين ادعوا ان ابراهيم بن عبيد الذى روى عن على بن أبى طالب أباحة زواج الرجل بربيبته التى لم تكن فى حجره ، مجهول قائلا انه مشهور ثقة روى مسلم وغيره عنه فى الصحيح ، فوضح فساد رأيهم بيقين (٢) .

ويفسر الامام محمد عبده هذا رأى بأنه ربما يرجع السبب فيه الى أن التى فى حجره لا تكون ربيبة له فى الواقع ، لأنه لا يريها ولا يسوسها ، ويمكن أن يقال أيضا : انه لا تجد لها فى نفسه عاطفة الابوة التى تفنى فيها ولا تجتمع معها عاطفة الشهوة ، والاحتياط عند الامام ألا يتزوجها ولا يخلو بها ولا سيما اذا لم يجد فى نفسه عاطفة الابوة (٣) .

أما اذا كانت ابنة الزوجة بالغة ولم تكن فى حجره ، أى أنه تزوج أمها ثم رآها ف وقعت فى نفسه موقعا حسنا وأراد أن يتزوجها ويترك الام فاجماع الفقهاء على أن حرمة البنت لا تكون الا بوطء الام ، فاذا لم يكن الرجل قد وطأها فله أن يدعها ويتزوج ابنتها ، ولكنهم اختلفوا فيما دون الوطء من اللمس والنظر الى الفرج بشهوة أو لغير شهوة ، هل ذلك اذا حدث مع الام يحرم ابنتها أم لا ؟ فقال مالك والثورى وأبو حنيفة والأوزاعى والليث بن سعد : ان اللمس لشهوة يحرم الام ، وهو أحد قولى الشافعى . بينما قال داود والمزنى لا يحرمها الا الوطء .

أما مالك فانه يرى أن المراد بالدخول مطلق التلذذ ولو بغير جماع ، فلو ان الرجل تلذذ بالام بأن نظر لغير وجهها كشعرها وبدنها وساقها ، فان البنت تحرم عليه ، وأما التلذذ بالقبلة والمباشرة فانها يحرمها مطلقا (٤) ووافقه

(١) ابن كثير ، المرجع السابق ، صفحة .

(٢) المحلى ، المجلد التاسع ، صفحة ٥٣٦ .

(٣) المار ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٩٠ .

(٤) الشرح الصغير ، الجزء الثانى ، صفحة ٤٠٤ .

أبو حنيفة في النظر للفرج فقط ، بينما حمل الثوري النظر محمل اللمس ولم يشترط اللذة ، وخالفهم في ذلك ابن أبي ليلى والشافعي في أحد قوليه فلم يوجب في النظر شيئاً وأوجب في اللمس . ومبنى الخلاف : هل المفهوم من اشتراط الدخول في قوله تعالى « الا قد دخلتم بهن » الوطء أو التلذذ بما دون الوطء ، فان كان التلذذ فهل يدخل فيه النظر أم لا ؟ (١) .

٣ - **زوجات الأبناء :** لقوله تعالى (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) ويدخل في الأبناء أبناء الصلب مباشرة وبواسطة كابن الابن وابن البنت فحلائلها تحرم على الجد . أما الابن من الرضاعة فقد اختلف الرأي بشأنه ، فالمروي عن أئمة الفقه الأربعة ان ابن الرضاع تحرم حيلته ، اما لدخوله في الأبناء ، واما لما تقدم من أنه يحرم من الرضاع ما يحرم بالنسب . وقالوا ان القيد الوارد بالآية « من أصلابكم » المقصود به اخراج الدعوى الذي يتبنى . وقد رد عليهم الآخرون الذين يرون ان حليلة الابن من الرضاع لا تحرم على الاب بالرضاع قائلين ان حرمة امرأة الابن تحرم بالنسب وانما تحرم بالمصاهرة . كذلك فان الدعوى ليس ابناً حتى تكون هناك حاجة الى اخراجه خاصة بعد أن أنزل الله تعالى قوله : « وما جعل أدعياءكم أبناءكم » فيبطل هذا العرف في الاسلام .

٤ - **زوجات الآباء :** لقوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » ويدخل في الآباء الأجداد وان علو ، وسواء كان الجد لأب أو لأم ، وسواء دخل الأب أو الجد بالزوجة أو لم يدخل فلو ان أحدهما طلق زوجته أو مات عنها فلا يحل للابن ، وابن الابن ، وابن البنت وان سفلوا أن يتزوجها .

وليس هناك خلاف بين الفقهاء على تحريم من وطئها الأب بعقد نكاح ، ولكنهم اختلفوا فيمن وطئها الاب في زنا أو بشرها بشهوة دون الجماع ، أو نظر الى ما لا يحل له النظر اليه منها لو كانت أجنبية عنه فذهب أبو حنيفة بإحمد بن حنبل والثوري والاوزاعي الى انها لا تحل للابن ، وجاء في الهداية (٢) . ان اللمس والنظر سبب داع الى الوطء فيقام مقامه في مواضع الاحتياط ، ثم ان اللمس بشهوة ان تنتشر الالة أو تزداد انتشاراً هو

(١) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المفتصد ، الجزء الثاني ، صفحة ٣٣٠-٣٣١ .

(٢) اجزاء الاول ، صفحة ١٩٢ .

الصحيح ، والمعتبر النظر الى الفرج الداخل ، ولا يتحقق ذلك الا عند اتكائها ولو مس فأنزل فقد قيل انه يوجب الحرمة ، والصحيح انه لا يوجبها لانه بالانزال تبين انه غير مفض الى الوطء وعلى هذا اتيان المرأة في الدبر ، وقد روى أن عمر بن الخطاب جرد جارية فنظر اليها ثم نهى بعض ولده أن يقربها . وقد روى حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطأه عن مكحول ان عمر اشترى جارية فجردها ونظر اليها فقال له ابنه أعطيتها فقال : انها لا تحل لك انما يحرمها عليك النظر والتجريد . ويرى الحسن البصري انه : اذا جردها الأب حرمها على الابن وان جردها الابن حرمها على الاب .

وقال ابن حزم : هذا صحيح عن الحسن البصري ولا يصح عن عمر بن الخطاب لانه من طريق مكحول وهو منقطع ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن ابن أبي جريج عن مجاهد قال : يحرم الوالد على ولده والولد على والده أن يقبلها أو يضع يده على فرجها أو فرجه على فرجها أو يباشرها .

وقال مالك : اذا نظر الى شيء من محاسنها لشهوة حرمت في الأبد على الولد كالساق والشعر والصدر وغير ذلك ، وقال سفيان : اذا نظر الى فرجها حرمت على ولده .

ويقول ابن حزم في ذلك : أما من حرمها باللمس والشهوة دون ما دون ذلك أو بالنظر الى الفرج خاصة دون ما دون ذلك أو بالنظر الى محاسنها لشهوة دون ما عدا ذلك فأقوال لا دليل على صحة شيء منها : انما هي أراء مجردة لا يؤيدها قرآن ولا سنة . ولا رواية ساقطة ولا قياس . وأما صحة قولنا فللخبير الذي حدثنا ، أحمد بن قاسم ، حدثنا قاسم بن محمد بن قاسم قال حدثنا جدي قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا عبد الله بن جعفر حدثنا عبد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عدوى بن ثابت عن البراء عن أبيه البراء بن عازب قال : لقيني عمي ومعه راية فقلت : أين تريد ؟ قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة أبيه فأمرني أن أضرب عنقه . ويقول ابن حزم ان الأمة الحلال للرجل امرأة له وطئها أو لم يطئها نظر اليها أو لم ينظر اليها ، وقال الله عز وجل : (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) والحلائل جمع حليلة فعلية من الحلال فكل امرأة حلت لرجل فهي حليلة له (١) .

كذلك روى ابن عساكر فى ترجمة خديج الحصنى مولى معاوية (قال)
اشترى لمعاوية جارية بيضاء جميلة ، فأدخلها عليه مجردة ويده قضيب ،
فجعل يهوى به الى متاعها ويقول : هذا المتاع لو كان له متاع ! اذهب بها الى
يزيد بن معاوية ، ثم قال : لا ، ادع ربيعة بن عمرو الحرسى - وكان فقيها
علما دخل عليه فقال : ان هذه أتيت بها مجردة ، فرأيت منها ذاك وذاك ، واني
أردت أن أبعث بها الى يزيد ، فقال : لا تفعل يا أمير المؤمنين فأنها لا تصلح له .

ثم قال : نعم ما رأيت . ثم قال : ادع الى عبد الله بن مسعدة الغزارى ،
فدعوته . وكان شديد الأدمة ، فقال : دونك هذه بيض بها ولدك (١) .

أما الشافعى فله رأى مخالف وهو ان الزنا بالمرأة لا يحرم الزواج بأمرها
ولا بابنتها ولا بأبى الزانى ولا بابنه . وهو قول للامام مالك ، فقد جاء فى
الموطأ ان الزنا بالمرأة لا يحرمها على ابن الزانى ولا أبيه ، فى حين روى عنه
ابن القاسم قولا مماثلا لقول أبى حنيفة ، أى انه يحرم ولكن سحنون رد على
ابن القاسم بأن أصحاب مالك يخالفونه ، أى ابن القاسم ، فى هذه الرواية ،
ويذهبون الى ما فى الموطأ . ويقول ابن رشد (٢) ان سبب الخلاف الاشتراك
فى اسم امتهنكاح ويعنى بذلك ان له دالتين احدهما شرعية والاخرى لغوية ،
فمن راعى الدلالة اللغوية فى قوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم » قال
يحرم الزنا على اعتبار ان النكاح يقصد به الوطء مطلقا ، ومن راعى الدلالة
الشرعية قال لا يحرم الزنا على اعتبار ان النكاح يقصد به عقد الزواج فلا
يحرم الا ما كان الاب قد عقد عليها دون التى زنا بها .

وهناك من قال بالتحريم على أساس الحرمة التى بين الام والبنت ، وبين
الأب والابن فقال : يحرم الزنا أيضا .

وهناك من شبهه بالنسب فقال : لا يحرم زواج الابن بمن زنا بها . الأب
لاجتماع الاكثر على أن النسب لا يلحق بالزنا . وهو ما يراه ابن حزم الذى
قال ان الوطء الحرام لا يحرم زواجا حلالا الا فى موضع واحد ، وهو أن يزنى
الرجل بامرأة فلا يحل نكاحها لاحد ممن تناسل منه أبدا (٣) .

(١) ابن كثير ، المرجع السابق ، صفحة

(٢) بداية المجهد ونهاية المفتد ، الجزء الثانى ، صفحة ٣٤ .

(٣) المحل ، المجلد التاسع ، صفحة ٣٥٢ .

ويرى الامام محمد عبده (١)، ان من قالوا بالتحريم انما قاسوا الزنا على المصاهرة ، فى حين ان الزنا ومقدماته ليس فيها شئ من معنى المصاهرة التى جعلها الشارع كالنسب فى بعض الاحكام ، وبأن لفظ الاية يناقئ ذلك قاللواتى يزنى بهن أو يلمسن أو يقبلن ، أو ينظر لهن بشهوة لا يصرن من نساء الزنا أو المتمتعين بهن بما دون الزنا ، فعبارة القرآن لا تدل على ذلك بنصها ولا فحواها ، وحكمة حرمة المصاهرة وعلتها لا تظهر فيها ويرتبط بهذه المسألة مسألة أخرى قريبة منها وهى مسألة الرجل الذى يزنى بأم زوجته أو بابنتها فهل يحرم ذلك عليه زوجته ؟

اختلف الفقهاء فى ذلك فمنهم من قال ان امرأته لا تحرم عليه ومن هؤلاء الامام على ابن أبى طالب الذى قال فى الرجل الذى يفجر بأم امرأته ، أو بأختها أو بابنتها ، ان ذلك لا يحرم عليه امرأته ويلزمه ما يلزم الزانى ، والحرام لا يحرم الحلال (٢) .

ويقول الامام مالك « لا يحرم الزنى على الأرجح » فمن زنى ببنت امرأته لم تحرم عليه أمها وبالعكس (٣) أما الحنفية فقد ذهبت الى أن من زنى بأم زوجته حرم عليه زوجته ، بل قالوا أيضا اذا لمس يد أم امرأته فى حالة شهوة ولو خطأ فان امرأته تحرم عليه تحريما مؤبدا والحقوا ذلك بحرمة المصاهرة بالقياس (٤) .

ويقول ابن حزم ان الذين قالوا ان الوطء الحرام يحرم الحلال فريقين أحدهما احتج فى ذلك بالقياس على عموم قوله عز وجل « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » واحتج الفريق الآخر بحديثين مرسلين فى أحدهما ابن جريج قال أخبرت عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم ان رجلا سأل ، رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرأة زنا بها فى الجاهلية أينكح الآن ابنتها؟ فقال عليه الصلاة والسلام لا أرى ذلك ولا يصلح لك أن تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما اطلعت عليه منها والآخرفى الحجاج بن ارطاة عن أبى هانىء

(١) المنار ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٩٣ .

(٢) النعمان بن محمد ، دعائم الاسلام ، الجزء الثانى ، صفحة ٢٣٦ ، والطوسى ، المرجع

السابق ، صفحة ٤٥٨ .

(٣) الشرح الصغير ، الجزء الثانى ، صفحة ٤٠٤ .

(٤) المنار ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٩٣ .

قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها » .

ويقول ابن حزم ان القياس على الآية فهو باطل كله واما الخبران فمرسلان ولا حجة في مرسل لا سيما وفي أحدهما انقطاع آخر ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم مجهول ، وفي الآخر الحجاج بن ارطاة وهو هالك عن أبي هانئ وهو مجهول وقد عارضها خبر آخر لا نورده احتجاجا به ولكن معارضته للفاسد بما ان لم يكن أحسن منه لم يكن دونه ، وهو ما روى من طريق عبد الله بن نافع عن المغيرة بن اسماعيل عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري عن ابن شهاب عن غروة عن عائشة « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عمن أتبع امرأة حراما أينكح ابنتها أو أمها ؟ فقال لا يحرم الحرام ، وإنما يحرم ما كان نكاحا حلالا » .

والمرأة التي زنا بها الرجل تكون حلال لولده أن ينكحها وحلال له نكاح أمها وابنتها لأنها ليست زوجة له ولا تحرم عليه أمها ولا ابنتها ، ولا تحرم على والده لأنها ليست من حلال ابنه ولا من نسائه . ولو كانت كذلك لما حل أن يفسخ نكاحه منها ولتوارثا ، فلما لم يكن بينهما ميراث صبح أنها ليست من نسائه ، وإنما تحرم على الابن فقط لأنها مما نكح أبوه أن كان وطئها والا فلا تحرم عليه .

ويبرهن ابن حزم على صحة قوله وهو ان الله عز وجل فصل لنا ما حرم علينا من المناكح الى أن أتّم ثم قال تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » فمن حرم شيئا من غير ما فصل تحريمه في القرآن فقد خالف القرآن وحرم ما أحل الله تعالى وشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى فهذا عظيم جدا (١) .

التحريم غير الدائم أو العارض :

وهو التحريم الذي يزول بزوال سببه ، فيجوز للرجل أن يتزوج المرأة التي كان محرما عليه أن يتزوجها أثناء قيام السبب . وأسباب التحريم غير الدائم أو العارض كثيرة ، منها المصاهرة كما في تحريم الجمع بين الاختين أو بين البنت وأمها أو الام وابنتها ، أو المرأة وعمتها أو خالتها ، أو السزواج

(١) المحلى ، المبداء التاسع ، ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

بالمرأة وهي في العدة ، أو زواج المرأة التي لا دين لها أو الوثنية وزواج الخامسة وتحتة أربعة . وبصفة عامة زواج أي امرأة ترتبط بآخر بعقد زواج .

وقد سبق أن بينا حالة التحريم الخاصة بالجمع بين الام وابنتها أو البنت وأمها وفيما يلي نبين غيرها من حالات التحريم العارض .

١ - **تحريم الجمع بين الأختين :** في قوله تعالى « وان تجمعوا بين الأختين » كذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين الأختين بصورة يفهم منها تحريم ما في معناه وهو الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها والمقصود بالعمة كل أنثى هي أخت لذكر له عليك ولادة أما بنفسه ، وأما بواسطة ذكر آخر كأخت الجد . والمقصود بالحالة كل أنثى هي أخت لكل أنثى لها عليك ولادة أما بنفسها وأما بواسطة أنثى غيرها كأخت الجدة لام .

وقد اختلف العلماء حول طبيعة هذا الحكم ، وهل هو من باب الخاص أريد به الخاص أم هو من باب الخاص أريد به العام ؟ والذين قالوا هو من باب الخاص أريد به العام ، اختلفوا أي عام هو المقصود ؟ .

فقال قوم وهم الأكثر ، هو خاص والمراد به العموم ، وهو الجمع بين كل امرأتين بينهما رحم محرمة أو غير محرمة ، فلا يجوز الجمع عند هؤلاء بين ابنتي عم أو عمة ، وبين ابنتي خال أو خالة ، ولا بين بين المرأة وبنت عمها أو بنت عمتها ، أو بينها وبين بنت خالتها .

وقال قوم : إنما يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة محرمة ، أعني لو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى لم يجوز لهما أن يتناكحا ، ومن هؤلاء من اشترط في هذا المعنى أن يعتبر هذا من الطرفين جميعا ، أعني إذا جعل كل واحد منهما ذكرا والآخر أنثى فلم يجوز لهما أن يتناكحا فهؤلاء لا يحل الجمع بينهما .

وأما ان جعل في أحد الطرفين ذكر يحرم التزويج ولم يحرم من الطرف الآخر ، فان الجمع يجوز كالحال في الجمع بين امرأة الرجل وابنته من غيرها ، فانه ان وضعنا البنت ذكرا لم يحل نكاح المرأة منه لانها زوج ابيه ، وان جعلنا المرأة ذكرا حل لها نكاح ابنة الزوج لانها تكون ابنة أجنبي ، وهذا

القانون هو الذى اختاره أصحاب مآلك ، وأولئك يمنعون الجمع بين زوج الرجل وابنته من غيرها (١) .

أما غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى فيختارون القانون الآخر الذى يكفى فيه انه لو كانت احدى المرأتين ذكرا لحرم عليها نكاح الأخرى ، وهو الذى تظهر فيه العلة وتنطبق عليه الحكمة (٢) .

ويرى الطوسى الشيعى (٣) انه لا يجوز للرجل أن يعقد على امرأة وهو متزوج من عمتها أو خالتها الا برضا منهما ، فإن عقد عليهما كانت العمة أو الحالة مخيرة بين امضاء العقد وبين الاعتزال فان أمضت العقد ، كان ماضيا ، ولم يكن لها بعد ذلك فسخ ، وان اعتزلت واعتدت ثلاثة اقرء كان ذلك فراقا بينها وبين الزوج ومغنيا عن الطلاق . كذلك يرى انه لا بأس بالعقد على العمة والحالة وعنده بنت الاخ أو بنت الأخت ، وان لم ترضيا بذلك .

والملاحظ ان هذا الرأى وذاك يخالفان شكل واضح الآية التى قضت بالتحريم ولحديث الرسول وللحكمة من التحريم ، فليس الأمر متعلق بالرضا أو عدمه بقدر ما يتعلق بالاثار الفاجمة عن الجمع والتى أراد الله سبحانه وتعالى أن يجنب الناس نتائجها .

ويزول التحريم اذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا ، فعندئذ يجوز له أن يعقد على أختها أو خالتها أو عمتها فى الحال وكذلك اذا ماتت زوجته . أما اذا كان الطلاق غير بائن أى يملك الرجل فيه الرجعة ، لم يجز له أن يعقد على واحدة ممن تقدمن حتى تنقضى عدة الزوجة .

٢ - يحرم على الرجل الزواج بامرأة تعلق بها حق الغير كأن تكون فى عصمة آخر أو يكون طلقها طلاقا يملك فيه الرجعة ، أو تكون معتدة من وفاة أى أن زوجها مات عنها ولم تنقض عدتها بعد فيزول التحريم بانقضاء العدة .

٣ - يحرم على الرجل الزواج بخمس نساء أى أن يكون متزوجا بأربعة.

(١) بداية المجتهد ، الجزء الثانى ، صفحة ٤١ .

(٢) المنار ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٩٣ ، والغزالي ، احياء علوم الدين ، الجزء الثانى ،

صفحة ٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، صفحة ٤٥٨ .

ويعقد على الخامسة سواء كن جميعا في عصمته أو كان قد طلق احدها من طلاقا يملك فيه الرجعة .

٤ - يحرم على الرجل أن يتزوج امرأته التي طلقها ثلاث تطليقات ، ويزول التحريم اذا تزوجت آخر ثم طلقت منه طلاقا بآثنا .

٥ - يحرم على الرجل أن يتزوج امرأة لا دين لها أو تدين بدين من غير الأديان السماوية كالمجوسية والبوذية وغيرها .

ويضيف البعض (١) الى هذه الحالات أخرى كأن يكون قد زنا بالمرأة وهي في عصمة آخر ، فانه لا يجوز له أن يتزوجها اذا طلقت .

واذا زنى بامرأة فانه لا يجوز له أن يتزوج بابنتها ولا بأمها . وهو قول أبو حنيفة والثوري والاوزاعي ، في حين ذهب مالك والشافعي الى أن الزنا لا يحرم الزواج . وقد سبق أن عرضنا لذلك .

ويجوز للرجل أن يجمع بين امرأة وزوجة أبيها ، وزوجة ابنها ، وابنة عمها ، لانه لم يأت نص بتحريم شيء من ذلك ، وهذا قول أبي حنيفة ، ومالك والشافعي وأبي سليمان ، وكذلك تحل له امرأة زوج أمه (١) .

المبحث الثالث

المحارم في القوانين الوضعية

تتفاوت القوانين الوضعية فيما بينها من حيث تحديد المحارم الذين لا يجوز الزواج بهن ، أو إقامة علاقات جنسية معهن . فبينما يتوسع البعض في تحديد المحارم بحيث يكاد يقترب من التحديد الذي قرره الشريعة الإسلامية ، فان البعض الآخر من القوانين يضيق من هذا التحديد بحيث يقصره على الأصول والفروع دون الحواشي سواء كانت قريبة أم بعيدة وعلاقة المصاهرة ، فضلا عن الرضاعة . وهذا التفاوت بين القوانين ملحوظ بالنسبة للدول الغربية أما الدول العربية فانها تتجه بصفة عامة نحو التضييق من

(١) الطوسي ، المرجع السابق ، صفحة ٤٥٨ .

(٢) ابن حزم ، المحلى ، المجلد التاسع ، صفحة ٥٣٢ .

علاقات القرابة التي تستوجب التحريم حتى لتكاد تقصرها على الاصول فقط . وهو ما سوف نبينه فيما يلي .

اولا - المحارم فى القوانين العربية :

يختلف موقف القوانين الجزائية العربية من المحارم بحسب اختلاف المصادر القانونية التي أخذت عنها هذه القوانين . فالقوانين التي تعاقب على الزنا بالمحارم وتتوسع فى مفهوم المحارم الموجب لقيام الجريمة تنتمى الى النظام الانجلوسكسونى فى حين تنتمى القوانين التي لا تعاقب على الزنا بالمحارم أو تضيق من نطاق القرابة التي توجب التحريم الى النظام اللاتينى . ولا يكاد يبدو أثر فى معظم القوانين العربية للشرعية الاسلامية على الرغم من وضوح موقفها من الزنا بالمحارم وتحديد لها الواضح للأسباب الموجبة للتحريم .

قانون العقوبات المصرى :

تنص المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات المصرى على أن « من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة » . ومنها يتبين ان المحارم الذين نص عليهم القانون هم الأصول أى الأب والجد فقط دون الفروع والحواشى البعيدة والقريبة والأقارب بالمصاهرة وبالرضاعة . وان كان يمكن تفسير عبارة « المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها » بأن المقصود بها الحواشى سواء كانت قريبة كالعم والخال ، أو الفروع كالأخ أو قرابة المصاهرة كزوج الأخت وزوج الأم وزوج العمة وزوج الخالة وزوج الجدة . الا أنه يلاحظ أن بعض هؤلاء أو كلهم قد لا يكونون ممن تولوا تربية الانثى أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها وعندئذ ينعدم هذا الشرط بالنسبة لهم ولا يعاقبون بالعقوبة المشددة أو لا يعاقبون بالمرّة طالما ان الوقاع قد تم برضاء من الانثى . مثال ذلك زوج الأخت الذى يقيم مع أخت زوجته وليس له عليها سلطة وليس ممن تولوا تربيتها أو ملاحظتها خاصة اذا كانت هذه الأخت سنها فوق العشرين أو أكثر . وكذلك الأخ الأصغر مع أخته التي تكبره فى السن وكذلك اذا كانت العلاقة الجنسية قد تمت مع خالة الزوجة أو عمتها أو حتى مع أمها حيث لا يتصور أن يكون الزوج من المتولين تربية أو ملاحظة هذه المرأة أو تلك كما انه لا يكون صاحب سلطة عليهن .

وهناك من يرى^(١) أن أصول المجنى عليها هم من تناسلت منهم تناسلا حقيقيا كالأب والجد فلا يدخل فيهم الأب والابن بالتبني .

وان كان الشراح في مصر وكذلك القضاء يذهبون الى أن الحالة الخاصة بقيام الجاني في الإغتصاب بتربية المجنى عليها أو ملاحظتها تشمل الأقارب من غير الأصول دون تفرقة بين ما اذا كان الاشراف أداء لواجب قانوني عهد به الى الجاني كالأوصى المعين من المحكمة وبين ما اذا كان الاشراف مستمدا من الظروف وقائما بحكم الواقع كما في حالة اشراف زوج الأخت على شقيقتها ، وزوج الأم على ابنتها من زواج سابق ، متى كانت اقامة المجنى عليها معه ومن ثم فانه يشترط لتشديد العقاب أن يكون الجاني قائما بتربية المجنى عليها أو ملاحظتها وقت ارتكاب الجريمة .

وكذلك بالنسبة للحالة التي يكون للجاني فيها سلطة على المجنى عليها فان هناك من يرى امتدادها الى من له سلطة فعلية أو بحكم الواقع كالعم بالنسبة لابنة أخيه ولو لم يكن وصيا عليها أو قائما بتربيتها وابن العم وزوج الأخت أو الأم وأبو الزوج بالنسبة لزوجة ابنته^(٢) .

وعلى الرغم من هذا التوسع فان نطاق المحارم يظل أضيق بكثير عما هو عليه في الشريعة الاسلامية ، حيث انه لا يكفي توفر علاقة القرابة فقط وانما يشترط توفر شروط أخرى اضافية لا يتم تشديد العقاب بدوتها وهي أن يكون الجاني قائما بتربية المجنى عليها أو ملاحظتها وقت ارتكاب الجريمة أو له سلطة فعلية عليها . فلا يكفي مثلا أن تقول المحكمة ان الجاني هو أخ الأنثى أو ابن عمها وله عليها سلطة فعلية ، وانما يجب أن تبين كيف ولماذا كانت له هذه السلطة التي أساء استغلالها .

قانون العقوبات العراقي :

على الرغم من أن هذا القانون استخدم كلمة المحارم حيث جاء في المادة ٣٨٥ منه « مؤاقعة احدى المحارم » مما قد يفهم منه ان المقصود بالمحارم هنا هو ما ورد بالشريعة الاسلامية ، الا أن الشارع العراقي ما لبث أن أضاف الى ذلك قيدها هو أن يكون الجاني من المتولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الطبعة الخامسة ، صفحة ٢٣٧ .

(٢) الدكتور عبد المهيم بكر ، القسم الخاص في قانون العقوبات ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال صفحة ١٩٧ .

أو ممن لهم سلطة عليها مما قد يفهم منه انه يقصر المحارم على من يتوفر بالنسبة لهم شرط أو صفة من تلك الصفات .

الا ان الذى يبدو لنا صحيحا ان ما ورد بالفقرة الأولى من المادة المذكورة بشأن المحارم يفهم منه ان المقصود به من ذكرتهم الشريعة الاسلامية ، سواء كانت قرابتهم ترجع الى النسب أو المصاهرة أو كانت ترجع الى الرضاغة .

أما ما ورد بالفقرة الثانية من شروط تتعلق بالتربية أو الملاحظة أو السلطة فانه يعد طرفا مشددا اضافيا . فبينما يعاقب الجاني اذا كان أحد محارم المرأة بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين أو بالحبس . فانه يعاقب بأشد من ذلك اذا جمع الى هذه الصفة صفة أخرى بأن كان من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها . وهو ما يفهم من سياق النص حيث أضاف الشارع العراقى انه يعتبر ظرفا مشددا اذا حملت المجنى عليها ، أو أزيلت بكارتها أو أصيبت بمرض تناسلى أو كان الجاني من المتولين تربية المجنى عليها الخ .

ولم يشترط القانون العراقى أن يكون الوقاع قد تم بدون رضا من الأنثى كما فعل الشارع المصرى وانما عاقبه حتى ولو كان قد واقعها برضاها .

قانون العقوبات الأردنى :

لم يتضمن هذا القانون ، مثله فى ذلك مثل القانون المصرى ، تحديد للمحارم ، وانما قصر المحارم على من كانوا أصولا للمجنى عليها كالأب والجد ، وأضاف الى ذلك كونهم شرعيين أو غير شرعيين مما يفهم منه شمول صفة الأب للأب بالتبنى والأب غير الشرعى وزوج الأم وعشيقها وهكذا استبعد الفروع والحواشى وقراة المصاهرة وقراة الرضاغة .

قانون العقوبات المغربى :

قصر هذا القانون المحارم على الأصول فقط دون الفروع والحواشى والمصاهرة والرضاغة وذلك يرجع الى أنه نقل عن نفس المصدر الذى نقل عنه الشارع المصرى والقانونين الجزائرى والتونسى . وعموما القوانين العربية التى نقلت عن القوانين اللاتينية وبالذات الفرنسى والبلجيكى .

ثانيا - المحارم فى القوانين الغربية :

تكاد القوانين الغربية كلها تتضمن نصا أو أكثر يعاقب على الزنا بالمحارم ، فضلا عن تحديد المحارم الذين لا يجوز قيام اتصال جنسى بينهم . ولكن هذه القوانين تتفاوت فيما بينها من حيث تحديد المحارم ، فبعضها يتوسع فى التحديد ، والبعض الآخر يضيق فيه ، ونظرا لكثرة القوانين الغربية ، فاننا سنكتفى ببيان موقف بعضها من تعريف المحارم .

المحارم فى القانون الانجليزى :

نص القانون الصادر فى انجلترا سنة ١٩٥٦ على أن المحارم من الاناث يشملن الفروع كالأبنة وابنة الابن وابنة البنت والاصول كالأم والحواشى كالأخت ولو كانت غير شقيقة . ولم يرد به ذكر لابنة الأخ وابنة الأخت ولا لابنة الزوجة ولا للجدة . وعلى ذلك فان قيام علاقة جنسية سواء فى اطار الزواج أو خارج هذا الاطار بين الاناث اللاتى لم يرد ذكرهن فى القانون والرجال من أقاربهن كآلعم وابنة أخيه والخال وابنة أخته وزوج الام وابنة زوجته والجدة وحفيدها لا يعاقب عليه .

ويتميز هذا القانون بما نص عليه من عقاب الأنثى التى تكون طرفا فى علاقة الزنا ، اذا كانت قد تجاوزت السادسة عشرة ورضيت بقيام العلاقة الجنسية مع أحد أقاربها .

المحارم فى القانون الأمريكى :

تتميز الولايات المتحدة الامريكية بوضع خاص هو وجود قانون عقوبات لكل ولاية من الولايات الداخلة فى الاتحاد .

ولذلك نجد بعض القوانين تتوسع فى تحديد المحارم ، فى حين يضيق البعض الآخر منها . ومفهوم الزنا بالمحارم كجريمة فى الولايات المتحدة هو بصفة عامة أكثر اتساعا مما هو عليه فى انجلترا ، فكل الولايات تضيف الجد والجدة وابنة الأخ وابنة الأخت ، وابن الأخ وابن الأخت الى قائمة القرابة التى وردت فى القانون الانجليزى . فى حين تضيف نصف الولايات تقريبا الى هذه القائمة ابن العم وابن العممة وابن الخال وابن الخالة ، فتحرم قيام علاقة جنسية بينهم وبين بنات العم والعممة وبنات الخال والخالة ، ولو فى اطار الزواج بعكس الحال فى انجلترا حيث يعتبر زواج أبناء العم ببنات العم مشروع وفى العمل يحدث ذلك كثيرا .

وفى بعض الولايات يحرم الزواج بين أبناء اعم وان كان لا يصل فى تحريمه الى حد اعتباره زنا بالمحارم (مثال ذلك ولاية لويزيانا) وفى عدد من الولايات تعتبر العلاقة الناشئة عن المصاهرة كافية لاقامة دعوى الزنا بالمحارم مثال ذلك العلاقة الجنسية بين الأم وابنة الزوجة (ولاية جورجيا) وبين زوجة الاب وابن الزوج (ولاية انديانا) وحتى بين زوج الأخت وأخت الزوجة (ولاية أوهايو) وتشترط بعض الولايات وجود علاقة المصاهرة أثناء قيام العلاقة الجنسية ، فى حين أن البعض الآخر من الولايات ومنها ولاية الاباما لا تشترط وجود علاقة المصاهرة ، وتعتبر ان هناك زنا بالمحارم حتى ولو كانت الأم أو الأخت أو الأب قد ماتوا قبل قيام العلاقة الجنسية بين زوج الأم وابنة زوجته وزوج الأخت وأخت زوجته ، أو زوجة الأب وابن زوجها .

وهناك بعض الولايات التى تتضمن قوانينها نصا صريحا يقضى بعدم اعتبار ابنة الزوجة من المحارم وبالتالي فان العلاقة الجنسية بينها وبين زوج أمها لا تعد من قبيل الزنا بالمحارم (مثال ذلك ولاية ميسيسبى) وتعتبر ولاية الينوا من أكثر الولايات تضيقا من نطاق علاقات القرابة التى تعد الجريمة انتهاكا لها .

المحارم فى القانون الفرنسى :

لا يتضمن قانون العقوبات الفرنسى تحديدا للمحارم مماثل للتحديد الوارد فى القوانين الانجلو سكسونية ، وانما يوجد فيه نص عام يعاقب على الاغتصاب ، ويشدد العقوبة فى حالة ما اذا كان الجانى من أصول المجنى عليها . وعلى ذلك فان قيام علاقة جنسية بين ذكر من الفروع وأنثى من الأصول لا يعاقب عليه ، وكذلك بين الحواشى كالأخوة والأخوات أو بين الذكور وعماتهم أو خالاتهم . وان كان يمكن تشديد العقوبة بالنسبة لهم اذا كانوا من المتولين تربية الأنثى الطرف فى العلاقة أو المتولين ملاحظتها أو كانوا ممن لهم سلطة عليها . ويذهب الفقه الفرنسى أو بالأحرى غالبية الى أن الأب بالتبني يعد من الأصول قانونا ، خاصة وان علة التشديد ، وهى الصلة الخاصة التى تسهل ارتكاب الجريمة متوفرة فيه كما اعتبروا زوج الأخت وزوج الأم ممن يتوفر بشأنهم وصف المتولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها سواء رجع ذلك الى أدائهم لواجب قانونى أو كان مستمدا من الظروف وقائما بحكم الواقع . الا أنه يؤخذ على هذا رأى ما سبق أن بيناه عند الكلام عن القانون المصرى .

المحارم فى القانون الالمانى :

يوجد فى قانون العقوبات الالمانى نص يعاقب على الزنا بالمحارم باعتباره جريمة تتكون من العلاقة الجنسية التى تقوم بين الأقارب فى خط الاصول وفى خط الفروع ، وبين الحواشى كالأخوة والأخوات وكذلك بين الأقارب عن طريق المصاهرة .

المحارم فى القانون النرويجى :

يوجد فى هذا القانون عدد من النصوص التى تعاقب على الزنا بالمحارم، تشمل العلاقات الجنسية بين الأقارب من الأصول والفروع ، وبين الحواشى القريبة كالأخوة والأخوات ، والأقارب بالمصاهرة بالإضافة الى النصوص التى تعاقب على الطلاقات الجنسية التى لا تصل الى حد الايلاج والتى تقع بين زوج الأم وابنة الزوجة ، وبين زوجة الاب وابن الزوج وكذلك مع الإبناء بالتبنى .

الفصل الثالث

علة تحريم زنا المحارم

لتحريم الزنا بالمحارم أكثر من علة ظاهرة ، فضلا عن العلة الخفية التي لم تعرف بعد والتي لا يزال العلماء يسعون من أجل إمامة اللثام عنها . والملاحظ ان الاجتهادات التي قام بها العلماء على مر العصور لتعليل تحريم هذه العلاقة اختلفت بحسب اختلاف انتماءاتهم العلمية وتخصصاتهم فالأطباء يرون ان التحريم يرجع الى عوامل بيولوجية وفسولوجية ، في حين ان علماء النفس والتحليل النفسي يرون انه يرجع الى عوامل نفسية ، أما علماء الاجتماع فيرون انه يرجع الى عوامل اجتماعية وثقافية . وعلى الرغم من ان الفقهاء المسلمين قديما وحديثا لا ينتمون الى هذه التخصصات الا اننا نجد لديهم تعليقات لا تختلف كثيرا عما وصل اليه علماء الغرب في مختلف التخصصات وسوف نستعرض في هذا الفصل ما قاله هؤلاء وأولئك في تحليل تحريم الزنا بالمحارم وذلك في مبحثين نخصص الأول للفقه الجنائي والاسلامي والثاني لرأى العلماء الغربيين في الموضوع .

المبحث الأول-

علة تحريم الزنا بالمحارم في الفقه الجنائي الاسلامي

لم يذكر القرآن الكريم علة عامة لتحريم الزنا بالمحارم ، وانما ذكر علة خاصة بتحريم زواج الابن بزوجة أبيه . وفيما عدا ذلك فإن ما يذكر من علل انما هو استنباط ورأى وتقدير . فقد تكون هناك علة عامة . وقد تكون هناك علة خاصة بكل نوع من أنواع المحارم ، وقد تكون هناك علة مشتركة بين بعض المحارم (١) . وسوف نبدأ ببيان العلة الوازدة في القرآن الكريم بشأن تحريم زواج الابن بزوجة أبيه ثم يلي ذلك بيان العلة التي استنبطها بعض الفقهاء بشأن تحريم الزنا بالمحارم عموما .

(١) الأستاذ سيد قطب ، في ظلال القرآن ، الجزء الرابع ، صفحة ٦٠٩ .

علة تحريم زواج الابن بزوجة أبيه :

توجد هذه العلة في قوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف انه فاحشة ومقتا وساء سبيلا » ويقول ابن حجر الهيتمي (١) ان الله تعالى وصف النكاح الذي هو زنا في هذه الآية بأوصاف ثلاثة في حين انه وصفه في آية أخرى « ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا » بوصفين فقط ، لان الأول أفحش من الثاني وأقبح ، لان زوجة الأب تشبه الام فكانت مباشرتها من أفحش الفواحش ، لان نكاح الامهات من أقبح الأشياء ، حتى عند الجاهلية الجهلاء فالفاحشة أقبح المعاصي . والمقت بغض مقرون باستحقاق فهو أخص من الفاحشة ، وهو من الله عز وجل في حق العبد يدل على غاية الحزى والخسار ، وانما قيل فيه ذلك مع قوله تعالى (وساء سبيلا) لأن ذلك قبل النهي عنه كان منكرا في قلوبهم ممقوتا عندهم ، وكانوا يقولون لولد الرجل من امرأة أبيه مقيت ، وكان في العرب قبائل اعتادت أن يخذل الرجل على امرأة أبيه . وكانت هذه السيرة في الأنصار لازمة ، وفي قريش مباحة مع التراخي .

ويقول ابن كثير (٢) فيما ورد بالآية زائدا عن غيرها (ومقتا) . أى بغضا ، أى هو أمر كبير في نفسه ، ويؤدي الى مقت الابن أباه بعد أن يتزوج بامراته ، فان الغالب ان من تزوج بامرأة يبغض من كان زوجها قبله .

أما عطاء بن أبي رباح فيقول ان (مقتا) أى : يمقت الله عليه (وساء سبيلا) أى : وبهس طريقا لمن سلكه من الناس ويفسر الامام محمد عبده (مقتا وساء سبيلا) بأن المقت - ممقوتا مقتا شديدا عند ذوى الطباع السليمة ، حتى كأنه نفس المقت وهو البغض الشديد أو بغض الاحتقار والاشمئزاز ، وكانوا يسمون هذا النكاح في الجاهلية نكاح المقت ، وسمى الولد منه مقتيا ومقيتا أى مبعوضا محتقرا . ويقول ان هذا النكاح وان كان سبيلا مسلوكا الا انه سبيل سيء ولم يزد السير فيه الا قبحا ومقتا .

وقال الامام الرازي « مراتب القبح ثلاث : القبح العقلي ، والقبح الشرعي ، والقبح العادي . »

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر ، الجزء الثاني ، صفحة ١٢٩ .

(٢) المرجع السابق ، الجزء الثاني ، صفحة ٢١٦ .

وقد وصف الله سبحانه هذا النكاح بكل ذلك ، فقوله سبحانه ::
(فاحشة) ارشارة الى مرتبة قبحه العقلي ، وقوله تعالى : (ومقتا) اشارة الى
مرتبه قبحه الشرعى ، وقوله (وساء سبيلا) اشارة الى مرتبه قبحه
العادى .

ويقول محمد عبده « والظاهر ان الأخير يراد به القبح العادى ، أى انه
عادة ولكنها قبيحة ، وما قبله يراد به القبح الطبعى ، أى ان الطباع تمقت هذا
لاستقباحها اياه ، والأول كما قال الرازى يرد به القبح العقلي ، وفاته ذكر
القبح الطبعى .

وأما ما فى ذلك من القبح الشرعى فانما يعرف بورود الوحي بتجريمه
فهو مرتبة رابعة « (١) .

أما الأستاذ سيد قطب (٢) فيرى ان الحكمة من تحريم زواج الابن بزوجته
أبيه ثلاث اعتبارات :

الاول : ان امرأة الاب مكان الام .

الثانى : ألا يخلف الابن أباه ، فيصبح فى خياله ندا له . وكثيرا ما
يكره الزوج زوج امرأته الاول فطره وطبعها ، فيكره أباه ويمقتة .

الثالث : ألا تكون هناك شبهة الارث لزوجته الاب الأمر الذى كان سائدا
فى الجاهلية وهو معنى كرية يهبط بانسانية المرأة والرجل سواء وهما من
نفس واحدة ، ومهانة أحدهما مهانة للآخر بلا مرأ .

علل التحريم العامة :

وهى علل قد تصدق على بعض حالات التحريم ، وقد تصدق عليها
كلها ، ومنها :

١ - ان علاقة الزواج جعلت لتوسيع نطاق الاسرة ، ومدها الى وراء
رابطة القرابة . ومن ثم فلا ضرورة لها بين الاقارب الاقربين ، الذين تضمهم

(١) المنار ، الجزء الرابع ، صفحة ٣٨١ .

(٢) فى ظلال القرآن ، الجزء الرابع ، صفحة ٦٠٧ .

آصرة القرابة القريبة ومن ثم حرم الزواج من هؤلاء لانتفاء الحكمة فيه . ولم ينبج من القريبات الا من بعد صلته ، حتى ليكاد يفلت من رباط القرابة . وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر التي تكون في المودة والرحمة كقرابة النسب ، فتتسع دائرة المحبة والرحمة بين الناس ، فهذه حكمة الشرع الروحية في محرمات القرابة .

٢ - ان تحريم الزواج بالبنات والاخوات والعمات والحالات وزوجات الابناء يحول دون شيوع الفوضى في الاسرة وتفشى الاحقاد والضغائن بين افرادها نتيجة الصراع بين الاخوة والاخوات ، وصيرورة الاب وهو مصدر الضبط والربط زوجا لابنته بما يتضمنه ذلك من تعاملها معه كزوج وليس كآب . كذلك فان عدم قيام التحريم من شأنه أن يزيل الحاجز الذي يحول دون قيام علاقات جنسية بين أفراد الاسرة الواحدة بدون تحديد أو بلا تبصر وخاصة في مرحلة المراهقة والشباب مما يؤدي الى تفشى الفساد بين افرادها وظهور الصراع والمنافسة التي تتعارض مع ما هو مطلوب في أفراد الاسرة الواحدة من مشاعر ملؤها المودة والعطف والرحمة والتضامن ، فتتحول الأسرة الى شتات وتتفكك عراها وهو ما يؤدي الى انحلال المجتمع وزواله .

ويقول أحد الفقهاء (١) « ان جريان العادة بالاصطحاب والارتباط ، وعدم امكان لزوم الستر فيما بينهم ، وارتباط الحاجات من الجانبين على الوجه الطبيعي دون الصناعات فانه لو لم تجر السنة بقطع الطمع عنهن والاعراض عن الرغبة فيهن لهاجت مفاسد لا تحصى وأنت ترى الرجل يقع بصره على محاسن امرأة أجنبية فيتوله بها ، ويقتحم في المهالك لاجلها ، فما ظنك فيمن يخلو معها وينظر الى محاسنها ليلا ونهارا ، وأيضا لو افتح باب الرغبة فيهن ولم يسد ولم تقم اللائمة عليهم فيه أفضى ذلك الى ضرر عظيم عليهن فانه سبب عضلهم اياهن عمن يرغبن فيه لانفسهم ، فانه بيندهم أمرهن واليهن تزويجهن وألا يكون لهم أن نكوحهن من يطالبهم عنهن بحقوق الزوجية مع شدة احتياجهن الى من يخاصم عنهن » .

٣ - ان صلة الاخوة صلة فطرية قوية ، وان الإخوة والاخوات لا يشتهي بعضهم التمتع ببعض لان عاطفة الاخوة تكون هي المسئولية على النفس ، بحيث

(١) الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي في كتابه « حجة الله البالغة » المشار اليه في تفسير المنار ، الجزء الخامس ، صفحة ٢٨ .

لا يبقى لسواها معها موضع طالما بقيت الفطرة سليمة ، فقضت الشريعة بتحريم نكاح الاخت حتى لا يكون لمعتلى الفطرة منفذ لاستبدال داعيه الشهوة بعاطفة الاخوة .

كذلك فان قوة النسل تكون على قدر قوة داعية التناسل فى الزوجين وهى الشهوة ، وقد قالوا : انها تكون ضعيفة بين الاقارب ، وجعلوا ذلك علة لكراهة تزوج بنات العم وبنات العمه الخ . وسبب ذلك ان هذه الشهوة شعور فى النفس يزاحمه شعور عواطف القرابة المضاد له ، فاما أن يزيله واما أن يزلزله ويضعفه (١) .

ويقول الامام الغزالى (٢) : ان من الحصال الطيبة للعيش التى لا بد من مراعاتها فى المرأة ليدوم العقد وتتوفر مقاصده «أن لا تكون من القرابة القريبة» فان ذلك يقلل الشهوة ويجعل الولد يخلق ضاويًا أى نحيفًا وذلك لتأثيره فى تضعيف الشهوة ، فان الشهوة انما تنبعث بقوة الاحساس بالنظر واللمس ، وانما يقوى الاحساس بالامر الغريب الجديد فأما المعهود الذى دام النظر اليه فانه يضعف الحس عن تمام ادراكه والتأثر به ولا تنبعث به الشهوة » وذكر ان عمر بن الخطاب قال لآل السائب « قد أضويتم فانكحوا فى النوابع أى تزوجوا الغرائب . ويقال : اغربوا ولا تضربوا ، أى تزوجوا الغرائب حتى لا تضربوا .

٤ - ان بعض الطبقات المحرمة كالامهات والبنات والاخوات والعمات والحالات وبنات الأخ وبنات الأخت وكذلك نظائره من الرضاة وأمهات النساء وبنات الزوجات - الربائب والحجور - يراد أن تكون العلاقة بهن علاقة رعاية وعطف ، واحترام وتوفير ، فلا تتعرض لما قد يجد فى الحياة الزوجية من خلافات قد تؤدى الى الطلاق والانفصال - مع رواسب هذا الانفصال - لتخدش المشاعر التى يراد لها الدوام .

٥ - وفيما يتعلق بتحريم العمات والحالات فانه يرجع الى أنهن من طينة الأب والأم . وفى الحديث « عم الرجل صنو أبيه » أى هما كالصنوان يخرجان

(١) السيد محمد رشيد رضا ، المنار ، الجزء الخامس ، صفحة ٢٦ و ٢٧ .

(٢) احياء علوم الدين ، الجزء الثانى ، صفحة ٤٢ .

(٣) آل عمران الآية ١٣٣ .

من أصل النخلة ، ويتضح ذلك في قوله تعالى « أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون قالوا نعبد الهك واله أبائك إبراهيم واسماعيل واسحق » (١) فقد عدوا اسماعيل من آباء يعقوب لأنه أخ لاسحاق فكأنه هو ولهذا المعنى الذى كانت به صلة العمومة من صلة الابوة وصلة الخثولة من صلة الامومة ، قالوا : ان تحريم الجدات مندرج فى تحريم الامهات وداخل فيه ، فكان من محاسن دين الفطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والخثولة والتراحم بها والا تنزوا الشهوة عليها وذلك بتحريم نكاح العمات والخالات .

٦ - وأما تحريم بنات الأخت وبنات الأخ فذلك لانهما من الانسان بمنزلة بناته من حيث ان أخاه وأخته كنفسه ، وصاحب الفطرة السليمة يجد لهما هذه العاطفة من نفسه ، وكذا صاحب الفطرة السقيمة ، الا أن عاطفة هذا تكون كفطرته فى سقمها . واما الفرق بين العمات والخالات وبين بنات الاخوة والاخوات فهو ان الحب لهؤلاء حب عطف وحنان ، والحب لأولئك حب تكريم واحترام فهما من حيث البعد عن مواقع الشهوة متكافئان ، وانما قدم فى القرآن الكريم ذكر العمات والخالات لان الادلاء بهما من الآباء والامهات ، فصلتهما أشرف وأعلى من صلة الاخوة والاخوات .

٧ - وفيما يتعلق بالمضاهرة فانه لو جرت السنة بين الناس أن يكون نلام رغبة فى زوج ابنتها وللرجال فى حلائل الابناء وبنات نسائهم ، لافضى الى السعى فى فك ذلك الربط أو قتل من يشح به ، وكذلك فان الاصطحاب فى هذه القرابة لازم ، والستر متعذر ، والتحاسد شنيع والحاجات من الجانبين متنازعة فكان أمرها بمنزلة الامهات والبنات أو بمنزلة الاختين .

وقد كانت عادة زواج الرجل لام زوجته والاب لزوجة ابنه شائعة بين قدماء الفارسيين ، فأدى ذلك الى مهالك ومظالم لا تحصى .

٨ - ان الزواج بين الاقارب يضعف الذرية مع امتداد الزمن ، لان استعدادات الضعف الوراثية قد تتركز وتتأصل فى الذرية على عكس ما اذا تركت الفرصة للتلقيح الدائم بدماء أجنبية جديدة تضاف استعداداتها الممتازة ، فتجدد حيوية الأجيال واستعداداتها ويقول السيد محمد رشيد رضا (١) ان المرأة تماما مثل الارض التى يتكرر زرع نوع واحد من الحبوب

(١) نل عمران الآية ١٣٣ .

(٢) المنار ، المرجع السابق ، صفحة ٢٧ .

فيها ، فان ذلك يضعف هذا الزرع مرة بعد أخرى الى أن ينقطع لقلة المواد التي هي قوام غذائه ، وكرثة المواد الاخرى التي لا يتغذى منها ومزاحمتها لغذائه أن يخلص له ، ولو زرع ذلك الحب في أرض أخرى وزرع في هذه الأرض نوع آخر من الحب لنما كل منهما . بل ثبت عند الزراع ان اختلاف الصنف من النوع الواحد من أنواع البذار يفيد ، فاذا زرعوا حنطة في أرض وأخذوا بذرا من غلتها فزرعوه في تلك الأرض يكون نموه ضعيفا وغلته قليلة ، واذا أخذوا البذر من حنطة أخرى وزرعوه في تلك الأرض نفسها يكون أنمي وأزكى . كذلك النساء حث كالارض يزرع فيهن الولد ، وطوائف الناس كأنواع البذار وأصنافه ، فينبغي أن يتزوج أفراد كل عشيرة من أخرى ليزكوا الولد وينجب ، فان الولد يرث من مزاج أبويه ومادة أجسادهما ويرث من أخلاقهما وصفاتهما الروحية ويباينهما في شيء من ذلك ، فالتوارث والتباين سنتان من سنن الخليقة ينبغي أن تأخذ كل واحدة منهما حظها لاجل أن ترتقى السلالات البشرية ويتقارب الناس بعضهم من بعض ويستمد بعضهم القوة والاستعداد من بعض ، والتزوج من الاقربين يناقض ذلك - فثبت مما تقدم انه ضار بدنا ونفسا ومناف للفطرة مخل بالروابط الاجتماعية عائق لارتقاء البشر .

المبحث الثاني

علة تحريم زنا المحارم في الفقه الغربي

هناك تفسيرات كثيرة لاصل تحريم الزنا بالمحارم في المجتمعات الغربية، وهي في اجمالها لا تخرج عما قاله الفقهاء المسلمون وهو ما سوف نلاحظه من استعراضنا لها فيما يلي :

١ - يفسر وستر مارك Westermarck تحريم الزنا بالمحارم بأنه يرجع الى ما أسماه بعدم وجود مشاعر شهوانية شائعة بين الأشخاص الذين يعيشون معا متلاصقين بشدة منذ الطفولة ، بل الاكثر من هذا فانهم يكونون مصابين بالامبالاة الجنسية المرتبط بالشعور الايجابي بالنفور من العلاقة الجنسية . ويعتبر وسترمارك ان هذا هو السبب الأساسي للزواج من خارج العشيرة ، فالاشخاص الذين يعيشون متلاصقين ببعض منذ الطفولة يعتبرون كقاعدة اقارب قريبيين ، ولذلك فان كرههم للعلاقات الجنسية مع بعضهم البعض يكشف عن نفسه في العادات والقوانين التي تحرم الجماع الجنسي بين الاقارب المقربين .

٢ - ومن العلماء الغربيين الذين فسروا تحريم العلاقات الجنسية بين الاقارب العالم ورتيس WURFIS ، فهو يرى ان زنا المحارم ينطوى على ضرر شديد لانه يربط الفرد بالاسرة فى احكام شديد ، كما انه يضر بالعلاقات الاجتماعية العامة فالانشطة التى يتكون منها الزنا بالمحارم لا تفسد قدرة الفرد على اقامة علاقات اجتماعية عادية فحسب بل تصيب العلاقات الاسرية ذاتها بالخلل أيضا ، لان الزنا بالمحارم يحدث اضطرابا فى الادوار داخل الاسرة ، فالاب أو الاخ يصبح زوجا أو عشيقا بالاضافة الى كونه أبا أو أخا ، والابنة أو الاخت تصبح زوجة أو عشيقة بالاضافة الى كونها ابنة أو أختا وهو اضطراب يؤدى الى تدمير الاسرة التى هى الوحدة الاساسية التى يقوم عليها المجتمع والنواة الاولى فى بنائه ، فالاسرة هى الوحدة التى تنبثق منها العلاقات التى تنمو مع غيرها فى المجتمع والتى تتعرض لتهديد خطير نتيجة وجود علاقات جنسية بين المحارم .

٣ - أما العالم وايت White فقد أرجع تحريم قيام علاقات جنسية بين المحارم الى العامل الثقافى وذلك فى الفصل الشهير الذى جعل عنوانه « تعريف وتحريم الزنا بالمحارم » وقد رفض وايت وجهة النظر التى تقول ان الاستجابة المضادة للعلاقات الجنسية مع المحارم هى استجابة ذات طابع غريزى ، أى أن النفور من الزنا بالمحارم فطرى فى الانسان ويقول انه لو كان ذلك صحيحا ، فانه لم تكن هناك ضرورة لسن القوانين التى تعاقب من يزنى باحدى محارمه . ولكن الحقيقة ان وجود هذه القوانين يدل على معنى عكسى هو أن الزنا بالمحارم أى الميل الى اقامة علاقات جنسية مع المحارم هو الغريزى وليس العكس .

ويرفض هذا العالم نظرية الانحلال البيولوجى على أساس انها تفتقر الى الدليل العلمى ، كما يرفض نظرية وستر مارك قائلا انها غير صحيحة ، لانه لو كان صحيحا ما قاله وستر مارك من ان القرابة تضعف أو تقضى على المشاعر الجنسية لدى الذكور نحو الاناث أو العكس فانه لا تصبح هناك ضرورة لوجود القوانين التى تحرم العلاقات الجنسية بين المحارم .

ويرى وايت ان تحريم هذه العلاقات يمكن تفسيره بأنه وسيلة أو حيلة لضمان النمو الاقتصادى والامن للجماعة بمعنى انه عن طريق الزواج من خارج الاسرة تتسع حدود القرابة وتنمو العلاقات المتبادلة وتكون وحيدات أكثر تتعاون فيما بينها . ولذلك فانه فى ظل هذه الافكار يستخدم التوالد داخل الاسرة فى توثيق العلاقات مع الوحدات الاخرى وتوسيع نطاقها ، فى حين ان

إلتزاج داخل الاسرة يؤدي الى اضعافها اقتصاديا ويجعلها فى وضع يتعذر فيه الدفاع عنها لقلّة عدد أعضائها وانعدام أنصارها من الاسر التى كان يمكن أن ترتبط معها برباط المصاهرة .

ومن الذين يفسرون تحريم الزنا بالمحارم بالعامل الثقافى أيضا العالم وليم هاويز فهو يقول فى كتابه « ما وراء التاريخ » (الواقع ان ثقافتنا ذاتها هى التى تعلمنا وتلقننا بكل دقة ان ننبذ بقوة وعنّف فكرة الاتصال الجنسى بالمحارم . والظاهر أيضا ان ذلك التحريم هو أحد الابتكارات الاجتماعية الأساسية التى ابتكرها الانسان) (١) وينفى هاويز أن يكون النفور من مضاجعة المحارم شعور غريزى ويقول ان الواقع غير ذلك فالشفقة وغيرها من امرئيسات لا تنفر من ذلك الفعل ، كما انه يوجد مع الأسف بين بنى الانسان من يفعل ذلك .

والواقع انه لولا وجوده لما كانت هناك قواعد مقررة ضده .

ولا ينفى هاويز ان للزواج من المحارم بعض الاضرار البيولوجية لانه قد يؤدي الى ظهور العيوب الوراثية المتنحية ، ولكنه يقول ان الفكرة الشائعة بين الناس عن هذه المسألة ليست صحيحة كل الصحة ، والدليل على ذلك ان الشفقة لم تنقرض تماما ، ولكن الذى لا مرأى فيه هو انه قد يكون مصدرا كبيرا للبلاء فى أى مجتمع . فقد لا تستوى المجتمعات كلها فى تعقد انساقها القرابية ، ولكنها تستوى فى ادراكها لوجود القرابة وفكرة العائلات .

وقيام علاقات جنسية بين المحارم - وبخاصة الاتصال الجنسى المقيت بين الاخ وأخته كفيل بأن يقضى تماما على أى نسق للعلاقات . فكل المجتمعات تقريبا تميز - من الناحية الاجتماعية - بين الام والحماة . وعلى ذلك فمحاولة ادماج الاثنين فى شخص واحد يعتبر خروجا لا يغتفر على المعتاد والمألوف وخسارة واضحة لتلك العائلة . وليس من شك فى أن وشيجة القرابة بالنسبة للفرد سوف تنهار مثلما تنهار البالونة حين تخزها باداة مدببة ، وان مستقبل العائلة كلها يتعرض للخطر اذا لم يتزوج كل من الاخ والاخت من شخص آخر جديد ، ويعد هذا أيضا خسارة فادحة للمجتمع ذاته .

(١) ما وراء التاريخ ، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد ، صفحة ٣١٦ .

ويدلل هاولز على صحة ما زعمه من أن تحريم الزنا بالمحارم هو من الاستكارات الاجتماعية. الأساسية التي ابتكرها الانسان بما كتبه العالمه مرجريت ميد Margaret Mead عن قبيلة الارابش Arapesh التي تعيش في شمال غينيا الجديدة وتقول مرجريت ميد ان الارابش شعب غير عادي أو هو يتمتع بدرجة غير عادية من « الانسانية » في شعورهم ازاء زواج المحارم ، فهم لا يعتبرونه مسألة شاذة بشعة ، بل يعتبرونه أمرا محالا لانهم لا يفتنون الى وجوده ، وبالتالي لم يكادوا يفهمون الحكمة من سؤال مرجريت ميد عنه ، وكانوا يقومون لها : « كلا اننا لا نتزوج اخواتنا . اننا نتزوج اخوات الرجال الآخرين . » وتقول الدكتورة ميد في ذلك : « حين أخفقت في الحصول على جواب أفضل أو على حالات للاتصال بالمحارم ، أوعزت الشبان أن يسألوا الشيوخ عن رأيهم فيمن يريد الزواج من أخته . » وكادت الاجابات تتشابه : ما هذا ؟ ألا تريد اصهار ؟ انك اذا تزوجت أخت رجل آخر وتزوج ثالث من أختك فسيكون لك صهران ، أما اذا تزوجت من أختك انت فلن يكون لك أصهار . فمع من ستتزاور اذن ؟ ومع من ستتكلّم ؟ ومع من ستخرج للصيد ؟ ثم هل انت مجنون بحيث لا تريد لك اصهارا ؟ فكأن الارابش لا ينظرون اذن الى الزواج من المحارم بعين الارتياح أو النفور . من الغواية التي تكمن في لحمهم بقدر ما يعتبرونه استخفافا مزريا بالبهجة واللذة اللتين يحصل عليهما المرء من زيادة عدد الناس الذين يستطيع - عن طريق الحب والزواج - أن يمنحهم محبته وثقته « (١) » .

ويقول هاولز أنه يمكننا بقليل من التفكير أن نقبين الاثار التي قد تخلفها مضاجعة المحارم في أي نسق من أنساق التنظيم امعليا كالعائلات الكبيرة أو العشائر . وعلى أية حال فان النفور القوي العنيف من ذلك الفعل برهان واضح على أهمية القرابة وبناء العائلة في كل أنحاء العالم .

ولا يقتصر الامر في المجتمعات البدائية على تحريم الزواج بالمحارم بل يرتبط هذا التحريم ببعض العادات المتعلقة بالسلوك الخاص الذي يبدىه الشخص نحو فئة معينة من أقاربه والذي يتخذ في العادة شكل « التحاشي » وان كان يتخذ في أحيان أخرى على العكس من ذلك تماما طابع الالفة والمزاح وحتى الحشونة في المعاملة . إلا أن المظهر الأكثر شيوعا هو قاعدة التحاشي ، لدرجة ان الرجل عند بعض الميلانيزيين قد يتسلى إحدى الاشجار اذا رأى

(١) انرجع السابق صفحة ٣١٧ .

حماته • ولكن فى الاحوال الاخرى قد يقتصر الامر على تجنب المرور بجوارها أو النظر اليها أو الكلام معها ، بل قد يكتفى فقط باتباع منتهى التحفظ والادب معها كما هو الحال عند قبائل الزولو • وقد تراعى بعض الشعوب الاخرى أنواعا مختلفة من التصرفات الخاصة وهذه الامور كلها قد تنطبق على العم وزوجة ابنه ، بل قد ينتظر من الاخوة والاخوات أن يتحاشى أحدهم الآخر — بدرجات متفاوتة — حين يصلون الى سن الرشد •

ويقول هاويز أنه لا يعرف تماما أسلوب ذلك وينفى استعداده لاعتناق التفسيرات الفرويدية لتحريم العلاقات الجنسية بين المحارم •

٤ — أما فردريك انجلز فانه يفسر تحريم العلاقات الجنسية بين المحارم بالعامل الاقتصادى ، فيقول فى كتابه «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» ان العلاقات الجنسية بين المحارم لم تكن تثير فى المجتمعات القديمة نفورا أكبر من ذلك الذى تثيره العلاقة الجنسية بين أشخاص آخرين ليست بينهم رابطة قرابة • ويرى أن تحريم هذه العلاقات قد مر بأطوار ولم يقع دفعة واحدة ، ويحدد هذه الاطوار كالآتى :

الطور الأول :

وفيه كانت العلاقة الجنسية محرمة فيما بين الاصول والفروع ، أى بين الجد والاب وبناتهما ، وبين الجدة والام وأبنائهما ، ولكنها كانت مباحة بين الحواشى ، أى الاخوة والاخوات من الدرجة الأولى والثانية والثالثة وما يليها أى بين الولد وأخته وعمته والبنات وأخيهما وعمهما ويقول « فإنهم جميعا اخوة وأخوات فيما بينهم ، وهم لهذا السبب بالذات أزواج وزوجات فيما بينهم • وفى هذا الطور من العائلة تشمل علاقة القربى بين الأخ والأخت العلاقة الجنسية فيما بينهما كشئ بديهى » •

ويسمى انجلز هذا النظام بنظام « عائلة قربى الدم » ويقول انه قد

زال •

الطور الثانى :

وفيه تم تحريم العلاقة الجنسية بين الاخوة والاخوات ، ولكن التحريم لم يتحقق دفعة واحدة بل تدريجيا ، فبدأ بتحريم العلاقة الجنسية بين الاخوة والاخوات الاخياف (أى من ناحية الام فقط) فى حين ظل الاخوة والاخوات

المختلفى الاب يتزوجون من بعضهم بعضا • وانتهى بتحريم الزواج فى خطوط القرابة البعيدة ، أى بين أولاد وأحفاد الاخوة والاخوات •

الطور الثالث :

وفيه تم استبعاد النساء الاكثر قرابة بآدى ذى بدء ، ثم استبعاد الانباء الاكثر بعدا ، وأخيرا الانسباء بالمصاهرة •

ويربط انجلز بين هذه الاطوار لتحريم العلاقة الجنسية بالمحارم وبين تطور العائلة من مرحلة الزواج الجماعى ، الى مرحلة الزواج الثنائى وأخيرا مرحلة الزوج الأحادى ويفسر هذا التطور من منظور مآدى بحث فيرجعه الى التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى مختلف العصور •

ويقول انجلز ان تحريم الزنا بالمحارم حدث بشكل غريزى عفوى ، دون أى ادراك واضح للهدف • والواضح مما كتبه انكاره ما نسب الى العلاقات الجنسية بين المحارم من أضرار سواء الأضرار الاجتماعية أو الأضرار البيولوجية الوراثية فهو يقول أنه لم يتبين حدوث مثل هذه الأضرار عند الحيوانات التى توجد علاقات جنسية بين أفرادها لا تخضع لآى تحريم مبنى على علاقة القرابة (١) •

والملاحظ ان انجلز فى وضعه لتلك الاطوار التى مر بها تحريم الزنا بالمحارم لم يعتمد على حقائق علمية ثابتة ، بل اعتمد على مجرد التخمين والرجم بالغيب ، وليس هناك أعجب من قوله انه « يستحيل ايجاد مثال واحد لا مرأى فيه » وذلك حين حديثه عن الطور الاول من أطوار التحريم الذى افترض فيه انه كانت هناك علاقات جنسية بين الاخوة والاخوات من الدرجة الاولى والثانية والثالثة ، فى مرحلة من المراحل التى مرت بها البشرية ، وهو تعميم خاطئ لا يسنده دليل • ومع ذلك فهو شأنه دائما وشأن أستاذة كارل ماركس يصرف فى عناد ينكره العلم على أن ذلك كان موجودا فيقول « ولكنه كان لابد لهذه العائلة أن تكون موجودة ، وهذا ما يحملنا على الاقرار به نظام القرابة الهاوايى - نسبة الى جزر هاواى - الذى لا يزال حاليا سارى المفعول فى عموم بولينيزيا والذى يعرب عن درجات من قرابة الدم لا يمكن أن تنشأ الا فى ظل هذا الشكل من العائلة • كذلك يحملنا على الاقرار بذلك كل تطور

(١) انجلز ، المرجع السابق ، صفحة ٣٢ وما بآيها •

العائلة اللاحق الذى يفترض وجود هذا الشكل بوصفه درجة أولية لا غنى عنها» (١) .

ويتنبأ انجلز بزوال تحريم الزنا بالمحارم الناشء عن القرابة والمصاهرة بزوال نظام الزواج الاحادى أى الذى يتفرد فيه رجل بامرأة واحدة وذلك مع تحول وسائل الانتاج الى ملكية عامة ، اجتماعية بحيث لا تبقى العائلة الفردية وحدة المجتمع الاقتصادية بعد أن يصبح الاقتصاد البيتى الخاص فرعاً من فروع النشاط الاجتماعى . وتغدو العناية بالأطفال وتربيتهم من شئون المجتمع : فان المجتمع سيعنى بالقدر ذاته بجميع الأطفال ، سواء أكانوا شرعيين أم غير شرعيين . وبفضل هذا ، يزول هم « العواقب » الذى يشكل فى الوقت الحاضر أكبر سبب اجتماعى ، أخلاقى واقتصادى ، يمنع الفتاة من الاستسلام بلا تحفظ للرجل الذى تحبه ويستطرد انجلز متسائلاً : « ألن يكون هذا سبباً كافياً لكى يقوم تدريجياً مزيد من الحرية فى العلاقات الجنسية ولكى يتكون بالتالى رأى عام أكثر تساهلاً حيال شرف العذارى وحشمة النساء ؟ » (٢) .

ومما يساعد على إبراز موقف انجلز من نظام القرابة الذى يستند اليه تحريم الزنا بالمحارم ، ذلك التعقيب الذى جاء فى نهاية كتابه منسوباً الى دار النشر (دار التقدم فى موسكو) الذى جاء فيه ان انجلز يبين كيف أخذ يقل تأثير عرى القرابة فى النظام الاجتماعى بقدر ما كانت تتطور القوى المنتجة ، وكيف نشأ مع انتشار الملكية الخاصة مجتمع « يخضع فيه النظام العائلى كلياً لعلاقات الملكية » (٣) .

٤ - وهناك تفسير لتجريم العلاقة الجنسية بين المحارم يعزى الى فرويد ، فهو يقول فى دراسته للجماعة الأولية ، ان الاب فى هذه الجماعة كان يحتفظ لنفسه بحقوق ملكية لا حدود لها على نساء الجماعة ، مما جعل الذكور الآخرين يتمردون عليه ولما كانوا لا يجراؤن على قتله تخلصوا من استئثاره بالنساء فقد أعدوا رمزا له وقاموا بذبح هذا الرمز تعبيراً عن سخطهم على الاب . ولكنهم ما لبثوا أن أحسوا بالذنب لما فعلوه نظراً لما يتضمنه من مساس بالاب فقرروا

(١) المرجع السابق ، صفحة ٤٥ .

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٩٦ .

(٣) المرجع السابق ، صفحة ٢٣٨ .

أن ينشأوا نظام تحريم الزنا بالمحارم وبموجبه لا يمارسون أى علاقة جنسية مع نساء الأسرة وذلك كوسيلة لتهدئة ضمائرهم التى تعاني من الاحساس بالذنب الذى ارتكبهوه بذبحهم رمز الأب .

ويعيب هذا التفسير لتحريم الزنا بالمحارم استناده الى الخيال مثله فى ذلك مثل نظرية العقد الاجتماعى ، فهو لا يزيد عن أن يكون مجرد فكرة مجازية نابعة عن العلاقات الانسانية . لم يثبت علميا انها كانت موجودة فى يوم ما .

والملاحظ أن عقدة أوديث تقترب فى صورتها من رمز الأب ، فقد وصف فيها فرويد الدافع الغريزى لدى الابن أو البنت لتملك الأم أو الأب ، وهو الدافع الذى يكون مصحوبا بمنافسة غريزية مع الأب من نفس الجنس ويظهر هذا الدافع فى المرحلة الرابعة من مراحل السن وهى التى يسميها بالمرحلة القضيبية وتقع بين السنتين الثالثة والخامسة من العمر . وعليها تصبح الأعضاء التناسلية هى المنطقة الرئيسية المولدة للذة الشهوانية .

ويبدو من هذا التفسير ان فرويد يعتبر الاتجاه نحو الزنا بالمحارم جزءا من التكوين العضوى للانسان لانه ينبع أصلا من حاجات البدن التى تتأتى عما يجرى فى أعضاء الجسم وأجزائه ، بل فيه كله ، من عمليات بيولوجية لا يستغنى عنها الكائن الحى . هذه الحاجات التى تصدر من التكوين البدنى النفسى للانسان تؤدى به ، اذا ما ثارت الى حال من التوتر (١) . الا أن الرغبة فى الاشباع الجنسى مع المحارم يعارضها ما وضعت البيئية من قيود وحواجز أمام اشباع رغباته الغريزية أو ما يسمى بالانا . ومن بين هذه القيود ما يتعلق بالمحارم اللاتى يحرم اشباع رغباته الجنسية معهن .

وقد تبع فرويد فى تفسيره لتحريم الزنا بالمحارم كل مدرسة التحليل النفسى التى تمسكت بفكرة الغريزة الجنسية وما يرتبط بها من رغبة فى المحارم ، وأقامت على هذه الرغبة كل العقد الخاصة بالانحرافات الجنسية المرضية .

ويقول كاريمان Karpman « ان زنا المحارم بوصفه يتضمن تحريما شديدا ذو طبيعة جنسية نفسية ، يوجد فقط لدى البشر ، فالكائنات الاخرى لا تعرف هذا التحريم . ولذلك فان المريض الذى يعاني من تركيز

(١) الدكتور مصطفى فرمى ، الدوافع النفسية ، صفحة ١٣ .

على العلاقات الجنسية بالمحارم من ناحية ، ويواجه من ناحية أخرى المانع الذى يحول بينه وبين ممارسة هذه العلاقات ، يلجأ لحل هذا الصراع الى الانغماس فى انحرافات جنسية أخرى تنقل النشاط من نطاق المحارم الى نطاق آخر بديل . وطبقا لوجهة نظر كاريمان ، فان السلوك الذى تتكون منه الجنسية المثلية يمكن تفسيره فى أغلب الحالات باعتبارها صورة من الصراع ضد الجنس الآخر ويعبر عن الرغبة فى الفرار من الدافع الى اقامة علاقة جنسية مع المحارم . فالرمزية بالمرأة وهى شذوذ فى المنبه الجنسى ، حيث ان المنبه الطبيعى للرغبة الجنسية لدى الرجل هو المرأة ، الا أن الرجل المصاب بالرمزية يلجأ لبلوغ اللذة الجنسية الى أشياء تتعلق بالمرأة كقطع الملابس أو أدوات الزينة الخاصة بها متجنباً المرأة ذاتها وخاصة اذا كانت من محارمه ويقال أن الاصابة بهذا المرض تكون فى مرحلة مبكرة من العمر حين يشعر الذكر برغبة فى محارمه أو فى احداهن ولكنه يصطدم بالمانع الذى وضعه أظامه المجتمع ومن ثم يستعوض عن العلاقة المباشرة بأخرى غير مباشرة (وبطبيعة الحال فإن ذلك يتم بدون وعى منه) .

كذلك فان عقدة القسوة أو التعذيب أى السادية التى يميل فيها الشخص الى تعذيب الآخرين ، وعقدة التذلل أو حب تلقى التعذيب أى المازوكية التى يميل فيها الشخص الى تلقى التعذيب والضرب والاذلال ، تكشف عن النفور من المرأة وهو نفور يجد جذوره فى جاذبية الزنا بالمحارم .

كذلك فان للزنا بالمحارم أهميته فى تعليل الميل الى الكشف عن الاعضاء التناسلية والتلصص على النساء العاريات . مما يمكن القول معه ان مشكلة الزنا بالمحارم غير الواعية تشمل بشكل عميق كل مظاهر الاضطرابات العصبية والحلل النفسى والانحرافات الجنسية . ولذلك فان الزنا بالمحارم بسبب امفرع للرجل العصرى أكثر من أى انحراف جنسى آخر حتى ولو كان مقترباً بالقتل .

والملاحظ أن تفسير فرويد لتحريم الزنا بالمحارم قد واجه معارضة من بعض المحللين النفسيين الذين وان كانوا يلتزمون بالتقاليد العامة للفرويدية ، الا انهم لم يقبلوا تفسيره لتحريم الزنا بالمحارم ، على الرغم من القبول شبه الاجماعى لفرويد والذى يبدو بلا معنى ، كما قاموا بتقديم تفسيرات بديلة لزنا المحارم .

ففى دراسة حديثة للمعارضين لفرويد قالوا ان الدافع الى تحريم الزنا بالمحارم يمكن تفسيره باعتباره ميكانيزم دفاعى أى عملية آلية تلقائية تتم

لدى الانسان شبيهه بما يحدث فى التفاعلات الفيزيائية أو الآلات • ويحدث ذلك عندما يكون الطفل فى المرحلة التى يعتمد فيها على أمه وبالذات فى المرحلة الفمية المتأخرة (كما يسميها فرويد) عندما يقوم الطفل بعض ثدى أمه مدفوعا بالتوتر المصاحب للتسنين فتقوم الام بسحب ثديها منه وبذلك لا يتييسر له الرضّاع كذلك ما يعتريه من قلق وخوف من الفطام مصحوبا باحساس باللهفة الشديدة الى ثدى الام وما يصاب به من حصر نفسى ناشئ عن رفضها اعطاؤه ثديها • مما يجعله يشعر بالنقمة عليها ولا يلبث أن يمتزج لديه الشعور بحبها والشعور بكراهيته لها وخوفه منها مما يجعله لا يفكر فيها كموضوع جنسى •

وهذا التفسير عكس ما يدعيه فرويد وأنصاره من أن الرغبة فى الام من جانب الابن أو فى الاب من جانب البنت ذات جذور نفسية عميقة مرتبطة بالحاجات البدنية التى تتأتى عما يجرى فى الجسم وأجزائه من عمليات بيولوجية وانها مظهر لحب الأعضاء التناسلية للأم من جانب الابن ، وحب الأعضاء التناسلية للاب من جانب البنت •

وبذلك فان المعارضين لفرويد يصفون على تفسيرهم مسحة من الروحية بعكس تفسير فرويد المادى •

وهكذا يتبين ان تحريم الزنا بالمحارم يرجع فى رأى البعض الى الظروف والاوضاع الاجتماعية بينما انه يرجع فى رأى البعض الآخر الى الاحوال النفسية • والأرجح أنه يرجع الى هذه والى تلك مضافا اليهما عوامل أخرى مما سبق أن بيناه •

الفصل الرابع

العوامل المؤدية الى الزنا بالمحارم

الزنا بالمحارم شأنه شأن الظواهر الاجرامية بصفة عامة ينشأ من عوامل بعضها اجتماعي والبعض الآخر اقتصادي والبعض الثالث نفسى . وكما اختلف علماء الجريمة حول ما اذا كانت الجريمة تنشأ عن عامل واحد أم عن تفاعل عوامل كثيرة ، فقد اختلفوا أيضا بالنسبة لظاهرة الزنا بالمحارم فبعضهم يرى انها تنشأ نتيجة العامل الاجتماعى وحده ، بينما يرى البعض الآخر انها تنشأ نتيجة للعامل الاقتصادى وهناك بعض ثالث يرى أنها تنشأ نتيجة العامل النفسى والعضوى . وهذا الاختلاف بين العلماء يرجع فى الدرجة الأولى الى التباين فى تخصصاتهم العلمية وتحيزهم الواضح لهذه التخصصات . أما الذين برثوا من التحيز قائمهم يعترفون بأن أى ظاهرة اجرامية لا يمكن أن تنشأ عن عامل واحد وانما تنشأ نتيجة التفاعل بين عوامل كثيرة . والزنا بالمحارم باعتباره ظاهرة اجرامية فانه لا يشذ عن هذه القاعدة ، فهو ينتج عن عوامل اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية ، نفسية وعضوية فى آن واحد . وسوف نعرض فيما يلى دور كل عامل من هذه العوامل آخذين بعين الاعتبار تفاعله مع غيره من العوامل .

١ - العوامل الاجتماعية :

لعل هذه العوامل هى أبرز العوامل وأوضحها من حيث الدور الذى تلعبه فى وقوع الزنا بالمحارم وهناك اجماع بين علماء الجريمة على أن الأسرة توجه الطفل منذ أعوامه الأولى وجهة معينة سواء نحو الخروج على قيم المجتمع أو نحو الالتزام بهذه القيم بحيث يكون سلوكه مطابقا لها . وعادة يكون تحريم العلاقات الجنسية بين المحارم فى مقدمة الأمور التى يتعلم الطفل انها مما يجوز اتيانه أو الاقتراب منه . ومع ذلك فان بعض الأسر قد تخضع العلاقات بين أفرادها لافكار بعيدة بدرجة واضحة عن هذا المبدأ - أى تحريم العلاقات الجنسية بين الأقارب - أو تتسم تصرفات بعض أفرادها بعدم الحرص على الالتزام بهذا المبدأ بحيث تبدو العلاقات الجنسية بل والاخلاق الجنسية التى يدين بها أفرادها ضعيفة وغير مطابقة للاخلاق الجنسية العامة السائدة فى المجتمع وتزداد الهوة اتساعا بين هذين النمطين من الاخلاق

الجنسية نتيجة خضوع بعض أفراد الأسرة لعادات سيئة كادمان الخمر وتعاطي المخدرات ولعب الميسر أو احتراف الجريمة واتخاذها وسيلة للتكسب . مما يكون التمسك معه بالأخلاق والقيم الجنسية السائدة في المجتمع مدعاة للسخرية .

ويقول وينبرج Weinberg في إحدى دراساته ان زنا المحارم يتجه الى الحدوث بدرجة أكثر تكرارا ، سواء في الأسر التي تتميز مشاعرها بالنمو الداخلي ، حيث يجد أعضاؤها انه من الصعب عليهم تحقيق علاقات اجتماعية طيبة خارج دائرة الأسرة ، أو بالعكس في الأسر التي يسودها نظام غير ثابت ، حيث لا يجد أعضاؤها أنفسهم أبدا في حالة استيعاب أو امتصاص للمشاعر الجماعية أو الاتفاقية التي تمنع الأنشطة الجنسية داخل الأسرة .

وقد صنف وينبرج الذكور الذين ارتكبوا جريمة الزنا بالمحارم الى ثلاثة أنماط ، النمط الاول : خاص بالذكور ذوو الاتجاه المتطرف نحو الزواج بالمحارم (مثال ذلك الذين يصعب عليهم إقامة علاقات خارج الأسرة) . والنمط الثاني : خاص بمن يكون لديهم اتجاه متطرف نحو إقامة علاقات جنسية بالمحارم (خارج نطاق الزواج) أما النمط الثالثي : فخاص بالذين تكون لديهم رغبات طفولية شاذة على درجة عالية من القوة .

وفي الدراسة التي أجراها على مائتي شخص ارتكبوا جرائم زنا بالمحارم ، وجد وينبرج ان متوسط أعمار الإباء الذين زنوا ببناتهم كان بين ٤٠ و ٤٥ سنة ، وانهم كانوا غالبا من بيئة ريفية ، ومن الجماعات الهامشية اجتماعيا - اقتصاديا . وكانوا يضمون نسبة عالية من الاغبياء وذوى الذكاء العادي .

أما البنات المشتركات في هذه الجرائم فان متوسط أعمارهن كان خمسة عشر عاما ، ولم يكن فاسدات عادة ، ولكنهن كن سلبيات ومكرهات على الاشتراك في الجريمة .

وفي جرائم الزنا التي كان أطرافها اخوة وأخوات فقد كان متوسط عمر الاخوات تسعة عشر عاما ، ويكشفن عن اتجاه منحرف . وغالبا كن البادئات بالزنا مع اخواتهن .

وفي دراسة أخرى أجريت في الدانمارك على العود لسدى المجرمين ،

الجنسيين ، تبين ان ١٣٪ من عينة البحث البالغ عددهم ٣١٧٥ مجرماً جنسياً كانت نسبة الذين ارتكبوا جرائمهم مع محارم من النساء كالاتى :

١٩٠ مجرماً ارتكبوا جريمة الزنا بالمحارم مع بناتهم أى بنسبة ٦٪ ،
١٧٥ مجرماً ارتكبوا جريمتهم مع ابنة الزوجة من زوج سابق أو مع بنت
ممتنأه أى بنسبة ٤٩٪ ، ٨١ مجرماً ارتكبوا الجريمة مع اخواتهن أى
بنسبة ٢٦٪ (١) .

العامل الاقتصادى :

يلعب العامل الاقتصادى دوراً واضحاً فى وقوع الزنا بالمحارم وخاصة
فيما يتعلق بالمسكن حيث تضطر الاسر ذات الدخول الضئيلة الى السكنى
فى غرفة أو غرفتين غالباً ما تكون دورات المياه مشتركة بينهم وبين عدد كبير
من السكان وهكذا يتضافر كلا الطرفين فى وقوع الجريمة فالازدحام فى المسكن
يؤدى الى تلاصق الاخوة والاخوات أثناء النوم مما يحرك لديهم المشاعر
الجنسية ويدفعهم الى اقامة اتصالات فيما بينهم . وقد يلعب وجود الأب
والأم فى نفس الغرفة وممارستهما للعلاقة الجنسية دوراً فى اثارة الرغبة
الجنسية لدى الابناء . كذلك تلعب دورات المياه المشتركة دوراً فى وقوع
الجريمة حيث يضعف الشعور بالحياء تدريجياً لدى الابناء والبنات نتيجة
اعتيادهم مشاهدة بعضهم البعض فى مواقف تنطوى على الاثارة الجنسية .

ولقد كانت الشريعة الاسلامية فى مقدمة الشرائع التى نبهت الى أهمية
التفرقة بين الابناء فى أماكن النوم فقد جاء عن أنس رضى الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال « الغلام يعق عنه يوم السابع ويسمى ويماط
عنه الأذى ، فاذا بلغ ست سنين أدب ، فاذا بلغ تسع سنين عزل فراشه » .

وقد تبين من البحث الذى أجراه الفريد كنزى عن السلوك الجنسى لدى
الانسان ان ١٠٧٥ أنثى من اجمالى عينة البحث أى بنسبة ٢٤٪ قد تعرضن
قبل البلوغ لمحاولات اجراء اتصالات جنسية معهن من جانب المذكور أو
لوقوع هذه الاتصالات بالفعل . وظهر ان أكثر هذه المحاولات كانت فى
الاطراف الفقيرة فى المدن حيث يشتد الازدحام فى أماكن السكن .

وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ فى معدل هذه المحاولات ، حيث
تبين أن ٨٠٪ من الإناث اللاتى تعرضن لها لم يمارسن التجربة سوى مرة

واحدة قبل البلوغ ، فى حين ان ١٢٪ مارسنها مرتين فقط . فقد لوحظ أن تكرار الاتصال الجنسى فى النسبة الباقية وهى ٨٪ كان يقع بين الفتيات والذكور من الأقارب الذين يقيمون معهن فى نفس المسكن . وكان حدوث الاتصال فى كثير من الحالات نتيجة استمرار الفتاة للنشاط الجنسى وسعيها الى هذا التكرار بنفسها .

وفىما يتعلق بالعلاقة بين الاناث والذكور الذين قامت العلاقة الجنسية . علاقة ٣٢٪ منهن مع أصدقاء ومعارف . أما اللاتى كانت علاقتهن مع أقارب فقد كانت نسبة اللاتى أجريين العلاقة الجنسية مع أعمام وأخوال ٩٪ ، فى معهم ؛ تبين أن ٥٢٪ منهن كانت علاقتهن الجنسية مع أغراب ، فى حين كانت حين كانت نسبة اللاتى أقمنها مع آباء ٤٪ ، ومع أشقاء ٣٪ أما اللاتى أقمنها مع أقارب آخرين فقد كانت نسبتهن ٧٪ .

العامل النفسى :

فى بحث أجراه العالم النفسى ورننت Warant لفت الانظار الى أن المجرمين الذين ادينوا لارتكابهم جريمة الزنا بالمحارم كانوا فى الغالب من المصابين بعيوب نفسية ، كضعف العقل أو السيكوباتية ، فضلا عن خضوعهم لبعض العادات السيئة كادمان الحمر أو تعاطيها بكثرة ، كذلك كانت نسبة كبيرة منهم من المجرمين المحترفين ، أو من الرجال المتقدمين فى السن ويعانون من تصلب فى الشرايين .

وفى بحوث أخرى توفر عدد لا بأس به من الدلالات على وجود علاقة بين الزنا بالمحارم والصور الأخرى من الجناح . فقد قام اليس Ellis وبرنكال Brancale (١) بدراسة ثلاثمائة مجرم جنسى ، بينهم احدى عشر شخصا ادينوا لارتكابهم جرائم زنا بالمحارم . وبدراستهم تبين أن ثمانية منهم كانوا من مدمنى الحمر ، فى حين كان ذكاء سبعة منهم أقل من المتوسط ، بينما كان الاحد عشر يعانون من عدم نضج انفعالى حاد ، وكان بينهم ستة يعانون من حرمان عاطفى فى مرحلة الطفولة ، وواجد فقط يعانون من السيكوباتية ، فى حين ان اثنين كانا يعانيان من تلف عضوى فى المخ ، بينما كان واحد فقط على سافة الاضطراب العقلى ، أما الذين يعانون من حالة جنون حاد فقد كان عددهم اثنان فقط بينما بلغ عدد الذين يعانون من حالة جنون معتدل خمسة أشخاص .

وفى الثلاثين حالة من زنا المحارم التى تتكون منها مجموعة المجرمين الجنسيين التى اكتشفتها الدراسة التى قامت بها مؤسسة كمبريدج للعلوم الجنائية ، تبين ان ٢٩ مجرما كانوا قد ادينوا لارتكابهم جريمة جنسية لاول مرة ، ولكن عشرة من هؤلاء المجرمين كان قد سبق ادانتهم فى جرائم غير جنسية .

وفى الدراسة التى أجريت فى مدينة نيويورك وشملت ٩٨ مجرما ارتكبوا جرائم زنا بالمحارم ، تبين ان ٤٢ شخصا من بينهم لهم سجل اجرامى سابق ، منهم عشرة أشخاص فقط سبق ادانتهم لارتكابهم جرائم جنسية . وتعتبر هذه النسبة من العود الى الجرائم الجنسية اعلى مما هى عليه بين غالبية المجرمين الجنسيين .

الفصل الخامس

الآثار المترتبة على مخالفة التحريم

يترتب على الزنا بالمحارم آثار مختلفة بعضها يتعلق بالجزاء الذى يستحقه الجانى وشريكته والبعض الآخر يتعلق بما أسفرت عنه العلاقة المحرمة من ثمرة ، والبعض الثالث يتعلق بحقوق الاطراف الآخرين الذين مسهم ما حدث مثل الأهل فى حالة الجمع بين الأختين ، والبنت فى حالة الجمع بينها وبين أمها ، وغير ذلك من الحالات المشابهة التى سبق أن عرضناها وهو ما سنتناوله فى ثلاثة مباحث نخصص الأول منها للشريعة الاسلامية والثانى للقوانين الوضعية العربية فى حين نخصص الثالث للقوانين الغربية .

المبحث الأول

الآثار المترتبة على مخالفة التحريم فى الشريعة الاسلامية

لمخالفة تحريم الزنا بالمحارم فى الشريعة الاسلامية آثار مختلفة أولها استحقاق طرفى العلاقة كليهما أو أحدهما حسب الظروف لتوقيع العقاب المقرر عليه . والأثر الثانى يتعلق بوضع الأبناء الذين نتجوا عن العلاقة الآثمة أما الأثر الثالث فخاص بالعلاقة الزوجية القائمة .

أولاً - الجزء الذى يوقع على من يزنى باحدى محارمه :

ينقسم الفقهاء المسلمون الى فريقين فيما يتعلق بالعقوبة التى توقع على من يزنى باحدى محارمه ، فبينما يذهب أحد الفريقين الى أن عقوبة الزانى فى مثل هذه الأحوال هى نفسها عقوبة الزنا عموماً أى الرجم للمحصن والجلد لغير المحصن ، حيث لا نجد فى كتب هذا الفريق أى إشارة تدل على الاختلاف بين العقوبة فى الحالتين . وهذا الفريق يمثل رأى الراجح فى الفقه الاسلامى ويضم أصحاب المذاهب الأربعة الكبرى مالك وأبو حنيفة والشافعى فان الفريق الآخر يذهب الى أن عقوبة من يزنى باحدى محارمه تختلف عن عقوبة الزنا عموماً فهى القتل سواء أكان الزانى محصناً أم غير

محصن ويضيف اليها البعض مصادرة مال الجاني كله ويقصر البعض الثالث المصادرة على خمس مال الجاني فقط ولكل فريق دليله الذي يستند اليه .

أما البعض الذين يرون ان من يزني بإحدى محارمه يقتل في جميع الأحوال فهم الشيعة الاثنى عشرية الذين قال فقيهم الطوسي (١) ان الزنا على خمسة أقسام : فقسم منهم يجب عليه الحد بالقتل في كل حال ، وهذا القسم هو كل من وطأ ذات محرم له ، ويضيف الى ذلك قوله : فأما من يجب عليه القتل على كل حال ، سواء كان محصنا أو غير محصن ، حرا كان أو عبدا ، مسلما كان أو كافرا ، شيخا كان أو شابا ، وعلى كل حال ، فهو كل من وطئ ذات محرم له أما أو بنتا أو أختا أو بنتها ، أو بنت أخيه أو عمته أو خالته ، فإنه يجب عليه القتل على كل حال .

ودليلهم على ذلك كما يقول النعمان بن محمد (٢) ما روى من أن رجلا زنى بامرأة أبيه ، ولم يكن قد أحصن فأمر به الرسول صلى الله عليه وسلم فرجم وما جاء في الحديث من أن « من أتى ذات محرم منه ، قتل » .

ويضيف البعض الآخر الى القتل مصادرة مال الزاني بمحارمه وهو ما رواه أحمد بن حنبل وأهل السنن من طرق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أتى ذات محرم منه فقد ارتد عن دينه ، فيقتل ويصير ماله فيثا لبيت المال » (٣) وما رواه البراء بن عازب من انه مر به خاله أبو بردة بن نيار ومعه لواء فقال له البراء أين تذهب ؟ قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج بامرأة أبيه من بعده آتية برأسه وأخذ ماله .

في حين يرى ابن حزم الأندلسي (٤) أن « قتل من يزني بإحدى محارمه واجب ولا بد ، وتخمين ماله فرض » فهو يقصد المصادرة على خمس المال فقط .

أما بالنسبة لمن يقولون ان عقوبة الزاني بإحدى محارمه وهي القتل سواء كان محصنا أو غير محصن فإن التشديد بالنسبة لغير المحصن يرجع

(١) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ، صفحة ٦٩٢ .

(٢) دعائم الاسلام ، الجزء الثاني ، صفحة ٢٥٦ .

(٣) ابن كثير ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٧ .

(٤) المحلى ، المجلد العاشر ، صفحة ٢٥٦ .

الى ما للزنا بالمحارم من آثار تفوق في الخطورة الآثار الناشئة عن الزنا بغير المحارم وما يكتنف ارتكاب الجريمة من ظروف تسهل للجاني ارتكاب جريمته وهو ما سبق أن بيناه في معرض الكلام عن أسباب التحريم .

ولكن الأمر الذى يحتاج الى تفسير هو اضافة المصادرة الى القتل سواء شملت المصادرة كل المال وهو ما ذهب اليه أحمد بن حنبل أو اقتضرت على خمس المال فقط كما يقول ابن حزم . وقد استند الاول الى الحديث الذى جاء فيه ان « من أتى ذات محرم منه فقد ارتد عن دينه ، فيقتل ويصير ماله فيئا لبيت المال » فى حين خلا قول ابن حزم من أى حديث يستفاد منه وجوب أو حتى جواز مصادرة خمس المال .

والذى نعتقد انه الصواب هو أن مصادرة المال عقوبة تبعية توقع فى حالة ما اذا كان الجاني قد تزوج زوجة أبيه بعد موته وهو ما يستدل عليه من الحديث الذى رواه البراء بن عازب فقد قال له خاله أبو بردة بن نيار ردا على سؤاله له أين تذهب ؟ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بعثه الى رجل تزوج بامرأة أبيه من بعده ليأتيه برأسه ويأخذ ماله . فالمصادرة هنا سببها وجود شبهة أن يكون الرجل قد فعل ذلك أى تزوج بزوجة أبيه طمعا منه فى مالها الذى آل اليها عن والده سواء عن طريق الهدية أو الهبة أو الميراث فأراد الرسول أن يفوت عليه غرضه ويحول دون انتقال هذا المال الى أولاده من غيرها اذا كان قد فعل ذلك ليورثهم اياه . أما فى غير ذلك من الاحوال ، وحيث تنعدم شبهة الطمع فى المال باعتباره الدافع الى الزواج من المرأة المحرمة ومن باب أولى فى حالة الزنا الذى يقع لمجرد اشباع رغبة جنسية أسىء توجيهها فان العقوبة تكون القتل فقط دون المصادرة .

ولما كنا لم نجد سنداً لما قاله ابن حزم من أن المصادرة تكون لحمس المال فإننا سنقصر كلامنا على المصادرة التى تشمل المال كله ، فالملاحظ أن الحديث الذى استند اليه أحمد وأهل السنن من طرق يعتبر من زنى باحدى محارمه مرتداً عن دينه ، مما يمكن الاستناد اليه فى تعليل المصادرة ، حيث انه من المعروف ان من يرتد عن دينه يصادر ماله ويصير فيئا للمسلمين . الا أنه يلاحظ ان الزنا سواء بقذات محرم أم بغير ذات محرم لا يعنى ان مرتكبه قد ارتد عن الاسلام وانما هو معصية أو كبيرة من الكبائر لا يتضمن ارتكابها

معنى الردة عن الدين التى تستوجب القتل ومصادرة المال ويقسول ابن تيمية (١) فى كلامه عن حديث « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ليس معناه انه صار كافرا لا ايمان معه بحال كما يقول الخوارج . فان الحديث لا يدل على هذا وانما معناه انه خرج من دائرة الايمان وهى اخص الى دائرة الاسلام وهى اعم ، فان رجح عن الزنا أو الشرب بالتوبة الصادقة راجعه الايمان .

ولذلك فان الأرجح ان الرجل الذى بعث الرسول صلى الله عليه وسلم بأبى بردة النيار ليقتله ويصادر ماله كان قد ارتد عن الاسلام لرفضه الانصياع لما أمر به من عدم زواج الابن بزوجة أبيه تمسكا منه بهذه العادة التى كانت سائدة فى الجاهلية لاعتقاده أن الرجوع عن الاسلام يسقط عنه الالتزام بأحكامه فأمر الرسول بقتله للردة ولزواجه بزوجة أبيه وبمصادرة ماله وهى عقوبة تبعية فى حالة من يرتد .

كذلك فانه مع افتراض أن مصادرة المال - كله أو خمسة - عقوبة تبعية فى حالة من يتزوج بزوجة أبيه لوجود شبهة الطمح فى مالها ، فان هذه العقوبة لا تطبق فى حالة الزنا بزوجة الاب حيث تنتفى هذه الشبهة ولذلك فان عقوبة من يزنى باحدى محارمه لا تختل ف عن عقوبة الزنا بغير المحارم الا من حيث كونها القتل فى كل حال ، أى سواء كان الزانى محصنا أو غير محصن ولا تضاف اليها المصادرة .

ويشترط لقتل الزانى ان يكون قد توفر لديه العلم بأن المرأة التى يزنى بها محرمة عليه ويختلف الحال بحسب ما اذا كانت علاقته الجنسية معها قد تمت بموجب عقد زواج أم بدون . ويقول الامام على بن أبى طالب « لو أن رجلا تزوج امرأة ، ثم أتى أرضا أخرى فتزوج أختها وهو لا يعلم ، فعليه اذا علم بعد ذلك أن ينزع عنها (٢) » .

ويقول الطوسى ان من يتزوج امرأة محرمة عليه وهو لا يعرفها ولا يتحققها ، أو يعقد على امرأة لها زوج وهو لا يعلم ذلك ، أو يعقد على امرأة وهى فى عدة لزوج ، أما عدة بطلاق رجعى أو بائن ، أو عدة المتوفى عنها زوجها ، وهو جاهل ذلك بحالها ، فانه يدرء عنه الحد ولم يحكم له بالزنا .

(١) الايمان ، صفحة ٣٢٣ .

(٢) النعمان بن محمد ، المرجع السابق ، الجزء الثانى صفحة ٢٣٤ .

أما إذا كانت العلاقة الجنسية بدون عقد زواج ، أى . أن الرجل قد زنى بالمرأة دون أن يعلم انها محرمة عليه ، فانه يعاقب بالرجم إذا كان محصنا وبالجلد إذا لم يكن قد أحسن .

وليس هناك خلاف بين الفقهاء حول عدم مسئولية من يتزوج احدى محارمه وهو لا يعلم بانها محرمة عليه كما فى المثالين السابقين ولكن الخلاف بينهم حول وطء المحارم الذى يتم بموجب عقد زواج مع العلم بقيام التحريم ، كأن يتزوج الاخ أخته ، أو أن يجمع الرجل الى زوجته أختها أو أمها أو خالتها أو عمتها ، أو أن يطلق الرجل امرأته ويتزوج أمها ، أو أن يتزوج الرجل زوجة أبيه ، الى غير ذلك من النساء اللاتى يحرم الزواج بهن فقد أجمع الفقهاء على أن ذلك يعد زنا يعاقب مرتكبه بالقتل ، ولم يخالفهم سوى أبو حنيفة الذى اعتبر العقد فى مثل هذه الاحوال شبهة حتى ولو كان الرجل الذى تزوج باحدى محارمه يعلم بالتحريم ، وبالتالي فان من يعقد على احدى محارمه وهو عالم بذلك لا يحد عند أبى حنيفة ولكن توقع عليه عقوبة تعزيرية (١) .

هذا الخلاف مبنى على الاختلاف بينهم فى الاصل الذىبنى عليه اختلافهم فى الحكم ، وذلك ان الأصل عند أبى حنيفة ان النكاح اذا وجد من الاصل مضافا الى محل قابل لمقاصد النكاح فان ذلك يمنع وجوب الحد ، سواء كان هذا النكاح حلالا أو حراما ، وسواء كان التحريم مختلفا فيه أو مجمعا عليه ، وسواء ظن الحل فادعى الاشتباه أو علم الحرمة . والأصل عند غيره ممن

أنكر عليه ذلك ان النكاح اذا كان محرما على التأبيد أو كان تحريمه مختلفا فيه لا يجب الحد وعلى ذلك قال أبو يوسف ومحمد ان من نكح محارمه أو الخامسة أو أخت امرأته فوطئها ، ان عليه الحد لأن هذا النكاح نكاح أضيف الى غير محله فيلغوا ، وذلك أن محل النكاح هى المرأة المحللة بقوله سبحانه وتعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » والمحارم محرمات على التأييد لقوله سبحانه وتعالى « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية . الا انه اذا ادعى الاشتباه وقال « ظننت انها تحل لى » سقط الحد لانه ظن أن صيغة لفظ النكاح من الاصل فى

(١) الهداية ، المرجع السابق ، الجزء الثانى ، صفحة ١٠٠ .

المحل دليل الحل ، فاعتبر هذا الظن في حقه ، وإن لم يكن معتبرا حقيقة اسقاطا لما يدرأ بالشبهات وإذا لم يدع ، خلا الوطء عن الشبهة ، فيجب الحد .

وأما أبو حنيفة فقال تأييدا لوجهة نظره بالنسبة لنكاح المحارم ، أو الخامسة ، أو أخت امرأته ، أنه إذا وطئ من نكحها منهن لا يجب عليه الحد ، لأن لفظ النكاح قد صدر من أهله مضافا إلى محله فيمنع وجوب الحد ، كالنكاح بغير شهود ، ونكاح المتعة ونحو ذلك - ولا شك في وجود لفظ النكاح والاهلية ، والدليل على المحلية أن محل النكاح هو الأنثى من بنات آدم بالنصوص وبالمعقول - أما النصوص فقوله سبحانه وتعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » جعل الله سبحانه وتعالى النساء على العموم والاطلاق محل النكاح والزوجية - وأما المعقول فلأن الأنثى من بنات آدم محل صالح لمقاصد النكاح من السكنى والولد والتحصن وغيرها ، فكانت محلا لحكم النكاح إلا أن الشرع أخرجها من أن تكون محلا للنكاح شرعا مع قيام المحلية حقيقة - فقيام صورة العقد والمولية يورث شبهة ، إذ الشبهة اسم لما يشبه الثابت وليس بثابت ومتى ثبت أن هذا النكاح أورث شبهة فيجب أن يدرأ الحد ، لأن الحد لا يجب مع الشبهة (١) وهذا الرأي لأبي حنيفة يخالف ما رواه البراء بن عازب عن خاله أبو بردة بن نيار وهو يدل على أن عقد الرجل على زوجة أبيه ليس شبهة تدرأ عنه الحد ، ولو كان كذلك ما عاقبه الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد رد ابن حزم على أبي حنيفة فيما قاله من أن من تزوج باحدى محارمه لا يعد زانيا لأن الزواج غير الزنا فلا حد عليه في ذلك ، وإنما هو نكاح فاسد فحكمه حكم النكاح الفاسد من سقوط الحد والحق الولد ووجوب المهر ، فقال ابن حزم إن هذا كلام فاسد واحتجاج فاسد وعمل غير صالح ، أما قول أبو حنيفة إن اسم الزنا غير اسم الزواج فحق لا شك فيه إلا أن الزواج هو الذي أمر الله تعالى به وأباحه وهو الحلال الطيب والعمل المبارك ، وأما كل عقد أو وطء لم يأمر الله تعالى به ولا أباحه بل نهى عنه فهو الباطل والحرام والمعصية والضلال ومن سمي ذلك زواجا فهو كاذب آفك متعدد وليس التسمية في الشريعة إلينا وإنما هي إلى الله تعالى قال الله عز وجل : « وإن هي إلا أسماء سميتوها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان » .

(١) على قراءة ، العقوبات الشرعية وأسبابها ، صفحة ١٥ ، والهداية ، الجزء الثاني ،

ويقول : أما من سمي كل عقد فاسد ووطء فاسد - وهو الزنا المحض -
زواجاً ليتوصل به الى اباحة ما حرم الله أو الى اسقاط حدود الله تعالى الا
كمن سمي الخنزير كبشاً ليستحل به بذلك الاسم ، وكمن سمي الخمر نبئاً
أو طلاءً ليستحلها بذلك الاسم ، وكمن سمي البيعة والكنيسة مسجداً (١) .

كذلك اتهم ابن حزم الحنفية بأنهم علموا الفساق الحيلة في وطء الامهات
والبنات بأن يعقدوا معهن نكاحاً ثم يطئوهن علانية آمنين من الحدود (٢) .

أما بن قيم الجوزية (٣) فقد اعتبر ما ذهب اليه أبو حنيفة من اعتبار
عقد نكاح الرجل على احدى محارمه شبهة تسقط عنه الحد حيلة باطلة يحتال
بها للوصول الى المحرم ، ويقول انه لا فرق في التحيل على المحرم بين الفعل
الموضوع له وبين الفعل الموضوع لغيره اذا جعل ذريعة له ، لا في عقل
ولا في شرع .

ومع ذلك فان العقد على احدى المحارم قد يعد شبهة تدرء الحد عن
الرجل ، كأن يعقد على الام وقبل أن يدخل بها يعقد على ابنتها ، فاذا وطئ
البنات بعد عقده عليها ، فانه يؤدب ولا يحد لان العقد على الام يحرم البنات
ما دامت الام في عصمته الا انه تحريم عارض ، فاذا طلق الام قبل الدخول
بها حلت له ابنتها فصار العقد شبهة تدرء عنه الحد (٤) .

كذلك فان من يعقد على احدى محارمه وهو يجهل صلة القرابة أو
المصاهرة ولا يتحققها أو يعقد على امرأة لها زوج وهو لا يعلم ذلك ، أو يعقد
على امرأة وهي في عدة لزوج ، أما عدة طلاق رجعي أو بائن ، أو عدة المتوفى
عنها زوجها ، وهو جاهل بحالها ، أو يعقد عليها وهو محرم ، أو هي محرمة
فاسياً ، ثم علم شيئاً من ذلك فانه يدرء عنه الحد ولم يحكم له بالزنا .
قالذي يعتد به في مثل هذه العقود لدرء الحد هو الجهل بعلاقة القرابة أو
المصاهرة أو بقيام المانع من الزواج كوجودها في عصمة غيره أو في عدة
الطلاق أو الوفاة دون الجهل بالتحريم طبقاً للقاعدة التي تقتضي بأنه لا يعذر
أحد لجهله بالقانون .

(١) المحلى ، المجلد العاشر ، صفحة ٥٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٢٥١ .

(٣) اعلام الموقعين ، الجزء الثالث ، صفحة ٣٠٥ .

(٤) الشرح الصغير ، الجزء الرابع ، صفحة ٤٧٤ .

كذلك فان تحديد المحارم اللاتى لا يجوز الزواج بهن فضلا عن الزنا بهن أصبح أمرا معروفا للجميع ولا يعتد فيه بالجهل . فقد أجاب أبا جعفر محمد بن على على سؤال وجه إليه بشأن امرأة تزوجت فى عدة من موت زوجها ووطئها الزوج الثانى ، فقال : تحد ، ف قيل له : أرأيت ان كان ذلك منها بجهالة ، قال : ما من نساء المسلمين اليوم امرأة الا وهى تعلم ان عليها عدة طلاق أو موت . ولقد كان نساء الجاهلية يعرفن ذلك من قبل . قيل له : فان كانت لا تعلم ؟ قال : لقد لزمتهما الحجة ، فتسأل حتى تعلم (١) .

ويتبين من هذا الحكم ان المرأة التى وطئها الرجل تحد اذا كانت تعلم انها محرمة عليه ، أما اذا لم تكن تعلم فانها تعامل بحسب حالتها من حيث الاحصان أو عدمه ، فترجم أو تجلد وذلك فى حالة عدها عليها أما اذا كانت العلاقة الجنسية بينهما أى الوطء بدون عقد فانها تكون زنا فيقتل كلاهما احصنا أو لم يحصنا .

وكثيرا ما يكون الجهل فى جانب الرجل دون المرأة وخاصة بالنسبة لانقضاء العدة من طلاق رجعى أو بائن أو من موت أو وجود المرأة فى عصمة آخر حيث يكون علم المرأة بانقضاء عدتها أو عدم انقضائها أدق من علم الرجل وان كان عليه أن يتحقق .

وقد حدث فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا من ثقيف تزوج امرأة من قريشى وهى فى عدتها من زواج فيه رجعة لزوجها الأول ، فأرسل عمر اليهما ففرق بينهما وعاقبهما وقال : لا ينكحها أبدا وجعل الصداق فى بيت المال . فلما بلغ ذلك على بن أبى طالب فقال : رحم الله أمير المؤمنين : قال ما بال الصداق وبيت المال ؟ انهما جهلا فينبغى للإمام أن يردهما الى السنة . ف قيل : فما تقول أنت ؟ قال : لها الصداق بما استحل من فرجها ويفرق بينهما ولا حد عليهما وتكمل عدتها من الأول ، ثم تكمل عدتها من الآخر ، ثم يكون خاطبا . فلما بلغ ذلك عمر ، قال : يا أيها الناس ردوا الجهالات الى السنة . فرجع عمر الى قول على . ويقول الجصاص : (واتفق على وعمر فى المتزوجة فى العدة انه لا حد عليها . ولا نعلم أحدا من الصحابة خالفهما فى ذلك) .

(١) النعمان بن محمد ، المرجع السابق ، صفحة ٤٥٤ .

وهناك من يذهب الى أن ما رآه علي وعمر من انه لا حد على الرجل والمرأة انما مرجعه قيام الشبهة التي تدرا الحد وهي العقد (١) . ولكن الاصح ان المرأة ربما تكون قد أخطأت في حساب مدة العدة . أما الرجل فان احتمال عدم علمه بوجودها في العدة يبدو راجحا لانه كان من ثقيف بينما كانت هي من قريش . ولذلك قال الامام علي بن أبي طالب انهما جهلا ، فينبغي ردهما الى السنة .

أما المرأة التي تتزوج بآخر وهي لا تزال في عصمة زوجها الأول سواء كان حاضرا أو غائبا فانها تقتل لانتفاء احتمال جهلها بالتحريم ولأن ما فعلته من الزواج بآخر لا يعد شبهة تدرا الحد بأي حال وانما هو زنا وفي ذلك سئل أبا جعفر محمد بن علي عن امرأة تزوجت ولها زوج غائب قال : يفرق بينهما وبين الزوج الذي تزوجته وتحد حد الزاني (٢) .

ثانيا - أثر الزنا بالمحارم في الأولاد الذين أثمرهم :

ينبغي التفرقة بين الزنا بالمحارم والزواج بهن . ففيما يتعلق بالزنا باحدى المحارم فان الأولاد الذين يكونون ثمرة له لا يلحقون بالزاني للقاعدة الشرعية المعقولة في بناء الاحكام على الظاهر وهي « الولد للفراش وللعاهر الحجر » أما الزواج باحدى المحارم وان كان باطلا الا أن العقد دليل على الافتراش وبالتالي فانه اذا جاءت المرأة بولد كان لاحقا بمن تزوجها .

ثالثا - أثر الزنا بالمحارم في العلاقة الزوجية القائمة :

ليس للزنا بالمحارم أثر في العلاقة الزوجية القائمة ، الا في حالات الجمع بين امرأتين مما يحرم الجمع بينهما كالاختين والبنت وأمها أو خالتها أو عمتها . فمن عقد على امرأة ثم عقد على أختها ، كان العقد على الثانية باطلا ، فان وطئ الثانية فرق بينه وبينها ، ولم يرجع الى الاولى حتى تخرج التي وطئها من غدها . أما اذا كان قد طلق الاخت الاولى طلاقا يملك فيه الرجعة ، لم يجز له العقد على أختها حتى تنقضي عدة الاولى ، فان كانت تطليقة بائنة جاز له العقد على أختها في الحال .

(١) الدكتور محمد البلتاجي ، منهج عمر بن الخطاب في التشريع ، صفحة ٢٦٥ .

(٢) النعمان بن محمد ، المرجع السابق ، صفحة ٤٥٤ .

وكذلك الحال بالنسبة لخالة المرأة وعمتها فإنه لا يجوز له الجمع بينها وبين أحدهما ، وإذا فعل فرق بينه وبين الثانية • ولا يجوز الجمع بين الأم وابنتها ، وإذا كان قد عقد على الأم ودخل بها حرمت عليه ابنتها أبدا ، أما إذا لم يكن قد دخل بها فله أن يطلقها ويتزوج ابنتها • وإذا كان قد تزوج البنت فإن أمها تحرم عليه دخل بالنسبة أو لم يدخل •

وقد تقدم أن الزنا باحدى المحارم لا يحرم زوجة الزانى عليه ، كأن تكون المزنى بها أمها أو أختها أو عمتها أو خالتها وإنما يحسد الزانى والزانية •

المبحث الثانى

الآثار المترتبة على مخالفة التحريم فى القوانين العربية والوضعية

توجد بين الشريعة الاسلامية والقوانين العربية الوضعية نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بشأن الآثار التى تترتب على مخالفة تحريم الزنا بالمحارم وأهم نقاط الاختلاف هى الخاصة بالجزاء الذى يوقع على من يخالف التحريم والشروط الواجب توافرها لاقامة دعوى الزنا ، أما نقاط الاتفاق فإنها تتعلق بوضع الابناء الذين أثمرتهم العلاقة الآثمة وأثر الزنا على الزواج القائم وهو ما سنوضحه فيما يلى :

أولا - الجزء الذى يوقع على من يزنى باحدى محارمه :

لا يختلف الجزء الذى يوقع على من يزنى باحدى محارمه عن الجزء الذى يوقع على من يزنى بغير محارمه الا من حيث الشدة فقط دون النوع فهو الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها ، بينما يعاقب من يزنى بغير محارمه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة • وقد سبق أن بينا أن القانون المصرى يشترط أن يكون الوقاع بغير رضا الأنثى فإذا كان قد تم برضاها فلا عقاب •

ولا يفرق هذا القانون بين الحالة التى يكون الجانى فيها محصنا والحالة التى يكون فيها غير محصن ، اللهم اذا خرجت الجريمة من نطاق الاغتصاب الذى تعاقب عليه المادة ٢٦٧ الى نطاق الزنا المعاقب عليه بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ عقوبات وفى هذه الحالة الاخيرة يمكن معاقبة المرأة الزانية اذا كانت متزوجة وفعلت ذلك برضاها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (المادة ٢٧٤) ويعاقب أيضا الزانى بتلك المرأة بنفس العقوبة (المادة ٢٧٥) والمشرع هنا

لم يهتم بكون المرأة من محارم الرجل أو من غير محارمه • وتنص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الزنا الأبناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه ، أو من وكيله الخاص ، الى النيابة العامة أو الى أحد مأمورى الضبط القضائى وأن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها •

والملاحظ أن الزانى باحدى محارمه تختلف عقوبته بحسب ما اذا كان شريكا للمرأة الزانية التى يتقدم زوجها بشكوى الى النيابة العامة أو الى أحد مأمورى الضبط القضائى أو اذا كانت زوجته قد ادعت ارتكابه للزنا فى منزل الزوجية وكانت شريكته فى الزنا احدى محارمه فهو فى الحالة الأولى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، أما فى الحالة الثانية فان عقوبته تكون الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر (المادة ٢٧٧ عقوبات) ولم يرد ذكر لمن زنا بها مما يفهم منه أنه اذا كانت المرأة المزنى بها ليست متزوجة أو كانت متزوجة ولكن لم يتقدم زوجها بشكوى الى النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى فانها لا تسأل عن جريمة الزنا •

والملاحظ أن قانون العقوبات المصرى وكذلك القوانين الجزائرية العربية لم تتطرق الى الأحوال التى يتزوج الرجل فيها احدى محارمه أو يتزوج امرأة فى عدة من طلاق بائن أو رجعى أو من وفاة أو امرأة فى عصمة آخر مما يدل على أن تلك الأحوال لا تعد زنا اللهم فى الحالة الأخيرة اذا تقدم الزوج الأول بشكوى • وانما يحكم فقط ببطلان عقد الزواج وعدم معاقبة الطرفين سواء لأن ما حدث قد وقع برضا من المرأة أو لانه ليس هناك مجن عليه يتقدم بشكوى • والعقاب الذى يمكن أن يوقع عليهما يكون لانهما زورا فى عقد الزواج بالادلاء ببيانات غير صحيحة تتعلق بخلوهما من أى مانع شرعى وهى جريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن مدة أكثرها عشر سنين (المادة ٢١٢ عقوبات) وهى كما نرى عقوبة تفوق فى الشدة كثيرا عقوبة الزنا مما يجعل ارتكاب الزنا خارج نطاق عقد الزواج أفضل من ارتكابه داخل نطاق هذا العقد ، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار حسن نية الجانى الذى قد لا يكون عالما بالتحريم ويريد أن يجعل اتصاله الجنسى بالمرأة مشروعاً كما يظن • كذلك فان هذا التفاوت الملحوظ فى العقوبة بين جريمتى الزنا والتزوير يبين الاهتمام المبالغ فيه من جانب المشرع بالمحرر وعدم اهتمامه بجريمة الزنا على الرغم من شدة أضرارها بالمجتمع التى تفوق كثيرا أضرار التزوير فى المحررات الرسمية به •

وقد جرت محكمة النقض على اعتبار ان « التقرير كذبا في وثيقة الزواج بأن المرأة خالية من الازواج حالة انها معقود عليها لزوج آخر هو تزوير في ورقة رسمية » (١) وادانة المرأة التي أدلت للمأذون عند عقد الزواج بخلوها من الحمل وغيره من الموانع الشرعية في الوقت الذي كانت فيه حاملا من زوج سابق . وقضت بنقض الحكم بالنسبة للرجل الذي عقد عليها قائلة انه « لا بد لها من أن تبين في حكمها بيانا صريحا وجه اقتناعها بتوفر القصد الجنائي في فعلته هذه . ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات الزوجة ، ومن الجائز أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة . فعدم اشتغال الحكم بالدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم » (٢) بل ان المحكمة العليا ذهبت الى أبعد من ذلك حيث قررت ان المأذون الشرعي ملزم قانونا بالتثبت قبل اجراء عقد الزواج من عدم وجود صلة زوجية سابقة وانه لا يمكنه قبول أو اجراء العقد الا اذا تم هذا الشرط فهو لهذا السبب ملزم أيضا باثبات حقيقة هذا الامر وعدم وجود مانع شرعي ، فاثبات عدم وجود زواج سابق قد أصبح أحد الاحوال الجوهرية للعقد ويكون تغيير هذه الحالة الجوهرية كأن يثبت بواسطة مأذون الشرع واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مكونة لجناية التزوير المنصوص عنها في المادة ٢١٣ عقوبات كأن يثبت ان الزوجة بكر خالية من موانع النكاح مع انها على ذمة آخر بصرف النظر عن البحث فيما اذا كانت حقيقة هذه الاثباتات قد أقيم أو لم يقم الدليل عليها رسميا » (٣) .

وبطبيعة الحال فانه لم ترد اشارة في هذه الاحكام الى جريمة الزنا التي وقعت وكان التزوير هو السبيل اليها وذلك لعدم وجود نص في قانون العقوبات يعاقب على مثل هذا الفعل وهو ما تنبّهت اليه في وقت مبكر محكمة الاستئناف الاهلية في حكم قديم لها أصدرته سنة ١٨٩٥ وجاء فيه « ليس من قبيل التزوير تزوج امرأة حالة انها في عصمة زوج آخر ولم تنفصل منه انفصالا شرعيا لان قانون العقوبات قد قضى بأنه لا يحكم على متهم لامر ارتكبه مهما كانت فظاعته وشناعته واستهجانه ومغايرته للأداب الا اذا كان هذا الأمر معتبرا جريمة منصوصا على عقاب فاعلها بنص صريح في القانون . والمرأة وان كان لا يجوز شرعا أن تجمع بين زوجين الا أن قانون العقوبات قد

(١) نقض ٣٠ ابريل سنة ١٩١٢ ، المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية ١٣ ، صفحة ٢٣١ .

(٢) نقض رقم ٣٨٠ في ٣ يونيو سنة ١٩٢٤ ، المحاماة ، عدد ٤٧ ، صفحة ٤١٨ .

(٣) نقض ٢٣ يونيو سنة ١٩١٦ ، الشرائع ٤ ، ص ١٥٥ .

تأغلغل ذكر هذا الأمر الفظيع المخالف للآداب والنظام العام المؤدى الى اختلاط
الانساب ومس كرامة أشرف ما يحافظ عليه وهو طهارة الاعراض ولم يأت
بها فى عداد الجرائم المعاقب عليها ولا يمكن انطباق ما فى قانون العقوبات
من مواد التزوير على هذه الواقعة التى أفردت لها ولا مثالا قوانين الدر
الأخرى نصوصا صريحة للعقاب . ولكن لا فى باب التزوير ، ولا على الشروط
والقيود التى أتت بها لجعل الأمر المغاير للحقيقة مزورا معاقبا عليه (١) . وبغض
النظر عما جاء فى هذا الحكم بشأن عدم اعتبار الادلاء ببيانات مخالفة للحقيقة
فى عقد الزواج من قبيل التزوير المعاقب عليه فإن المحكمة قد أصابت حين
أشارت الى وجوب افراد نص خاص فى قانون العقوبات للعقاب على مثل هذه
الحالة .

كذلك يلاحظ ان الشارع المصرى لم يعتبر صغر سن المجنى عليها ظر
مشددا الا فى جريمة هتك العرض وبالتالي فإن واقعة أنثى دون الثامنة
عشر ، لا يؤدى الى تشديد عقوبة الجانى وقد يقال أن عقوبة من يغتصب احدى
محارمه وهى الاشغال الشاقة المؤبدة تعتبر عقوبة شديدة بل هى أقصى
ما يمكن تصوره اذ لا تفوقها فى الشدة الا عقوبة الاعدام . فهل يجوز للشارع
أن يشدد العقاب بالنسبة للرجل الذى يزنى باحدى محارمه فيجعله الاعدام
إذا كانت دون الثامنة عشرة ؟ والواقع ان ذلك هو ما يجب أن يكون ، خاصة
وأن الشريعة الاسلامية تفرض هذه العقوبة بغض النظر عن سن المرأة لوجود
علاقة قرابة بينها وبين الجانى وذلك بالنظر الى ما يترتب على الاغتصاب بل
والزنا عموما من أضرار تصيب المجتمع . كذلك فإن قوانين بعض الدول
الغربية التى يفضل البعض الاقتداء بها عند وضع التشريع تتضمن عقوبة
الاعدام لمن يغتصب أنثى .

ومما يسترعى الانتباه فى ذلك المقام ان الشارع المصرى قد اتجه فى
هذا الصدد اتجاها مخالفا لاتجاه المشرع الفرنسى الذى نص فى المادتين ٣٣٢
و ٣٣٣ من قانون العقوبات على تشديد العقاب فى حالة صغر سن المجنى
عليها فى جريمة الاغتصاب .

وإذا كان هناك بعض الشراح فى مصر يذهبون الى أن للقاضى أن يرتفع
بالعقاب فى حالة صغر السن الى الحد الاقصى المقرر فى الفقرة الاولى من المادة

(١) حكم ٢ ابريل سنة ١٨٩٥ ، مجلة القضاء ٢ ، ص ٢١٦ .

٢٦٧ عقوبات مصرى وهو الأسغال الشاقة المؤبدة . وهو رأى على وجاهته- لا يغنى عن وجود نص يقضى بالتشديد فى حالة صغر سن المجنى عليها تجنباً لما قد يشوب الحكم من سوء تقدير ، خاصة وان صغر السن فى هتك العرض ليس أكثر أهمية منه فى حالة الاغتصاب ، بل لعله أقل أهمية بالنظر الى ما للاغتصاب من نتائج وأضرار تفوق بدرجة ملحوظة خطورة وأضرار هتك العرض .

كذلك لم يوضح الشارع المصرى موقفه من المرأة التى تكون طرفاً فى جريمة الزنا ، فلو فرضنا ان ما حدث لم يكن اغتصاباً وان المرأة التى لم تكن متزوجة بحيث يعتبر ما فعلته زناً بالمفهوم الضيق الذى اعتنقه الشارع المصرى ، فانها لن تعاقب لعدم وجود نص ينطبق على فعلتها ، مشال ذلك الارملة التى مات زوجها والمطلقة التى انقضت عدتها ، بل والانثى التى لم يسبق لها الزواج ، فأى واحدة منهن ترتكب الزنا لا تعاقب .

وقد تلافى قانون العقوبات المغربى هذا النقص فنص فى المادة ٤٩٠ منه على أن « كل علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا تربط بينهما علاقة الزوجية تكون جريمة الفساد ويعاقب عليها بالحبس من شهر واحد الى سنة » وهى عقوبة كما نرى بسيطة بل تافهة لا تكفى بأى حال من الاحوال لمواجهة الأضرار الناشئة عن هذه الجريمة - ولعل ذلك يتسق مع اتجاه الشارع المغربى من الاغتصاب والزنا عموماً حيث يفرض على مرتكبي هذه الجرائم عقوبات تعتبر هينة اذا قيست على ما تفرضه الشريعة الاسلامية فالمادة ٤٨٦ عقوبات مغربى تنص على أن « الاغتصاب هو موقعة رجل لامرأة بدون رضاها ، ويعاقب عليه بالسجن من خمس الى عشر سنوات ، فاذا كانت سن المجنى عليها تقل عن خمسة عشر عاماً ، فان العقوبة هى السجن من عشر الى عشرين سنة »

وتنص المادة ٤٨٧ على انه « اذا كان الفاعل من اصول الضحية أو ممن لهم سلطة عليها أو وصياً عليها الخ فان العقوبة هى السجن من عشر الى عشرين سنة فى الحالة المشار اليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٨٦ - أى- اذا انعدم رضا المرأة ، والسجن من عشرين الى ثلاثين سنة فى الحالة المشار اليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨٦ ، أى اذا كان سن المجنى عليها دون الخمسة عشر عاماً »

ويلاحظ ان الشارع المغربي اعتبر ازالة بكاراة الانثى طرفا مشددا في حالة الاغتصاب وصغر سنها أى عدم بلوغها الخامسة عشر كاملة ، على الرغم من انه نص في المادة ٤٨٦ على ان الاغتصاب هو الواقعة ، فكيف يتصور أن تكون الواقعة ، بدون افتضاء للبكاراة ؟ أم أن هذا الشارع قصد أن يعاقب على الأفعال التي لا تصل الى درجة الايلاج ؟ مما تعتبره القوانين الأخرى داخلا في هتك العرض .

ومن القوانين العربية التي تتضمن نصا خاصا يعاقب على الزنا بالمحارم .
قانون العقوبات العراقي فقد نص في المادة ٣٨٥ على ما يلي :

« يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنين أو بالحبس من واقع احدى محارمه أو لاط بها برضاها ، وكانت قد أتمت الثامنة عشرة من عمرها . ويعتبر طرفا مشددا اذا حملت المجنى عليها أو أزيلت بكارتها أو أصيبت بمرض تناسلي نتيجة للفعل أو كان الجاني من المتولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها ، ولا يجوز تحريك الدعوى عن هذا الفعل أو اتخاذ أى اجراء فيه الا بناء على شكوى من المجنى عليها أو من أحد أصولها أو فروعها أو اخوتها أو أخواتها .

والشارع العراقي يتلافى بهذا النص الوضع الشاذ الناشئ عن تطبيق المادة ٣٩٣ عقوبات عراقى ، المقابلة للمادة ٢٦٧ عقوبات مصرى التي تشترط للعقاب على الاغتصاب أن يكون قد تم دون رضاء من المجنى عليها . فاذا كان ما حدث قد تم برضاها فلا عقاب لانه لا جريمة حتى ولو كانت الانثى احدى محارم الجاني ، فذكر بشكل واضح أن الجاني يعاقب ولو كان ما فعله قد وقع برضاء الانثى التي أتمت الثامنة عشرة .

وهذا الشرط المتعلق بسن المجنى عليها يفيد انه اذا لم تكن قد أتمت الثالثة عشرة فإن الزنا يعد حدث بالاكراه وبالتالي تطبق المادة ٣٩٤ عقوبات وليس المادة ٣٨٥ .

وكان المنطق يقتضى طالما ان ما حدث قد وقع برضاء من المجنى عليها أن يوقع الشارع عقابا على الانثى التي كانت طرفا في العلاقة الجنسية ، وهو ما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية من ناحية ومع ما فعلته القوانين في بعض الولايات الامريكية من ناحية أخرى . خاصة ان البحوث التي أجريت على هذه الظاهرة تبين منها أن الزنا بالمحارم كثيرا ما يحدث بتخريض من الانثى ذاتها مما كان يقتضى عقابها .

كذلك فإن ما فعله الشارع العراقي من اعتبار كون الجاني من المتولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها ظرفا مشددا يوحى بأنه أراد التمييز بين علاقة القرابة التي تربط بين الجاني والمرأة وبين كونه من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها وهو ما يحتمل أن يكون له تأثير على ارادة المرأة بحيث تجعلها أقل قدرة على مقاومته أو أضعف من أن تعارض رغبته فيها * والا فما معنى أن يجعل الشارع العراقي من هذه الاحوال ظروفًا تشدد العقوبة ؟

فإذا كان ذلك صحيحا فقد كان يجب أن ينص على معاقبة الانثى التي تسمح لرجل من محارمها بوطئها طالما لم يكن من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها كزوجة الاب ، وأخت الزوجة والعمة والخالة والجدة وزوجة الأخ وغيرهن ممن يتصور انتفاء تولى الرجل تربيتهن أو ملاحظتهن وفرض سلطته عليهن *

ومما يؤخذ على الشارع العراقي ، وهو ما سبق أن أخذناه على الشارع المغربي اعتباره ازالة البكارة وأيضا الحمل والاصابة بمرض تناسلي ظرفا تشدد العقاب اذا ترتبت على الزنا أو الوقائع مع ما هو معروف من أن الزنا هو ايلاج بعض أو كل عضو الذكر في فرج الأنثى مما يؤدي في الغالب الأعم الى ازالة البكارة اللهم الا في احوال نادرة يكون فيها غشاء البكارة من طبيعة خاصة لا يؤثر فيها الايلاج ، ومن الواضح أن الشارع العراقي يعاقب في هذه المادة على الواقعة أي الجماع لا على غيره من صور العلاقات الجنسية *

ويشترط الشارع العراقي للعقاب على فعل الوقاع بمقتضى المادة ٣٨٥ عقوبات أن يكون الجاني عالما بعلاقة القرابة التي تفرض التحريم ، فإذا لم يتوفر لديه العلم بذلك ، وكانت الأنثى قد أتمت الثامنة عشرة وجدت الوقاع برضاء منها فلا جريمة *

أما اذا كان بغير رضاء منها فالذى ينطبق في هذه الحالة هو نص المادة ٣٩٣ عقوبات واذا كانت المجنى عليها لم تتم الثامنة عشر من عمرها فان الجاني يعاقب طبقا للمادة ٣٩٤ عقوبات عراقي *

أما قانون العقوبات الاردني فانه ينص في المادة ٢٩٥ على أنه « اذا واقع أنثى أتمت الخامسة عشرة ، ولم تتم الثامنة عشرة من عمرها أحد أصولها — شرعيا كان أو غير شرعى — أو زوج أمها أو زوج جدتها لابيها ... الخ

عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، ومعنى هذا انه لو زنا الرجل باحدى محارمه التي آتمت الثامنة عشرة فانه لا يعاقب ، فكان الشارع الاردنى يعتبر بلوغ الأنثى الثامنة عشرة يمنحها الحق فى أن تزنى مع من تشاء حتى ولو كان أحد محارمها كما اعتبر رضاها بهذا الفعل نأقيا للجسرم عن الرجل الذى زنا بها وهو موقف بالغ الشذوذ من هذا الشارع الذى يسن القوانين فى دولة اسلامية يقال ان ملكها حفيد الرسول صلى الله عليه وسلم .

وتنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الجزائرى على تشديده العقاب اذا كان الجانى من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها الخ . . . فتجعله السجن المؤبد اذا كان قد تم بدون رضاها من المجنى عليها أو كانت دون الخامسة عشرة من عمرها أما اذا كان الزنا قد وقع برضاء الأنثى وكانت قد تجاوزت الخامسة عشر فانه لا جريمة ولا عقاب .

ثانيا - أثر الزنا بالمحارم فى الأولاد الذين أثمرهم :

تطبق فى هذ الشأن القاعدة الشرعية التى تقضى بأن الولد للمفراش وللعاشر الحجر بمعنى انه اذا كان هناك عقد فان الاولاد الذين يولدون فى ظله ينسبون للزوج بغض النظر عما قد يطرأ على العقد من بطلان بسبب ظهور أحد الموانع كالقرابة أو المصاهرة أما الاولاد الذين يولدون من علاقة زنا بين المحارم فانهم لا ينسبون الى الرجل ولا تترتب لهم أى حقوق قبله .

ثالثا - أثر الزنا بالمحارم فى العلاقة الزوجية القائمة :

تطبق فى هذا الشأن أيضا القواعد الشرعية التى لا تجعل للزنا أثر فى علاقة الزوجية القائمة الا فى حالات الجمع بين امرأتين مما يحرم الجمع بينهما كالاختين ، والبنت وأمها أو خالتها أو عمتها وقد سبق أن بينا ذلك فى المبحث السابق .

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على الزنا بالمحارم فى القوانين الغربية

لم تشر المراجع الاجنبية التى تناولت مشكلة الزنا بالمحارم الا الى أثر واحد من الآثار الثلاثة التى تترتب على هذه العلاقة الا وهو العقوبة التى توقع على من يزنى باحدى محارمه، أو على المرأة التى تكون طرفا فى هذه العلاقة . أما أثر ذلك فى الاولاد الذين يولدون من الزنا أو يولدون من علاقة زوجية

بين المحارم ، وكذلك أثر الزنا فى الزواج القائم فلم تتعرض له هذه المراجع وان كان الوضع يختلف بالنسبة للآثر الثالث وهو المتعلق بالزواج القائم حيث ان القوانين الغربية لا تعترف بنظام تعدد الزوجات ولذلك فانه لا يتصور أن يتزوج الرجل باحدى محارمه أثناء ارتباطه بزوج آخر وانما يتصور فقط أن ينغمس فى علاقة زنا مع احدى محارمه أثناء ارتباطه برابطة زوجية وفى هذا الصدد تطبق القاعدة العامة المطبقة على الزنا عموما وهى جواز طلب الزوجة الطلاق من زوجها الزانى مع الزامه بتعويضها عن الاضرار التى لحقتها نتيجة زناه .

وفيما يتعلق بالجزاء الذى يوقع على الزانى فان القانون الانجليزى يجعل الحد الأقصى لعقوبة الزنا بالمحارم بصفة عامة هى الحبس الذى مدته سبع سنوات . وتشدد العقوبة فى حالة الزنا بفتاة دون الثالثة عشر من العمر فتصير الحبس مدى الحياة .

والملاحظ أن هذا القانون يعاقب على الشروع فى الزنا بالمحارم فيجعل الحد الأقصى للعقوبة كتنى توقع على من يحاول اجراء اتصال جنسى باحدى محارمه الحبس عامين أما اذا كانت الفتاة التى جرت معها المحاولة دون الثالثة عشرة ، فان الحد الأقصى للعقوبة التى توقع على من حاول ذلك هو السجن سبع سنوات ، وهذا ما قرره القانون الصادر سنة ١٩٦٠ بشأن ارتكاب أعمال الفاحشة مع الصغار .

كذلك فان قانون الجرائم الجنسية الصادر سنة ١٩٥٦ يعاقب فى القسم الحادى عشر منه كل أنثى تجاوزت السادسة عشرة من عمرها وسمحت لرجل من محارمها الذين ورد ذكرهم فى القسم العاشر منه باجراء اتصال جنسى معها برضاها .

وفضلا عما تقدم فان القانون ينص فى القسم الثامن والثلاثين منه على انه اذا أدين الرجل فى جريمة الزنا بالمحارم مع بنت سنها دون الواحد والعشرين (أو أدين بمحاولة ارتكاب الجريمة) فان المحكمة تحكم بتجريدته من كل سلطاته أو ولايته عليها .

وتعتبر جريمة الزنا بالمحارم جنائية فى معظم القوانين الجزائية المطبقة فى الولايات الامريكية وتعتبر فى البعض الآخر جنحة خطيرة . وفى أغلب الولايات تعاقب الأنثى معه . وفى ولاية (تنيسى) يطبق قانونين مختلفين على كل من الذكر والانثى ، فالمرأة تعد شريكا اذا وافقت على استمرار الفعل لعدة أشهر وفى ولاية تكساس تعد الابنة شريكا اذا رضيت بالعلاقة الجنسية مع

الاب وتعاونت في اتمامها . وفي ولاية أوريجان يفرق القانون بين الزنا والاغتصاب ، فاذا توفر رضا المرأة بالعلاقة الجنسية يعتبر ما حدث زنا أما اذا انتفى رضاها اعتبر اغتصابا .

وفي ولاية شمال داكوتا تعد المرأة شريكا اذا لم تكن قد أكرهت على الدخول في العلاقة الجنسية . وفي ولاية انديانا يشترط القانون أن يكون الذكر الذي ارتكب الفعل قد جاوز السادسة عشر من عمره لكي يعاقب ، أما اذا كان دون ذلك فانه لا يعاقب وفي ولاية النيوهايت حيث صدر قانون جديد سنة ١٩٦٢ تم التمييز في الزنا بين زنا المحارم المشدد ، وزنا المحارم غير المشدد . والنوع الاول هو الذي يقوم فيه الشخص باجراء اتصال جنسى أو اتيان سلوك جنسى منحرف مع ابنته (والابنة هنا تشمل الابنة من علاقة جنسية غير مشروعة ، وابنة الزوجة من زواج سابق والابنة المتبناه) اذا كان سن الابنة أقل من ١٨ سنة . والعقوبة في هذه الحالة هي السجن من سنة واحدة الى عشرين سنة .

أما الزنا بالمحارم غير المشدد فهو الذي يجرى فيه الشخص اتصالا جنسيا أو يأتي عملا يعد سلوكا جنسيا منحرفا مع شخص آخر يعرف أو تعرف انه أمه أو ابنه أو أخوه أو أخته سواء أكان شقيقا أو غير شقيق . والعقوبة التي توقع في هذه الحالة هي السجن من سنة الى عشر سنوات .

ويلاحظ على هذا القانون انه حذا حذو القانون الانجليزى بنصه على عقاب الانثى التي تكون طرفا في الزنا كالأم والأخت .

أما قانون العقوبات الفرنسى فانه لا يفرد نصا خاصا بجريمة الزنا بالمحارم ولكنه يجعل من علاقة القرابة ظرفا يشدد العقوبة . ولا يوجد فيه نص يعاقب الانثى التي كانت طرفا في العلاقة .

وفي ألمانيا الغربية يعاقب القانون بالسجن من يزنى باحدى محارمه سواء كان الزانى من الاصول أو كان من الفروع وكذلك الاخوة والاقارب بالمصاهرة كزوج الأم وزوج الأخت ووالد الزوج ولا تعاقب المرأة حتى ولو كان ما حدث قد تم برضاها ، أو كانت تكبر الذكر في السن .

وفي النرويج يعاقب على الزنا بالمحارم بالسجن ، كما يعاقب على

العلاقات الجنسية التي لا تصل الى درجة الزنا اذا كانت قد تمت بين أقارب
فى خط الفروع مثل أبناء الزوج أو الزوجة والاولاد بالتبنى .

وفى الارجنتين تشدد العقوبة على الجانى اذا كان المجنى عليه من أقاربه
حيث انه لا يوجد نص خاص بالزنا الذى يقع بين المحارم وهو وضع شبيهه
بالوضع فى قانون العقوبات المصرى .

وهكذا يتبين ان التشريعات الجزائية الغربية تتفاوت فيما بينها من
حيث العقاب على الزنا بالمحارم ، فبينما يعاقب بعضها على الزنا بالمحارم
خاصة دون الزنا بغيرهن ، فان البعض الآخر يعاقب على الزنا بصفة عامة
ويشده ، اذا كانت المجنى عليها من محارم الجانى وعلى الرغم مما يقال
من أن هذه التشريعات لم تعد ترتبط بالتحريمات الدينية الا اننا نلاحظ انها
فيما يتعلق بالعقاب على الزنا بالمحارم لا تزال تستوحى التحريمات الدينية
وهو موقف يخالف كل المخالفة موقف المشرع فى الدول العربية حيث نجده
لا يستوحى الدين فى هذا الصدد فلا يعاقب على الزنا بالمحارم الا اذا كان
قد تم بدون رضا من الانثى وهو فى هذا يخلط بين الزنا والاغتصاب .

المراجع

باللغة العربية :

- أبو بركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير : الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ، دار المعارف بمصر .
- أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي : النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م .
- أبو حامد الغزالي ، احياء علوم الدين ، عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .
- أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني الميرغناني ، الهداية - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .
- ابن رشد القرطبي ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، الطبعة الثالثة ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٦٠ م .
- ابن تيمية ، الايمان ، مكتبة أنصار السنة المحمدية - القاهرة .
- أبو حنيفة النعمان بن محمد ، دعائم الاسلام - الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
- أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيتمي ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ، مصطفى البابي الحلبي - القاهرة
- ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين عن رب العالمين ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، طبعة الشعب - القاهرة .
- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة ، المغنى .
- أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ، الأحكام السلطانية ، الطبعة الثانية - مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- أبو محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي ، المحلى - منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت
- أبو هلال العسكري ، الفروق في اللغة ، دار الآفاق الجديدة .
- دكتور ثروت أنيس الاسيوطي ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين - بنو اتراثيل .
- سيد قطب ، في ظلال القرآن - دار الشروق - بيروت - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- عباس فضل ، عماد المراجع .
- عبد الرحمن داماد ، مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ، دار الطباعة العامة ، القاهرة ١٢١٩ هـ - ١٨٩٩ م .
- دكتور عبد المجيد محمد الحفناوى ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية - مؤسسة الثقافة الجامعية اسكندرية ١٩٧٣ .
- دكتور عبد المهيم بكر ، القسم الخاص من قانون العقوبات ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والاموال .
- على قراعة ، العقوبات الشرعية وأسبابها - دار مصر للطباعة ، القاهرة
- فردريك انجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة الياس شامين - دار التقدم ، موسكو .
- كولن ولسن ، أصول الدافع الجنسى ، ترجمة يوسف شرور ، سمير كتاب ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٢ .
- محمد رشيد رضا ، تفسير المنار - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة .
- دكتور محمد البلتاجى ، منهج عمر بن الخطاب فى التشريع - دار الفكر العربى ، القاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٩ م .
- دكتور محمود سلام زناى ، تاريخ القانون المصرى - دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٣ .
- دكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، الطبعة الخامسة - دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٥٨ .
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى ، القاموس المحيط - دار الجليل ، بيروت .
- دكتور مصطفى فهمى ، الدوافع النفسية - مكتبة مصر ، القاهرة .
- وليم هاولز ، ما وراء التاريخ ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد .
- مجلات ودوريات .
- المحاسبة .
- مجلة القضاء .
- الشرائع .
- المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية .

بحوث صدرت حديثا :

- الهجرة الى مدينة القاهرة *

- التأخر الدراسي في المرحلة الاعدادية *

حول عقوبة الاعدام فى مصر

دكتور سيد عويس(*)

المقدمة

يشرفنى ويسعدنى أن أقدم الدراسة الحالية : حول عقوبة الاعدام فى مصر ، للقارىء المصرى المتخصص وغير المتخصص على السواء . فهى تعالج موضوعا حيويا يمس شغاف قلوب الجميع ، ويهتم به الجميع ، وفضلا عن ذلك فان هذه الدراسة تعالج موضوعا تختلف فيه الآراء وتباين . وأرجو أن يلاحظ القارىء أن هذه الدراسة قد كتبت فى ضوء خبرتى فى محيط الجريمة والمجرمين منذ شهر مارس عام ١٩٣٨ ، أى منذ قمت ببحث أول حالة لحدث مصرى جانح فى مدينة القاهرة وحتى الآن حيث أعمل مستشارا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ويلاحظ أن هذه الخبرة خبرة منتظمة ومتنوعة ، أى هى خبرة علمية واستقيتها من مجتمعات عديدة مثل المجتمع الانجليزى والمجتمع الامريكى فضلا عن المجتمع المصرى . عشتها فى هذه المجتمعات ومارستها كطالب وكعامل فى ميادينها ومجالاتها . اننى فى واقع الامر اذ أقدم للقارىء فى الدراسة الحالية خلاصة هذه الخبرة ، لا يمكن أن أدعى أن ما قدمته هو آخر كلمة . فأنا لا أدعى الكمال . ولا يمكن أن أفعل ذلك . ورجائى الحار أن أكون قد وفقت فى تحقيق الأهداف التى رمتها من هذه الدراسة .

حول عقوبة الاعدام فى مصر

- ١ -

الجريمة كمفهوم هى سلوك بشرى ، أى سلوك يصدر عن شخصية إنسانية . ويكون هذا السلوك عادة مخالفا للقانون ، أى لقانون العقوبات الذى يطبق فى المجتمع الذى يعيش فيه الشخص المخالف . والملاحظ أن الشخص الذى يخالف قانون العقوبات هو شخص يولد عادة فى المجتمع أو يعيش فى هذا المجتمع . والشخص الذى يخالف قانون العقوبات فى مجتمع ما يكون فى العادة فردا له شخصية . وكل شخص كذلك سواء خالف قانون العقوبات أو لم يخالف هذا القانون ، أى سواء كان شخصا مجرما أو شخصا فى رأى قانون العقوبات سويا ومواطنا صالحا ! ، هو أيضا فرد له شخصية . والملاحظ أن أعضاء المجتمع عندما يولدون ، الأطفال مثلا ، لا يكونون أصحاب شخصيات . لأن الطفل فى ضوء ظروف نموه البيولوجى ونوعه وسنه هو فرد لا يزال . أى فرد لما تتكون له شخصية أو أن شخصيته فى سبيلها إلى التكوين .

أى أن شخصية الفرد فى المجتمع أى مجتمع يصنعها هذا المجتمع . أى تصنعها أجهزة التنشئة الاجتماعية التى توجد فى هذا المجتمع . وقد تصنع هذه الأجهزة الشخصية السوية كما قد تصنع الشخصية غير السوية ، والملاحظ أن هذه الأجهزة ، أجهزة التنشئة الاجتماعية ، أجهزة عديدة . منها الأسرة والجيرة والمدرسة والمنظمة الدينية ومؤسسات أوقات الفراغ وأجهزة الاعلام والثقافة . والمحقق فى ضوء الخبرة الشخصية للكاتب فضلا عن خبرته المنتظمة أنه اذا صلحت هذه الأجهزة تيسر تكوين الشخصيات السوية الصالحة لأفراد المجتمع . والمقصود بصلاح هذه الأجهزة هو أداء وظائفها كما يتوقعها منها المجتمع التى توجد فيه فى ضوء قيمه ومبادئه ومثله العليا . أى أنه اذا أدت هذه الأجهزة وظائفها كما يتوقعها منها المجتمع فائنا نتوقع أن يكون أعضاء المجتمع أعضاء أسوياء فيه . والمعروف كما لا يخفى على القارئ أن العضو السوى فى مجتمع ما ليس بالضرورة أن يكون عضوا سويا فى مجتمع آخر . أى أن المواطن الصالح فى المجتمع الأمريكى مثلا لا يكون بالضرورة مواطنا صالحا فى المجتمع السوفيتى ، والعكس صحيح - والملاحظ أن

المجتمعات كل المجتمعات فى تغير مستمر ، أى أن قيم كل منها ومبادئه ومثله العليا تكون بالضرورة فى تغير مستمر كذلك . وإذا وجد التغير المستمر فى المجتمعات البشرية فإن سرعته لا تكون بالضرورة متشابهة أو متماثلة فى هذه المجتمعات . أى أن هذا التغير لا يكون فى كل النواحي بنسبة واحدة . بل أننا قد نجد بعض المجتمعات القديمة ، ومنها مجتمعات الشرق العربى ، أنها تجمع فى حياتها ونظمها القائمة بين الماضى والحاضر ، بل انها من بعض النواحي تعيش فى الماضى بقدر ما تعيش فى الحاضر أو فى المستقبل ! ولعل ذلك يرجع الى أن كثيرا من النظم الاجتماعية القائمة قد تنشأ فى بيئات هذه المجتمعات نشأة طبيعية أصيلة ولم يكن مستعارا من الخارج كما هى الحال فى غير قليل من النظم الاجتماعية والثقافية والدينية فى غرب أوروبا أو فى أمريكا . ولعل ذلك أن يرجع الى عوامل أخرى . ولكن الواقع فى ضوء معظم دراسات الكاتب عن المجتمع المصرى المعاصر يؤكد استمرار الكثير من العناصر الثقافية ومنها المبادئ والقيم والمثل العليا .

- ٢ -

والملاحظ أن الشخص غير السوى هو الشخص الذى ينحرف عن جادة الصواب . أى هو الذى تنحرف شخصيته عن جادة الصواب . والملاحظ أيضا أن الشخصية الانسانية تتكون عادة من محددات . منها المحددات التكوينية والمحددات الثقافية والاجتماعية والمحددات النفسية والعقلية . والملاحظ كذلك أن هذه المحددات تكمل بعضها البعض أى هى دينامية ، وأن مجموعها فى ديناميته يكون الذات الانسانية لشخص من الأشخاص ، وإذا انحرفت الشخصية فقد تنحرف تكوينيا ، وقد تنحرف نفسيا أو عقليا ، وقد تنحرف نفسيا أو عقليا ، وقد تنحرف ثقافيا أو اجتماعيا . وإذا كانت الجريمة ظاهرة ثقافية اجتماعية فإننا نجد أن نوع انحرافها فى الغالب ثقافى اجتماعى . كذلك . ومع ذلك فإنها أى الجريمة لا تنتمى الى المحددات الثقافية الاجتماعية للشخصية الانسانية فحسب . لأن هذه المحددات جزء لا ينفصل عن باقى المحددات ، هو جزء عضوى يؤثر فى الجزئين الآخرين (المحددات التكوينية والمحددات النفسية والعقلية) ويتأثر بهما . والملاحظ أنه إذا كان نسوع الجريمة هو انحراف ثقافى اجتماعى ، فإن هناك أنواعا أخرى من الانحرافات الثقافية الاجتماعية لا تكون بالضرورة جرائم . ذلك لأن الجريمة ، كما سبق أن أوضحنا ، هى سلوك بشرى يكون عادة مخالفا لقانون العقوبات . والملاحظ أنه يوجد فى المجتمع أى مجتمع قوانين ثقافية اجتماعية أخرى عديدة.

لا يعد من يخالفها أو يخالف أحدها بالضرورة شخصا مجرما . فهناك القوانين الثقافية والاجتماعية لدور العبادة ، وللمدارس والجامعات ، ولصالح الحكومة ، وللندية الاجتماعية والرياضية ، وللملاعب ودور الثقافة الترفيهية كالمرح مثلا . وفى بعض المجتمعات نلاحظ تسلط القوانين الثقافية الاجتماعية على المسلمين من أعضاء المجتمع فى شهر كشمهر رمضان أو فى الأعياد . والمخالفون لهذه القوانين عديدون ولكنهم لا يكونون بالضرورة مجرمين ، لأنهم فى الغالب لم يخالفوا قانون العقوبات السائد فى هذه المجتمعات ، وإن كانوا قد خالفوا القوانين الأخرى .

والملاحظ أن المجرم على الرغم من أن له شخصية فإن هذه الشخصية « شخصية انسانية » ولا يمكن أن تكون « شخصية إجرامية » . هى شخصية انسانية قد واجهت مواقف اجتماعية معينة فانهرفت ثقافيا واجتماعيا . أو هى شخصية انسانية قد تواجه مواقف اجتماعية معينة فتتحرف ثقافيا اجتماعيا . ان المجرم لا يمكن أن يكون مجرما فى كل يوم أو فى كل ساعة أو فى كل لحظة . فهو اذا سرق مثلا يكون مجرما ، ولكننا قد نجد ابننا بارا بعد ذلك ، أو قد نجد صديقا مخلصا يحرص على ولائه لاصدقائه ومريديه فى وقت آخر ، أو قد نجد عطوفا على أبناء أخته الأرملة قبل أو بعد ارتكابه جريمة السرقة هذه . والملاحظ أيضا أن كل البشر ، وبخاصة الذين فى سن المسئولية الجنائية معرضون لارتكاب الجرائم . أى أنه لا يوجد مصل معين اذا تعاطاه الشخص منا لا يرتكب الجرائم . والملاحظ كذلك أن كل البشر الذين فى سن المسئولية الجنائية لم يفلت منهم أحد لم يرتكب جرائم . سواء كانت هذه الجرائم جرائم لامة اجتماعيا (كجريمة القتل مثلا) أو غير لامة اجتماعيا (كجريمة عدم حيازة بطاقة شخصية أو عائلية مثلا) والملاحظ ان صفات المجرمين (القتل وهاتكى الأعراض واللصوص مثلا) التى تتسم بها شخصياتهم وهم يرتكبون جرائمهم ، مثل صفات المخاطرة والاقدام والرغبة فى الكسب ، هى نفس الصفات التى تتسم بها شخصيات رجال الاعمال والعديد من الحكام وهم يؤدون أعمالهم .

والجريمة كسلوك بشرى تختلف من مكان الى مكان ، وتباين من زمان الى زمان . وأنماط السلوك البشرى التى يجرمها مجتمع ما قد يجرمها مجتمع آخر . وأنماط السلوك التى يجرمها مجتمع ما فى زمن معين أو فى مكان معين قد لا يجرمها فى زمن آخر أو فى مكان آخر . وأنماط السلوك التى لا يجرمها مجتمع ما فى زمن معين أو فى مكان معين قد يجرمها فى زمن آخر أو فى مكان آخر . ويرجع ذلك الى تغير بناء هذا المجتمع ، ومن ثم تغير قيمه

ومبادئه ومثله العليا ، ومن ثم تغيير معاييرهم . وكما تختلف أنماط الجريمة
فى مجتمع ما ، فان معانيها تختلف كذلك . فعالم الاجتماع قد يقصد بالجريمة
معنى او معان لا يقصدها او يقصد غيرها العالم النفسى . و رجل القانون او
رجل الدين او رجل الشرطة . والملاحظ أن مفهوم الجريمة كدل مفهوم او
كل شىء ، فى ضوء العلم ، لا يمكن أن يكون حقيقة مطلقة . وتجزئته اذا
ارتكبت فى مجتمع ما لا يمكن أن يكون ضررها مطلقا أو يكون نفعها مطلقا
كذلك .

والجريمة فى محيط البشر تختلف أنماطها ويختلف حجمها . فالملاحظ
أن جرائم الشباب قد تختلف عن جرائم كبار السن . وأن حجم الجرائم عند
الذكور فى المجتمع المصرى المعاصر أكبر من حجمها عند الاناث . والملاحظ
أن التعرف على حجم الجرائم فى المجتمع أى مجتمع ليس يسيرا . فبعض
الجرائم التى ترتكب فى هذا المجتمع فى ضوء طبيعتها أو لبعض العوامل
لا تصل الى رجال الشرطة أو الى المحاكم . فليس كل جرائم الرشوة أو
الجرائم الجنسية التى ترتكب فى المجتمع مثلا نستطيع أن نعرف حجمها .
أى أن من الجرائم ما يمكن اعتباره جرائم غير منظورة ، أى جرائم ترتكب
فى المجتمع ولا يعرفها فى شخص الدولة المجتمع . ومن العوامل التى تلعب
دورا فى وجود الجرائم غير المنظورة دور المجنى عليه الطبيعى . فقد ترتكب
ضد الأخير جريمة ولا يبلغ عنها . فهو يفضل أن يدعو على الجانى الذى قد
يعرفه أو قد لا يعرفه ولا يبلغ عنه رجال الشرطة أو المحاكم . ومن العوامل
التي تؤدى دورا فى وجود الجرائم غير المنظورة موقف الجمهور من بعض
الجرائم أو عدم وجود العدد الكافى من رجال الشرطة أو عدم كفاءتهم أو
لتقاعسهم عن أداء واجباتهم .

- ٤ -

والملاحظ أن المجنى عليه الطبيعى له دور فى ارتكاب بعض الجرائم فى
ارتكاب بعض الجرائم فى الكثير من الأحيان . ولم يظهر المجتمع فى الغرب فى
خلال حوالى ألف عام اهتماما كبيرا بالمجنى عليهم فى جرائم مثل ما أظهر هذا
المجتمع ويظهر الاهتمام بهم فى السنوات القليلة الماضية . كان المجنى عليه فى
الماضى شخصا منسيا الا اذا كان يؤدى دور الشاكي أو دور الشاهد فى قضية
من القضايا . وكان الاهتمام يركز عادة على من يرتكب الجريمة وعلى عقابه ، كما
كان هذا الاهتمام يركز على ردع الآخرين حتى لا يخالفوا القانون ! أما المجنى
عليه فقد كان قانون العقوبات والسياسة العقابية لا يأتبهان به وجعله ، فى
أغلب الأحيان ، فى زوايا النسيان أو كأنه ضفر على الشمال ! ومنذ وقت
قريب رد للمجنى عليه اعتباره ! وأصبح من المحتمل أن بعض الاهتمام بمن

يرتكب الجريمة سوف ينتقل الى المجنى عليه : وستكون النتيجة أن يتبع ذلك اتجاه أكثر توازنا نحو مشكلة الجريمة .

والملاحظ أن التركيز على المجنى عليه في الوقت الحاضر قد أدى الى بعض الاهتمامات المتميزة : ومن هذه الاهتمامات ظهور ما يسمى بـ « علم المجنى عليه » victimology . وقد ظهر هذا العلم بعد الحرب العالمية الثانية بفصده تحديد سمات الأشخاص الذين يكون عندهم استعدادات ليصبحوا سجناء عليهم في جرائم . وقد حاول هذا العلم أن يظهر أن الفعل الاجرامي ضد المجنى عليه يكون في الغالب نتيجة لوجود علاقة بين المجنى عليه وبين الجاني الذي يرتكب هذا الفعل الاجرامي ضده . فالمجنى عليه في ضوء سلوكه وتصرفاته ، قد يؤدي دورا مهما وان كان غير متعمد في ارتكاب الفعل الاجرامي ضده . وهنا نجد أن اتجاه القانون « الحالي » نحو اثبات أذنب المجرم الكامل وبراءة المجنى عليه الطبيعي الكاملة لا يمكن أن يعكس الحقيقة كاملة .

والملاحظ أن المجنى عليهم من الأشخاص الطبيعيين في حالة جريمة القتل مثلا ليس المجنى عليه المقتول فحسب ، بل يتعدى ذلك الى أعضاء أسرته المقربين أيضا . فالملاحظ أن الضرر قد وقع على المجنى عليه المقتول ، وقد تم فقدان هذا الضرر عند لحظة موته ، ولكن أعضاء الأسرة المقربين يبقون في حزن طويل مستمر بعد ذلك .

والملاحظ أن الناس يختلفون في الدرجة التي يكونون فيها عرضة لكي يكونوا مجنينا عليهم . ومع ذلك فإن الملاحظ أيضا أن خطورة القيام بدور المجنى عليه لا ترجع الى الجريمة على وجه العموم بل ترجع الى أنماط معينة من الجريمة . فسن الشخص الطبيعي تلعب دورا في التعرض لخطورة القيام بدور المجنى عليه . ذلك أن السن الصغيرة كما هي الحال عند الأطفال تعرضهم الى هذه الخطورة وذلك لقلّة الخبرة ونقص الحكم الناضج على الأمور عندهم ، فضلا عن السمات التي يتميزون بها مثل الاندفاع والتبعية وعدم اكتمال نموهم التكويني . ومن الناحية الأخرى تجد كبار السن من الشيوخ تعرضون لنفس الخطورة ، أي لخطورة القيام بدور المجنى عليهم ، ويرجع ذلك الى قصور قدراتهم الحسية ، وإلى ازدياد وهنهم وضعفهم ، وإلى ما يعانون من أمراض مزمنة ، فضلا عن وحدتهم وانخفاض مكانتهم الاجتماعية أو سلطانهم . وفي ضوء هذه الحقائق نلاحظ أن الطفل قد يتعرض لخطورة القيام بدور المجنى عليه في بعض الجرائم مثل الخطف وبعض الجرائم الجنسية . ومع ذلك فإننا نجد عنده نوعا من المناعة ليكون فريسة لبعض المجرمين الذين يرتكبون جرائم سرقة السيارات والابتزاز والنصب مثلا . أما الشخص المسن فقد يقع

فريسة أحد الأطباء المزيفين الذي يغريه بشفاء أمراضه العديدة التي يعاني منها .
وإذا كان هذا الشخص سيده فقد تقع فريسة من يدها كذبا بإعادة شبابها أو
بالتخلص من وحدتها عن طريق صحبة أصدقاء جدد من الشباب ! ومع ذلك
فإننا نرى هذا الشخص المسن في ضوء قصوره التكويني لا يمكن أن يقع
عادة فريسة لواحد من تجار المخدرات ، وإذا كان هذا الشخص سيده فلا
يمكن أن تقع عادة فريسة محترف من محترفي الاجهاض مثلا !

ومن العوامل التي تجعل الشخص منا عرضة لكي يقوم بدور المجنى
عليه ، **وجودنا في مكان معين أو في ظروف معينة** . فالشخص في مكان
مزدحم ، في مولد من المواليد ، أو في ملعب كرة قدم يضم عشرات الألوف من
البشر أو في أوتوبيس في وقت ذروة الازدحام - قد يكون فريسة لأحد
النشالين أكثر مما لو كان في مكان يقل فيه الازدحام . والشابة التي تسكن
في مصر الجديدة والتي تضطر الى الذهاب الى الجامعة في الجيزة عن طريق
المواصلات العادية مثلا - تكون أكثر عرضة لتكون فريسة لبعض المجرمين من
تلك التي تسكن بالقرب من الجامعة وتكون وسيلتها الى الذهاب اليها المشي
على الأقدام . والجرائم التي ترتكب ضد الشابة الأولى وأمثالها تكون في
العادة جرائم معينة ومحدودة ، وربما يكون منها بعض الجرائم الجنسية
والمرور وبعض أنماط جريمة السرقة . ومع ذلك فإنه من المستبعد أن تكون
هؤلاء الشابات ضحايا لجرائم سرقة السيارات أو الاحراق العمدي مثلا (١) .

- ٥ -

وقد تبين في إحدى الدراسات عن « ملامح جريمة القتل » التي قام
بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في خلال المدة من عام ١٩٥٧
حتى عام ١٩٦٨ ، والتي نشرها في عام ١٩٧٠ - أن الجاني يكون في معظم
الأحيان على علاقة ما بالمجنى عليه (الطبيعي طبعاً) ، كعلاقة الصداقة والقرابة
أو الزوجية . وأما الزمالة الى آخر ذلك . وتبين نتائج هذه الدراسة أن العلاقات
أدولية بين المجنى عليهم والجناة تستأثر بأكثر عدد . فالعلاقات العائلية
(القرابة والزوجية والنسب) في مجموع المجنى عليهم من الذكور والاناث
تبلغ ١١٩ أي بنسبة نحو ٢٩.٥٣٪ من مجموع العلاقات المختلفة . وواتضح
كذلك أن علاقة المعرفة بين الجاني والمجنى عليه بلغت في مجموعها ١٢٤ أي
بنسبة نحو ٣٠.٧٧٪ من المجموع الكلي للعلاقات . ولا شك أن علاقة الجوار
تعد هي الأخرى علاقة أولية إذ هي في معظم الأحيان تكون وطيدة وتكون أكثر
من مجرد معرفة . وقد بلغت نسبة علاقة الجوار نحو ٩.٤٣٪ من مجموع
العلاقات . أما علاقة الشراكة ، فبالرغم من أنها هي الأخرى علاقة وطيدة فإن

سببتها في الدراسة المذكورة ضئيلة جدا فهي تبلغ نحو ٩٩٪ (أربع حالات فقط) . ويلاحظ أن نسبة حالات عدم وجود علاقة ما بين الجاني والمجنى عليه كانت كبيرة نوعا ما ، ذ بلغ عدد هذه الحالات ٩٩ حالة أي بنسبة نحو ٥٧٪ من مجموع الحالات . ولعل أهم عوامل كبر هذه النسبة نوعا ما أن يرجع الى أن كثيرا من حالاتها قد يكون قد تم بسبب السرقة أو أن يكون الجاني محترفا القتل بأجر : وفي الحالة الأخيرة نجد أن العلاقة الشخصية موجودة لأن المحرض الأصلي على القتل أو الشريك مختلف لم يظهر . أو أن يكون القتل قد حدث لأسباب نسائية ، أو أن بعض المجنى عليهم أبرياء سقطوا في معركة كانوا شهودها . ومن ثم يمكن القول في ضوء هذه الدراسة أن العلاقات الأولية بين الجاني والمجنى عليه في جريمة القتل في المجتمع المصري هي الظاهرة السائدة (٢) .

٦ -

وجريمة القتل العمد من الجرائم التي يهتم بها أعضاء المجتمع اهتماما كبيرا . فهي كما ذكرنا من قبل من الجرائم اللامعة اجتماعيا . وهي أيضا من الجرائم التي نزوع نفوس الناس وتهز كيانهم هذا . وعلى الرغم من وجود عوامل لإرتكابها مثلها مثل أية جريمة أخرى ، فإن بعض المجتمعات لا ترى سبيلا آخر غير اعدام القاتل الذي تدينه المحكمة . وقد يعد هذا القاتل عادة بالشنق أو بالكُرسي الكهربائي أو بالمقصلة أو بالغاز الخانق أو بالرمي بالرصاص . وحجة الذي يدعون الى عقوبة الاعدام أنها عقوبة يستحقها الجاني وأنها تتضمن ردع الآخرين فلا تسول لهم نفوسهم ارتكابها . ومع ذلك فإننا نلاحظ أن عقوبة الاعدام قد فشلت في حماية الجمهور من الجرائم التي يرتكبها المجرمون ، وهي فشلت أيضا في منع جرائم القتل ، وهي فشلت كذلك في إعادة تأهيل القاتل الذي تم اعدامه فعلا .

صحيح أن القاتل أي قاتل قد ارتكب جريمة خطيرة في المجتمع . ولكن هذه الجريمة أي جريمة القتل ، قد ارتكبت وانتهى الأمر . وهو أي القاتل كان موجودا تحت سماع المجتمع وبصره ، بل تحت أمرته ومشيتته ، يستطيع إذا شاء أن يغيره الى الأفضل . وارتكاب جريمة القتل أو غيرها من الجرائم يعد في الواقع الثمن الذي يدفعه المجتمع في شخص أجهزة التنشئة الاجتماعية التي لم تؤد وظائفها الاجتماعية الضرورية كما يجب أن تؤدي . وبدلا من أن يهتم المجتمع باصلاح هذه الأجهزة أو أن يهتم بدعماها ، فإنه يوجه كل عنفوانه ضد المجرم القاتل أو المجرم غير القاتل ردعا له أو ردعا لغيره . وهذا وهم شائع ، فالجرائم على الرغم من ذلك كما ذكرنا من قبل لا تزال ترتكب في

المجتمع ، الجرائم بكل أنماطها وصورها . ان توقع العقاب لا يردع أحدا حتى ولو كان عقابا غليظا ، فالمجرمون يدفعون الى ارتكاب الجرائم دفعا ، وهم اذا ما ارتكبوا الجرائم يعيشون عادة على أمل الفكاك من مسئولية ارتكابها . أن توقع العقاب حتى ولو كان عقابا غليظا يعنى فى بساطة أن هذه الجرائم ، كلها أو بعضها ، قد لا ترتكب جهرة وعلانية . واذا ما أبلغ رجال الشرطة عنها قد يقتفون آثار من ارتكبها فيتعرفوا عليهم أو على بعضهم أو لا يتعرفوا . وقد يضبط رجال الشرطة مرتكبي هذه الجرائم ، كلها أو بعضها ، وهم متلبسون . وقد لا يعرف رجال الشرطة عن بعض الجرائم التى ترتكب شيئا بالمرّة وتصبح من قبيل الجرائم غير المنظورة ، والجرائم الاخيرة من الجرائم الشائعة فى كل المجتمعات البشرية ، ويندر أن يفلت من ارتكابها شخص من الأشخاص . ان القضاء على الجريمة فى المجتمع يعنى ، أو لابد أن يعنى ، القضاء على عوامل وجودها فى هذا المجتمع . ولا حجة للذين يتحمسون للعقاب على أساس أن الشخص المجرم يملك من حرية الارادة ما جعله يرتكب ما ارتكب من جرائم . فحتى لو وجدت الارادة عند هذا الشخص فلا توجد عنده حرية الارادة المطلقة ، أى أن هذه الارادة نراها محدودة ، محدودة بشخصيته على اختلاف محدداتها التكوينية ومحدداتها الثقافية والاجتماعية ومحدداتها النفسية والعقلية . وهى محدودة بالامكانات التى ييسرها أو لا ييسرها له المجتمع الذى يعيش فيه . ومع ذلك فأرجو أن يلاحظ القارئ أن هذا الموقف لا يقف متعارضا مع الاعتراف بوجود حرية ارادة بشرية غير مطلقة . بل نحن نعترف بحرية الارادة الاخيرة ، كما نعترف بقدرة الانسان على التغيير . والمقصود بهذه القدرة ، القدرة المنتظمة ، أى القدرة التى تستند الى العلم . أى تستند الى الفهم الموضوعى للظواهر الانسانية أو المادية . وذلك فى ضوء التعرف على القوانين التى تحكم هذه الظواهر الانسانية أو المادية .

واذا كان المجرم ، كما ذكرنا آنفا ، لا يمكن أن يكون مجرما فى كل يوم أو فى كل ساعة أو فى كل لحظة ، فان شخصية المجرم القاتل لا تدل مطلقا على أنه يرتكب جريمة القتل فى كل لحظة من لحظات حياته . فهو كلاعب أدوار اجتماعية عديدة لا يكف عن أدائها على الدوام . ودوره كقاتل قد لا يؤديه مرة أخرى وقد يؤديه وهذا نادر فى بعض الاحيان . والأدوار الاجتماعية الأخرى التى يؤديها القاتل لا تكون بالضرورة أدوارا تشع الحقد أو الكراهية أو الشعور بالعداوة باستمرار . بل على العكس قد تشع المحبة والولاء والتعاون . فقد نجد المجرم القاتل المحكوم عليه بالإعدام ، وهو فى زنازته يترقب تنفيذ الحكم بالإعدام ، قد يرعى قطة وأولادها رعاية تنم عن الاحساس بالرحمة . وقد يكون حائط الزنازلة التى يعيش فيها المجرم القاتل

أيام حياته الأخيرة فيها مرصعا بالنجوم الملونة البراقة وبعبارات مثل « الله محبة » و « يارب ارحم » . قد يقول قائل ان معظم المحكوم عليهم بالاعدام في مجتمعنا وربما في المجتمعات الأخرى يفعلون ذلك . فهم على شفا الموت ، واحساسهم بالخطيئة يدفعهم الى القيام بأعمال معينة يحاولون بها تطهير أنفسهم والتقرب الى الله . فمنهم من يتلو القرآن ، ومنهم من يتلو الكتاب المقدس ، ومنهم من يرعى قطة وأبناءها أو يكتب على الحائط عبارة « الله محبة » وعبارة « يارب ارحم » ! ومع ذلك فانه لا يمكن أن ننكر ما يكنه الشخص القاتل المحكوم عليه بالاعدام لأمه وأبيه وأخوته وأخواته من محبة ومبادلة هؤلاء له هذا الشعور . ولا يمكن أن ننكر علاقات الصداقة والولاء التي يحفظها هذا الشخص لأصدقائه الأوفياء كما يراهم ونفس هذه العلاقات التي يبادلها هؤلاء الأصدقاء لهذا الشخص كما يرونه (٣) .

- ٧ -

والملاحظ أنه ليس القتل المدان وحدهم هم الذين يحكم عليهم بعقوبة الاعدام . ان مرتكبي جرائم الجاسوسية أو بعضهم يحكم عليهم أيضا اذا ما أدينوا بعقوبة الاعدام . ان جرائم الجاسوسية عند الدول على وجه الخصوص هي جرائم خطيرة ، ومع ذلك فاننا نلاحظ أن الدول العظمى على وجه العموم والدول الصغرى القادرة تستخدم عملاء يتجسسون لحسابها . والكل يعتبر هذا الاستخدام وسيلة من وسائل الحماية أو وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس !

والملاحظ أيضا أنه ليس أولئك هؤلاء فحسب هم الذين اذا ما أدينوا يحكم عليهم بعقوبة الاعدام ، بل نجد في ضوء وقائع التاريخ أن الكثير من المفكرين وأصحاب العقائد والمثُل العليا قد أدينوا ظلما وحكم عليهم بالموت . فقد استقبل حياة الخلود كل من المعبود المصري القديم أوزوريس (أول الشهداء) ، والفيلسوف سقراط (٤٦٩ - ٣٩٩ ق م) ، والقديس مرقس البشير (٦٨ م) ، والامام علي ابن أبي طالب (٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ هجرية أي حوالي ٦٠٠ - ٦٦٠ م) ، والامام الحسين بن علي (أبو الشهداء) (٦٢٥ - ٦٨٠ م) ، والامام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (٦٩٩ - ٧٦٧ م) ، والفيلسوف جيوراندو برثو (١٥٤٨ - ١٦٠٠ م) ، لأنهم وُفقوا ضامدين بدافعون عن عقائدهم وأفكارهم وكان لسان حالهم يقول كَمَا قَالَ سِقْرَاطُ لِقَضَاتِهِ : « ... سَنِيَذْهَبُ كَلَامَنَا فِي طَرِيقِهِ ، أَنَا فِي طَرِيقِي إِلَى الْمَوْتِ ، وَأَنْتُمْ فِي طَرِيقِكُمْ لَتَعِيشُوا » . وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَيُّ التَّزْيِيقِ أَهْدَى بِحَبِيلًا » . وَكَمَا قَالَ

الامام على بن أبي طالب لابنه الحسن فى شأن ضاربته « ابصروا ضاربى ،
أطعموه من طعامى ، واسقوه من شرابى ، وإذا أنا ميت فلا تغالى فى كفى ،
وصلى على ، وكبر على سبعا ، وفى رواية خمسا ، وغيب قبرى » . والتاريخ
يزخر بغير هؤلاء الأبطال ، التاريخ القديم والتاريخ الحديث . والحديث عن
صرعى التفرقة العنصرية أو التفرقة الدينية والمعتقدات والسجون ، أصحاب
الرأى والعقيدة ، طويل طويل طويل . فنحن فى عصرنا الحالى نعيش خبراتهم
فى كل يوم بل فى كل لحظة . ولعل ذلك أن يرجع الى أن الانسان على وجه
الأرض فى سبيل الخلاص والتحرر من القيود المعنوية والمادية جميعا ما زال
عليه أن يندر لذلك الضحايا من الشهداء . أى أن الانسانية فى العصور
الماضية وحتى فى العصور الحالية وربما فى العصور القادمة كانت ولا تزال
فى عطش شديد الى دماء الشهداء ! (٤) وقد يلخص هذا وربما يؤكد ما
ذكره مؤلف المسرحية الشعرية « مأساة الحلاج » (الحسن بن منصور الحلاج
٨٥٨ - ٩٢٢ م) الذى كان مشغولا بقضايا مجتمعه فوقفت الدولة ضده
وضلبيته فى احدى ساحات بغداد ولسان حاله :

« كان يقول :

إذا غسلت بالدماء هامتى وأغصنى
فقد توضأت وضوء الأنبياء
كان يريد أن يموت ، كى يعود للسماء
كأنه طفل سماوى رشيد
قد ضل عن أبيه فى متاهة السماء
كان يقول :
كأن من يقتلنى محقق مشيئتى
ومنفذ ارادة الرحمن
لأنه يصوغ من تراب رجل فان
أسطورة وحكمة وفكر
كان يقول :

ان من يقتلنى سيدخل الجنان
لأنه بسيفه أثم الدوزة
لأنه أغاث بالدماء اذا نخس الوريد
شجيرة جديبة زرعيتها بلفظى العقيم
فدبت الحياة فيها ، طالت الأغصان
مثمرة تكون فى مجاعة الزمان
خضراء تعطى دون موعد ، بلا أوان

وحين أسلمه السلطان للقضاء
ورده القضاء للسلطان
ورده السلطان للسجان
ووشيت أعضاؤه بشمر الدماء
تم له ما شاء •
هل نحرّم العالم من شهيد ؟
هل نحرّم العالم من شهيد ؟ « (٥) •

وقتل الانسانية فى الحروب لا يخفون على أحد ، سواء أكانوا من القتل
العسكريين أم مع القتلة المدنيين • وكل جانب يدعى استشهاده قتلاه ! الظالم
يفعل ذلك والمظلوم يفعل ذلك على السواء • وتفرق الانسانية فى الدماء
والخراب والتدمير فى ظل بعض الشعارات التى يشترك فى رفعها الظالم
والمظلوم معا ! واتباع كل تائهون مبلبلون متعصبون ! ويترك كل لحكم التاريخ
بنصف من ينصف ويدين من يدين ويستخلص العبرة والدرس ، ومع ذلك فان
عدد الضحايا بمرور الوقت يتضاعف والتفنن فى القتل والتقتيل يزداد وحشية •
ففى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) نلاحظ أن عدد القتلى من الجنود
كان عشرة مليون جندي وعدد القتلى من المدنيين كان عشرة مليون أيضا ،
أما عدد الجرحى كنتيجة مباشرة لهذه الحرب فقد كان عشرين مليونا • وفضلا
عن ذلك فأننا نجد أن عدد الموتى بسبب الأوبئة والمجاعات التى انتشرت فى
خلال فترة الحرب كان عشرين مليونا !!

وتضاعفت الأعداد فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) :

فبلغ عدد القتلى من العسكريين ١٧ مليونا ، ومن المدنيين بلغ هذا العدد
فى هذه الحرب ٤٢ مليونا ! (٦) وقد ذكرت مصادر أخرى أن عدد القتلى من
العسكريين والمدنيين فى الحرب العالمية الثانية كان خمسين مليونا ، وأن عدد
الموتى من العسكريين والجرحى والمفقودين وصل الى عشرين مليونا وربما
الى ثلاثين مليونا • وكنتيجة لهذه الحرب أصبح أكثر من ٢٥ مليونا من
الأشخاص بلا مأوى • والملاحظ أن القتلى من المدنيين كانوا بالضرورة من
النساء والرجال والأطفال (٧) •

وقتل الفيضانات والزلازل وحوادث الطيران وصرعها لا يخفون أيضا
على أحد • فنحن نطالع أخبارهم فى كل يوم على الصحف والمجلات • ونحن
نستمع الى الأخبار فى الاذاعات ونشاهد الآثار المدمرة وجثث الضحايا على
شاشة السينما أو شاشة التليفزيون فى كل حين • وقد يبلغ عدد هذه

الجلث المئات أحيانا والآلاف أحيانا أخرى وربما أكثر من ذلك .

ومنذ وقت غير بعيد بدأ الاهتمام بحوادث المرور وفداحة الخسائر التي تنجم عنها ، سواء كانت هذه الخسائر في الأرواح أو في الممتلكات . ان حوادث المرور في عصرنا الحالي أصبحت مشكلة خطيرة للغاية ، وعدد القتلى بسببها أصبح عددا مخيفاً ، وكذلك عدد المصابين . والاهتمام بهذه المشكلة يجرى على مستويات عدة : على المستوى العالمى ، وعلى المستوى القومى ، وعلى المستوى المحلى . وعلى الرغم من ذلك فأننا نجد أن عدد جنح القتل القتل من حوادث المرور يزداد على مر الايام . فنجد فى ضوء تقارير الأمن العام أعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ما يلى :

العام	جنح القتل من حوادث المرور	جنح الاصابة من حوادث المرور
١٩٧٣	٣٠٢٥	١٧٠٢٣
١٩٧٤	٣٣٠٩	١٥٥٥٨
١٩٧٥	٣٦١٣	١٧٦٠١
١٩٧٦	٣٨٤٥	٢٠٠٩٨
١٩٧٧	٤٠٥٦	٢٠٧٢٦
المجموع	١٧٨٤٨	٩١٠٠٦

واذا كان عدد جنح القتل من حوادث المرور فى خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٧ هو ١٧٨٤٨ جنحة فأننا نجد أن عدد جنجايات القتل فى نفس الفترة ٦٤٩٢ جناية فقط .

وفى ضوء بيان عدد القتلى والمصابين من حوادث المرور فى خلال الأعوام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٧ ، نجد ما يلى :

العام	عدد القتلى من حوادث المرور	إعداد المصابين من حوادث المرور
١٩٧٣	٣٢٦٨	١٨٣١٠
١٩٧٤	٣٦٦٦	١٦٧٨٨
١٩٧٥	٤٠٦٩	١٨٦٧٣
١٩٧٦	٤٤٩٤	٢٢١٧٥
١٩٧٧	٤٥٢١	٢١٨٩٣
المجموع	٢٠٠١٨	٩٧٩٣٩

وتعلّى زيادة عدد القتلى من حوادث المرور على مر السنين والأعوام فى مصر أن المجتمع المصرى يخسر أكثر على مر السنين والأعوام (٨) .

ولا جدال فإن موت أى عضو من أعضاء المجتمع خسارة لهذا المجتمع .

وإذا كان المصريون المعاصرون مثلهم مثل المصريين القدماء ، منذ آلاف السنين ، يخافون الموت ولا يخافونه ويكرهونه ولا يكرهونه ، فإن هذا الخوف وهذا انكره يرجعان الى أنهم يحبون الحياة وأن الموت يفرق بينهم وبين الأعداء .

أما عدم الخوف والكره للموت فهو لا ينبع من الشك أو الالحاد وإنما ينبع عن التقوى ، فالموت حق والموت انتقال من حياة الى حياة . وإذا كان هذا هو اتجاه المصريين المعاصرين نحو الموت فالملاحظ أنهم لا يخشون الموتى ولا يخشون قيامتهم . ونرى المصريين المعاصرين تحت ضغط التقاليد وللضرورة الاجتماعية الملحة وعلى الرغم من اللوائح التى تجرم ذلك ، يبيتون فى المقابر بل ويسكنون فيها حيث يعيشون معيشة الآدميين بكل ظروفها وأحوالها ، فضلا عن كون الكثير من هذه المقابر باعتبارها مساكن ، أماكن لتجار المخدرات وتعاطيها ، والاتجار فى الأكفان وعظام الموتى وممارسة الدجاجة ! .

والملاحظ أن النظرة نحو من يموتون ميتة غير طبيعية كالمقتول أو المحروق أو الغريق عند بعض المصريين المعاصرين ترى أن هؤلاء الموتى تظهر لهم أشباح بعد موتهم أى يظهر لكل قتيل ميتة غير طبيعية « عفريت » ! ولعل ذلك أن يرجع الى اهتمام المصريين القدماء منذ آلاف السنين ، فى الماضى السحيق ، بجسم الانسان السليم وهو حى وبعد مماته فى ضوء معتقداتهم التى تعتبر الموت غير العادى يشوه هذا الجسم بطريقة أو بأخرى ولا يسر

جفظ الجثة سليمة لتكون ملاذا للروح التي هي دائما في حاجة اليه لكي تعيش . وقد ظل هذا الاهتمام بجسم الإنسان مستمرا حتى الآن .

فالملاحظ أن المجتمع المصري المعاصر لا يزال يولي هذا الجسم ، كله أو بعضه ، مكانة اجتماعية ذات حساسية معينة عند أعضاء هذا المجتمع . فالمشاهد أن أى شيء فى جسم الإنسان الحي يكون خارجا عن المألوف له معنى اجتماعى معين عند المصريين المعاصرين . قد يكون هذا المعنى محببا فى بعض الأحيان ، وقد يكون هذا المعنى غير محبب ولا مقبول ويحول فى طبيعته السخرية اللاذعة فى بعض الأحيان الأخرى (٩) .

- ٨ -

ونحن نلاحظ فى مجتمعنا المصرى المعاصر وفى الكثير من المجتمعات الأخرى أنه قد يموت الإنسان فى قراشه فيسأل الناس عن السبب . ويموت الإنسان تحت عجلات قطار فيقولون : قضاء وقدر . ويموت الإنسان فى ساحة الحرب فيقولون : شهيدا يستحق الجنة . ويموت الإنسان مناضلا عن عقيدة أو قيمة أو مبدأ فيقولون : شهيدا يستحق الخلود . ويموت الإنسان اذا قتله آخر فيمسكون بتلابيب القاتل ويقتضون منه وقد يقتلونه فى بعض الأحيان ، وقد لا يقتلونه أبدا ، بل قد يكرمونه . فالقاتل الذى ينفذ حكم الاعدام موظف مسئول يأخذ مرتبا ، والقاتل الذى يقتل الجاسوس الذى يعمل ضد بلده تنهال عليه المكافآت من دولته ، والقاتل الذى يمارس القتل الجماعى فى أثناء الحرب بأن يقذف بالقنابل المدمرة بأنواعها على مدن العدو وقراه الآمنة ويقتل الرجال والنساء والأطفال ينال الأوسمة والنياشين .

ونحن لا نرى ولا يمكن أن نرى أن يترك القاتل الذى يمثل أمام المحكمة ويدان وشأبه ، بل يجب أن تدرس حالته حتى نصل الى بعض الحقائق عن شخصيته ، حتى نعرف كيف قتل ؟ وأين قتل ؟ ومتى قتل ؟ ولماذا قتل ؟ وعلاقته بالمجنى عليه المقتول ، وحتى نعرف الظروف التى يعيش فى كنفها ، والظروف التى نشأ عليها لكي نيسر له إعادة تنشئته الى حظيرة الانسانية مواطننا صالحا ولكي يزداد فهمنا للنفس البشرية إن قتل القاتل الذى ثبتت إدانته بالحكم عليه بالإعدام ، كما سبق أن أوضحنا ، لا يفيد أحد . أن القتل قد خسر المجتمع فعلا وإذا حكم على القاتل بالإعدام ونفذ فيه هذا الحكم فإن المجتمع يخسر إنسانا آخر . قد يكون هذا المجتمع إذا ما أعاد تنشئته الاجتماعية وجعله مواطننا صالحا فى مسيس الحاجة إليه . وفى ضوء الخبرات الواقعية فى مجتمعنا المعاصر وفى غيره من المجتمعات نلاحظ أن المحكوم عليهم بعقوبات شتى

غير عقوبة الاعدام يسهمون في الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه . او يستطيعون اذا ما أتاحت لهم الفرصة أن يفعلوا ذلك (١٠) .

- ٩ -

والقتلة الذين يدانون ويحكم عليهم بعقوبة الاعدام لا يختلفون كثيرا عن القتلة أو المجرمين الآخرين . فهم فى ضوء بغض ما سبق قد صنعهم المجتمع ، وهم نتاج أجهزة التنشئة الاجتماعية التى تكون شخصياتهم فى ضوء قيم هذا المجتمع ومبادئه ومثله العليا . وليمنع القارىء النظر فى شخصية القاتل التى تكونت فى ظل المناخ الثقافى الاجتماعى الذى تفرخ فيه ظاهرة « الأخذ بالثأر » أو تفرخ فيه ، وتظهر لامعة ، قيمة « العرض » . ان هذا الانسان فى ضوء محددات شخصيته ، مهما كانت مكانته الاجتماعية ، فى الواقع ، له جهاز معين من القيم الاجتماعية يمثل عنده أنبل الأمور وأقدس الاشياء (الأخذ بالثأر أو الحفاظ على العرض مثلا) : فاذا ما هدد هذا الجهاز أو جزء هام منه تراه يثور ثورة عارمة تسيل بسببها الدماء . ان الذى يحيا فى أحد المجتمعات الثانوية فى مجتمعنا المصرى المعاصر فى ظل ظاهرة كظاهرة الثأر شخص عادى ، تراه أبا صالحا وزوجا طيبا وعضوا منتجا شريفا ، ولكن الأخذ بالثأر ، اذا اقتضى الامر ذلك ، أمر محتوم ، لأن الثأر « زى ألحنة ما يتوسى » ! ومثل هذا الشخص ، أو ذاك ، الشخص المتدين ، أيضا ، اذا ما هدد فيما يعتقد ويرى ، قد تكون ثورته ثورة عارمة تتضمن أنماطا معينة من الجريمة منها القتل .

واسهام المذنبين أو الذين كانوا مذنبين فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه يتجلى أول ما يتجلى فى منع الجريمة وفى تيسير القبض على المجرمين الهاربين من وجه العدالة . وقد يكون هذا الاسهام أيضا فى ميدانين خطيرين آخرين هما : ميدان « الوقاية من السلوك الاجرامى » وميدان « علاج السلوك الاجرامى » .

واذا كان الشخص المجرم لا يمكن أن يكون ، كما سبق أن أوضحنا ، مجرما فى كل يوم أو فى كل ساعة أو فى كل لحظة ، أى أنه لا يمكن أن يكون شخصا مذنباً فحسب - فإنه من الأهمية بمكان أن نؤكد ، بادئ ذى بدء ، أنه ليس من اليسير أن نتعامل مع الناس لمجرد أنهم خالفوا القانون الا اذا قصدنا من هذه المعاملة أن تكون سطحية ، أى معاملة لا تجدى كثيرا فى فهمهم والنجاح فى تقويمهم . فالشخص المذنب هو شخص يؤدي أدوارا

اجتماعية عديدة ودينامية ، مثله فى ذلك مثل رجل الشرطة والقاضى . وهذه الأدوار هى التى تكون شخصيته الاجتماعية الدينامية . والنظرة الى دور ارتكابه الجريمة وحده لا تفيد سوى رجل الشرطة حين يحاول القبض عليه ، أو سوى القاضى أو المحلفين عندما يتخذ قرار فى التهمة الموجهة اليه ! ولكن هذه النظرة لا تكفى بحال من الأحوال لتكون أساسا لتغيير نموذج حياة الشخص المذنب . وهذا ما تهدف اليه بالضرورة الجهود التى تبذل لاعادة تنشئة هذا المذنب حتى يكون مواطنا صالحا .

والشخص المجرم على الرغم من مخالفته للقانون بارتكابه جريمة القتل أو جريمة السرقة مثلا فى فترة زمنية محددة وفى مكان محدد ، أى على الرغم من أن هذه المخالفة تعتبر تعبيراً غير مقبول اجتماعيا عن شخصيته الاجتماعية أو عن أسلوب حياته - فاننا نلاحظ أن بعض النفع الاجتماعى يكمن فى هذه الشخصية . ومن أجل هذا **النفع الاجتماعى الكامن** الذى يوجد فى الشخص المذنب ، ازداد الاهتمام باستخدام الأشخاص المذنبين أو الذين كانوا مذنبين ، استخدما مخططا ، فى المعالجة الإصلاحية للمذنبين ، وفى الجهود التى تبذل فى الوقاية من السلوك الاجرامى .

واستخدام المذنبين فى الإسهام فى الوقاية من الجريمة وضبطها ، وفى علاج السلوك الاجرامى ، ليس حديثا . فرجال الشرطة يستخدمون المذنبين كمرشدين ، ويستخدم المسئولون عن ادارة السجون نزلاء هذه السجون لمساعدة فى أمور عديدة . وفى كثير من البلاد ومنها جمهورية مصر نجد أن بعض المسجونين السابقين قد قاموا بمحض إرادتهم بخدمات عديدة لمساعدة المذنبين الآخرين على مواجهة الحياة فى خارج أسوار السجون ، وذلك عن طريق المساعدات الطارئة أو المؤقتة التى تقدم لهم ، والتى تتراوح ما بين تزويدهم بالغذاء والمأوى والملابس وبالروح المعنوية ، الى ايجاد عمل لهم . وكم حدث أن رحب المسجونون السابقون من أصحاب الأعمال بهؤلاء الزملاء لكى يعملوا فى مصانعهم أو فى محال تجارتهم (١١) .

وفى ضوء الحقائق الموضوعية نجد أن عدد المحكوم عليهم بالاعداد فى مصر فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٧٣ ، ٧١٤ شخصا . وفى خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ أى من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ نجد أن عدد المحكوم عليهم ٢٧٩ شخصا . وكان عدد المحكوم عليهم بعد عام ١٩٥٢

فى خلال نفس عدد السنين أى من عام ١٩٥٣ الى ١٩٧٣ ، ٣٢٤ شخصا .
أى أن عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام بعد عام ١٩٥٣ حتى عام
١٩٧٣ قد زاد ، وكان عدد الأشخاص الزائدين ٥٥ شخصا . وقد نفذ الحكم
بالإعدام شتقا حتى يوم ٧ يوليو عام ١٩٧٤ على ٥٧٣ شخصا . والبساقى
وعددهم ١٤١ شخصا لم ينفذ عليهم الحكم لعوامل عدة هى :

عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام	عوامل عدم تنفيذ حكم الإعدام عليهم
٧٩	قبل النقص وتحول للتحقيق .
٢٨	قبل النقص وتعديل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .
١٠	استبدل بالحكم بالإعدام الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .
	بأمر ملكى .
٨	فى انتظار اخطار مصلحة السجون لتنفيذ حكم الإعدام
٥	قبل النقص وحكم بالبراءة وتم الافراج .
٥	وفاة المحكوم عليه بالإعدام بالسجن .
٢	صدر قرار السيد/رئيس الجمهورية بتعديل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .
١	حاول المحكوم عليه الهرب وشرع فى الاعتداء على المستخدمين ومحاولة قتل بعضهم وقد ضرب بالنار وثوقى .
١	اقتحى شتقا .
٢	صدر أمر ملكى بالعفو .
١	استبدل بالحكم بالإعدام الحكم بالأشغال الشاقة ١٥ سنة .
١٤١	

وكان عدد المحكوم عليهم بالإعدام شتقا فى خلال الفترة من عام ١٩٢٣
الى عام ١٩٧٣ : ٧٠٢ من الذكور ، واثنتى عشرة من الإناث . وهذه النتيجة
متوقعة فى ضوء ظروف المجتمع المصرى وفى ضوء قيمة ومبادئه ومثله العليا .
ومن حيث الجرائم التى اتهم بها هؤلاء المحكوم عليهم وثبتت إدانتهم فيها نجد
أنها جرائم عديدة . مع ملاحظة أن المحكوم عليه قد يثبت وتثبت إدانته فى

أكثر من جريمة . وكان أهم هذه الجرائم جرائم القتل بأنماطها (قتل عمد + قتل عمد باضرار + قتل عمد مقترن بسرقة باكرام + قتل بالسم + قتل عمد باضرار وسرقة واشتراك في قتل حمار !) . وكانت نسبة هذه الجرائم بالنسبة للجرائم التي ارتكبتها المحكوم عليهم بالاعدام شنقا نحو ٨١/٨٠٪ . أما الجرائم الأخرى فقد كانت نسبتها نحو ١٨/٢٪ ، وهي تتضمن أنماطا عديدة أهمها جرائم التجسس وقيادة تنظيم سرى والاتيان بأفعال ضد نظام الحكم وسلامة الوطن . والملاحظ أن جرائم القتل قد تتضمن جرائم القتل السياسي ، فنجد منها وأهمها جريمة قتل السردار « السير لى ستاك باشا » التي ارتكبت في نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الاربعاء ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ وقضت المحكمة في يوم ٧ يونيو عام ١٩٢٥ بالاعدام شنقا على كل من المواطنين المصريين عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا وابراهيم موسى الخراط بالعنابر ومحمود راشد المهندس بالتنظيم وعلى ابراهيم محمود البراد بالعنابر وراغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة وشفيق منصور المحامى ومحمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف ، ثم استبدل حكم الاعدام بالنسبة للأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة . وقد نفذ الحكم بالاعدام السبعة الباقين شنقا في يوم ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٥ . وإذا كان من قتل في جريمة السردار كلهم من المواطنين المصريين ، فاننا نجد أنه قد حكم على اسرائيليين صهيونيين هما « الياهو حكيم » و « الياهو بيت نسورى » بالاعدام شنقا لارتكابهما جريمة قتل سياسى أيضا وذلك بقتل « اللورد وين » الوزير البريطانى المقيم في ٥ نوفمبر عام ١٩٤٤ ، وقضت المحكمة العسكرية في يوم ٢٢ يناير عام ١٩٤٥ باعدامهما شنقا ونفذ هذا الحكم في يوم ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ . ومن جرائم الاتيان بأفعال ضد نظام الحكم وضد سلامة الوطن الجرائم التي قضت محكمة الشعب في يوم ٤ ديسمبر عام ١٩٥٤ بالاعدام شنقا على كل من المواطنين المصريين محمود عبد اللطيف محمد عامل سبابة ويوسف عز الدين محمد طلعت مقاول - متفرغ للعمل الاسلامى ، وهنداوى سيد أحمد دوير محامى ، وابراهيم الطيب ابراهيم صقر محامى ، ومحمد محمد فرغلى من علماء الأزهر - متفرغ للعمل الاسلامى ، وعبد القادر على عودة قاضى ثم محامى أمام النقض وكيل الجماعة . وقد صدق على الحكم في نفس اليوم الذى نطق به فيه ، أى في يوم ٤ ديسمبر عام ١٩٥٤ وكان تنفيذ الحكم بعد ذلك بثلاثة أيام فقط أى في يوم ٧ ديسمبر عام ١٩٥٤ .

وكانت الجرائم التي ارتكبتها الاناث المحكوم عليهن بالاعدام شنقا جرائم قتل عمد في معظم الاحوال ، حيث نجد أن واحدة فقط من المذنبات الاثنتي عشرة مذنبه قد ارتكبت « جريمة تخاير وافشاء أسرار » . وقد كان تاريخ الحكم في هذه الجريمة في يوم ١٩ يوليو عام ١٩٧٣ . وكان تنفيذ هذا الحكم في يوم ٢٣ مايو عام ١٩٧٤ . مع العلم بأن ثلاثا من المحكوم عليهن بالاعدام شنقا لم تعرف جرائمهن ، وان اثنتين منهن قد قبل النقص في القضية ونحولت للتحقيق ، وان احدى المذنبات كانت جريمتها قتل أربعة أشخاص وقد قضت المحكمة في يوم ١٢ يوليو عام ١٩٣٠ باعدامها شنقا ونفذ هذا الحكم فعلا في يوم ١٦ ديسمبر عام ١٩٣٠ .

وقد تبين أن جهة صدور الحكم بالاعدام شنقا غير معلومة في ٧٩ حالة من الحالات التي حكم بالاعدام شنقا فيها وعددها ٧١٤ في خلال الفترة من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٧٣ . ومعظم الذين حكم عليهم بالاعدام قد حوكموا أمام محاكم الجنايات أي ٥٤٦ شخصا . أما الباقي وقدره ٨٩ شخصا فقد حوكموا أمام محكمة عسكرية (٣٨ شخصا) وأمام محاكم جنائية عليا (٢٤ شخصا) وأمام محاكم أمن الدولة العليا (١٧ شخصا) وأمام محكمة الشعب (ستة أشخاص) وأمام محكمة الثورة (أربعة أشخاص) . وقد تبين أنه في خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ قد حوكم ١٩ شخصا فقط أمام محاكم عسكرية (عشرة أشخاص) ومحاكم جنايات عليا (تسعة أشخاص) . وفي خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ فقد حوكم ٧٠ شخصا ، أمام محاكم عسكرية (٢٨ شخصا) وأمام محاكم أمن الدولة العليا (١٧ شخصا) وأمام محاكم جنائية عليا (١٥ شخصا) وأمام محكمة الشعب (ستة أشخاص) وأمام محكمة الثورة (أربعة أشخاص) (١٢) .

ولعل القارئ قد لاحظ أنه ليس كل من يرتكب جريمة قتل أو جرائم أخرى تستحق عقوبة الاعدام . يحكم عليه اذا ما أدين بالاعدام ، وأنه ليس كل من يحكم عليه بالاعدام بالضرورة ينفذ فيه هذا الحكم . فقد تبين أن عدد جنايات القتل ، مثلا ، المبلغ عنها في خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ ، ٥٧٩٦٢ جناية قتل ، وإذا اعتبرنا تجاوزا أن كل جناية قتل يتهم فيها شخص واحد فان عدد الأشخاص المتهمين في هذه الجنايات سيكون نفس العدد أي ٥٧٩٦٢ شخصا . ومن هؤلاء حكم عليهم بالاعدام في نفس الفترة أي من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ ٢٧٩ شخصا فقط . وكل هؤلاء قد

اتهموا في جرائم قتل وأدينوا . وكان منهم قاتل محمود فهى النقراشى ، وكل من مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينوا فى حوادث كفر الدوار فى عام ١٩٥٢ وقضت محكمة جنايات دمنهور فى يوم ١٦ أغسطس عام ١٩٥٢ باعدامهما وتصدق على الحكم فى يوم ٥ سبتمبر عام ١٩٥٢ وتم تنفيذ حكم الاعدام فى يوم ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ . وفى خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ كان عدد جنايات القتل المبلغ عنها . ٣٧٧٣٢ جنسية قتل ، واذا اعتبرنا تجاوزا أن كل جنسية قتل يتهم فيها شخص واحد فان عدد الأشخاص المتهمين فى هذه الجنايات سيكون نفس العدد أى ٣٧٧٣٢ شخصا فقط . ومن هؤلاء حكم عليهم بالاعدام فى نفس الفترة أى من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ ، ٣٢٤ شخصا فقط . ومن هؤلاء ٥٦ شخصا قد اتهموا فى جرائم اخرى غير القتل مثل التجسس وقيادة تنظيم سرى وتخاير مع العدو والاتيان بأفعال ضد نظام الحكم وضد سلامة الوطن . أما الباقي وقدره ، ٢٦٨ شخصا فقد اتهموا فى جرائم قتل وأدينوا . ويذكر القارىء أنه اذا كان عدد من قضت المحاكم المختلفة عليهم بالاعدام شنقا فى خلال الفترة من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٧٣ ، ٧١٤ شخصا فانه حتى يوم ٧ يوليو ١٩٧٤ لم ينفذ الحكم بالاعدام شنقا الا على ٥٧٣ شخصا والباقي وعددهم ١٣٣ شخصا لم ينفذ فيهم هذا الحكم لعوامل عدة أهمها قبول النقض والتحويل للتحقيق وتعديل الحكم ووفاء المحكوم عليه بالاعدام فى السجن وانتحار المحكوم عليه أو صدور أمر بالعفو عنه . وبالإضافة الى هؤلاء الأشخاص الذين لم ينفذ فيهم الحكم بالاعدام لهذه العوامل ، كان يوجد فى يوم ٧ يوليو عام ١٩٧٤ ثمانية أشخاص آخرين قد حكم عليهم بالاعدام وتنتظر مصلحة السجون اخطارها لتنفيذ الحكم (١٣) .

وعلى الرغم من أن عدد جنايات القتل المبلغ عنها فى الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ قد قل بنسبة نحو ٣٤ر٩٪ عن عددها فى نفس الفترة قبل ذلك أى فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ ، فإن عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام شنقا قد زاد فى هذه الفترة عن عددهم فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ بنسبة نحو ٧٤ر٧٪ (أى ٤٥ شخصا) .

وفى ضوء كل ما سبق قد يستخلص القارىء بعض النتائج أهمها ما يلى:
١ - ان فئة المجرمين بعامة هم نتاج المجتمع الذى ولدوا فيه ويعيشون . فالمجتمع أى مجتمع كما يستحق المواطنين الصالحين الذين يضمهم فهو أيضا يستحق المواطنين المجرمين الذين يوجدون فيه .

٢ - أن جريمة القتل جريمة خطيرة وينفر منها المجتمع الانساني لما في ذلك من شك . وذلك لأن المجتمع يخسر الشخص الذي قتل أو الاشخاص الذين قتلوا . ومع ذلك فالملاحظ أن القتل في المجتمعات الانسانية لا يحدث بالضرورة كمخالفة لقانون العقوبات ، فالحروب والفيضانات والزلازل وحوادث الطيران وغيرها كحوادث المرور مثلا تسبب قتل الابرياء وغير الابرياء من الاطفال والشباب والرجال والنساء .

٣ - ان القتل العاديين الذين يدانون ويحكم عليهم بعقوبة الاعدام لا يختلفون كثيرا عن القتل الآخرين من الاشخاص الطبيعيين كالقتل في الحروب وحوادث المرور مثلا . ولا يعنى ذلك أن يترك القاتل العادى الذى يمثل أمام المحكمة ويدان وشأنه ، بل يجب أن تدرس حالته حتى نصل الى بعض الحقائق عن شخصيته مكى تيسر له إعادة تنشئته الى خطيرة الانسانية مواطننا صالحا ، ولكن يزداد فهمنا للنفس البشرية مما ييسر عمليات التنشئة الاجتماعية السهوية للمادة البشرية فى المجتمع ووقاية أعضائها من الجناح والانماط الاخرى من الانحراف .

٤ - أن القاتل العادى أو حتى غير العادى (أى الذى يقتل وهو يحارب أو الذى يرتكب جريمة قتل خطأ أيا كانت مثلا) لا يمكن أن يحاسب ويعاقب ، فيعدم الاول ويسجن الثانى ، مثلا ، على أساس أنه يملك ما يسمى بالارادة الحرة . ومن ثم فهو مسئول عن تصرفاته وأفعاله . ذلك أنه لا يوجد انسان يملك هذه الارادة الحرة . وأن ردع المجرم الذى يعدم لا طائل فيه وردع الآخرين لا يثبتته الواقع . فالجرائم لا تزال ترتكب سواء أكانت جرائم قتل عمد ارتكبت مع سبق الاصرار والترصد أم غيرها كالسرقة والتزوير والتجسس . الخ . صحيح أن الانسان منا لديه ارادة ولكنها ليست حرة جرية مطلقة . انها محدودة فى ضوء الامكانيات والقدرات . والملاحظ أن القدرات الانسانية قد تكون منتظمة أو غير منتظمة . والقدرة المنتظمة هي التى تستند الى العلم ، أى تستند الى الفهم الموضوعى للظواهر الانسانية أو المادية . وذلك فى ضوء التعرف على القوانين التى تحكم هذه الظواهر الانسانية أو المادية . ومن ثم فاننا نرى أن قدرة الانسان المنتظمة هي قدرته التى تيسر التغيير ان اقتضت الضرورة هذا التغيير (١٤) .

٥ - ان الاحكام بعقوبة الاعدام قد زادت بعد عام ١٩٥٢ (أى فى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٣) عنها قبل ذلك (أى فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢) . ومن ثم فإن الاشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام فى الفترة الاولى قد زاد عددهم . وكان نسبة من حوكم من هؤلاء

أمام محاكم استثنائية مثل المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة العليا ومحكمة الشعب ومحكمة الثورة في خلال فترة الدراسة الحالية (من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٧٣ نحو ١٦٣٪ من الحالات التي عرفت فيها جهة صدور الحكم بالاعدام شنقا (٨٩ شخصا من ٥٤٦ شخصا) • وقد حوكم ٧٠ شخصا من ال ٨٩ شخصا في خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ ، أي بعد عام ١٩٥٢ بنسبة نحو ٧٨٪ ، أما الباقي وقدره ١٩ شخصا بنسبة نحو ٢١٪ . فقد حوكموا أمام محاكم استثنائية في خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ •

٦ - ليس كل من يرتكب جريمة قتل أو جرائم أخرى تستحق عقوبة الاعدام يحكم عليه اذا ما أدين بالاعدام • وليس كل من يحكم عليه بالاعدام بالضرورة ينفذ فيه هذا الحكم (١٥) •

٧ - أن عددا كبيرا من الذين حكم عليهم بعقوبة الإعدام من المواطنين المصريين في خلال فترة الدراسة الحالية ونفذ فيهم هذا الحكم ، لا يعتبرهم الكثيرون في ضوء تغير الظروف الاجتماعية والسياسية مذبذبين • بل هم في نظر هؤلاء أبطال وشهداء • والامثلة على ذلك عديدة • ومن حق القارئ أن يأخذ بما يراه هؤلاء أو لا يفعل ذلك • ومهما يكن من الامر فان المجتمع المصري باعدامهم قد خسر حتما النفع الاجتماعي الذي يكمن بالضرورة في شخصية كل منهم • وهو نفع في ضوء مستواهم الثقافي والاجتماعي ، وفي ضوء الاهتمام العام الذي كان يملأ نفوسهم سواء كان اهتماما بالعقيدة أو بالوطن أو بالفكر ، وفي ضوء العصر الذي عاشوا فيه وماتوا نفع ثمين ما في ذلك من شك •

المراجع والتعليقات

- ١ - Albert Morris, "What About The Victims of Crime" in Correctional Research, Bulletin no. 16, Boston, Mass. 1966.
- أنظر أيضا :
- Hans Von Hentic, "The Victim and the Criminal" in Vedder. Clyde B., Koenig, Samuel and Clark, Robert E., "Criminology: A Book of Readings", New York, A Holt-Dryden Book, 1958, pp. 76-81.
- وسيد عويس : تكلفة الجريمة التي يتحملها الافراد (المجنى عليهم) ،
المجلة الجنائية القومية ، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث ، نوفمبر
١٩٧٣ ، صفحات ٣٢١ - ٣٤٠ .
- ٢ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : ملامح جريمة القتل ،
القاهرة ، ١٩٧٠ ، صفحات ١٦٤ - ١٦٦ .
- ٣ - سيد عويس : محاولة تفسير الشعور بالعداوة ، القاهرة ، دار
الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، صفحات ١٥٤ - ١٥٧ .
- ٤ - عبد الحليم الجندى : أبو حنيفة بطسّل الحرية والتسامح فى
الاسلام ، القاهرة ، دار سعد للطباعة والنشر ، ١٩٤٥ ، صفحة ٢١٠ .
- أنظر أيضا :
- توفيق أبو علم : أهل البيت ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ ،
صفحات ٢٥٦ - ٢٦٢ .
- وعباس محمود العقاد : العبقريات الاسلامية ، المجلد الثانى ، بيروت ،
دار الكاتب اللبناني ، ١٩٧٤ ، صفحة ١٥٩ .
- ٥ - صلاح عبد الصبور : مأساة الحلاج ، مسرحية شعرية ، بيروت ،
منشورات دار الآداب ، ١٩٦٥ ، صفحات ٢٠ - ٢٢ .
- ٦ - Encyclopaedia Britannica, Inc., William Benton: 1968. Volume 23, pp. 201-202.

- Francis Trevelyan Miller (Assisted by a Staff of 200 experts). "History of World II", Toronto, Canada, Dominion Book and Bible House, 1946. p. 4.

٨ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وحدة بحوث السلوك الاجرامى : مشكلة حوادث المرور ، اشراف سيد عويس ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن عشر ، العدد ١ - ٣ ، ١٩٧٥ ، صفحات ٤٩ - ١٥٤ .

— أنظر أيضا :

تقارير الامن العام أعوام : ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

٩ - سيد عويس : عطاء المعدمين ، نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٣ ، صفحات ١٧٦ - ١٨٢ .

١٠ - سيد عويس : اسهام المذنبين فى الوقاية من السلوك الاجرامى وفى علاجه ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٧١ ، صفحات ١٦٥ - ١٧٥ .

١١ - المرجع السابق .

١٢ - مصلحة السجون : بعض البيانات المتاحة عن الذين حكم عليهم بالاعدام فى مصر فى خلال الفترة من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٧٣ ، اشراف سيد عويس ، ٧ يوليو ١٩٧٤ .

١٣ - المرجع السابق .

(أنظر أيضا تقارير الامن العام أعوام ١٩٦٩ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣) .

- SAIED EWEIS, "Capital Punishment", The National Review of Criminal Science, Volume, VII, No. 3, November, 1964, pp. 443 - 467.

١٥ - المرجع السابق .

اجراءات التحقيق والمحاكمة فى دعاوى الأحداث

دكتور عادل عازر*

يتناول هذا المقال المعاملة التى يلقاها الأحداث خلال اجراءات التحقيق والمحاكمة عند اتهامهم بارتكاب جرائم أو عند تعرضهم للانحراف .

وتتضمن الدراسة تحليلا للنظام القانونى المتبع فى هذا الشأن فى ضوء أحكام قانون الأحداث وفى ضوء نتائج دراسة ميدانية اشتركت فى إعدادها (١) . وقد تصدت الدراسة الميدانية المشار إليها لاستطلاع رأى الأشخاص الذين يناط بهم تنفيذ الاجراءات التى تتبع فى مراحل البحث والتجربى والتحقيق والمحاكمة ، حول الاجراءات الفعلية التى تتبع ورأيهم فى مدى فاعليتها . وعلى وجه التحديد تم استطلاع رأى عينة من الباحثين والباحثات بشرطة الأحوال (بلغ عددهم ٥٤ باحثا) وضباط شرطة الأحداث (بلغ عددهم ٣٤ ضابطا) وقضاة محاكم الأحداث (بلغ عددهم ١٦٦ قاضيا) .

أولا ملاحظات عامة :

فى البداية لابد أن نورد ملاحظتين عامتين على قانون الأحداث الأخير رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ :

أولا : سن الحدث : يعرف القانون الحدث بأنه من لم يتجاوز سنه ثمانى

* مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايية
(١) Legal Protection Afforded to Children, in the Assessment
of Children's Needs in the Arab Republic of Egypt; Carried out
by the National Center for Social and Criminological Re-
search, Cairo, 1972.

عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف . وكان القانون السابق يقصر سن الحادثة على ما بين السابعة والخامسة عشرة .
وما زال موضوع تحديد سن الحادثة يثير الخلاف بين المؤيدين والمعارضين لتحديد حد أدنى للسِّن ، وبين المؤيدين والمعارضين لرفع الحد الأقصى من خمس عشرة الى ثمانى عشرة سنة .

وفى رأينا أن الموضوع فى حاجة الى قدر من الايضاح والتفصيل :

(أ) الحد الأدنى لسِّن الحدث : تقرر نظم عديدة حد أدنى لسِّن الحدث بحيث لا يتخذ اجراء ضد الحدث الذى تقل سنه عن ذلك الحد ، ومثال ذلك سن الثامنة فى القانون البريطانى وسن السابعة فى القانون المصرى قبل التعديل الاخير بحقتضى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وذهب اتجاه آخر عبرت عنه ندوة الشرق الأوسط عن الوقاية من انحراف الأحداث التى انعقدت فى القاهرة عام ١٩٥٣ انه لا يجوز التسليم بالقول بأن المجتمع لا يبال بالأفعال التى يرتكبها الحدث لمجرد أن سنه يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا لسِّن الحادثة ، وعلى هذا الأساس أوصت الندوة بالألا ينص القانون على حد أدنى للسِّن لسريان أحكام قانون الأحداث . وهو ما أخذ به القانون المصرى فى سنة ١٩٧٤ . ومع التسليم بسلامة الاتجاه بضرورة الاهتمام بالأفعال التى ترتكب قبل سن السابعة وتنم عن تعرض الحدث للانحراف ، الا أن مثل هذا الحكم يكون ناقصا - بل ومعيبا - اذا ما انتهى الى القول بعرض الحدث على محكمة الأحداث لاتخاذ تدبير من بين التدابير المقررة فى قانون الأحداث . فان فكرة عرض أمر الحدث الذى يقل عن السابعة على المحكمة يجب ألا تكون واردة اطلاقا ، ويجب أن تعالج أمور الحدث الذى تقل سنه عن سن التمييز عن طريق أجهزة اجتماعية متخصصة تنظر فى أمر الحدث وظروفه الأسرية وكل الملابس التى تعرضه للانحراف . وقد أخذت بهذا الرأى الأخير الدول الاسكندنافية اذ تمنع اتخاذ أى اجراء أو تدبير قانونى ضد الحدث الذى تقل سنه عن الحد الأدنى المقرر قانونا ، فيعرض أمره على الأجهزة الاجتماعية المختصة بالرعاية الاجتماعية (١) .

(ب) الحد الأقصى لسن الحدث : سبق أن أوضحنا أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ رفع الحد الأقصى لسن الحادثة من خمس عشرة سنة الى ثمانى عشرة سنة . وما زال هذا التغيير محللا للخلاف والنقاش المحتدم بين المؤيدين والمعارضين . وقد اختلفت أحكام النظم المقانة فى هذا الصدد ، ففى الولايات المتحدة الامريكية تتجه معظم الولايات الى الاخذ بسن ١٨ سنة ، وتذهب بعض الولايات الى تحديد الحد الأقصى بسن يتراوح بين ١٦ سنة و ٢١ سنة (١) . ويمكن القول بصفة عامة أن الاتجاه الغالب هو الاتجاه نحو رفع الحد الأقصى لسن الحادثة .

ومع ذلك فقد فات كل من المؤيدين والمعارضين لرفع الحد الأقصى لسن الحدث فى مصر أمر هام . فان الغاية التربوية والاصلاحية والمصلحة الاجتماعية التى يراد تحقيقها برفع السن ، لا يمكن أن تتحقق بالحل الذى اعتنقه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فان هذا القانون ينص على انه متى ثبت ارتكاب الحدث جريمة أو ثبت تعرضه للانحراف تحكم المحكمة بأحد التدابير التى تضمنها القانون ، ويجوز للمحكمة أن تحكم بعقوبة جنائية مخففة على من يزيد سنه على ١٥ سنة .

نقول ان هذا الحل ناقص لا يحقق الغاية المنشودة . كما أن الاتجاه الذى ينادى به المعارضون بخفض الحد الأقصى لسن الى ما كان عليه وهو ١٥ سنة هو أيضا اتجاه معيب يعرض ضغار السن لمشاكل خطيرة بايداعهم السجون وتعريضهم لمضار المخالطة مع الكبار . والحل الأمثل الذى لابد أن يرتبط برفع الحد الأقصى لسن هو أن يقسم الأحداث الى فئات عمرية متعددة وأن تتقرر لكل فئة معاملة مغايرة وملائمة ، وأن تخصص للأحداث الذين يتقرر ايداعهم فى مؤسسات اصلاحية ، دور مستقلة تخصص لكل فئة عمرية

M. Paulsen : The delinquency, neglect and dependency, (١)
Jurisdiction of the Juvenile court, in Justice for the child
edited by Margaret Rosenheim, New York, the Free Press of
Glencoe, 1962, p. 47.

وتتضمن المتخصصين في الشئون الاجتماعية والنفسية والتربوية والطبية .
كما يتعين تخصيص سجون خاصة لمن يزيد سنهم على ١٥ سنة ممن يقضى
عليهم بعقوبات جنائية .

ومما يجدر ذكره أن النظام البريطاني قد أخذ بمثل هذا الاتجاه الذي
نشير اليه (١) .

٢ - الاختصاص بالنظر في حالات الانحراف والتعرض للانحراف :

أخذ قانون الاحداث القديم والقانون الحالي بنظام يقضى بأن ينبغي
الاختصاص بالنظر في شئون الاحداث من مرتكبي الجرائم ومن المعرضين
للانحراف ، لمحكمة الاحداث دون سواها . ورغم ما يتميز به هذا النظام
من توفير الحماية القانونية ، وازفاء الشرعية على كافة الاجراءات التي تتخذ ،
إلا أن الأخذ به على إطلاقه وبالشكل المتبع حالياً تعيبه اعتبارات عديدة ،
وتفضل هذا الموضوع فيما يلي :

(أ) من المسلم به أن رعاية صغار السن تنقسم الى فئتين أساسيتين (٢) :

(١) الخدمات المساعدة أو المكملة وهي التي تقدم للحدث وللأسرة لكي
تتوفر للحدث الرعاية والتنشئة الملائمة في محيط بيئته الطبيعية . ويقدم
هذه الخدمات أجهزة وإخصائيون طبقاً لمبادئ فنية وتربوية مستقرة في مجال
تنشئة الأطفال . وما من شك في أنه لا يوجد ما يدعو لعرض هذه الأمور على
المحاكم ، بل أن العناية التي يراد تحقيقها تقتضي البعد بهذه الرعاية عن مجال
التقاضي ورهبة المحاكم .

(٢) الخدمات أو الرعاية البديلة وهي التي تقدم للطفل في حالة عجز
أسرته عن رعايته وتربيته تربية ملائمة . وفي هذه الحالة تتخذ تدابير تتضمن
قدراً من الحد من سلطة الوالدين ، وقد تقتضي إيداع الطفل في مؤسسة

Vyquist : op. cit. p. 195.

(١)

Alfred Kadushin : Child Welfare Services, the Macmillan
Co., New York, 1967, 202-203.

(٢)

اصلاحية • وفى هذه الأحوال يتعين اصفاء الشرعية على كل الاجراءات واختصاص محكمة الاحداث بالنظر فى هذه الحالات •

(ب) ان انشاء جهاز اجتماعى يجنب الاحداث من صغار السن المضار النفسية التى تحدثها اجراءات التحقيق والمحاكمة • ونرى أن يختص هذا الجهاز بالنظر دون سواء فيما ينسب للاحداث الذين لا يقل سنهم عن السابعة •

(ج) ان انشاء جهاز اجتماعى يضم اخصائيين اجتماعيين ونفسيين وتربويين وقانونيين وغيرهم • • يحقق فوائد عديدة ، من بينها حجب عدد كبير من القضايا عن محكمة الاحداث وهى التى يكفى فيها تقديم الخدمات المساعدة والمكاملة للأسرة وللحدث • كما أن مثل هذا الجهاز يكون أكثر قدرة على بحث

حالة الحدث من محكمة الاحداث المثقلة بالقضايا • فاذا ما رأى الجهاز الاجتماعى حاجة تدعو لتدخل القضاء للنظر فى اتخاذ تدبير يوفر الرعاية البديلة وكذلك فى حالة ارتكاب الحدث جريمة ، وفى هذه الحالات يحيل الجهاز الاجتماعى الدعوى على المحكمة مشفوعة بدراسة الحالة التى أجراها •

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن ٧٣٥ / من قضاة محاكم الاحداث طالبوا بحجب عدد أكبر من قضايا الاحداث التى لا تستلزم تدخلهم ، حتى يتيسر لهم الوقت الكافى للتعلم فى نظر القضايا الهامة •

وبالاطلاع على الاحصاء القضائى السنوى لعام ١٩٧٥ الذى أعدته وزارة العدل يتبين أن عددا كبيرا من قضايا الاحداث انتهى الى الحفظ أو الحكم بتسليم الحدث الى والديه أو المتولين تربيته • فيتبين من احصاءات سنة ١٩٧٥ أن عدد البلاغات التى قدمت ضد احداث فى تلك السنة وانتهت الى الحفظ بلغت ٩٩٤ حالة ، كما لم تستمر الاجراءات فى ٣٦٠٥ حالة •

كما يتبين من الاحصاءات ارتكاب الاحداث فى تلك السنة الجرائم التالية :

الجنايات ٤٠٨ حالة (حفظ منها ١٣ حالة) •

- الجنح ٢٧٠٨٦ حالة (حفظ منها ٢٧٩)
- المخالفات ١٤٩٦ حالة (حفظ منها ٢ حالة)

ويبين احصاء سنة ١٩٧٥ أن العقوبات والتدابير التي صدرت بها أحكام على الأحداث كانت على الوجه التالي :

الحبس مع الشغل (٣٠٧) ، الحبس البسيط (٥٥) ، الغرامة (٣٦٩٦) ،
الانذار (١٦٢٢) ، التسليم لولى الأمر (١٠٨٢٩) ، ويبلغ مجموع المحكوم عليهم (١٦٥٦٩) وأحكام بالبراءة (٢١٤) . ويتضح مما تقدم أن عددا كبيرا من القضايا انتهى الى الحفظ أو التسليم لولى الأمر . وهذا يشير الى امكان تنفيذ اقتراحنا بحجب هذه الحالات عن المحكمة وعرضها على جهاز اجتماعي يتصدى لدراسة حالة الحدث ويتمكن من توجيه الوالدين وتقديم المساعدة لهما في تنشئة الحدث وتربيته تربية سليمة .

ثانيا : مرحلة الاستدلال والتحقيق :

نعهد بعض النظم لأجهزة اجتماعية بمهمة تلقي الشكاوى أو البلاغات التي تقدم عن حالات انحراف الأحداث أو تعرضهم للانحراف (١) . أما في مصر فإن هذه المرحلة تتولاها شرطة الاحداث ونيابة الاحداث . ونتناول فيما يلي نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها عن الاجراءات التي تتبع في هذه المرحلة :

١ - شرطة الأحداث : يعمل بها ثلاث فئات هم المخبرون والضباط والباحثون (والباحثات) الاجتماعيون وقد تبين من الدراسة الميدانية التي أجريناها أن رجال الشرطة من الضباط والمخبرين لا يتفرغون لشئون الأحداث في بعض الأحيان - وعلى وجه الخصوص الذين يعملون خارج مدينة القاهرة . فقد ذكر ٨٥٣٪ من الضباط و ٣٦٤٪ من المخبرين أنهم يقسمون بأعمال اضافية لعملهم في شرطة الاحداث مثل أعمال الأمن العام والتحقيق

Alfred Kahn : Court and Community, in Justice for the
Child, op. cit., p. 223.

(١)

وبعض المهام الخاصة • وما من شك فى أنه اذا روى الإبقاء على نظام شرطة الأحداث لابد أن يكون ذلك على أساس التخصص والتفرغ والاعداد الخاص مع اتاحة التدريب الدورى •

٢ - لم يتضمن قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ تنظيمًا للإجراءات التى تتبع فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق الابتدائى ، ولذلك فان العمل جار على تطبيق القواعد العامة ، اذ تنص المادة ٥١ من القانون المذكور على أن تطبيق الأحكام الواردة فى قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد به نص فى هذا القانون • ونورد فيما يلى بيانًا لما يتبع فعلا من إجراءات :

(أ) يجرى الباحث الاجتماعى بحثا عن حالة الحدث وأسرته طبقا لنموذج مطبوع وبطبيعة الحال فان الامكانيات المتاحة بشرطة الاحداث لا تتيح الفرصة لاجراء دراسة طبية ونفسية • ومن الجائز اجراء هذا الفحص فيما بعد أثناء سير إجراءات الدعوى أمام المحكمة اذا رأت المحكمة دأعيا لذلك (المادة ٣٦) •

(ب) وقد سألنا ضباط الشرطة عن كيفية التحفظ على الحدث اذا ما تقرر ذلك أثناء سؤاله بالشرطة وقد تبين من الاجابات أنه فى ٤١ر٤ / من الحالات تخصص بقسم الشرطة أماكن خاصة لايداع الأحداث • وفى غير هذه الحالات قد يودع الحدث فى غرفة الضابط أو الباحث الاجتماعى أو غيرها من الأماكن المتاحة • أما بالنسبة للحبس الاحتياطى فقد نص القانون الجديد على انه غير جائز بالنسبة للحدث الذى لا يتجاوز خمس عشرة سنة • واذا استدعت الظروف التحفظ عليه جاز ايداعه باحدى دور الملاحظة لمدة لا تزيد عن أسبوع ، الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك • ويجوز تسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه •

(ج) كما سعى البحث الميدانى الى التعرف على الأسلوب الذى يتبع فى اجراء التحقيق بمعرفة الشرطة • ولذلك سئل الضباط عما اذا كانوا يتبعون الاسلوب التقليدى الذى يتبع فى التحقيق بصفة عامة • وقد أجاب ٤٧٪ من الضباط بأنهم يتبعون الأسلوب العادى الذى يتبع فى تحقيق كافة القضايا •

وقرر ٥٣٪ من الضباط أنهم يتبعون أسلوباً خاصاً في التحقيق ، وأظهرت إجاباتهم التفصيلية أن هذا الأسلوب يختلف ويتباين ، فليجأ البعض إلى التبسيط ومحاولة كسب ثقة الحدث ، وتلجأ قلة إلى التشدد حتى لا يعود الحدث إلى الانحراف . وتظهر الإجابات الحاجة لوضع تنظيم قانوني لإجراءات الاستدلال والتحقيق في قضايا الأحداث .

(د) لما كان الهدف من التدابير المقررة للأحداث هو هدف تربوي وعلاجي ، فيتعين أن يراعى في كافة المراحل الإجرائية وفيما يتخذ من تدابير ، عدم إلحاق الأذى بمستقبل الحدث حتى لا يوصم بالانحراف . ولذلك فقد ثار التساؤل عن مدى ملاءمة حفظ سجلات عما يرتكبه الأحداث . ومدى ملاءمة أخذ بصمات وصور فوتوغرافية للأحداث لحفظها في هذه السجلات .

وفيما يلي نتناول هذا الموضوع تفصيلاً :

١ - حفظ السجلات : تتجه معظم النظم إلى تحريم تداول أو إعلان محتوى السجلات أو استخراج بيانات منها إلا لغرض واحد هو أن تعرض على محكمة الأحداث بمناسبة النظر في الدعوى المنظورة . وتطبيقاً لهذا المبدأ تضمنت قواعد الحد الأدنى لمحاكمة الأحداث التي وضعت في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٩ القاعدة التالية :

« لا يجوز لوسائل الإعلام أن تنشر اسم أو صورة طفل يكون مقسماً للمحاكمة إلا إذا صدر إذن خاص من المحكمة » .

وفي مصر تحفظ سجلات عن انحرافات الأحداث وتقضي المادة ١٧ من قانون الأحداث بعدم سريان أحكام العود الواردة في قانون العقوبات على الحدث الذي لا يتجاوز سنه خمس عشرة سنة . وكان الأجدر في رأينا أن يمتد هذا الحكم بحيث يشمل الأحداث الذين لا يتجاوز سنهم ثمان عشرة سنة .

كما نرى أن يتضمن القانون نصاً يحظر نشر اسم الحدث أو صورته عن طريق وسائل الإعلام ، وقد أيد هذا الرأي ٨٩٪ من القضاة الذين تم استطلاع رأيهم . وذهب ٩٦٪ منهم إلى المناداة بفرض السرية الكاملة على نتائج البحث الاجتماعي الذي يجرى عن الحدث .

٢ - البصمات والصور الفوتوغرافية : تختلف الآراء حول مدى ملاءمة أخذ بصمات وصور فوتوغرافية للأحداث . وقد استطلعنا رأى ضباط شرطة الأحداث عن المتبع فى هذا الشأن . ويبين الجدول التالى اجاباتهم :

	فى حالة ارتكاب جرائم			فى حالة التعرض للانحراف		
	تؤخذ	لا تؤخذ	غير مبين	تؤخذ	لا تؤخذ	غير مبين
البصمات	٨٥٣٪	٨٨٪	٥٩٪	٥٢٩٪	٤١١٪	٥٩٪
الصور						
الفوتوغرافية	٨٢٣٪	١٤٧٪	٢٩٪	٣٢٣٪	٥٥٩٪	١١٨٪

وقد ظهر اتجاه لمحاولة التوفيق بين المؤيدين والمعارضين لهذه الاجراءات مع الحد فى الوقت ذاته من الاضرار التى قد تقرتب على الاخذ بها . ويرى هذا الرأى ألا تتخذ هذه الاجراءات الا باذن المحكمة فى الحالات التى تنبىء فيها ظروف الدعوى بخطورة الحدث مثل ارتكاب جرائم خطيرة أو محاولته الهرب . وفى جميع الحالات يتعين أن يضاف على هذه الاجراءات وعلى آثارها « وصف غير جنائى » (١) .

(هـ) الحاجة لتنسيق الجهود بين الشرطة والنيابة والمحكمة : من الواضح أن أدوار كل من الشرطة والنيابة والمحكمة متصلة اتصالاً وثيقاً وأن المصلحة تقتضى الاتصال والتوفيق والتنسيق بين هذه الجهود . وقد وجه سؤال لضباط الشرطة عن مدى اتصالهم بكل من النيابة والمحكمة . فأجاب ٥٨٪ من الضباط أو اتصالهم بنيابة الأحداث قاصر على المراسلات الرسمية وقال ٤١٪ من أفراد العينة إن النيابة تدعوهم للحضور فى كل أو فى بعض الاحوال .

ومما تقدم تظهر الحاجة الى تنسيق الجهود ، وفى رأينا أن ذلك يتحقق .

(١) John P. Kenney and Dan G. Pursuit : Police work with Juveniles, Published by Charles Thomas, U.S.A., 1962, p 18.

بتشكيل الجهاز الاجتماعي الذي سبق أن أشرنا إليه لبحث شئون الأحداث وحجب الحالات التي لا تتطلب تدخلا قضائيا ، مع تقرير الخدمات المساعدة والتكميلية للحدث ولأسرته .

ثالثا : مرحلة المحاكمة :

١ - تشكيل المحكمة والخبراء المعاونون : كان القانون القديم يقضى باختصاص قاضي واحد بالنظر في القضايا التي يتهم فيها الحدث بارتكاب جريمة أو اذا نسبت إليه احدى حالات التشرد التي تضمنها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ وكان النظام القديم يقضى بأن يعد باحث اجتماعي بحث حالة Case study عن الحدث لكي يعين المحكمة في اختيار التدبير الملائم . وقد أدخل قانون الأحداث الجديد رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ تغييرا طفيفا . اذ نصت المادة ٢٨ منه على أن تشكل محكمة الأحداث من قاضي واحد ، ويعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء ، ويكون حضورها اجراءات المحاكمة وجوبيا . وعلى الخبراء أن يقدموا تقريرها للمحكمة بعد بحث ظروف الحدث من جميع الوجوه ، وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها .

وقد استطلع البحث الميداني آراء قضاء محاكم الأحداث في أمر تشكيل المحكمة وفيمن يعاونها ، وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

(أ) ذهب ٨٠٪ من القضاة الى الموافقة على تشكيل المحكمة من قاض واحد . بينما اتجه رأى العدد الباقي الى المطالبة بتشكيل يضم ثلاثة قضاة حتى تنجح الخبرة المتعددة ويوزع العمل مما يسمح ببحث تفصيلي متعمق .

(ب) اتجه رأى ٥٤٫٩٪ من القضاة الى أن تختص محاكم الأحوال الشخصية (الأسرة) بالنظر في قضايا الأحداث ، وذلك لكونها مرتبطة بظروف الأسرة بحيث لا يمكن الفصل بين المجالين .

(ج) وقد نادى ٧٥٫٣٪ من القضاة بضرورة تشكيل جهاز متخصص يضم متخصصين في التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع . وطالب البعض بضم أحد رجال الدين وممثل لاصلاحيات الأحداث وأحد الأطباء . وطالب القضاة بأن يختص هذا الجهاز ببحث حالة الحدث من كافة الواجهات وتقديم تقرير عن حالته وما يقترحه الخبراء في شأنه .

(د) . وأضاف ٧٥٩٪ من القضاة بأن اجراء بحث الحالة ضرورى فى كل القضايا التى تعرض عليهم ، فى حين ذهبت آراء الآخرين الى عدم ضرورة بحث الحالة فى المخالفات والافعال قليلة الاهمية .

٢ - مبدأ تخصص قضاة محاكم الاحداث : لا يتضمن النظام المعمول به حاليا مبدأ تخصص القضاة ، وبالتالى فان قضاة محاكم الأحداث غير متفرغين للنظر فى هذا النوع من القضايا . وقد نادى ٨٤٣٪ بضرورة الأخذ بنظام تخصص القضاة . وبسؤال القضاة عما اذا كانوا يرغبون فى التخصص فى قضاء الاحداث أبدى رغبة فى ذلك ٤١٪ منهم ، ورفض هذا التخصص ٥٤٨٪ من القضاة . وبررت المجموعة الأخيرة آراءها بالأسباب التالية : « الرغبة فى الاطلاع والعمل فى فروع أخرى - أن النظام الحالى يربط بين الترقى والخبرة فى فروع أخرى - الشعور بعدم الرضا عن العمل فى هذا المجال .

هذا وقد نادى ٩٤٪ من القضاة بأهمية تنظيم دورات تدريبية لهم تجمع بين الجانبين النظرى والعملى .

٣ - الاجراءات أمام محكمة الاحداث : يقضى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بذات النظام الذى كان ساريا من قبله ، اذ تنص المادة ٣١ « يتبع أمام محكمة الاحداث فى جميع الاحوال القواعد والاجراءات المقررة فى مواد الجنج ما لم ينص على خلاف ذلك » .

ونرى أن هذا اتجاه معيب يتعين تعديله ، فلا محل لتطبيق النظم والاجراءات الجنائية (المقررة فى مواد الجنج) فى قضايا الأحداث ، وذلك لأن هذا الاتجاه يتعارض والفلسفة التى اعتنقها القانون بأسباب الطابع التربوى والعلاجى على التدابير التى تتخذ إزاء انحراف الحدث أو تعرضه للانحراف . وقد نصت المادة ٧ من القانون على عدم جواز الحكم على الحدث الذى لا يتجاوز ١٥ سنة بأية عقوبة أو تدبير مما نص عليه فى قانون العقوبات .

كما أن الاتجاه الى تطبيق الاجراءات المتبعة فى مواد الجنج يتعارض مع الغاية التى أراد المشرع تحقيقها بما تضمنته المادة ٣٤ : « لا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث الا أقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون

ومن تجيز له المحكمة الحضور باذن خاص» • وتضيف هذه المادة انه يجوز اخراج الحدث أو أحد ممن ذكروا من الجلسة اذا رأت ضرورة لذلك • ومن الواضح أن ما تتضمنه المادة ٣٤ من أحكام تبغى منع الأثر السىء الذى قد تحدثه المحاكمة فى نفس الحدث •

ولذلك نرى أن يتضمن قانون الاحداث تفصيلا للاجراءات التى تتبع فى قضايا الاحداث بحيث تتفق وفلسفة النظام وتبعد الحدث عن مناح المحاكمة الجنائية بما يصاحبها من رهبة • وقد استطلعنا رأى القضاة عما يرون اتباعه من إجراءات :

(أ) انتقد ٧٨٫٧٪ منهم النظام التقليدى فى التحقيق أمام النيابة ، وطالبوا بأن تسمع أقوال الحدث فى جو بعيد عن رسمية ورهبة التحقيق التقليدى • وبسؤالهم عما اذا كان يجوز للقاضى أو لعضو النيابة أن يحاول الحصول على اعتراف من الحدث بارتكاب الفعل المنسوب اليه ؟

أجاب ٨٢٫٥٪ من القضاة بأن ذلك غير جائز ، فى حين رأى ١٥٫٧٪ منهم بأن محاولة الحصول على الاعتراف جائزة •

وتظهر هذه الاجابة الحاجة الى اعادة النظر ودراسة موضوع الاثبات. فى قضايا الاحداث فى ضوء الفلسفة التى اعتنقها قانون الاحداث •

(ب) وأشار بعض القضاة الى عدم الحاجة للشكليات التى تصاحب محاكمة فى مواد الجنح ، مثل نداء الحاجب على القضايا ووجود شرطى بقاعة الجلسة •

وفى سؤال آخر للقضاة عما اذا كانوا يوجهون السؤال التقليدى « هل انت مذنب أم غير مذنب » للحدث ؟ أجاب ١٣٫٤٪ من القضاة أنهم يوجهون هذا السؤال للحدث ، وذكر ٦٣٫٨٪ أنهم يوجهون هذا السؤال بأسلوب غير مباشر ، ونفى ١٨٫١٪ من القضاة توجيههم لمثل هذا السؤال •

(ج) وقد أحسن القانون اذ نص فى المادة ٣٧ على انه « لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الاحداث » ، وذلك تمشيا مع الفلسفة التى اعتنقها والتى

تتضمن الطابع التربوي على المحكمة واستبعاد المخاصمة في كل الاجراءات
التي تتبع .

(د) وسألنا القضاة عن الوقائع التي يبحثون عنها أثناء نظر الدعوى ،
فأجاب ٩٤٪ أنهم يسعون الى التعرف على الاسباب والعوامل التي تؤدي الى
ارتكاب الافعال المنسوبة للحدث . كما أجاب ٩٣٫٢٪ منهم بانهم يسعون الى
التعرف على مدى ادراك الحدث وفهمه للآثار التي ترتبت على سلوكه ،
وأنضافوا انهم يحاولون كسب ثقة الحدث . وعارض ٨٢٫٢٪ اللجوء الى معاملة
الحدث معاملة خشنة . وذكر ٧٥٫٣٪ انهم يسعون الى كسب ثقة والدي الحدث
وتعاونهما . ونرى أن الأمر يدعو لتقنين هذه المبادئ في القانون حتى يراعيها
الجميع .

(هـ) وقد وجه سؤال للقضاة عن أهم العوامل التي تؤثر في اختيارهم
للتدبير الملائم للحدث ، أي العوامل التي يبحثون عنها أثناء نظر الدعوى .
وقد اختاروا العوامل التالية ونشير الى النسب المئوية لتكرارات Frequency
كل عامل :

الظروف الاجتماعية في كل دعوى (٨٤٪) سن الحدث (٧٧٪) ثبوت نية
ارتكاب الجريمة أو الفعل المكون للانحراف (٧٠٪) العود (٧٠٪) جسامة
الجريمة (٦٨٪) قدرة الوالدين على تربية الحدث (٦٤٪) المستوى الاقتصادي
للم الأسرة (٦٢٪) .

(و) وفيما يتعلق بالعوامل التي يعتمد عليها القاضي في حكمه بتسليم
الحدث لوالديه ذكروا : اذا كان الوالدان قادرين على تعليمه (٥٥٪) ظروف
أو نوع الجريمة أو ضالة الفعل المرتكب (٤٤٪) المستوى الاقتصادي للوالدين
(٣٦٪) سن الحدث (٣٤٪) كون الحدث غير عائد (٢٦٪) .

(ز) وتنص المادة ٣٨ على أن يكون الحكم الصادر على الحدث بالتدبير واجب
التنفيذ ولو كان قابلا للاستئناف . ونرى أن الاخذ بهذا النظام يقتضى ادخال
تعديل يوجب الفصل في دعاوى الاحداث على وجه السرعة .

ونؤيد ما تضمنته المادة ٣٩ من القانون فقد قضت بأن تعلن الاحكام
التي تتخذ ضد الحدث الى والديه أو من له الولاية عليه • ولهؤلاء أن يباشروا
لمصلحته طرق الطعن المقررة •

وبعد ففي ضوء نتائج الدراسة المتقدمة نرى أن هناك حاجة
لتضمن قانون الأحداث بابا يعالج بالتفصيل الاجراءات التي تتبع في قضايا
الأحداث بحيث تجمع بين ميزتين : شرعية الاجراءات مع البعد عن الشكلية
وتغليب الطابع التربوي • ونرى أن هذا الاصلاح لا يكتمل الا بإنشاء الجهاز
الاجتماعي الذي سبق أن أشرنا اليه •

حجم الجريمة إين الاحصاءات الرسمية وغير الرسمية

أدكتور صلاح عبد المتعال *

(دراسة نقدية)

الاحصاء والجريمة :

تعتبر احصاءات الجريمة وسيلة لا غنى عنها فى تحديد حجم مشكلة الجريمة . اذ لا يمكن معرفة أبعاد هذه المشكلة ومدى ما تشغله من حيز فى المجتمع الا بمحاولة حصر تكرارات السلوك الاجرامى بانماطه المتباينة ، وتقدير نسبة هذه التكرارات الى المجتمع الأصلى بفئاته المختلفة ، سواء كانت فئات نوعية أو عمرية أو تعليمية أو مهنية أو طبقية أو سلالئية أو إيكولوجية .

ولن يكون لهذه الاحصاءات معنى اذا اقتصرت على فترة زمنية محددة بل يمكن أن يتم ذلك اذا ما تواصلت هذه الاحصاءات فى فترات زمنية متتابة تجعل من اليسر بمكان رصد حركة الظاهرة وذبذباتها أو تقلباتها بالزيادة أو النقص ، وبذلك تصبح الدراسة ذات طابع ديناميكى أكثر منه سباتيكى (١) .

ويسهم الاطلاع على الاحصاءات الجنائية وتحليل اتجاهات انتشارها وحركتها فى رسم خريطة بارزة عن انتشار الظاهرة الاجرامية حيث يمكن اتخاذ ما يكفل من اجراءات وقائية ، شرطية كانت أو اجتماعية دون انتظار رنيب حل المشكلة من جذورها بعد انتهاء فرق البحث العلمية من الاستقصاء طويل المدى عن عوامل وأسباب المشكلة وهذا ما ينتهجه المنظور الايكولوجى (٢)

* حبير أول بالمركز العومى للبحوث الاجتماعية ولجنائية ، والإستاذ المشارك بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

(١) انظر أهمية البعد الزمنى فى تحليل الاسجاءات الاحصائية فى كتاب
Sanders, Irwin T., The Community — An Introduction to
a Social System, The Roland Press Co., N.Y., 1958, pp. 155-159

(٢) د. صلاح عبد المتعال ، التغير الاجتماعى فى البلاد العربية وعلاقته بالجريمة ، جامعة الدول العربية ، المنظمة الدولية العربية للدواع الاجتماعى ضد الجريمة ، بغداد ١٩٦٨ ، ص ٣٣ ، وانظر أيضا نفس المرجع فى نقد آراء نيومير ، وبلونر وتيثرز وصوفيا روبيسن وهانير - صفحات ٣٠ ، ٣٣ .

فى دراسة الجريمة - رغم الانتقادات الموجهة اليه فى حدوده الضيقة لتفسير الجريمة - الا أنه يلقي الضوء على مدى انتشار الجريمة فى مناطق معينة تتيح لمكافحة الجريمة وضع اجراءات وقائية للحد من انتشارها بأساليب واجراءات أمنية كالتى يقوم بها رجال الشرطة أو اجتماعية كالتى يقوم بها المتخصصون فى الرعاية الاجتماعية .

الاحصاءات الرسمية ٤

واذا كانت دراسة أبعاد الجريمة من حيث حجمها وحركتها تعتمد على الاحصاءات الجنائية الرسمية فى المقام الأول ، الا أن هذه الاحصاءات ذاتها لاقت من الصعوبات المختلفة التى تجعلها فى نوع من الحرج العلمى أو الموضوعى . اذ أن أهم القضايا التى تثار حولها ان هذه الاحصاءات لا تعكس لنا الحجم الفعلى لمشكلة الجريمة ، اذ أن درجة ثباتها وصدقها محدودة ، وذلك يبدو واضحا فى الدول المتقدمة التى قطعت شوطا طويلا فى محاولة ضبط الاحصاءات وتدقيقها ، فهناك عوامل تؤثر فى عمليات الرصد والتسجيل .

واذا كان ثمة تحفظات من هذه الاحصاءات الرسمية فى الدول المتقدمة فانه من باب أولى أن يكون لدينا تحفظات مماثلة على الأقل بالنسبة لاحصاءات الجريمة فى الدولة النامية (١) .

الاعتماد على احصاءات الشرطة ٥

وتعتبر احصاءات الجريمة المتوفرة لدى جهاز الشرطة أكثر البيانات شمولاً ، لانه لديه القدرة على اكتشاف الجرائم وتسجيل البلاغات التى يتلقاها من الجمهور ، أما الأجهزة الأخرى كالمحاكم والمؤسسات العقابية فان احصاءاتها الجنائية تمثل الحالات التى تم رفع الدعوى فيها أو إحالتها الى القضاء وهذا بدوره يدفع بجزء من الجناة الى المؤسسات العقابية أو الإصلاحية ، وبذلك تصبح هذه الاحصاءات الجنائية التى تصدرها الشرطة من أهم وسائل التعرف على حجم الجريمة .

(١) Clinard, Marshall. B & Abbott, Daniel J., Crime in Developing Countries, John Wiley & Sons, N.Y. 1973 p. 22.

عوامل القصور في الاحصاءات الرسمية :

ولكن هل تمثل هذه الاحصاءات الجنائية الرسمية الحجم الحقيقي أو التقريبي لمشكلة الجريمة ؟

لقد تبين على مستوى البلاد المتقدمة انها لا تمثل واقسح المشكلة ، فالاحصاءات التي تمثل عدد المقبوض عليهم تعتمد أساسا على مدى كفاية جهاز الشرطة في مختلف عمليات حفظ الامن ، هذا بالإضافة الى أن زمام الموقف في اتخاذ قرارات القبض أو الافراج عن المشبوهين في أيدي رجال الشرطة ، وهؤلاء تتأثر قراراتهم بعدة عوامل فقد تلعب المكانة الاجتماعية للمشتبه فيه دورا في حفظ القضية كما قد يتأثر بنوع الجاني أو الانتساب السلالي أو الجنسي ، هذا فضلا عن تغاير نمط الجريمة من حيث درجة خطورته ومدى نقل ضغط الرأي العام بالنسبة لبعض الجرائم .

وقد أشار الى بعض هذه العوامل جولدمان Goldman (١) في دراسة أجراها في اقليم آليني Alleganey بولاية ينسلفانيا الى أن هناك عوامل أبعد من القانون لها تأثيرها في تقديم الشباب الجانح الى المحاكم . فقد تبين أن أغلب المعالجات الشرطية بالنسبة للافعال الجانحة عند الشباب لم ترفع الى المحاكم بنحو ٦٩٪ من مجموع الحالات التي تناولتها الشرطة ، كما اختلفت استجابة الشرطة حسب خطورة الجريمة ، فبالنسبة للادى ضد الغير لم يمثل أمام المحكمة منها الا ٥٪ فقط بينما مثل ٩١٪ أمام المحاكم المتهمين في سرقة السيارات . ومن ثم فخطورة الجريمة هي العامل الاساسى لاتخاذ اجراء قضائي من قبل الشرطة .

وقد أثار (جولدمان) الانتباه في دراسته عن تأثير الشرطة بالمستوى الاقتصادي للمنطقة التي تقع فيها الجرائم ، اذ أن الطابع الغالب في المناطق الغنية تقديم مرتكبي الجرائم البسيطة من الجانحين الى المحكمة بينما يمثل أعلى نسبة في الجرائم الخطيرة الجانحين من المناطق الفقيرة .

أما العامل السلالي أو الجنسي فقد وجد اختلافا طفيفا في احوالة الجرائم الخطيرة الى المحكمة بين مرتكبيها من البيض والملونين بينما كانت السدالة

واضحة بالنسبة الى الجرائم البسيطة حيث ان الطفل الملون المتهم فى جريمة بسيطة أكثر تعرضا للمثول أمام المحكمة من الطفل الابيض .

كما اتضح أن قرار الشرطة لا يتأثر بنوع الجاني إذا ما كان ذكرا أو أنثى بالإحالة الى القضاء بينما يختلف الوضع بالنسبة لفئات الأعمار ، فكلما زاد السن كلما زاد احتمال الجاني لتقديمه الى المحاكم ، وهذا يذكرنا بدراسة ركلس teckless عن قابلية واحتمالية فئات معينة للتورط فى بعض أنماط السلوك الاجرامى ، وذلك باعتماده على المنهج الاحصائى أو السجلى Acturial Method . باستخدام الاحصاءات الجنائية الرسمية .
والاحتمالات الفتوية Categorical Risks انتهى يقصدها ركلس هو توزيع الحالات المسجلة حسب السن والنوع والمهنة والطبقة والموطن ، بما قد يدل على قابلية فئة أكثر من غيرها للتورط فى فعل الجريمة أو التعرض لها كمجنى عليهم .

الاجرام الخفى :

ويتأثر الحجم الرسمى للجريمة بغياب عدد كبير من الجرائم يصعب التوصل اليها وهذا ما يصطلح عليه بالاجرام الخفى Dark Figures ، اذ لا تمثل الحجم الرسمى للجريمة الا من تورطوا ووقعوا فى قبضة رجال الشرطة أو مثلوا أمام المحاكم ، ويتأثر عدد المقبوض عليهم تبعا لنشاط الشرطة أو كفاءة جهازها فى التحرى والبحث أو اسناد أعمال أخرى لا تمت الى الأمن الحقيقى بصلة .

كما يتأثر غياب عدد آخر من الجرائم عن السجلات والاحصاءات بسبب اتجاه المجنى عليهم نحو الابلاغ عما وقع عليهم من اعتداءات شخصية أو مالية . فهناك اعتبارات مادية تتصل بتفاهة المبالغ المسروقة مثلا واعتبارات (ثقافية) تتعلق برفض التعامل مع الشرطة كدخول دور الشرطة كالمخافى أو الاقسام ، لأن ذلك يثير الاستفسارات من المحيطين بالمجنى عليهم خاصة اذا كان من ذوى المكانة الاجتماعية ، أو عدم الترحيب بزيارة ممثلو الشرطة فى المنازل لاتمام اجراءات الشكوى أو البلاغ أو قد يرجع عدم الترحيب للتعامل مع الشرطة الى تعصيد الاجراءات التى تؤدى الى ضياع أوقات المتعاملين (١) .

(١) انظر فى موضوع الجرائم غير المنظورة (الاجرام الخفى) كتابه عن رسائل الى الامام الشافعى - ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى - الطبعة الثانية ، دار الشايع للنشر ، القاهرة - الكويت - أمستردام ، ص ١٩ - ٢٢ .

كما أن نظام السلطة العائلية في كثير من مناطق البلاد العربية على سبيل المثال يجعل من التسوية العائلية الطريقة المعتادة لحل الخلافات الناجمة عن الجرائم ، قابلاً للشرطة هو آخر وسيلة يلجأ إليها (٢) .

احصاءات البلاد النامية (البلاد العربية) :

وتشير أحدث الدراسات انه ما زالت الاحصاءات الجنائية في البلاد النامية لا تمثل صورة دقيقة للحجم الفعلي للسلوك الاجرامي ، فهذا السلوك أكبر حجماً مما تسجله الشرطة، فالبيانات تمثل عينة فقط من الجناحين والمجرمين بالنسبة لموجة الاجرام السائدة ، وثمة أمثلة عديدة من واقع بعض البلاد النامية منها الهند سنة ١٩٦٠ والتي أجري فيها مسح عن الجناح في الجماعات ذات الدخل المنخفض في ثلاث مدن رئيسية ، فقد تبين أن ١٩٦٢ سرقة غير مسجلة في كل مائة ألف شخص تحت ٢١ سنة ، وهناك ٦٦٦٨ من جرائم الجنس غير مسجلة أيضاً ، واستخلص من ذلك ان كل مائة جريمة يتم تسجيل ٤٥ جريمة منها فقط مقابل ٤٨ لم يتم اكتشاف مرتكبيها (٣) .

وكذلك الحال في البلاد العربية فمنذ الخمسينات تشير تقارير الأمم المتحدة (١) عن الاحصاءات الجنائية أن البيانات الخاصة بجناح الأحداث في البلاد العربية متناثرة ويصعب استخلاص نتائج دقيقة عن صورها وأشكالها ، وبالرغم من التقدم النسبي للأجهزة الاحصائية خلال العشرة سنة الأخيرة في بعض البلاد العربية ، إلا أن طريقة جمع البيانات المتباينة لا تتبسخ أسلوباً موحداً ، وفي كل قطر تتعدد الهيئات التي تسجل البيانات وتصدرها ونجد الفوارق بين تعداد كل جهة واضحة في غاية الوضوح ، فمن الهيئات التي تعتمد على عدد القضايا ، ومنها ما يعتمد على عدد حالات الاشخاص المرتكبين ، ومنها ما يحصى أكثر من جريمة في عملية جنائية واحدة .

ونجد من أكثر المحاولات الجادة لحصر مشكلة الجريمة عن نطاق العالم العربي النشرات الاحصائية التي أصدرها المكتب الدولي العربي لمكافحة

(٢) الأمم المتحدة - دراسة مقارنة عن اجرام الأحداث (جزء ٥) الشرق الأوسط

بنيويورك ١٩٦٦ .

Clinard & Abbott., op. cit. p. 23.

United Nations, Comparative Survey of Juvenile

Delinquency in the Middle East, 1955 & 1966.

(١)

الجريمة (جامعة الدول العربية) (٢) محاولا فيها عقد مقارنات احصائية بين عدة دول عربية بناء على النماذج القياسية الاحصائية الموحدة التي أرسلها لهذه الدول الا أن النماذج لم تستوف كاملة لاعتبارات تتعلق ببعض البيانات في بعض هذه البلاد لقصور قائم في الاجهزة الاحصائية والدليل على ذلك ان الدول العربية المشتركة في ملء النماذج القياسية تذبذب عددها من سنة ١٩٦٨ الى سنة ١٩٧١ فمنذ البدء في اعداد نشرة موحدة ، تذبذب عدد الدول التي أرسلت النماذج الاحصائية فكان عددها ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٣ دولة عربية على التوالي .

علاقة الاحصاءات الجنائية بالاحصاءات الاجتماعية الأخرى :

ومن ثم يلاحظ أن مصادر البيانات الاحصائية الجنائية يعثر بها القصور للأسباب سالفة الذكر - ولا يمكن أن تضبط البيانات الا برفع مستوى الاجهزة الاحصائية ماديا وفنيا وبشريا وأن يستند كل جهاز الى قواعد ومفاهيم علمية موحدة في عمليات الرصد والتبويب (١) وأن يتم التنسيق بين الاجهزة الاحصائية الفرعية ثم يصب نهائيا في جهاز مركزي واحد ويقتضى أن يتم ذلك على مستوى القطر أولا ثم الاقليم والمنطقة العربية ثانيا وثالثا .

وان استطعنا ذلك لضبط الاحصاءات الجنائية واحكام دقتها فلسنا مستطيعين بتحليل وتفسير هذه البيانات اذ أن الاجهزة الاحصائية الاجتماعية الأخرى (٢) قاصرة على الارتفاع بمستواها لان الاحصاءات الجنائية لا تحلل الا بربطها بالارقام الأخرى المتعلقة بالخصائص السكانية والاقتصادية والاسكانية وغير ذلك لأن هذا الارتباط يتيح الفرص للباحثين في مجال الجريمة أن يحصلوا على اجابات وتفسيرات غير غامضة على استفساراتهم ، كما يمنع الارتباط عزلة الاحصاءات الجنائية وغيرها من الاحصاءات الاجتماعية الأخرى التي تعبر عن واقع اجتماعي تنشأ فيه الجريمة .

(٢) النشرة الاحصائية العربية (لجرائم المسجلة عام ١٩٧١) المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي - المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة - بغداد ١٩٧٣ .

(١) Aspelin, Erland & Others, Some Development in Nordic Criminal Policy and Criminology, Scandinavian Research Council for Criminology, stockholm. 1975 p. 37.

(٢) Laplow Theodore, Sociology Primitice-Hall Inc. N.J., 1975, p. 25.

تحيز الأجهزة :

وهناك ظرف عام يجعل من الاحصاءات الجنائية ضحية أو مجنيا عليها لاعتبارات تتصل بتحيز الأجهزة الحكومية من جهة والمذهبية السياسية التي تعتنقها بعض الدول . فهناك أجهزة أمن تنحو في بعض البلاد الى تخفيض من حجم جرائم معينة التي تجعل الشرطة في وضع حرج أمام الرأي العام والمسئولين وذلك بالنسبة لبعض جرائم الاعتداء على شخص أو الاعتداء على اموال عامة حيث تعطى أنطباعا أن الأمن مستتب بينما قد تحرص من جهة أخرى على المبالغة الاحصائية في جرائم أخرى لاثبات صحة أجهزة الأمن لجرائم تهريب الأسلحة أو المخدرات وغيرها .

وشاهدنا أيضا من واقع نشرات احصائية ومؤتمرات علمية كيف أن بعض الدول التي تؤكد أفضلية مذهبها السياسي والاقتصادي ان الجرائم قليلة بفضل تطبيق هذا النظام أو ذاك حتى أضحت هذه النشرات أقرب الى الدعاية المذهبية والسياسية من أن تكون معبرة عن الواقع الاجرامى في هذه البلاد - ويجد الباحثون الموضوعيون أنفسهم ازاء مواقف علمية في غاية الحرج لان هذه البيانات أو تلك يصعب مراجعتها ككل(١) فان كان التحيز أو التضليل الاحصائي مقصودا أو غير مقصود فان هذا يمثل قصورا يجب أن تعترف به على مستوى البلاد كلها مهما اختلفت درجة نموها الحضارى .

الاحصاءات غير الرسمية وسيلة للعالجة القصور في الاحصاءات الرسمية :

يتبين أن الاحصاءات الجنائية الرسمية يعثرها القصور في جميع البلدان - الا أن الاختلاف كائن في درجة هذا القصور حيث تحاول الدول المتقدمة تطوير وتحسين الاحصاءات الجنائية الرسمية باستخدام الوسائل التقنية الحديثة(٢) (كأجهزة الحساب الآلى) في مجال رصد الوقائع الجنائية وفهرستها وجدولتها وتصنيفها وتبويبها وتحليلها ، وقد بدأت بعض الدول العربية استخدام هذه الوسائل وتحتاج بعض الوقت لاستيعابها استيعابا كاملا وذلك بارساء قواعد موضوعية للرصد والتسجيل حتى يمكن تغذية أجهزة الحساب الآلى بمعلومات صحيحة فضلا عن مستوى العاملين في هذه الأجهزة ، وهذا من شأنه أن يقلل من أخطاء الاحصاءات الجنائية الرسمية .

1) Ibid

2) Caplow, Op. Cit. p. 26.

3) Aspelin, 5., Op. Cit. p. 38,

وبالرغم من هذا التطوير لمعالجة النقص فى الاحصاءات الجنسانية الرسمية ، الا أن المشكلة تبقى دون حل بالنسبة للعوامل التى أشرنا اليها - وتعتبر من العوامل القهرية التى يصعب معالجتها على مدى طويل ، ومن ثم يبدأ بعض الباحثين ، خاصة فى الدول الاستكندنافية - محاولة تحديد حجم الجريمة باستخدام الاحصاءات غير الرسمية الى جانب الاحصاءات الرسمية (٣) .

وهناك ثلاثة وسائل لاستقصاء الجريمة وحصرها عن طريق الاحصاءات غير الرسمية : الملاحظة المباشرة للأنشطة الاجرامية ، ودراسة اعترافات عينة من الجمهور عن اقترافهم لبعض الجرائم وهو منهج التقرير الذاتى ، والمسموح الاحصائية عن ضحايا الجرائم أو التجنى عليهم .

أولاً : اسلوب الملاحظة للأنشطة الاجرامية :

وهو محاولة لرصد النشاط الاجرامى عن طريق معايشة جماعية اجرامية لحصر وتسجيل أنماط النشاط الاجرامى التى يقوم به . وهذا الأسلوب وان كان يتيح الحق فى الرؤيا الا أنه تكتنفه صعوبات جمة : منها أن تكلفته كبيرة للغاية ويحوطه كثير من القيود عند تطبيقه (١) اذ أن الباحث يتحمل مسئولية أمانة التسجيل ويصعب على غيره التدقيق مرة أخرى فى تسجيلاته العلمية، هذا فضلا عن القيود القانونية التى تحيط بالباحث وتجعله يواجه مشكلة ازدواج الولاء نحو القانون من ناحية والحياد الموضوعى من ناحية أخرى اذ يفترض ولاؤه الحيادى ألا يبلغ أجهزة العدالة مما يرتكبه أعضاء هذه الجماعة ، وقد كانت المحاولات العلمية فى هذا المجال فى بعض البلاد المتقدمة محدودة للغاية فى دراسة المناطق ذات المعدلات العالية فى الجريمة ، وأظهرت نتائج هذه الدراسات أهميتها عندما اتضح اتفاقها وترابطها مع الأرقام الرسمية للجريمة والمسموح التى أجريت عن المجتنى عليهم .

ومن أمثلة هذا النوع من الدراسة فى استطلاع حجم الجريمة والجناح غير الرسمية ما قام به الاخصائيون الاجتماعيون فى جزء من مشروع دراسة شباب (كمبردج - سمر فيل) The Cambridge-Somerville Youth Study الذى أجرى على مدينتين صناعيتين قرب مدن بوسطن ، اذ أخذ هذا البحث عدة مراحل زمنية فقد بدأ فى سنة ١٩٣٧ ثم توقف لدخول الولايات المتحدة

1) Nettler, G; Op. Cit. pp. 26, 63.

الأمريكية الحرب سنة ١٩٤١ ولكنه استمر مرة أخرى بإدخال بعض التعديلات حتى سنة ١٤٥ وبعد ذلك بعشر سنوات قسام جسون ووليام ماكورد John and William McGord بالحصول على بيانات جديدة استخدمت في إعادة اختبار نتائج البحث *

ولقد اكتشف الباحثون الاجتماعيون عند دراسة أحوال أبناء هاتين المدينتين أن ثمة كم هائل من الجناح الخفي أو غير المنظور فيها ، وإن العلاقة وطيدة بين درجة خطورة الجريمة المرتكبة واستجابة رجال الشرطة نحوها . فقد وجد مورفي Murphy وزملاؤه في دراسة خاصة بين ١٠١ من الشباب أن ٦١ صبيا ارتكبوا أنشطة جانحة مختلفة لم يتم إحالتها إلى المحاكم ، بينما مثل ٤٠ صبيا أمام محكمة الأحداث ، كما ظهر من تقرير (مورفي) أنه أكثر من ٦٤١٦ جريمة تم ملاحظها ورصدها عن طريق الباحثين وأن ١٥٪ فقط منها أحيلت إلى المحاكم وقد بلغ متوسط عدد الجرائم التي ارتكبتها الذين أحيلوا إلى المحاكم نحو ٧٩ جريمة بينما بلغ المتوسط ٣٠ جريمة بين الجانحين الذين لم يقبض عليهم وأحيلوا إلى المحاكم كما اكتشف والتر ميلر Valter B. Miller (١٩٦٧) في دراسة له عن عصابات السرقة في المدن (ذكور وإناث) بأمريكا أن عدد كبير من النشاط الإجرامي غير مسجل رسميا (١) *

ثانيا : أسلوب التقرير الذاتي :

وهو أداة للبحث استحدثها بعض الباحثين ، ويعتمد على اقرار أو اعتراف عينة من الجمهور عن بعض الأفعال التي ارتكبوها خلال حياتهم ولم تصل إلى علم أجهزة العدالة بمعنى أن هذا الأسلوب وسيلة لاستقصاء حجم الجرائم الإجرامية الخفية *

ويقوم الباحثون بتصميم استمارة بحث (استخبار) Questionnaire يرسل إلى عينة من الجمهور للإجابة على الأسئلة التي تتضمن اقرار ارتكاب بعض الأفعال والظروف المختلفة التي أحاطت بارتكابها بالإضافة إلى بعض الأسئلة التي توضح الصفات الأساسية لأفراد العينة كالنوع والسن والمستوى التعليمي الخ *

ومن أهم شروط هذا الأسلوب هو التأكيد على عدم الإشارة إلى شخصية المبحوض وذلك بتجهيل اسمه تماما ، وكذلك التأكيد على سرية البيانات وعدم استخدامها بأي صورة في مجال التحريات الخاصة التي تساعد رجال الشرطة .

كما تتميز أداة البحث الاستقصائية (الاستمارة) باحتوائها على أسئلة غير مباشرة حتى تقلل من مقاومة المبحوض من رفضه في الاستمرار في الإجابة ، وهناك نوع من بحوث التقرير الذاتي يتيح للباحثين مقابلة أفراد العينة على أساس من الثقة المتبادلة مؤكدين للمبحوض ضمان اجاباتهم وحصاناتهم أمام الأجهزة الرسمية ولا يشترط أن تركز إدارة البحث على ارتكاب الجرائم في عملية الاستقصاء بل الاجدى أن يكون الاستقصاء عن موضوع أو عدة موضوعات مختلفة يدخل في طياتها بعض الأسئلة عن السلوك الانحرافي - كما حدث في بحث هيرشي Hirschi لدراسة ٤٠٠٠ طالب من المدارس الثانوية والعليا في سان فرانسيسكو وكذلك بحث مكدونالد McDonald (١٩٦٩) عن ١٠٠٠ تلميذ من أبناء الطبقة المتوسطة والعمالية في لندن . فقد كان الحيز الكبير الذي شغلته الأسئلة يتعلق بالعمل والفراغ والطموح والآمال والمشاركة في أنشطة المدرسة ومختلف الاتجاهات نحو جوانب الحياة ، أما الأسئلة المتعلقة بالأفعال الانحرافية فقد كانت محدودة رغم انها مقصودة تماما (١) .

وأظهرت دراسات منهج التقرير الذاتي في دراسة جرافز (٢) Graves سنة ١٩٦٧ عن الانتشار الثقافي وتعاطي الكحول في مجتمع يشتمل على ثلاثة فئات - سلالية - ان أكبر معدلات القبض في قضايا السكر كانت بين الأمريكيان الهنود الحمر .

وأيدت هذه النتائج دراسة أخرى عن نفس الموضوع ، استخلصت نتائجها من واقع السجلات الرسمية دوزير Dozier ١٩٦٦ .

Nettler Op. Cit., pp. 73 - 85.

(١)

Jary F. Jensen & Others, Crime-Delinquency and

(١)

American Indians, Human Organization, Vol. 36, Fall 1977 No.

3. pp. 252 - 257.

ويتضح أن طبيعة الفعل الانحرافي من حيث درجة خطورته والتقبل الثقافي في المجتمع لظاهرة الاعتماد على الكحول كان له أثره في امكانية الحصول على بيانات باستخدام اسلوب التقرير الذاتي ، لان الظاهرة واضحة الى حد كبير ، كما أن حصر المشكلة لا يعتمد فقط على أسلوب علمي واحد بل يواكب الاستناد الى السجلات الرسمية عن أسلوب التقرير الذاتي .

ومن أهم عيوب هذا الأسلوب هو عدم القدرة على تمحيص الاجابات مرة أخرى ، فثبات الاجابات وصدقها دائما في ميزان الشك ، كما أن أسلوب التقرير الذاتي أو الاعتراف الذاتي على أوراق مكتوبة يواجهه نوعين من المقاومة - الاول المقاومة الذاتية عند الشخص بأن يسجل أو يسترجع ما ارتكبه من أفعال قد طويها الزمن أو لا يكون ، والمقاومة الثانية ترتبط بالمستوى الثقافي لمجال البحث أو أفراد العينة حيث يفترض أن يزول منهم الشك تماما لعدم استخدام هذه البيانات ضدهم رغم عدم ذكر أسمائهم ، هذا بالإضافة الى درجة ارتقاء مستوى الوعي العلمي عند الناس ، وادراك أبعاد البحث العلمي بالنسبة لفائدته الجمة في مقاومة الانحراف لخير المجتمع .

واعتقد أننا اذا حاولنا تطبيق مثل هذا الاسلوب في المجتمعات النامية يلاقى النوعين من الصعوبات أو المقاومة وخاصة المرتبط بالوعي الثقافي عند الجمهور وحاجز الشك بينه وبين الاجهزة العلمية الرسمية - كما ان هذا المنهج ذاته لم تبشر نتائجه من خلال مختلف البحوث التي أجريت في مجالات مختلفة ، بأفضليته عن الأرقام الرسمية (١) .

ثالثا : المسوح بالعينة للمجنى عليهم :

تتجه الاضواء عند وقوع الجريمة الى الجاني باعتباره المعتدى على حقوق الآخرين أما الطرف الآخر باعتباره الضحية فان الاهتمام به أقل - وذلك من حيث اشتراكه في الموقف الاجرامي كطرف معتدى عليه ونجد قليلا من الدراسات التي اهتمت بدور المجنى عليه في موقف ارتكاب الجريمة ، وتسعى هذه الدراسات الى استقصاء عوامل الجريمة أو أسبابها في عينة محدودة من الحالات - ويزداد الاهتمام الاحصائي بالمجنى عليهم بمعنى أن نجاح عملية

تعدادهم هو محاولة لتقريب احصاءات الجريمة الى الحجم الحقيقي لها وكما
أشرنا فقد يسهم عدم ابلاغ المجنى عليهم لزيادة حجم غير المنظور من الجرائم
وتقليص حجم الجرائم المسجلة .

وتتحقق المسوح الاحصائية للمجنى عليهم عن طريق توجيه أسئلة
لعينة من الجمهور عن مدى تعرض كل فرد للعدوان فى احدى الجرائم أو
بالنسبة لاحد أعضاء أسرته ، وما هي أكثر الجرائم خطورة التى تعرض لها
هو . أو أحد الأعضاء الذين يعيشون معه ، ومن أمثلة هذه المسوح (١) . الدراسة
التي أجراها مكتب بحوث العلوم الاجتماعية فى واشنطن سنة ١٩٦٦ الذى
أتاح لبعض الباحثين المدربين لاجراء مقابلات مع عينة من الجمهور فى بعض
أحياء المدينة ، وهناك أيضا الدراسة التي أجراها المركز القومى لبحوث الرأى
عن عينة ممثلة من المواطنين الامريكان عن خبراتهم كمجنى عليهم وما هي
آرائهم واتجاهاتهم نحو الشرطة ومدى تمتعهم بالأمن . وكان البحث مركزا
على تعرضهم للجرائم ضد الاشخاص والأخرى ضد الملكية ، وقسام أيضا
كوتشنسكى Kutschinsky مع فريق بحثه بدراسة عينة من مواطنى مدينة
كوبنهاجن فى الدنمارك عن ضحايا جرائم الجنس .

وقد تماثلت نتائج هذه الدراسات فى تأكيد زيادة حجم الجرائم التي
تعرض لها المجنى عليهم أكثر من حجم الجرائم المسجلة رسميا ، أما إذا كان
هناك تناقض بين حجم الجريمة فى النوعين من الدراسات فان الاتفاق
بينهما واضح فى درجة ارتباط ترتيب الجرائم حسب تكرارها ، واتضح
أيضا أن أقل الجرائم الجنسية خطورة هي الأكثر شيوعا فى مختلف
الدراسات ، كما لوحظ بالنسبة لنوعى الاحصاء (الرسمى وغير الرسمى
بدراسة المجنى عليهم) ان العوامل الاجتماعية المصاحبة لزيادة معدلات
الجرائم الخطيرة المسجلة لدى الشرطة ترتبط بالمعدلات الكبيرة للجرائم التي
ذكرها المجنى عليهم ، اذ تبين من كلا المنهجين ان ارتفاع معدلات جرائم
السطو والاقتحام والاعتداء أكثر من غيرها فى المناطق العمرانية المنخفضة
الدخل . والمتخلفة فى بيئتها الاجتماعية والتي تعتمد على غيرها فى الحصول
على الخدمات ويتكاثف فيها السكان وتتركز التجمعات السكانية ، وتبلغ
التصدع الأسرى أقصى ذروته ويرتفع فيها معدلات البطالة وينخفض بين
سكانها مستوى المهارات المهنية فضلا عن تدنى المستويات التعليمية .

ويتضح أن قياس حجم الجريمة عن طريق مسوح المجنى عليهم لا يغنى
عن الاحصاءات الجنائية الرسمية بل هو مصدرا اضافيا مكمل لها ، ويلاحظ
أن هذه الاساليب القياسية لا يخلو واحدا منها من عيب أو نقص ولذلك فان

التساند بين هذه الأساليب القياسية يقلل من حجم هذا القصور ويقربنا الى الحجم الفعلي للجريمة بقدر الامكان ، ونستخلص فى ضوء ما سبق ان الاحصاءات الجنائية الرسمية تحتاج فى مجتمعنا الى التطوير حتى يكون النقياس فى نطاق الجرائم المبلغة الى الشرطة على قدر معقول من الصحة والثبات ، ويمكن استكمال حلقة القياس باستخدام اسلوب مسوح المجنى عليهم لانه فى نظرنا - أكثر ملاءمة من غيره فى استقصاء وقائع الجرائم التى حدثت لعينة من الناس ، وقد يكون (مقاومة) افراد العينة للاجابة على الاسئلة بما حدث عليهم من اعتداءات ضد أشخاصهم أو أموالهم قليلة للغاية على عكس استخدام أسلوب التقرير الذاتى لارتكاب الجرائم الذى يصادف مقاومة لا يستهان بها للاعتراف بجريمة ما - رغم الضمانات المكفولة لافراد العينة . وأعتقد انه قد آن الأوان لاجراء تجربة منهجية فى مجتمعنا نقيم مدى ملائمة اجراء مسوح المجنى عليهم على عينات من الجمهور .

الدور الاجتماعي للقاضي في الدعوى الجنائية

هلالى عبد الله أحمد عبد العال*

مقدمة :

ان الموضوع الذى سيشغل اهتمامنا على صدر هذه الصفحات هو « الدور الاجتماعي للقاضي في الدعوى الجنائية » وذلك لأن « ٠٠٠ الوظيفة الاجتماعية للقانون الجنائي ، التى هدى اليها التفكير العلمى والاجتماعى فى ظاهرة الاجرام ومكافحتها بالوسائل الانسانية ، غيرت جذريا مهمة القضاء الجنائي ، وحولتها من وظيفة أخلاقية اسما ورمزا - لا فعلا وواقعا - الى وظيفة اجتماعية يشارك بها القاضي مشاركة ايجابية فى سياسة الدفاع الاجتماعى عن طريق « التفريد » العلمى الواقعى ، لا مجرد تفريد « العقوبة » . بالتشديد أو التخفيف كما هو شأن الوظيفة العقابية النيو كلاسية . ذلك بأن مهمة القاضي الجنائي عندئذ لا تقف عند اصدار حكمة بالادانة ، أو بعدم المسؤولية عند ثبوت عدم الاهلية ، كما لو كان ذلك بسبب الجنون ، وانما وظيفته فى نطاق المفهوم العلمى الحديث للقانون الجنائي وظيفه اجتماعية انسانية ، قوامها دراسة شخص المجرم دراسة علمية واقعية ، لاستظهار الاسباب والدوافع الذاتية والاجتماعية التى ساقته الى الجريمة ، ثم اختيار ما يلائم نتيجة هذه الدراسة من العقاب - أو « بدائله » التى قد تغنى عن توقيعه - أو التدابير الجنائية التى تقوم مقامه وذلك فى حالة ثبوت المسؤولية الجنائية ، أو هى تدابير الدفاع الاجتماعى فى حالات انعدام أو نقص الاهلية الجنائية أو حالة الاعتياد على الاجرام . ولا ريب فى أن دور القاضي الجنائي فى سياسة التفريد العلمى على هذا النحو يعنى اتساع مملطته الى حد بعيد (١) »

* الباحث بوحدة العقوبة والتدابير الاصلاحية بالمركز .

(١) د* على راشد ، القانون الجنائي المسجل وأصول النظرية العامة ، الطبعة الاولى ١٩٧٠

مكتبة سيد عبد الله وهبه .

وهذا ما جعلنا نفرد هذه العجالة للإبانة عن :

حجم الدور الاجتماعي للقاضي الجنائي في المدارس الفلسفية المختلفة ،
وموقف المشرع الجنائي المصري من هذا الدور • وذلك في قسمين رئيسيين
تتكون منهما الدراسة • على أننى أرى من المفيد أن يسبق هذا كله ، كلمه
تمهيدية توضح المقصود بهذه العبارة التى نعنون بها مقالنا :

فالدور الاجتماعي يعنى الوظيفة الاجتماعية التى يؤديها شخص ما
بالنظر الى كونه يحتل مكانة اجتماعية معينة فى التنظيم الاجتماعى الذى
يعتبر الدور جزءا منه • وهذا الدور يقوم به القاضى فى نطاق الدعوى
الجنائية . l'action Publique التى تعنى الوسيلة التى تملكها النيابة
العامة باعتبارها ممثلة للدولة ، تلجأ بها الى القضاء لتطبيق قانون العقوبات
على الجانى ، (١) • وعلى هذا فاننا نستبعد الدعوى المدنية من نطاق البحث ،
وذلك لأن القاضى المدنى يقتصر دوره على مجرد تطبيق النصوص ، وبذا يندر
أن لم يستحيل أن يكون له دورا اجتماعيا فيها •

بعد هذا أعود الى نقطة البداية ألا وهى موقف الفلسفات الجنائية
المختلفة من الدور الاجتماعى للقاضى الجنائى •

القسم الأول : موقف الفلسفات الجنائية المختلفة من الدور الاجتماعى
للقاضى فى الدعوى الجنائية •

باستقراء تاريخ الفكر الانسانى يتبين أن هناك ثلاث فلسفات جنائية
قد ظهرت الى حيز الوجود ، وهى :

- الفلسفة العقابية التقليدية : ومحورها الجريمة والعقاب عليها •

- الفلسفة الوضعية أو العلمية ومحورها المجرم ودوافعه الواقعية الى
الاجرام ومعاملته جنائيا • بما يكفل حماية المجتمع فى خطورته •

- الفلسفة الاجتماعية : ومحورها المجتمع ذاته والدفاع عنه ضد الاجرام
بالاساليب الانسانية ونحن هنا لن نتعرض لهذه الفلسفات الا بالقدر الذى

يمكننا من استخلاص الدور الاجتماعي للقاضي الجنائي ، تاركين ما عدا ذلك للدراسات المتخصصة في هذا الصدد .

١ - بالنسبة للفلسفة العقابية التقليدية :

فان المدرسة الكلاسيكية صادرت الدور الاجتماعي للقاضي بجعل العقوبات ذات حد واحد . في حين أن المدرسة النيوكلاسيكية توسعت في نظام الظروف المخففة ، فذلك هو ما ينتهي اليه تقييد العقاب بحد أقصى مزدوج من العدالة والمنفعة .

٢ - الفلسفة الوضعية :

ترك للقاضي سلطة واسعة في اختيار ما يلائم كل مجرم من حيث طبيعة العقوبة أو التدبير وفقا لحالته الشخصية إنترولوجيا واجتماعيا . كما أنها تمنحه في مجال بدائل العقاب كنظام وقف تنفيذ العقوبة ونظام الاختبار القضائي والعفو القضائي .

٣ - الفلسفة الاجتماعية أو مدرسة الدفاع الاجتماعي :

وفيها يأخذ دور القاضي الجنائي « ... أبعدا شاسعة ... » إذ أنه هو المنوط في نهاية المطاف برسم صورة المستقبل للمجرم مستندا الى التشخيص العلمي بمعرفة الخبراء ذوي الاختصاص وهو بعد ذلك - وعملا بنظام قاضي الإشراف على التنفيذ - المنوط بإدخال ما قد يقتضيه الحال من تعديلات هذه الصورة . ومعنى ذلك أن التفريد القضائي يتسع في الصورة المستقبلية للسياسة الجنائية ليس فقط بمقدار « اختفاء التفريد التشريعي » ولكن على حساب « التفريد التنفيذي » أيضا (١) .

ومتى وصلنا الى هذه النقطة نكون في الواقع قد فرغنا من تساؤل الجانب « الاستاتيكي » من المسألة محل البحث وننتقل الآن الى دراسة الجانب « الديناميكي » منها .

سم الثاني : موقف المشرع الجنائي المصري من الدور الاجتماعي للقاضي في الدعوى الجنائية :

ان المقتضى الطبيعي والمنطقي لدراسة موقف المشرع الجنائي المصري من

(١) د . علي راشد ، المرجع السابق ، ص ٧٣٠ .

الدور الاجتماعى للقاضى فى الدعوى الجنائية ، يحتم علينا أن نتعرض بادية
ذى بدء للحجم الحالى لهذا الدور ، كدراسة لما هو كائن بالفعل ثم نتعرض
بعد ذلك لما ينبغى أن يكون عليه ذلك الدور ، كل فى نقطة مستقلة .

١ - حجم الدور الاجتماعى للقاضى الجنائى :

لو استقرأنا أحكام قانون العقوبات ، وقانون الاجراءات الجنائية ،
لا يمكننا أن نستخلص عدة تطبيقات الدور الاجتماعى للقاضى الجنائى .
وسنعرض أولا لتطبيقات قانون العقوبات ثم نردفها بتطبيقات قانون الاحوال
الاجراءات الجنائية .

(٢) تطبيقات قانون العقوبات :

- **وجود حدان أقصى وأدنى للعقاب :** ففى حدود هذه السلطة من
التقدير يترك المشرع للقاضى امكانية اتخاذ موقفه لشتى الاعتبارات التى
تتصل بالجريمة وملابساتها أو التى تتصل بشخص المجرم وحالته .

- **الظروف القضائية المخففة :** وهذا ما تضمنته المادة ١٧ ع والتى
تسمح للقاضى أن ينزل بالعقاب درجة أو درجتين ، اذا اقتضت احوال
الجريمة المقامة من أجلها الدعوى ذلك .

لكن هل يلعب القاضى دورا اجتماعيا فى مجال الاعذار القانونية سواء
أكانت مخففة أم معفية من العقاب ؟ للإجابة عن الشق الأول من السؤال
نقول أن الاعذار القانونية المخففة ان هى الا ظروف استخلصها الشارع نفسه
ونص عليها وبين أحكامها فى نصوص خاصة وجعل أثرها فى التخفيف
- كقاعدة عامة - وجوبيا ، يلتزم به القاضى فى الحدود التى بينها النص
متى ثبت قيامها . وعلى هذا يبدو دور القاضى مجرد المنفذ لارادة المشرع .

وبالمثل الاعذار المعفية فهى تكون لاعتبارات يقدرها المشرع ويترتب
عليها اعفاء المجرم من العقاب بنصوص صريحة محددة . لا دور للقاضى الا
نطبيقها .

- **وقف تنفيذ العقوبة :** وقد أفرد له المشرع المصرى الباب الثامن فى
الكتاب الاول فى المواد ٥٥ - ٥٩ ع . ويهدف من ذلك اصلاح المجرم المحكوم
عليه بالادانة وعقابه عن طريق مجرد تهديده بالحكم الصادر بالعقوبة فترة

من الزمن تكون بمثابة فترة للتجربة بحيث يعتبر هذا الحكم كأن لم يكن إذا مضت هذه الفترة ، دون أن يثبت ارتكابه جريمة أخرى .

وهذا كله منوط بالسلطة التقديرية للقاضي إذا رأى من أخلاق المحكوم عليه ، أو ما ضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون .

- نظام الاختبار القضائي : أخذ قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى مصر بنظام الاختبار القضائي ، اذ نص فى المادة ٧ منه على هذا الاجراء بوصفه من التدابير المحتمل تطبيقها على الحدث الذى لا يتجاوز سنه خمس عشرة سنة اذا ارتكب جريمة .

ونص فى المادة ١٢ على أن يكون الاختبار القضائي بوضع الحدث فى بيئته الطبيعية تحت التوجيه والاشراف ، ومع مراعاة الواجبات التى تحددها المحكمة . ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات .

فاذا فشل الحدث فى الاختبار عرض الامر على المحكمة لتأخذ ما تراه مناسباً من التدابير الواردة بالمادة ٧ من هذا القانون . كما نصت المادة ١٩ على أنه تنتهى حتى جميع التدابير التقويمية المبينة بالمادة ٧ ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين . ومع ذلك يجوز للمحكمة فى مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة ، وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي ، وذلك لمدة تزيد على سنتين .

وهذه الحالة الاخيرة هى الحالة الوحيدة التى أخذ فيها القانون المصرى بنظام الاختبار القضائي لمتهم قد تجاوز سن الرشد الجنائي .

- نظام قاضى التنفيذ :

لم يأخذ القانون المصرى بنظام قاضى التنفيذ الا بالنسبة للاحداث فقط . اذ تنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على أنه يختص قاضى محكمة الاحداث التى يجرى التنفيذ فى دائرتها دون غيره بالفصل فى جميع المنازعات واصدار القرارات والاوامر المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة على الحدث ، على أنه يتقيد فى الفصل فى الاشكال فى التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .

كما يختص قاضى محكمة الاحداث بالاشراف والرقابة على تنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة على الحدث • وتقدم اليه التقارير المتعلقة بتنفيذ التدابير •

ويتولى قاضى الأحداث أو من يندبه من خبرى المحكمة زيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب المهني والمستشفيات المتخصصة وغيرها من الجهات •

(ب) تطبيقات قانون الاجراءات الجنائية :

- تأجيل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية :

استحدث قانون الاجراءات الجنائية بعض أحكام لتقرير وجوب أو جواز تأجيل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في بعض الاحوال ، وذلك في المواد ٤٨٥ - ٤٨٩ •

ونحن لا يهمنا في هذا الصدد الحالات الوجوبية لتأجيل التنفيذ فهذه يبدو فيها دورا للقاضي • انما الذى يهمنا هو الحالات الجوازية التى تبدو فيها السلطة التقديرية للقاضي والتى يمكن حصرها في ثلاث حالات هي :

• اذا كان المحكوم عليها حبلى في الشهر السادس من الحمل فيجوز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين على الوضع •

• اذا كان المحكوم عليه مصابا بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر •

• اذا كان محكوما على الرجل وزوجته بالحبس لمدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل ، وكانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة افانه يجوز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر •

- رد الاعتبار القضائي :

نظام رد الاعتبار هو من أساليب السياسة الجنائية التى تهدف الى اتاحة الفرصة أمام من حكم عليه بعقوبة بأن يندمج مرة أخرى في الهيئة الاجتماعية •

وقد أخذت تشريعات عديدة بهذا النظام وأقرته اما بقوة القانون ويقال له رد الاعتبار القانوني ، واما بمقتضى حكم تصدره هيئة قضائية ويسمى رد الاعتبار القضائي . والذي يهمنا هنا هو النظام الاخير الذى نص عليه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٥٣٦ على انه « يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه فى جناية أو جنحة » .

ففى هذا النظام يبدو الدور الاجتماعى للقاضى الجنائى حتى بعد تنفيذ العقوبة ، ففى خلال الفترة منذ تنفيذ العقوبة وحتى تقديم الطلب اليه فانه يبحث سلوك المحكوم عليه كيما يتثبت من صلاحيته لاسترداد اعتباره .

وهكذا تترى وتتزاحم التطبيقات ، التى حاولنا جهد الطاقة استخلاصها سواء من قانون العقوبات ، أو من قانون الاجراءات الجنائية ، وهى جميعها تفضى فى النهاية الى نتيجة معينة مؤداها أن للقاضى دورا اجتماعيا لابد أن يمارسه فى الدعوى الجنائية .

لكن يبقى بعد ذلك أن نتساءل عما اذا كان هذا الدور ، بحجمه الحالى فى التشريع الجنائى يكفى للملاحقة معطيات التفكير العلمى والاجتماعى فى مكافحة الاجرام ؟ هذا ما سوف نجيب عنه فى النقطة التالية :

٢ - ما ينبغى أن يكون عليه حجم الدور الاجتماعى للقاضى فى الدعوى الجنائية :

بعد هذا الذى أسلفناه من قول بخصوص المبادئ التى نادت بها الفلسفات الجنائية المختلفة وما أخذ به المشرع المصرى منها ، يتبين لنا أن الطريق ما زال ممتدا أمام مشرعنا ، وأنه ما زال قاصرا على ملاحقة الكثير من هذه المبادئ .

ونعرض هنا بعض المبادئ التى يتعين على مشرعنا أن يتبناها ويؤخذ بها ومنها :

- توسيع سلطة القاضى فى تطبيق التدابير غير العقابية .

- توسيع مجال قاضى التنفيذ :

اذ الملاحظ أن - فيما عدا قاضى التنفيذ بالنسبة للاحداث - القاضى

الجنائي ينفذ يديه من القضية نهائيا بمجرد اصدار حكم بالعقوبة في حالة ثبوت الادانة .

رغم أنه « اذا كان نظام قاضى التنفيذ لازما فى المواد المدنية فهو الزم للمواد الجنائية لفرط اتصالها الوثيق بحسن أداء رسالة العقاب فى تقويم أصحاب النفوس المنحرفة عن طريق تخير المعاملة المناسبة لكل منهم بحسب ما يتكشف عنه ملف الجانى ونتائج الفحوص التى خضع لها قبل صدور حكم الادانة وبعد صدوره ، وفى مراحل التنفيذ المختلفة » (١) .

- توسيع مجال الاختبار القضائي :

ينبغي التوسع فى هذا النظام وتطبيقه على بعض حالات خاصة ومحددة من المجرمين البالغين . ولقد أوصت الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة التى عقدت بالقاهرة من ٢ الى ٥ يناير بالمركز القومى بالاخذ بنظام الاختبار القضائي « كاجراء مستقل مع تقريره أيضا الى جانب نظام وقف التنفيذ وذلك بالنص على اقتران الحكم بوقف تنفيذ العقوبة بهذا التدبير ، ومن ثم يكون للقاضى حرية الاختيار بين النطق بالوضع تحت الاختبار القضائي ، أو النص عليه الى جانب الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، مع استبقاء نظام تنفيذ العقوبة على ما هو عليه فى القانون » .

- خاتمة :

ها هى ذى عجالة سريعة تناولنا فيها موقف الفلسفات العقابية والوضعية والاجتماعية من الدور الاجتماعى للقاضى فى الدعوى الجنائية كجانب فلسفى نظرى ثم تناولنا موقف المشرع الجنائى المصرى من هذا الدور كجانب تطبيقى واقعى ، فدرسنا الحجم الحالى للدور الاجتماعى ورأينا تطبيقاته سواء فى قانون العقوبات أم فى قانون الاجراءات الجنائية . ثم درسنا ما ينبغى أن يكون عليه هذا الحجم وهنا عرضنا بعضا من المبادئ الفلسفية التى يتعين النص عليها والاخذ بها .

وفى النهاية لا يسعنى الا أن أقول أن الدور الاجتماعى للقاضى فى الدعوى الجنائية هو مسألة شائكة وعسيرة ، ولا بد أن تتكاتف جهود المختصين فى مجال العلوم الانسانية وليس فقط رجال القانون لدراسة هذه المسألة ، كل فى تخصصه حتى تتضح لنا الصورة كلها بأبعادها ، ودقائقها .

(١) د . رؤوف عبيد ، أصول علم الاجرام والعقاب ص ٥٤٩ ، الطبعة الرابعة ١٩٧٧ ،

دار الفكر العربى .

قائمة المراجع

أولا : مراجع بالفرنسية :

1. P. Rossi Traité de droit penal 1829.
2. C. Lombroso : L'homm ecriminel' 2e edition française traduite sur la 5e dektion italienne Paris 1895.
3. E. Ferri : Sociologie criminelle, Traduit par leon terrier, 2e edition, Paris 1914.
4. R. Garofalo : la criminologie, 5e edition paris 1905.
5. Raymond Saleilles : De l'indinidualisation de la peine. 1901.
6. Felippo Gramatica : Principes de defense social, edition française, Paris, 1962.
7. Marc Ancel : Le defense sociale nouvelle 2e ed. 1966.

ثانيا : مراجع بالعربية :

١ - حسن صادق المرصفاوى ، ومحمد ابراهيم زيد « دور القضاى فى الاشراف على تنفيذ الجزاء الجنائى وهو من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٧٠ »

٢ - د. رموف عبيد
(أ) أصول علمى الاجرام والعقاب ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٧ ، دار الفكر العربى
(ب) التسيير والتخير بين الفلسفة العامة وفلسفة القانون ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٧٦ ، دار الفكر العربى
(ج) المشكلات العملية الهامة فى الاجراءات الجنائية ، الجزء الثانى الطبعة الثانية ١٩٧٣ ، دار الفكر العربى

٣ - د. على راشد
(أ) فلسفة وتاريخ القانون الجنائى ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ١٩٧٦ (مطبوع على الاستنسل)

(ب) القانون الجنائي ، المدخل وأصول النظرية العامة • الطبعة الأولى
سنة ١٩٧٠ مكتبة سيد عبد الله وهبة •

٤ - د • عبد الاحد جمال الدين : النظرية العامة للقانون الجنائي - الطبعة
الأولى سنة ١٩٧٦ دار الفكر العربى •

٥ - د • نعيم عطية : الحريات العامة • محاضرات لطلبة الدراسات العليا •
دبلوم القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٦
(مطبوع على الاستنسل) •

أثنا : مقالات :

١ - السيد يس : الأفكار الاساسية فى حركة الدفاع الاجتماعى الجديد •
مجلة مصر المعاصرة • اكتوبر ١٩٧٠ •

خصائص النظام العقابي في الاسلام

أسامة عبد الله قايد*

مقدمة :

ان العقوبة في الاسلام ايلام مقصود ينزل بالجاني باعتباره اذى ولكن ليس اذى مقصودا لذاته ، وانما ما يحققه من أهداف في نفس الجاني ونفوس الآخرين من جهة أخرى وحماية للمصالح المعتبرة في المجتمع .

كما أن العقوبة في التشريع الاسلامي تتناسب وجسامة الجريمة ، وهذه الجسامة ترتبط أساسا بجسامة الضرر الذي تحققه الجريمة بالمصالح المعتبرة في الاسلام . وكذلك تتناسب بدرجة جسامة الاثم أو المسؤولية (جرائم عمدية وغير عمدية) . ولما كانت جرائم الحدود تتعلق بمصالح ثابتة لا تتغير بتغير المجتمع أو الزمان ، فإن عقوبتها مقدرة بمعرفة الله سبحانه وتعالى .

أما العقوبات التعزيرية ، فتحدد الأفعال المجرمة وتقدير عقوبتها منوط بولي الأمر الذي عليه أن يراعى مصالح الناس المتغيرة والمتطورة ، ويقدر العقوبة تبعا لجسامة الضرر وجسامة الاثم والمسؤولية وفقا لقواعد ثابتة لا تختلف من شخص لآخر .

ونخلص من ذلك الى أن العقوبة في التشريع الاسلامي تقتضى عن طريق القضاء أو ولي الأمر ، فالمعتدى عليه ، وذلك ضرورة من ضرورات الأمن والسكينة داخل المجتمع .

هذه فكرة موجزة عن العقوبة في الإسلام ونعرض بعد ذلك خصائص النظام العقابي في الاسلام .

* باحث بوحدة السلك الأحرار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية .

خصائص النظام العقابي فى الاسلام :

١ - الجزء يقوم على أساس الدين ، وان الحاكم فيه هو الله ويمكننا أن نلاحظ عديد من الخصائص المتفرعة عن هذه الخاصية الأساسية وأهم هذه الخصائص هي :

أولاً : الطبيعة الخاصة للجزء فى الاسلام :

فالجزء فى الاسلام يقوم على أساس الدين والجزء نوعين :

١ - الجزء الدنيوى :

وهو الجزء الذى يصيب الانسان فى الدنيا بشروط وضمنات وضعتها الشريعة لكى لا يقع هذا الجزء على برىء وهذا يتضح فى قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » .

٢ - الجزء الاخرى :

وهو الجزء الذى يصيب الانسان فى الآخرة وتبدو فيه شدة التوعد بحيث أن أى عقاب دنيوى يصيب الانسان فى الدنيا يبدو هينا جدا اذا ما قيس بهول الآخرة فمن قول الله تعالى « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنة وأعد له عذابا عظيما » .

وهذا يبين لنا مدى ما يكون لهذا التوعد بالعذاب الاخرى من أثر فى نفس المؤمن سواء قبل اقامه على ارتكاب الاثم وما لهذا من أثر فى ابعاده عن طريق الجريمة . أو بعد اقامه على مقسارفة الاثم وأثر ذلك فى دفعه الى التوبة أو الاعتراف .

ثانيا : تناسب الجزء مع المسئولية :

ان الجزء فى النظام العقابى الاسلامى يتناسب مع المسئولية تناسباً طردياً وان المسئولية تتناسب مع العطاء تناسباً طردياً ويظهر ذلك جليا فى قوله تعالى « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء أن اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض ، وقلن قولا معروفا » وقرن فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى ، واقمن الصلاة واتين الزكاة واطعن الله ورسوله وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا » . (الاحزاب ٣٢ ، ٣٣) .

ونجد أن هذه المسئولية الخاصة لها جزاء خاص. يتناسب معها .

والجزاء الخاص له وجهان :

**الاول ايجابي ويتمثل في قوله تعالى « ومن يقنت هكنا لله ورسوله
وتعمل صالحا نؤتها أجرها مرتين واعتدنا لها رزقا كريما » (الاحزاب : ٢١) .**

**والثاني سلبي يتمثل في قوله تعالى : « يا نساء النبي من يأت منكن
بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا »
(الاحزاب ٣٠) .**

ويدل هذا على ان العطاء ليس عطاء عاديا ولكنه من نوع خاص ان أحسن
يؤتين أجورهن مرتين وان أسى يضاعف لهن العذاب ضعفين .

ثالثا : العقوبات فى الاسلام لا تتنافى مع الكرامة الانسانية :

ان العقوبات فى الاسلام لم تمتن كرامة الانسان وانما الانسان هو
الذى امتن نفسه حينما قرر ابدال عقوبة الجلد بعقوبة الحبس .

لقد ميز سبحانه وتعالى الانسان عن غيره من المخلوقات بحرية الارادة
والتي تعنى حرية الاختيار بين البدائل ، وكانت حرية الارادة الاعتبار الأول
فى نظر الشارع الاسلامى عندما فرض العقوبات فعندما فرض الشارع العقوبات
الدنيوية ، عرض لبشرة الانسان وعرض لجسد الانسان وعرض لاستقرار
الانسان فى أرض معينة وعرض لمال الانسان وعرض لحياة الانسان نفسها
ولكنه لم يعرض لارادته . وكان ذلك تكريما خاصا للانسان كان عليه أن
يدركه فالانسان فى حقيقته وجوهه ليس هو هذه البشرة التى يمكن أن
نعرض لها بالضرب أو الجلد أو هى الجسد الذى يمكن أن نعرض لبعض أجزائه
بالبتر ولكنه قبل كل ذلك هو هذه الارادة الانسانية الكامنة وراء ذلك كله
والقادرة على أن تصنع به شيئا واذا عرضت لهذه الارادة عرض لكل كيان
الانسان فقد فرض الاسلام عقوبة الجلد والبتر ولكنه لم يفرض عقوبة الحبس الا
فى موضع واحد فقط على جريمة الزنا وقد نسخ هذا الحكم باجماع المسلمين .
ولم يثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجن أحد عقابا له على ذنب .
وكذلك لم يثبت أن أبا بكر رضى الله عنه فرض عقوبة الحبس على أحد .

ومن هنا يتضح أن الاسلام فى أهم أصوله وهى القرآن الكريم والسنة
لم يفرض السجن كأحد العقوبات الداخلية فى نطاق النظام الذى أتى به .

ويهمنا أن نقول ان الانسان حينما فكر فى أن يشرع لنفسه ويختار عقوبة بديلة لعقوبة الجلد التى رأى انها لا تتناسب مع كرامته اختار عقوبة الحبس . ولست أدري أيوجد منطق يمكن أن يقول به انسان ، فى هذه الدنيا بحضارتها وتقدمها ، أننا حينما نعرض لبعض مظاهر وجود الانسان نمتنن كرامته ، أما اذا عرضنا لوجوده كله فان هذا لا يوجد فيه امتهان له ، ان المنطق يقول عكس ذلك تماما .

أننا فى اللحظة التى نعطى لانفسنا فيها الحق فى أن تتسلط على ارادة الانسان ، انما يسلبه فى نفس اللحظة وجوده كله فيتحول من انسان الى مجرد شئ . نقدم له الطعام أو الشراب أو نمنيه انه اذا أحسن سلوكه سوف تقدم له وسادة ليريح عليها رأسه فى آخر الليل أو تمكنه من أن يقرأ ويضىء نور غرفته على نفقته الخاصة وما يمكن أن يقال ان وظيفة السجن أصبحت تهين المحكوم عليه لكى يزاول حياة طبيعية بعد انتهاء مدة العقوبة وظيفة يشك فيها لان المشرع حتى الآن يفرض عقوبة السجن على كثير من الجرائم دون أن يكون له فلسفة واضحة وراء فرض هذه العقوبة .

ونخلص مما تقدم الى أن الاسلام راعى كرامة الانسان حتى فى العقوبات التى فرضها على أخطائه ولم يعط لاحد حق السيطرة والتسلط على ارادة الانسان ، وانما أعطاها الفرصة من جديد لكى تزاول وجودها وتعود الى طريق الحق وهذا هو فى نظرنا التكريم الحقيقى للانسان .

رابعاً : حيلولة العقوبة بين الانسان وبين اليأس :

ان نظام العقوبات الذى وضعته الشريعة الاسلامية اذا استطاع أن يبعد الانسان عن طريق الجريمة فقد حقق أحد أغراضه واذا لم يستطع أن يبعد الانسان عن طريق الجريمة وقارفها فهناك احتمالان :

الاول : أن يكشف أمر هذه الجريمة وتثبت ادانته وينال جزاؤه وهنا نجد الشريعة تفتح الطريق كاملاً أمامه لكى يعود فرداً عادياً فى داخل المجتمع . ولا يطارده شبح الجريمة طوال حياته فالرسول عليه الصلاة والسلام كان بمنع أصحابه من التعرض لمن اثم ونال جزاء حتى بكلمة تؤلمه بقوله « لا تعينوا عليه الشيطان » .

أى أن الجريمة فى هذا الاحتمال ، لا تعلق به طَوَال حياته وتصبح

وصمة عار تجعله منبوذا عن المجتمع كله مما قد يدفعه الى طريق الجريمة من جديد الا اذا كان الشارع فرض عليه عقوبة تبعية .

والثاني : هو عدم كشف الجريمة وهنا يفتح الشارع أمام الجاني باب التوبة على مصراعيه لكي يعود الى طريق الحق . واغلاق باب التوبة أمامه بالزامه بالعذاب يوم القيامة يدفعه الى الاستمرار في طريق الجريمة ومن هنا نجد الشارع يمد يده اليه لكي يعود الى طريق الحق واعدا اياه ليس فقط باعفائه من العذاب يوم القيامة ولكن بإبدال سيئاته حسنات .

يقول الله تعالى « والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يقتلون ومن يفعل ذلك يلقى آثاما » . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا الا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات » . وفتح باب التوبة مهما كانت فظاعة آثمة « قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا » .

ومن هنا نستطيع أن ندرك مدى التوازن الذي يقيمه نظام التوبة مع نظام العقوبات للعودة بالانسان الآثم الى مزاولة حياة شريفة .

(ب) النظام العقابي الاسلامي جزء من عقيدة شاملة :

من خصائص العقيدة الاسلامية انها موجهة الى جميع الناس والشعوب فمن قول الله تعالى « قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا » (الاعراف ١٥٨) .

وكما أن هذه الرسالة آخر الرسالات السماوية الى الأرض فهي أيضا ليست محدودة التوقيت بزمان معين فهي رسالة السماء الى الأرض منذ أن بشر بها محمد صلى الله عليه وسلم حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

ولذلك نجد أن النظام العقابي في الاسلام وخاصة العقوبة قد تتضمن لمبادئ الاساسية التي تكفل له الاستمرار ولا بد أن يتمشى مع الطبيعة العامة للحياة ومع الفطرة السليمة للانسان ولو لم يكن ذلك ما كان اعتناق الناس له وخضوعهم لاحكامه يصبح أمرا مستحيلا وسوف نعرض لهذا النظام بإيجاز .

١ - احتواء النظام العقابي الاسلامى على المبادئ الاساسية التى تكفل استمراره :

نعلم ان الجريمة عندما ترتكب فان هناك أوضاعا جديدة تنشأ نتيجة لإرتكابها تتعلق بالجاني والمجنى عليه والمحيط الاجتماعى الذى ارتكبت فيه هذه الجريمة والقيم الخاصة التى تم الاعتداء عليها .

ولقد أقام النظام العقابى الاسلامى التوازن بين هذه العناصر جميعا وخاصة من ناحية العقوبة فنلاحظ ان التطور الذى وصلت اليه البشرية بعد ما يقرب من أربعة عشر قرنا من نزول الاسلام قد استقر على أن الشروط اللازمة لتوافرها فى كل عقوبة ثلاثة :

- ١ - أن تكون مشروعة أى مقرة بنص فى القانون .
- ٢ - أن تكون شخصية .
- ٣ - أن تكون العقوبة واحدة بالنسبة لجميع الناس بغير تفریق بينهم تبعا لمراكزهم الاجتماعية أو غيرها .

وهذه الشروط متوافرة جميعها فى العقوبات فى الشريعة الاسلامية لشريعة العقوبة ، فالعقوبات فى الشريعة تنقسم الى حدود وقصاص فبالنسبة للحدود والقصاص والدية فهى عقوبات مقدرة وعقوبة تعزيرية فسلطة القاضى فيها واسعة ولكنها ليست تحكمية وهناك قواعد وضعت لهذه العقوبة .

أما بالنسبة لشخصيتها فان نصوص القرآن الكريم نصت على ذلك « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

وبالنسبة لكون العقوبة عامة فان ذلك واضح بالنسبة لعقوبات الحدود والقصاص والدية . أما العقوبة التعزيرية اذا كان للقاضى سلطة تقديرية فيها لا تنفى عنها صفة العمومية لان هذا التقدير لا ينصب على شخص معين بالذات وانما هى قواعد عامة تنطبق على أى انسان اذا توافرت فيه .

٢ - اتساق النظام العقابى مع الاهداف العامة للعقيدة :

الحدود فى الاسلام هى أكثر العقوبات التى تتفق والاهداف العامة التى رسمتها الشريعة للانسان ولحمايته . وأهم هذه العقوبات عقوبة الزنا وعقوبة السرقة .

١ - عقوبة الزنا :

هى العقوبة الاصلية التى تحفظ كيان الأسرة وعليها استخلاص الخطوط العريضة التى رسمها الشارع للأسرة المسلمة من قول الله تعالى « هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها » (الاعراف ١٨٩) ومن آياته « ان خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجعل بينكم مودة ورحمة » (الروم : ٢١) .

فالرابطة بين الزوج والزوجة عبر عنها بلفظ « الخلق » وهذا دليل على قوة الرابطة خاصة اذا كان هذا الخلق من النفس ثم جعل طابع هذه العلاقة المودة والرحمة .

هذا بالنسبة للعلاقة بين الزوج والزوجة . أما فى نطاق الحقوق والواجبات لم يفرق القرآن بين الزوج والزوجة وانما قال « ولهن مثل الذى عليهم بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » والمقصود بالدرجة التى تمكن الرجل بها القيام بالمستوليات الأكبر التى فرضها الشرع عليه .

- وبالنسبة لعلاقة الابناء بالاباء فيقول الله تعالى « ووصينا الانسان بوالديه » . وفى وجوب حسن معاملة الوالدين جاء قوله تعالى « وقضى ربك الا تعبد الا اياه وبوالدين احسانا » . لم نجد امثال هذا البر فى أسرة غير الأسرة المسلمة ، والذى جعل قبل كل ذلك أن تقوم الأسرة على عقد بين الرجل والمرأة قوامه رضاها الصحيح وحرية الاختيار لكل منهما للآخر ولم يفته عدم التوافق بين الزوجين فقد أباح الله سبحانه وتعالى الطلاق إذا لم يتمكن كل من الزوجين من اقامة الأسرة .

ومن أجل بقاء هذه الأسرة المسلمة . كما رسمها الشارع حد لها حدين أو عقوبتين عقوبة لتحميها من الداخل وهى عقوبة الزنا ، وعقوبة تحميها من الخارج وهى عقوبة القذف .

(ب) عقوبة السرقة :

يجب أن نعرض أولا نظرة الاسلام الى المال والدور الذى يؤديه المال فى حياة الانسان المسلم والجماعة المسلمة حتى يتبين لنا مدى العبدالة التى تحققها عقوبة السرقة فالمال هو اغراء للانسان وفتنه له فمن قوله تعالى « واعلموا انما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم » (الانفال ١٨) .

ومن أجل هذه السيطرة التي للمال على نفس الانسان حدد الاسلام اصول نظرتة الى المال حتى يتجنب الانسان الوقوع تحت أساره وأهم هذه الأصول •

أولا : اعتبار المالك الحقيقي للمال هو الله :

وتشير الى هذا الأصل الآية التالية « هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا » (البقرة) •

ثانيا : ان يد الانسان على المال انما هى يد استخلاف :

يقول الله تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » •

ثالثا : لا يجوز أن يكتسب الانسان المال من طرق محرمة :

يقول الله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » (البقرة ١٨٨) •

رابعا : دور المال فى حياة الفرد والجماعة :

ففى حياة الفرد يرسم القرآن له حقه فيما تحت يده من المال يقول الله تعالى « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها فتقعد ملوما محسورا » (الاسراء ٣٠) ويصف عباده المتقين بقوله « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » (الفرقان ٦٧) •

أما فى حياة الجماعة، حث الاسلام بعد ذلك على الإنفاق فى سبيل الله بغير حد ومن ذلك قوله تعالى « الذين ينفقون فى السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين » •

فهو يدفع الى تحقيق الوظيفة الاجتماعية للمال وذلك بعدم اتخاذ المال هدفا فى حد ذاته يسعى الى جمعه وتكديسه انما دعى الى انفاقه فى سبيل الله (١) •

وان كانت هذه محاولة لايضاح ارتباط العقوبات فى الاسلام مع أهداف الشريعة وان كنا اقتصرنا فيها على عقوبات الحدود • وان هدف الشارع من العقوبات هو حماية مصالح أساسية لا تستقيم حياة الانسان من غيرها • وهذه

المصالح هي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال .

ولو وضعنا الاركان الخمسة للدين الاسلامي بجانب هذه المصالح الخمسة التي يقول بها الفقهاء وحاولنا أن ننظر الى نظام العقوبات من خلالها فربما نستطيع أن نخرج بحقيقة أكثر وضوحا عن مدى الارتباط بين عناصر الدين المختلفة .

١ - النظام العقابي الاسلامي يتمشى مع طبيعة الحياة :

يقوم نظام العقوبات في الاسلام على حقيقة بسيطة تقول ان الجزاء من جنس العمل وهو ما يعبر عنه القرآن قائلا « وجزاء سيئة سيئة مثلها » .

ولو حاولنا أن نطبق القاعدة في نواحي الحياة الانسانية نجد أنها تتمشى مع سير الحياة الانسانية ولا يختلف عنها أبدا . ولو تركنا الحياة الانسانية الى الحياة الطبيعية فانا نجد أن هذه القاعدة تضطرب معها . وهذه احسبى المميزات الكبرى للنظام العقابي الاسلامي ، فانه يتمشى مع طبيعة الحياة ومع فطرة الانسان .

(ج) النظام العقابي في الاسلام يحقق الاستقرار القانوني :

واذا كان ما ذكرناه من ناحية خصائص النظام العقابي الاسلامي صحيحا وإذا راعينا ان مسألة الحل والحرمة في الاسلام وجعلها الى الله سبحانه وتعالى « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب » (النحل ١١٦) .

فالاصل في الاشياء الاباحة وما حرمه الله فهو محرم وإذا كان كل ذلك صحيحا فان النظام العقابي الاسلامي لابد أن يحقق الاستقرار القانوني للجماعة المسلمة على نحو لا يمكن أن يتحقق لاي جماعة غيرها . فقواعد الشريعة ثابتة غير متغيرة والنظام العقابي الاسلامي نظام ثابت في معظم أجزائه والجزء المتغير هو قسم التعزير فيخضع في تغيره الى قواعد ثابتة . وكون هذا النظام يتبع من عقيدة تتصل بوجودان المسلم من ناحية وتتعلق بالمصالح الأساسية للجماعة المسلمة من ناحية أخرى ، فان تحقيقه للاستقرار القانوني يصبح أمرا لا شك فيه . ويشير الى مثل هذه الفكرة المرحوم الشيخ محمود شلتوت قائلا في معرض تفسيره لاجزاء من سورة النساء « ان احتفاظ الامم بكيانها يرتبط

بأمرين عظيمين الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي فالاستقرار الداخلي أساسه صلاح الأسرة وصلاح المال في ظل تشريع قوى عادل مبني على مراعاة مقتضيات الطبيعة الانسانية ومجرد من تحكيم الاهواء والشهوات وذلك انما يكون اذا كان صادر عن حكيم خبير بنزعات النفوس واتجاهاتها تمتلئ النفس بقوته وعظمته وغيخته على تشريعه وممارمه .

وتلك هي أهم خصائص النظام العقابي في الشريعة الاسلامية رأينا أن نعرضها لكي تتبين الغاية السامية وراء تشريع العقوبة في الاسلام .

المراجع

- ١ - عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الاسلامي
- ٢ - عبد العزيز عامر : التعزير في الشريعة الاسلامية (١٩٥٤) .
- ٣ - محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة (١٩٧٢) ، تفسير القرآن الكريم (بيروت) .
- ٤ - محمد أبو زهرة : الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي .
- ٥ - د . محمد البهي : الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر .

REFERENCES

1. J.M. Parker and B.L. Stembal, J. AOAC 57, 888 (1974).
2. R. Mechoulam, N.Z. McCallum and S. Eursstein, Chem. Rev. 76, 75 (1976).
3. H.J. Kurth, "Synthese von thioanalogen cannabinoiden" Ph.D. Thesis, Rheinischen Friedrich-Wilhelms Univ., Bonn, 1975.
4. T.B. Vre, D. Breimer, C.A.M. Van Ginneken and J.M. van Rossum, J. Chromatogr. 74, 209 (1972).

Replacing the —OH group by —SH group the retention time decreased by a factor 0.89. Moreover, the increase in the side chain (Number of carbon atoms) causes an increase in the retention time by 46%. Rising the oven temperature to 220°C, the ratio decreased to 39.8%.

Replacing the —OH group by $\text{—O—}\overset{\text{S}}{\underset{\parallel}{\text{C}}}\text{—N (CH}_3\text{)}_2$, the retention time increased by a factor of 2.77.

If the oxygen atom is replaced by sulphur atom in the pyran ring the retention time increased by a factor 1.52. In the same time, the increase in the side chain causes an increase in the retention time by an amount 57.6%. This ratio is dependent on the oven temperature. It was found to be 48% at 220°C.

Methylation of this type of compounds causes a decrease in the retention time by a factor 0.78.

It was possible to replace the oxygen atom in the pyran ring by sulphur atom or —SO₂ group. This type of compounds increases the retention time in the order (—SO₂ > S > O).

DISCUSSION

1. Natural Cannabinoids :

To study the influence of the number of carbon atoms in the side chain on the retention time, cannabidivarin (CBDV), propyl cannabichromene (CBC-C₃), Δ⁹-Tetrahydrocannabivarin (THCV), cannabivarin (CBV), cannabidiol (CBD), cannabichromene (CBC), Δ⁹-Tetrahydro-cannabinol (Δ⁹-THC) and cannabinol were applied to the column. The retention time of these constituents are tabulated in table (1). The results obtained agree with the results of Vrec et al., (4). The results obtained show that the increase in the side chain increases the retention time by 45%. Using OV-1, 1% as stationary phase, this ratio was found to be independent on the oven temperature.

2. Synthetic Thio-Cannabinoids :

(XIX)

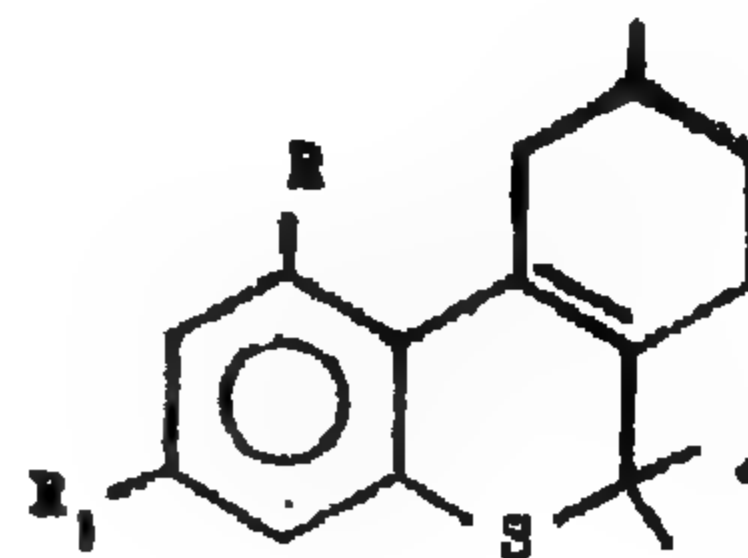
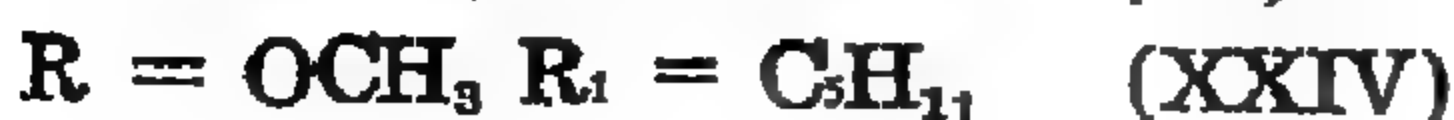
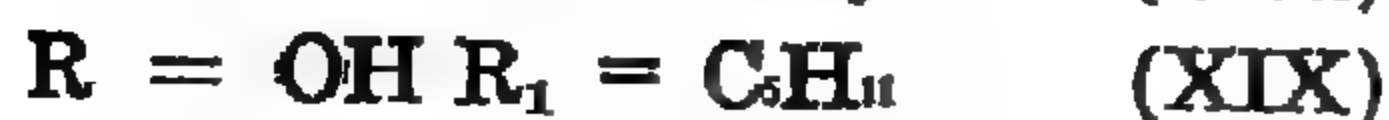
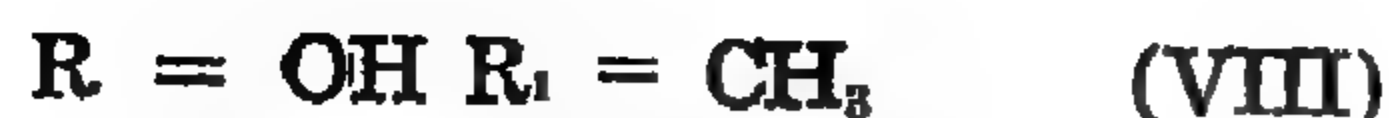
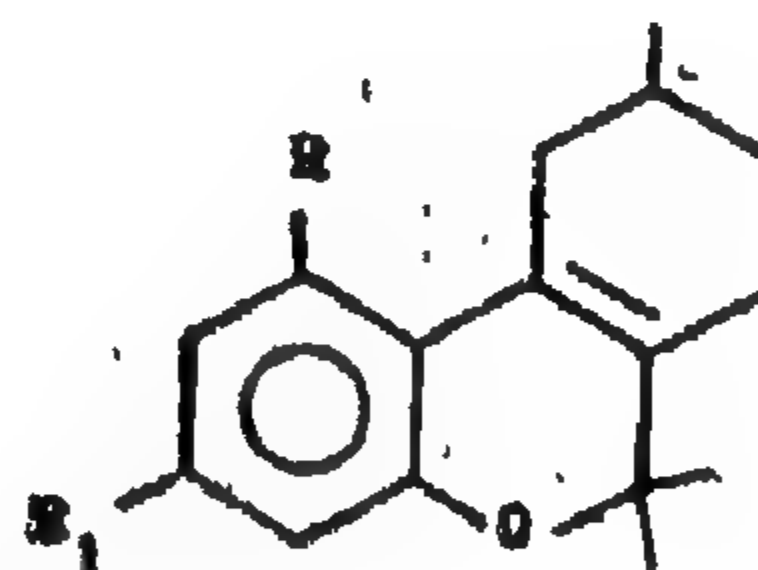
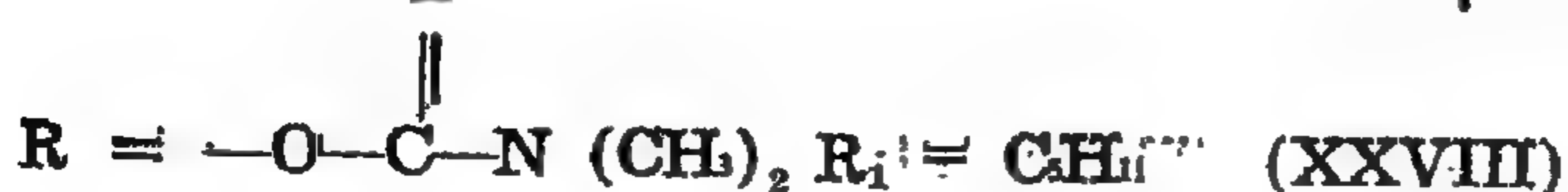
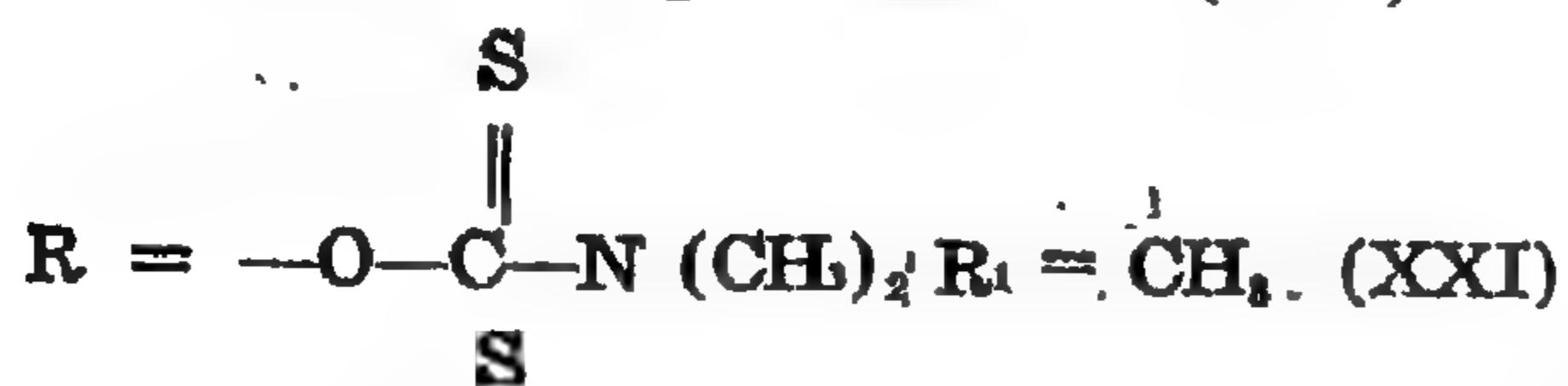
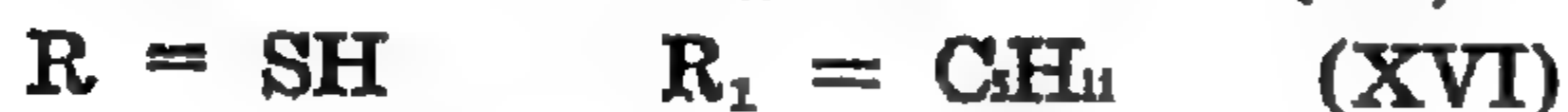
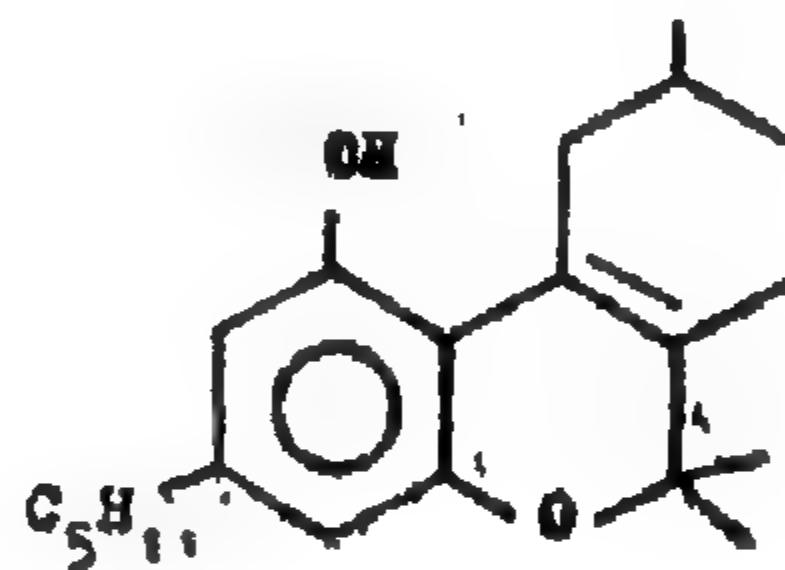


Table (1) continued

Compound	200°C	220°C
XXV 1-(Dimethylthiocarbamoyloxy)- 3-methyl-6, 6, 9-trimethyl-6H- dibenzo (b, d) pyran.	53.2	27.20
XXVI 1-Hydroxy-3-n-pentyl-7, 8, 9, 10-tetrahydro-6, 6, 9-trimethyl- 6H-dibenzo (b, d) thiopyran.	64	28.0
XXVII 1-Hydroxy-3-n-pentyl-6, 6, 9-trimethyl-6H-dibenzo (b, d) thiopyran	66.0	30.2
XXVIII 1-(Dimethylthiocarbamoyloxy)- 3-n-pentyl-7, 8, 9, 10-tetrahydro- 6, 6, 9-trimethyl-6H-dibenzo (b, d) pyran		51.4
XXIX 1-(Dimethylthiocarbamoyloxy)- 3-n-pentyl-6a, 7, 10, 10a-tetra- hydro-6, 6, 9-trimethyl-6a, 10a, trans-6H-dibenzo (b, d) pyran		53.0
XXX 1-Methoxy-3-n-pentyl-7, 8, 9, 10-tetrahydro-6, 6, 9-trimethyl- 6H-dibenzo (b, d) thiopyrans-S, S- dioxide		61.0
XXXI 1-(Dimethylthiocarbamoyloxy)- 3-n-pentyl-6, 6, 9-trimethyl-6H- dibenzo (b, d) pyran.		70.2

Table (1) continued

Compound	200°C	220°C
XIII Cannabidiol	28.90	12.1
XIV Cannabichromene	31.50	13.0
XV 1-Mercapto-3-n-pentyl 6a, 7, 10, 10a-tetrahydro- 6, 6, 9-trimethyl, 6a, 10a-trans- 6H-dibenzo-(b, d) pyran.	32.20	16.2
XVI 1-Mercapto-3-n-pentyl- 7, 8, 9, 10 tetrahydro-6, 6, 9 trimethyl-6H-dibenzo (b, d) pyran	37.80	18.0
XVII Δ^1 -Tetrahydrocannabinol	38.8	18.1
XVIII Δ^9 -Tetrahydrocannabinol	40.7	18.2
XIX Δ^{6a-10a} THC	42.00	18.40
XX 1-Mecrapto-3-n-pentyl- 6, 6, 9-trimethyl-6H dibenzo (b, d) pyran	43.80	20.40
XXI 1-(Dimethylthiocarbamoyloxy)- 3-n-pentyl-7, 8, 9, 10- tetrahydro-6, 6, 9-trimethyl- 6H-dibenzo (b, d) pyran	44.0	19.3
XXII Cannabinol	49.0	20.0
XXIII 1-Methoxy-3-methyl-7, 8, 9, 10-tetrahydro-6, 6, 9-trimethyl-6H-dibenzo (b, d) thiopyran-S, S- dioxide		
XXIV 1-Methoxy-3-n-pentyl-7, 8, 9, 10-tetrahydro-6, 6, 9- trimethyl-6H-dibenzo (b, d) thiopyran.	50.0	22.40

Table (1)

Retention Times of some Cannabinoids and Thiocannabinoids

Compound		200°C	220°C
		minutes	minutes
I	3-Methoxy-5n-pentyl phenol	2.36	1.40
II	3-Methyl-5-n-pentylthiophenol	2.40	1.40
III	1-Mercapto-3-methyl-6a, 7a, 10a-tetrahydro-6,6,9 trimethyl-6a, 10a trans-6H-dibenzo (b,d) pyran	9.50	5.0
IV	1-Mercapto-3-methyl- 7, 8, 9, 10-tetrahydro- 6, 6, 9-trimethyl-6H- dibenzo (b, d) pyran	11.60	6.2
V	1-Mercapto-3-methyl- 6, 6, 9-trimethyl-6H- dibenzo (b, d) pyran	13.00	7.10
VI	1-Methoxy-3-methyl, 7, 8, 9, 10-tetrahydro- 6, 6, 9-trimethyl-6H- dibenzo (b, d) thiopyran.	12.80	6.6
VII	Cannabidivarin	15.40	6.6
VIII	1-Hydroxy-3-methyl, 7, 8, 9, 10-tetrahydro- 6, 6, 9-trimethyl dH- dibenzo (b, d) thiopyran	15.80	8.20
IX	Cannabichromene	17.20	7.20
X	1-Hydroxy-3-methyl 6, 6, 9-trimethyl-6H- dibenzo (b, d) thiopyran	17.80	9.40
XI	Δ^9 - Tetrahydrocannabivarol	20.60	8.90
XII	Cannabivarin	24.90	10.70

EXPERIMENTAL and RESULTS

The retention times were calculated using glc. The apparatus used was a fractovap GI (Carlo Erba) with FID. The column was a glass tube 3 m x 4 mm (I.D) packed with O V-1, 1% on chromosorb W AWD MCS (80-100 mesh). The carrier was nitrogen (40 ml/min). (hydrogen 40 ml/min air 85 ml/min). Column temperature was 200°C or 220°C, injection temp., 250°C.

COMPOUNDS STUDIED

Suitable concentration of thio-cannabinoid solutions in benzene are injected to the gas-chromatographic column. Benzene extract of hashish was also injected for calculating the retention times for natural cannabinoids.

The results obtained are calculated and tabulated in table (1)

IDENTIFICATION OF CANNABIS CONSTITUENTS AND SOME SYNTHETIC THIO-CANNABINOLIDS BY GAS CHROMATOGRAPHY

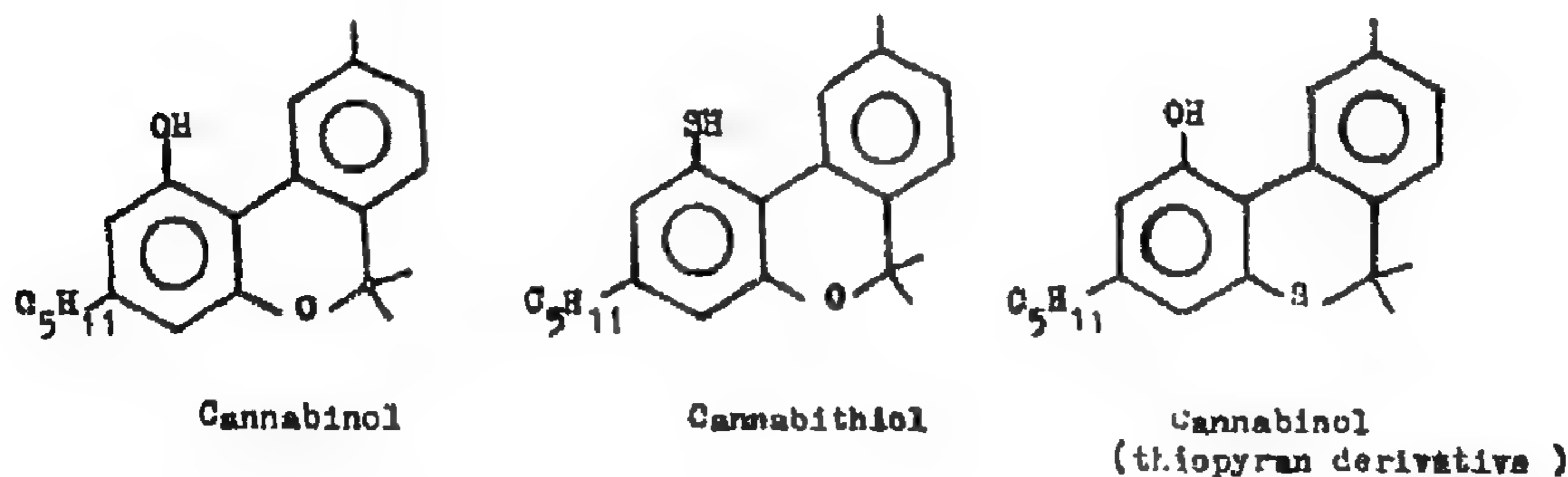
By

Z. MOBARAK* and N. ZAKI

INTRODUCTION

The great number of research works dealing with the use of gas-chromatography as a valuable technique for identifying cannabis constituents is reviewed (1, 2). Different stationary phases were tried and used successfully for resolution of natural or synthetic cannabinoids.

Recently some thio-cannabinoids were synthesized by replacing the oxygen atom in the phenolic group or in the pyran ring by sulphur atom (3)



In this work, the behaviour of the natural cannabinoids and some synthetic thioderivatives on OV-1, 1% as stationary phase is discussed.

* The National Center of Social and Criminological Research — 'Awkaf City,
Gezira P.O., Cairo, Egypt.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

CONTENTS

	Page
Identification of cannabis constituents and some synthetic thio-cannabinoids by gas chromatography Z. Mobarak and N. Zaki	3
In Arabic	
● Incest in the Islamic criminal jurisprudence and the positive law Dr. Ahmed El Magdoub	3
● On capital punishment in Egypt Dr. Saied Ewies	93
● Investigation and Court Procedures in Juvenile delinquency cases Dr. Adel Azer	119
● The volume of crime in official and non-official statistics Dr. Salah Abdel-Motaal	133
● The social role of the Judge in criminal procedures Hilaly Abdel-Ilah Ahmed	147
● Characteristics of the Islamic Penal System Osama Abdallah	157

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Ibrahim El-Kalyoby, Dr. Hassan El Saaty, General Hussein
Ibrahim, Mr. Hussein Awad Bereky, Dr. Zakaria El-Darawy,
Mr. Adly Baghdady, Mr. Mohamed Fathy, Mr. Taric El Bechry,
General Mohamed Salah El Din Osman.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo. Egypt

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. Sayed Oweiss

Editorial Secretary

Dr. Osama Abd-Allah

Publications Committee :

**Dr. Sayed Oweiss, Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Dr. Mohamed Howaidy, Mr. Osama Abd-Allah**

Price Per Issue Issued Three Times Yearly Annual Subscription
U.S. \$ 4.00 March - July - November U.S. \$ 12.00

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

- Identification of cannabis constituents and some synthetic thio-cannabinoids by gas chromatography.

In Arabic

- Incest in the Islamic criminal jurisprudence and the positive law.
- On Capital Punishment in Egypt.
- Investigation and court procedures in Juvenile delinquency cases.
- The volume of crime in official and non-official statistics.
- The social role of the Judge in criminal procedures.
- Characteristics of the Islamic Penal System.



Issued by :
The National Center For
Social and Criminological
Research, Egypt



Bibliotheca Alexandrina



0531621